

« سألتُ يحيى بنَ الجزارِ عن سَهْمِ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :
خُمْسُ الخُمْسِ ^(١) »

٨٣٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن موسى بن أبي عائشة
عن يحيى بن الجزار مثل ذلك ^(٢)

٨٣٣ — قال : وحدثني سعيد بن عفير عن ابن أبي عمير عن عبيد الله بن
أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر قال : « رأيتُ المغامِ نُجْزَأُ خُمْسَةَ أَجْزَاءٍ ، ثُمَّ
يُسَهَّمُ عَلَيْهَا . فما صار لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم فهو له : لا يُخْتَارُ ^(٣) »

٨٣٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي
ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال : « كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس ،
فأربعةٌ منها لمن قاتل عليها . وخُمْسٌ واحدٌ يقسم على أربعة ، فربُعٌ لله
وللرسول ولذي القُرْبَى ، يعني قرابة النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فما كان لله
وللرسول منها فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يأخذ النبي صلى
الله عليه وسلم من الخُمْسِ شيئاً . والرُّبْعُ الثاني لليتامى ، والرُّبْعُ الثالث للمساكين .
والرُّبْعُ الرابع لابن السَّبِيل ، وهو الضَّيْفُ الفقير الذي ينزل بالمسلمين ^(٤) »

٨٣٥ — قال : حدثنا حجاج عن أبي جعفر الرَّاظي عن الربيع بن
ابن أنس عن أبي العالِيَةِ قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يُؤْتَى بِالْغَنِيْمَةِ ، فَيَضْرِبُ بِمِدَّةٍ ، فَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ جَعَلَهُ لِلْكَعْبَةِ ، وهو سَهْمُ
بَيْتِ اللَّهِ ، ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ عَلَى خُمْسَةٍ ، فَيَكُونُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم سَهْمٌ ،
وَلِذِي الْقُرْبَى سَهْمٌ ، وَلِلْيَتَامَى سَهْمٌ ، وَلِلْمَسَاكِينِ سَهْمٌ ، وَلِابْنِ السَّبِيلِ سَهْمٌ .
قال : والذي جعله للكَعْبَةِ فهو سَهْمُ اللَّهِ ^(٥) »

قال أبو عبيد : يعني قوله : (واعلموا أنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ)

(١) انظر رقم (٣٤) (٢) انظر رقم (٣٥) (٣) في الاصل العتيق « لا يختار » وبهامشه
نسخة « يختار » وانظر رقم (٣٦) (٤) انظر رقم (٣٧) (٥) انظر رقم (٣٨)

يقول : فقوله « لله » هو سهم الكعبة . وفي هذا الحرف تفسير آخر :

٨٣٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن قيس بن مسلم قال :

سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله ^(١) (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) ؟ فقال : هذا مفتاح كلام : لله الدنيا والآخرة . ثم اختلف الناس في هذين السهمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢)

٨٣٧ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن زائدة بن قدامة عن عبد الملك

عن عطاء قال « خمسُ الله وخمسُ رسوله واحد . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملُ منه ويعطي ، ويضعه حيث شاء ، ويصنعُ به ما شاء » ^(٣)

قال أبو عبيد : فهذا سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهام الأ خمس ومواضعها التي تفرق فيها ، على ما في هذه الأحاديث : أنها هكذا كانت تقسم في دهر النبي صلى الله عليه وسلم

ثم رويت أشياء سوى هذا في الرخصة في النفل من الخمس ، وليس واحد من الوجهين عندنا يقض الآخر ، إلا أن الأصل في الخمس عندنا : أن يوضع في أهله المسلمين في التنزيل ، لا يعدا به غيرهم ، إلا أن يكون صرفه إلى نفل المقاتلة خيراً للمسلمين عامة من أن يوضع في الأصناف الخمسة ، فيصرف حينئذ إليهم ، على ما جاءت الأخبار ، فأما إذا كانت الأصناف المسمون أحوج إليه فلا

ومما يبين ذلك حديث كان ابن المبارك يحدّثه

٨٣٨ — بلغني ذلك عنه عن شعبة عن أبي الفيض عن عمر أبي حفص ^(٤)

الحصيّ « أن معاوية أعطى المقداد حماراً ، فقبله . فقال له العريّاض :

(١) في الأصل العتيق « عن الحسن بن محمد بن الحنفية في قوله » (٢) انظر

رقم (٣٩) (٣) انظر رقم (٤٠) (٤) في الشامية « بن أبي حفص » وفي هامش

الأصل العتيق « عمر بن حفص » ولعل أبا الفيض هذا هو يوسف بن السفر .

وانظر ترجمته في لسان الميزان (٦ : ٣٢٢)

ما كان لك أن تأخذه ، وما كان له أن يعطيك . فكأنني بك قد جئت به يوم القيامة تحمله . قال : فردّه المقداد « قال شعبة : فذكرت ذلك ليزيد ابن خمير ، فعرفه ، وقال : كان أعطاه إياه من الخمس قال أبو عبيد : فهذا ليس له عندى وجه ، إذ جاءت هذه الكراهة ، إلا أن تكون الأصناف الذين هم أهل الخمس كانوا يومئذ أحوج إليه من المقاتلة

فهذا حكم الخمس : أن النظر فيه إلى الإمام ، وهو مفوض إليه على قدر ما يرى

فأمّا الصدقة فلم يأتنا عن أحد من الأئمة ولا العلماء أنه رأى صرفها إلى أحد سوى الأصناف الثمانية الذين هم أهلها . فاختلف حكم الخمس وحكم الصدقة في ذلك ، وكلاهما قد سمي أهله في الكتاب والسنة . فنرى أن اختلافهما كان من أجل أن الخمس إنما هو من الفىء ، والفىء والخمس جميعاً أصلهما من أموال أهل الشرك . فأوراد الخمس إلى أصله عند موضع الفاقة من المسلمين إلى ذلك

٨٣٩ — ومما يقرب أحدهما إلى صاحبه : أن الله تبارك وتعالى ذكر أوّلهما بلفظ واحد ، فقال : فى الخمس (وأعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسهُ) فاستفتح الكلام بأن نسبه إلى نفسه ، ثم ذكر أهله بعد ، وكذلك قال فى الفىء (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلاه) فنسبه جل ثناؤه إلى نفسه . ثم اقتصر ذكر أهله ، فصار فيهما الخيار إلى الإمام فى كل شىء يراد الله به ، فكان أقرب إليه . ثم ذكر الصدقة فقال : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) ولم يقل : لله ، ولكذا وكذا . فأوجبها لهم ، ولم يجعل لأحد فيها خياراً : أن يصرفها عن أهلها إلى من سواهم . ومع هذا أن الصدقة إنما هى من أموال المسلمين خاصة ، فحكمها أن تؤخذ من أغنيائهم وترد فى فقرائهم ، فلا يجوز

منها نَقَلَ ولا عطاءً . فهذه من أموال المسلمين ، وذلك من أموال أهل
الكُفْرِ ، فافترقَ حُكْمُ الخُمُسِ والصدقةِ لما ذكرنا

٨٤٠ — وقد كان سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ - مع هذا ، فيما حكي عنه - يقول : إنَّ
اللهَ تبارك وتعالى إنَّما استفتحَ الكلامَ في الفِءِ والخُمُسِ بِذِكْرِ نَفْسِهِ ، لأنَّهُمَا
أَشْرَفُ الكَسْبِ ، وإنَّما يُنسَبُ إليه كلُّ شيءٍ يُشْرَفُ وَيُعَظَّمُ ، قال : ولم
يَنسَبِ الصدقةَ إلى نَفْسِهِ ، لأنها أَوْساخُ الناسِ

قال أبو عبيد : وليس هذا براً دَلَّهنا ، بل هو مُحَقَّقُهُ ، لأنَّ الله تبارك
وتعالى قَرَنَ الفِءَ والخُمُسَ في مَعْنَى واحدٍ ، ولم يُمَيِّزْ بينهما ، وأبانَ الصدقةَ من
ذلك بِمَعْنَى سِوَى هذا ، فيما نرى . والله أعلم ^(١)

(١) آخر الجزء السابع من تجزئة الشامية . وقد نقل هنا السماعات التي كانت

على أصله المنقول عنه

[بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

رب يسر وأعن فلك الحمد (١)

باب

(سَهْمٌ ذِي الْقُرْبَى مِنَ الْخَمْسِ)

٨٤١ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي «أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أخبره أن أباه ربيعة ابن الحارث ، والعباس بن عبد المطلب قالا لعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ، وللفضل بن العباس : ائْتِيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُولَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ بَلَغْنَا مَا تَرَى مِنَ السِّنِّ ، وَقَدْ أَحْبَبْنَا أَنْ نَتَزَوَّجَ ، وَأَنْتَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْرَمُ النَّاسِ وَأَوْصَلُهُمْ ، وَلَيْسَ عِنْدَ أَبَوَيْنَا مَا يُصَدِّقَانِ عَنَّا ، فَاسْتَعْمِلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَنُؤَدِّيَ إِلَيْكَ مَا يُؤَدِّي الْعُمَالُ ، وَلِنُصِيبَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ مَرْفَقٍ . قال : فَأَتَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَنَحْنُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ . فَقَالَ لَنَا : وَاللَّهِ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْكُمْ أَحَدٌ عَلَى الصَّدَقَةِ . فَقَالَ لَهُ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ : هَذَا مِنْ حَسَدِكَ وَبَغْيِكَ ، وَقَدْ نِلْتَ صَهْرَ رَسُولِ اللَّهِ فَلَمْ نَحْسُدْكَ عَلَيْهِ . قال : فَأَلْقَى عَلِيٌّ رِدَاءَهُ ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَوْمِ ، وَاللَّهِ لَا أَرِيكُمْ مَقَامِي هَذَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمْ ابْنَانَا كَمَا يَجُوبُ ابْنُ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قال عبد المطلب : فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَالْفَضْلُ ، حَتَّى نُوَافِقَ

(١) زيادة من الشامية ، لأنه أول الجزء الثامن من تجزئتها

صَلَاةَ الظُّهْرِ قَدْ قَامَتْ ، فَصَلَّيْنَا مَعَ النَّاسِ ، ثُمَّ أُسْرِعْتُ أَنَا وَالْفَضْلُ إِلَى بَابِ
حُجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ -
فَقَمْنَا بِالْبَابِ ، حَتَّى أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ بِأُذُنِي وَأَذُنَ
الْفَضْلِ ، وَقَالَ : أَخْرِجَا مَا تَصَرَّرَانِ^(١) ، ثُمَّ دَخَلَ ، وَأَذِنَ لِي وَالْفَضْلُ فَدَخَلْنَا ،
فَتَوَّا كُلُّنَا الْكَلَامَ قَلِيلًا ، ثُمَّ كَلَّمْتُهُ - أَوْ كَلَّمَهُ الْفَضْلُ ، شَكٌّ فِي ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ -
قَالَ : فَكَلَّمْنَاهُ بِالَّذِي أَمَرَنَا بِهِ أَبَوَانَا ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
[سَاعَةً]^(٢) وَرَفَعَ بَصْرَهُ^(٣) قَبْلَ سَقْفِ الْبَيْتِ ، حَتَّى طَالَ عَلَيْنَا [وَظَنْنَا]^(٢)
أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْنَا شَيْئًا ، وَحَتَّى رَأَيْنَا زَيْنَبَ تُلَمِّعُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ بِيَدَيْهَا ،
تُرِيدُ أَنْ لَا نَعْجَلَ ، إِذْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرِنَا ، قَالَ :
ثُمَّ خَفَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ لَنَا : إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ
إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِيلُ لِحَمْدٍ وَلَا لَأَلِ مُحَمَّدٍ ، ادْعُوا إِلَى نَوْفَلٍ
ابْنِ الْحَرْثِ ، فَدُعِيَ لَهُ [نَوْفَل]^(٢) فَقَالَ : يَا نَوْفَلُ ، أَنْكَحْ عَبْدَ الْمُطَلِّبِ .
قَالَ : فَأَنْكَحَنِي . قَالَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ادْعُوا إِلَى مُحَمَّدِيَّةَ بِنِ جَزٍّ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُحَمَّدِيَّةَ : أَنْكِحِ الْفَضْلَ . قَالَ :
فَأَنْكَحَهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُمْ فَأَصْدُقْ عَنْهُمَا مِنْ
الْخُمْسِ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : لَمْ يُسَمِّ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرْثِ^(٤)
قَالَ أَبُو عَبِيد : هُوَ عِنْدُنَا جَزٌّ ، بِتَشْدِيدِ الزَّيْ^(٥) وَلَكِنَّهُ كَذَا قَالَ :

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ وَفِي النِّهَايَةِ « مَا تَصَرَّرَانِ » أَيُّ مَا تَجَمَّعَانِهِ
فِي صَدُورِكُمَا مِنَ الْكَلَامِ . (٢) زِيَادَةُ مِنَ الشَّامِيَةِ . (٣) فِي الشَّامِيَةِ « رَأْسُهُ » .
(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣ : ١٠٨) وَقَالَ الْمُنْدَرِيُّ : رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .
(٥) فِي الْأَصْلِ الْعَتِيقُ : بِالتَّشْدِيدِ . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : بِجَيْمٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ زَايٌ سَاكِنَةٌ ،
ثُمَّ هَمْزَةٌ . هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ .

وكان رجلاً من بنى زَيْدٍ . قد كان النبي ﷺ عليه وسلم أسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَخْمَاسِ

٨٤٢ — قال: وحدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم قال «لما قَسَمَ رسولُ الله ﷺ عليه وسلم منهم ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلَبِ ، أَتَيْتُهُ ، أَنَا وَعُثْمَانُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ لَا يُذَكَّرُ فَضْلُهُمْ ، لِمَ كَانَتْ الذِّى وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ ، أَرَأَيْتَ بَنِي الْمُطَلَبِ ؟ أُعْطِيَتْهُمْ وَمَنْعَتْنا ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ . فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي — أَوْ قَالَ : لَمْ يُفَارِقُونَا — فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ . وَانْتَمَأَ [هَمْ] ^(١) بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ^(٢) »

٨٤٣ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث [بن سعد] ^(٣) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: أخبرني سعيد بن المسيب أن جبير بن مطعم أخبره «أنه جاء هو وعثمان إلى النبي ﷺ عليه وسلم — ثم ذكر مثل ذلك — وزاد فيه قال: ولم يَقْسِمِ رسولُ الله ﷺ عليه وسلم لبني عبد شمس ، وَلَا لبني نَوْفَلٍ مِنْ ذَلِكَ الْخَمْسِ شَيْئاً ، كَمَا قَسَمَ لبني هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلَبِ »

٨٤٤ — قال وقال ابن شهاب: وكان أبو بكر يَقْسِمُ مِنَ الْخَمْسِ نَحْوَ قَسَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عليه وسلم . وكان عمر يُعْطِيهِمْ مِنْهُ ، وَعُثْمَانُ بَعْدَهُ ^(٤)

٨٤٥ — قال: وحدثني عبد الرحمن بن مَهْدِي عن عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ عليه وسلم مثل ذلك

٨٤٦ — قال: وحدثني عبد الرحمن بن مَهْدِي عن سفيان عن قيس بن مسلم قال

(١) زيادة من الشامية ، وبهامش الأصل العتيق نسخة . (٢) رواه أبو داود

سألت الحسن بن محمد عن قوله (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة ولارسل ولذي القربى) فقال : هذا مفتاح كلام ، لله الدنيا والآخرة ثم اختلف الناس في هذين السهمين بعد وفاة رسول الله عليه وسلم . فقال قائلون : سهم القرابة لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم . وقال قائلون : لقرابة الخليفة . وقال قائلون : سهم النبي صلى الله عليه وسلم للخليفة من بعده ، قال : فأجمع رأيهم على أن يجعلوا هذين السهمين في الخيل والعدة في سبيل الله . قال : فكانا على ذلك خلافة أبي بكر وعمر ^(١) »

٨٤٧ — قال : وحدثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحاق قال : سألت أبا جعفر محمد بن علي ، فقلت : علي بن أبي طالب حيث ولي من أمر الناس ما ولي ، كيف صنع في سهم ذي القربى ؟ قال : سلك به سبيل أبي بكر وعمر . قلت : وكيف ، وأنتم تقولون ماتقولون ؟ فقال : ما كان أهله يصدرون إلا عن رأيه . قلت : فما منعه ؟ قال : كرهه . والله - أن يدع عليه خلاف أبي بكر وعمر ^(٢)

٨٤٨ — حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن الشعبي قال : قال علي : « ما قدمت ههنا لأحل عقدة شديها عمر »

٨٤٩ — قال : حدثنا أبو النضر عن شعبة عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال : « اقضوا كما كنتم تقضون ، فاني أكره الاختلاف ، حتى يكون للناس جماعة » ، أو أموت على مامات عليه أصحابي »

٨٥٠ — قال : حدثنا حجاج عن أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد قال :

(١) أنظر رقم (٨٣٦، ٣٩) ورواه أبو يوسف في الخراج عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية من عند قوله : « اختلف الناس » وروى القسم الأول منه ابن جرير في تفسير الآية . (٢) رواه أبو يوسف (ص ٢٣)

كتب نَجْدَةُ^(١) إلى ابن عباس : أن أكتب إلى : من ذُو القُرْبَى ؟ واكتب إلى : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسَهِمُ المرأة والمملوك إذا حضرا البأس ؟ واكتب إلى : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يَقْتُلُ الصَّيَّيَانِ ؟ قال : فدعا ابنُ عباسٍ يزيدَ بنَ هُرْمُزٍ ، فكتب « من عبد الله بن عباس إلى نَجْدَةَ بنِ عُوَيْرٍ ، أما بعدُ ، فَإِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ ذَوِي الْقُرْبَى : مَنْ هُمْ ؟ وَكُنَّا نَقُولُ إِنَّا نَحْنُ بَنُو هَاشِمٍ : هُمْ ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا ، وَقَالُوا : قُرَيْشٌ كُلُّهَا . وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطِي الْمَرْأَةَ وَالْمَمْلُوكَ ، إِذَا حَضَرَ الْقِتَالُ سَهْمًا ؟ وَإِنْ هَلَمْ يَكُن يُعْطِيهِمَا سَهْمًا ، وَلَكِنْ يَرْضَخُ لَهَا . وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتُلُ الصَّيَّيَانِ ؟ فَلَا تَقْتُلِ الصَّيَّيَانِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَحْسِبُهُ قَالَ :

(١) في أبي داود (٣ : ١٠٧) وفي النسائي (٢ : ١٧٦) « أن نَجْدَةَ الْحُرُورِي حِينَ حَجَّ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى : لِمَنْ تَرَاهُ ؟ قَالَ : هُوَ لَنَا : لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ . وَقَدْ كَانَ عَمْرُ عَرَضَ عَلَيْنَا شَيْئًا رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّنَا ، فَأَبَيْنَا أَنْ نَقْبَلَهُ . وَكَانَ الَّذِي عَرَضَ عَلَيْنَا : أَنْ يَعِينَنَا كَحَجَّتِهِمْ وَيَقْضَى عَنْ غَارِمِهِمْ . وَيُعْطَى فَقِيرُهُمْ ، وَأَبَى أَنْ يَزِيدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ » ورواه أبو داود مثل هذا . ودون قوله « وكان الذي عرض علينا الخ » وقال المنذري : وأخرجه مسلم ، وأخرجه الإمام أحمد (١ : ٢٢٤) وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٦ : ١٤٨) نَجْدَةُ بنُ عَامِرِ الْحُرُورِي مِنْ رِعْوَسِ الْخَوَارِجِ زَائِعٌ عَنِ الْحَقِّ ، ذَكَرَ فِي الضَّعْفَاءِ ، وَهُوَ ابْنُ عَمِيرِ الْيَمَامِيِّ ، خَرَجَ بِالْإِمَامَةِ عَقِبَ مَوْتِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ . وَقَدِمَ مَكَّةَ ، وَلَهُ مَقَالَاتٌ مَعْرُوفَةٌ وَأَتْبَاعٌ انْقَرَضُوا . وَوَقَعَ ذِكْرُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، وَأَنَّهُ كَاتَبَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، وَعَنْ قَتْلِ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَأَجَابَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَاعْتَذَرَ عَنْ مَكَاتِبَتِهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ لَهُ تَرْجُمَةً فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ . قَتَلَ بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَلِيلٍ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ .

ما كان يعلم الخضير من الغلام الذي قتله »

٨٥١ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن زائدة بن قدامة عن الأعمش

عن المختار بن صيفي عن يزيد بن هرمز قال : « كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
يَسْأَلُهُ عَنِ الْيَتِيمِ : مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ ؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ ؟ وَعَنْ
الْمَمْلُوكِ : هَلْ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْفَيْءِ ؟ وَعَنِ النِّسَاءِ : هَلْ كُنَّ يَحْضُرْنَ
الْقِتَالَ ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ ، لِمَنْ هُوَ ؟ قَالَ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَوْلَا أَنْ تَأْتِيَنِي مِنْهُ
أُحْمُوقُهُ ^(١) مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ . ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ : أُمَّا الْيَتِيمُ فَإِذَا أَحْتَلَمَ وَأُونِسَ
مِنْهُ الرُّشْدُ فَقَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْيَتَمُ . وَأُمَّا الْوَلَدَانِ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عِلْمُ
الْخَضِرِ ، وَإِلَّا فَلَا تَقْتُلُهُمْ . وَأُمَّا الْمَمْلُوكُ فَقَدْ كَانَ يُحْدِي ^(٢) . وَأُمَّا النِّسَاءُ فَقَدْ
كُنَّ يُدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيَسْقِينَ الْمَاءَ ^(٣) . وَأُمَّا الْخُمْسُ فنقول : إنه لنا ، ويقول
قومنا : إنه ليس لنا »

٨٥٢ — قال : حدثنا حجاج عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن

(١) أُحْمُوقُهُ : أفعولة ، من الحق ، أى خصلة ، ذات حق ، والحق وضع
الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه (٢) أى يعطى عطية ويمنع من الغنيمة شيئا
(٣) روى أبو داود عن حشر بن زياد عن جدته أم أبيه : « أنها خرجت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر سادس ست نسوة ، فبلغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فبعث إلينا فجئنا فرأينا فيه الغضب ، فقال : مع من خرجتن ؟
وباذن من خرجتن ؟ فقلنا : يا رسول الله ، خرجنا نغزل الشعر ونعين به في سبيل
الله ، ومعنا دواء للجرحى . وتناول السهام ، ونسقى السويق . فقال : فمن ، حتى إذا
فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال ، قال : فقامت لها : يا جدة ، وما كان
ذلك ؟ قالت : تمرا » قال ابن القيم : تعنى أنه أشرك بينهن وبين الرجال في أصل
العطاء لا في قدره . وقال المنذرى : وأخرجه النسائي . وجدة حشر هي أم زياد
الأشجعية ، وليس لها في كتابيهما سوى هذا الحديث .

ابن شهاب أن يزيد بن هرم مرَّ حديثه أن نجدته « كتب إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربى . فكتب إليه : إنه لنا . وقد كان عمر دَعَانَا لِيُنْزِلَ مِنْهُ أَيَّامَنَا ، وَيُخْدِمَ مِنْهُ عَائِلَتَنَا . فَأَبَيْنَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهُ لَنَا كُلَّهُ ، وَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا » قال ابن هرم مرَّ : أنا كتبتُ ذلك الكتابَ من ابن عباس إلى نجدته

٨٥٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد : أن ابن عباس قال : « كان عمر يُعطينا من الخمس نحواً مما كان يرى أنه لنا . فرغبنا عن ذلك ، وقلنا : حقُّ ذوى القربى خمسُ الخمس . فقال عمر : إنما جعل الله الخمسَ لأَصْنَافٍ سَمَّاها . فَأَسْعَدَهُمْ بِهَا أَكْثَرُهُمْ عَدَدًا وَأَشَدَّهُمْ فَاوَةً . قال فأخذ ذلك منّا ناسٌ ، وترَكَهُ ناسٌ »

٨٥٤ — قال : حدثنا خالد بن خدّاش عن حمّاد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزُّهري : أن عمر بن الخطاب قال : « إن جاءني خمسُ العِراقِ لا أدعُها شِمْيًّا إِلَّا زَوْجَتَهُ ، وَلَا مَنْ لَا جَارِيَةَ لَهُ إِلَّا أَخْدَمَتَهُ » قال : وكان يعطى الحسن والحسين

٨٥٥ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة عن ابن شهاب — مثل الحديث الذى ذكرناه فى أول هذا الباب : من قِصَّةِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَعَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَإِتْيَانِهِمَا النَّبَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ لَمْ يُسْنِدْهُ ، وَجَعَلَ مَكَانَ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ : أَبَا سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَحْمِيَّةَ « أَنْكِحِ ابْنَتَكَ هَذَا الْغُلَامَ — يَعْنِي الْفَضْلَ — وَقَالَ : لِأَبِي سَفْيَانَ ابْنِ الْحَارِثِ : أَنْكِحِ ابْنَتَكَ هَذَا الْغُلَامَ يَعْنِي عَبْدَ الْمَطْلَبِ »

قال أبو عبيد : والمحفوظ عندنا أنه نوفل بن الحرث مثل حديث الليث

باب

(الخمس في المعادن والركاز)

٨٥٦ — قال : حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن [بن عوف] (١) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار » وفي الركاز الخمس (٢) »

٨٥٧ — قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في الركاز الخمس »

٨٥٨ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج عن عمرو ابن شعيب - لا أذكرى أسنده إسماعيل أم لا ؟ - « أن المزنئ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة توجد في الطريق العامر ، أو قال : الميتماء (٣) فقال : عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فهي لك . قال : يا رسول

(١) زيادة من الشامية (٢) أخرجه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال أبو داود (٤ : ٣٢٢) والعجماء المنفلتة التي لا يكون معها أحد ، وتكون بالنهار لا تكون بالليل اه وجرحها . بفتح الجيم على المصدر لا غير . قاله الأزهري وابن الأثير . وأما بالضم فهو الاسم . وجبار أى هدر . والمعدن جبار ، أى أن الرجل يحفر المعدن في ملكه أوفى موات فيسقط فيها أحد المارة فيموت ، فلا ضمان عليه . ومثله : البئر جبار . وقال النووي : في الحديث تصريح بوجوب الخمس في الركاز ، وهو دفين الجاهلية . وهذا مذهبنا ومذهب أهل الحجاز وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق : هو المعدن وهما عندهم لفظان مترادفان - يعنى المعدن والركاز - وهذا الحديث يرد عليهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وعطف أحدهما على الآخر (٣) بكسر الميم ، مفعال من الاتيان . والميم زائدة . وبابه الهمزة ، أى طريق مسلوكة يأتيها الناس

اللهُ فَمَا يُوجَدُ فِي الْخَرْبِ الْعَادِي؟ قَالَ : فِيهِ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ»

٨٥٩ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهَذَا الْحَدِيثُ يُسْنِدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ

شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي حَدِيثٍ فِيهِ طَوْلٌ

حَدَّثَنِيهِ [عَنْهُ] (١) عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ (٢)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ عَجْلَانَ يُسْنِدُهُ أَيْضاً

٨٦٠ - حَدَّثَنِي عَنْهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ

ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى الرُّكَازِ

(١) زِيَادَةُ مِنَ الشَّامِيَةِ (٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ

سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ

الْعَاصِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الشَّمْرِ الْمَعْلُوقِ؟ فَقَالَ : مَنْ أَصَابَ بَفِيهِ

مِنْ ذِي حَاجَةٍ ، غَيْرَ مَتَّخِذٍ خُبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ

مِثْلِيهِ وَالْعَقُوبَةُ . وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينِ ، فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجْنُوعِ فَعَلَيْهِ

الْقَطْعُ ، وَذَكَرَ فِي ضَالَةِ الْغَنَمِ وَالْأَبْلِ كَمَا ذَكَرَ غَيْرُهُ قَالَ : وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ ؟

فَقَالَ : مَا كَانَ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَيْتَاءِ أَوِ الْقَرْيَةِ الْجَامِعَةِ فَعَرَفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا

فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَهِيَ لَكَ ، وَمَا كَانَ فِي الْخَرَابِ ، يَعْنِي فُقَيْهَا وَفِي الرُّكَازِ

الْخُمْسُ» قَالَ فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ (٢ : ٦٧) وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي آخِرِ

الْبَيُوعِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو «أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ . فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ

مَسْكُونَةٍ أَوْ سَبِيلِ مَيْتَاءٍ فَعَرَفَهُ . وَإِنْ كُنْتَ وَجَدْتَهُ فِي خَرْبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ فِي قَرْيَةٍ

غَيْرِ مَسْكُونَةٍ أَوْ غَيْرِ سَبِيلِ مَيْتَاءٍ فَقِيهِهِ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ» وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الْحَافِظُ

ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ

مُخْتَصَرًا وَمَطُولًا . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عَنْ

جَدِّهِ وَلَمْ يَسْمَعْهُ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ

٨٦١ - فَيَقَالُ أَهْلُ الْعِرَاقِ : هُوَ الْمَعْدِنُ وَالْمَالُ الْمَدْفُونُ كِلَاهُمَا . وَفِي

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخُمْسُ

٨٦٢ - وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ : الرَّكَازُ هُوَ الْمَالُ الْمَدْفُونُ خَاصَّةً ، وَهُوَ

الَّذِي فِيهِ الْخُمْسُ . قَالُوا : فَأَمَّا الْمَعْدِنُ فَلَيْسَ بِرَكَازٍ ، وَلَا خُمْسُ فِيهِ . إِنَّمَا فِيهِ الزَّكَاةُ فَقَطْ

وَكُلُّهُمْ قَدْ احْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِرِوَايَةٍ وَتَأْوِيلٍ

٨٦٣ - قَالَ : حَدَّثَنَا اسْحَاقُ بْنُ عَيْسَى وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ

مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ لِبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ مَعَادِينَ الْقَبَلِيَّةِ - [قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : الْقَبَلِيَّةُ : بِلَادٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْحِجَازِ] ^(١) وَهِيَ

فِي نَاحِيَةِ الْفُرْعِ - قَالَ : فَتِلْكَ الْمَعَادِينَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ » ^(٢)

٨٦٤ - قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَفِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ « أَنَّهُ أَقْطَعَهُ مَعَادِينَ

الْقَبَلِيَّةِ : غَوْرِيَّهَا وَجَلَسِيَّهَا »

٨٦٥ - وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : الْغَوْرِيُّ : مَا كَانَ مِنْ بِلَادِ تِهَامَةٍ ، وَالْجَلَسِيُّ : مَا كَانَ

مِنْ أَرْضِ نَجْدٍ

٨٦٦ - قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي مَكِينٍ

عَنْ أَبِي عِكْرِمَةَ - مَوْلَى بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ - قَالَ « أَقْطَعَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا أَرْضَ كَذَا ، مِنْ مَكَانٍ كَذَا إِلَى كَذَا . وَمَا كَانَ فِيهَا

مِنْ جَبَلٍ أَوْ مَعْدِنٍ . قَالَ : فَبَاعَ بَنُو بِلَالٍ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَرْضًا ،

فَخَرَجَ فِيهَا مَعْدَنَانِ . فَقَالُوا : إِنَّمَا بِعْنَاكَ أَرْضَ حَرَثٍ ، وَلَمْ تَبِعْكَ الْمَعْدِنَ ،

وجاءوا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبيهم
في جريدة (١) قال : فجعل عمر يمسحها على عينيه ، وقال لقيمه : انظر
ما استخرجت منها وما أنفقت عليها ، فقاضهم بالنفقة ، ورد عليهم الفضل
قال أبو عبيد : وكان رأى عمر في المعادين كالذي يروى في القبليّة من
أخذ الزكاة

٨٦٧ — قال : حدثنا قبيصة عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر « أن عمر
ابن عبد العزيز أخذ من المعادين الزكاة »

٨٦٨ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر :
أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن أخذ من المعادين الصدقة ولا تأخذ
منها الخمس »

قال أبو عبيد : وكذلك كان رأى مالك بن أنس

٨٦٩ — قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن
بمنزلة الزرع ، يؤخذ منه الزكاة ، كما تؤخذ من الزرع حين يحصد .
قال : وهذا ليس برّكاز ، إنما الرّكاز دفن الجاهلية الذي يوجد ، من غير
أن يطلب بمال ، ولا يتكلف له كبير عمل . قال ، وقال : هذا هو الأمر الذي
لا اختلاف فيه عندنا . قال ، وقال مالك : وليس يؤخذ مما يخرج من المعدن
شيء ، حتى يبلغ عشرين ديناراً ، أو مائتي درهم . فإذا بلغ ذلك ففيه الزكاة ،
وما زاد أخذ منه بحساب ذلك ، ما دام في المعدن نيل . فإذا أنقطع
عرفه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول ، يبتدأ فيه بالزكاة كما أبتدىء
بها في الأول

قال أبو عبيد : فهذا رأى مالك وأهل المدينة

٨٧٠ — وأما الآخرون فيروون المعدن ركازاً، ويجعلون فيه الخمس،

بمنزلة المغنم.

قال أبو عبيد : وهذا القول أشبه عندى بتأويل الحديث المرفوع الذى ذكرناه عن عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المال الذى يوجد فى الحرب العادى فقال : فيه وفى الرّكاز الخمس » قال أبو عبيد : فقد تبين لنا الآن أنّ الرّكاز سوى المال المدفون ، لقوله « فيه وفى الرّكاز » فجعل الرّكاز غير المال . فعلم بهذا أنه المعدن وقد روى عن علي بن أبي طالب : أنه جعل المعدن ركازاً ، فى حديث يروى عنه مفسراً

٨٧١ — قال : حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة قال : أخبرنا سماك ابن حرب عن الحرث بن أبي الحرث الأزدي : أنّ أباه كان من أعلم الناس بمعدن ، وأنه أتى على رجل قد استخرج معدناً ، فاشتراه منه بمائة شاة متبيع ، فأتى أمه فأخبرها . فقالت : يا بني ، إن المائة ثلاثمائة ، أمهاتها مائة ، وأولادها مائة ، وكفأته مائة . فارجع إلى صاحبك فاستقله ، فرجع إليه ، فقال : ضع عنى خمس عشرة ، فأبى ذلك . قال : فأخذه ، فأذا به ، فاستخرج منه ثمان ألف شاة . فقال له البائع : ردّ على البيع . فقال : لا أفعل . فقال : لا تين عليّ فلا تين عليك^(١) . فأتى عليّاً — يعنى علي بن أبي طالب — فقال : إنّ أبا الحارث أصاب معدناً . فأتاه علي . فقال : أين

(١) فى هامش الأصل العتيق : قال أبو عبيد : أثبت بالرجل إلى السلطان . وفيه لغتان : أثبت ، وأثوت . وأحسب أثوت من لغة هذيل ، أى أسعى اه . وفى النهاية « لا تين علياً فلا تين بك » بضم الهمزة وكسر التاء المثلثة — أى لأشين بك

الرَّكَازُ الَّذِي أَصَبْتُ؟ فَقَالَ: مَا أَصَبْتُ رِكَازاً إِنَّمَا أَصَابَهُ هَذَا، فَأَشْتَرَيْتُهُ
مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ مُتَّبِعَةٍ. فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: مَا أَرَى الْخُمْسَ إِلَّا عَلَيْكَ. قَالَ:
خُمْسَ الْمِائَةِ شَاةٍ

قال أبو عبيد: هكذا هو في الحديث (١). وإنما هو المائة الشاة

قال أبو عبيد: أفلا ترى أنَّ علياً قد سَمَّى الْمُعْدِنَ رِكَازاً، وَحَكَمَ عَلَيْهِ
بِحُكْمِهِ، وَأَخَذَ مِنْهُ الْخُمْسَ؟

وَكَذَلِكَ كَانَ رَأْيُ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِحَدِيثِ الرَّكَازِ «أَنَّ فِيهِ الْخُمْسَ»

٨٧٢ — قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّكَازِ وَالْمُعَادِنِ؟ فَقَالَ: يُخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ كِلَاهُ
الْخُمْسِ

قال أبو عبيد: وَكَذَلِكَ هُوَ عِنْدِي فِي النَّظَرِ: أَنَّ يَكُونُ بِالْمُغْنَمِ أَشْبَهُهُ
مِنْهُ بِالزَّرْعِ، لِأَنَّهُ — وَإِنْ كَانَ يَتَكَلَّفُ فِيهِ الْإِنْفَاقَ وَالتَّغْرِيرَ بِالنَّفْسِ —
فَكَذَلِكَ مُجَاهِدَةُ الْعَدُوِّ، بَلِ الْجِهَادُ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ خَطَرًا. وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ
فِي الْغَنِيمَةِ مِنْهُمْ الْخُمْسَ. فَأَدْنَى مَا يَجِبُ فِي الْمُعْدِنِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَا يُنَالُ
مِنَ الْعَدُوِّ. وَمَعَ هَذَا أَنَّ حُكْمَ الزَّرْعِ مُخَالَفٌ لِحُكْمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، لِأَنَّ
الزَّرْعَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مَرَّةً وَاحِدَةً حِينَ يُحْصَدُ. ثُمَّ لَا يَكُونُ فِيهِ بَعْدَ
ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِنْ كَثُرَ عِنْدَ صَاحِبِهِ سَنِينَ. وَإِنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ لَا زَكَاةَ
فِيهِمَا عِنْدَ الْفَائِدَةِ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِمَا الْحَوْلُ، فَتَجِبُ حِينَئِذٍ فِيهِمَا الزَّكَاةُ.
ثُمَّ لَا تَزَالُ الزَّكَاةُ جَارِيَةً عَلَيْهِمَا فِي كُلِّ عَامٍ، فَأَرَى حُكْمَهُمَا قَدْ اخْتَلَفَ فِي
الْأَصْلِ وَاخْتَلَفَ فِي الْفَرْعِ.

وَأَبَيْنُ مِنْ هَذَا فِيمَا يَخْتَلِفَانِ فِيهِ: أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الزَّرْعِ مِنَ الزَّكَاةِ

(٢) بهامش الأصل العتيق: نسخة «قال أبو عبيد: هكذا قال المحدث»

العُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ . وَالْوَاجِبُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنَ الزَّكَاةِ رُبْعُ الْعُشْرِ .
فَهَذَا اخْتِلَافٌ مُتَفَاوِتٌ شَدِيدٌ . فَكَيْفَ يُشَبَّهُ بِهِ ، مَعَ الْأَثَرِ الَّذِي يُحَدِّثُهُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَحَدِيثِ
عَلِيٍّ فِيهِ . وَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ شِهَابٍ مَعَ رَوَايَتِهِ ؟

فَأَمَّا حَدِيثُ رَبِيعَةَ الَّذِي رَوَاهُ فِي الْقَبْلِيَّةِ فَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ . وَمَعَ هَذَا إِنْهُ
لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِذَلِكَ . إِنَّمَا قَالَ « فَهِيَ تَوْخَذُ
مِنْهَا الصَّدَقَةُ إِلَى الْيَوْمِ » وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
حُجَّةً ، لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا

٨٧٣ — وَالَّذِي يَرَى الْمَعْدِنَ رِكَازًا يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَعَادِنِ كُلِّهَا :
مِنَ النُّحَاسِ ، وَالرَّصَاصِ وَالْحَدِيدِ ، كَمَا يَرَاهُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ . وَالَّذِي
يَرَى فِيهَا الزَّكَاةَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِهِ : أَنْ لَا يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا زَكَاةٌ
إِلَّا فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ خَاصَّةً

بَاب

(الخمس في المال المدفون)

٨٧٤ — قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ : أَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ : « أَنَّ رَجُلًا
وَجَدَ أَلْفَ دِينَارٍ مَدْفُونَةً خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَتَى بِهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ،
فَأَخَذَ مِنْهَا الْخَمْسَ مَائَتِي دِينَارٍ ، وَدَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ بَقِيَّتَهَا . وَجَعَلَ عُمَرُ يُقَسِّمُ الْمَائَتَيْنِ
بَيْنَ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَى أَنْ فَضَلَ مِنْهَا فَضْلَةً . فَقَالَ عُمَرُ : أَيُّنَ صَاحِبِ

الدَّانِيَرِ ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : خُذْ هَذِهِ الدَّانِيَرِ فَهِيَ لَكَ »

٨٧٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ :

« أَنَّ عَلِيًّا أَتَى بِرَجُلٍ وَجَدَ فِي خَرِبَةٍ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ بِالسَّوَادِ . فَقَالَ عَلِيٌّ :

لَا قُضِيَ فِيهَا قَضَاءٌ بَيْنًا ، إِنْ كُنْتَ وَجَدْتَهَا فِي قَرْيَةٍ خَرِبَتْ تَحْمِلُ خَرَجَهَا
قَرْيَةً عَامِرَةً ، فَهِيَ لَهُمْ . وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحْمِلُ فَلَاكُ أَرْبَعَةُ أَخْصَاصٍ ، وَلَنَا خُمْسٌ ^(١) .
وَسَأَطِيبُهُ لَكَ جَمِيعًا »

٨٧٦ — قال : حدثنا حَسَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى عَنْ
قَتَادَةَ قَالَ : « لَمَّا فُتِحَتْ السُّوسُ ، وَعَلَيْهِمْ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ - وَجَدُوا دَانِيَالَ
فِي إِبْرَنْ ، وَإِذَا إِلَى جَنْبِهِ مَالٌ مَوْضُوعٌ وَكِتَابٌ ، فِيهِ : مَنْ شَاءَ أَتَى فَاسْتَقْرَضَ
مِنْهُ إِلَى أَجَلٍ . فَإِنْ أَتَى بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ وَإِلَّا بَرَصَ . قَالَ : فَالْتَزَمَهُ
أَبُو مُوسَى ، وَقَبَّلَهُ ، وَقَالَ : دَانِيَالُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ كَتَبَ فِي شَأْنِهِ إِلَى عَمْرِ ،
فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : أَنْ كَفَّنَهُ ، وَحَنَطَهُ ، وَصَلَّ عَلَيْهِ ثُمَّ أَدْفِنَهُ كَمَا دُفِنَتْ الْأَنْبِيَاءُ
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَانْظُرْ مَالَهُ فَاجْعَلْهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ : فَكَفَّنَهُ
فِي قَبْرِ طُيٍّ بَيْضٍ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَدَفَنَهُ » ^(٢)

٨٧٧ — قال أبو عبيد : وَحَدَّثَنَا عَفَّانُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ
حَرْبٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُمْ أَصَابُوا قَبْرًا بِالْمَدَائِنِ ، فِيهِ
رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ مَنْسُوجَةٌ بِالذَّهَبِ ، وَوَجَدُوا فِيهِ مَالًا ، فَأَتَوْا بِهِ عُمَارَ بْنَ
يَاسِرٍ ، فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَكَتَبَ : « أَنْ أُعْطِيَهُمْ إِيَّاهُ ،
وَلَا تُنْزِعُهُ مِنْهُمْ »

قال أبو عبيد : فهذه ثلاثة أحكام عن عمر مختلفة في الكنز المدفون :
أحدها : أنه أخذ منه الخمس ، وأعطى سائرهُ مَنْ وَجَدَهُ .

(١) في الشامية ونسخة بهامش العتيقة « خمسة » (٢) وفي تاريخ الطبري
(٢٢٠: ٤) في حوادث السنة السابعة عشرة قصة جسد دانيال على غير هذا النحو .
وانظرها أيضا في فتوح البلدان (ص ٣٧١) في فتح كور الاهواز . وفيه : ورأى

والثاني : أنه لم يُعطِ الواجد منه شيئاً ، ورفعَه كله إلى بيت المال .

والثالث : أنه أعطاه كله الواجد ولم يرفع منه شيئاً إلى بيت المال

ولكل حكم من هذا عندي وجه آخر

فأما الذي خُصَّه : فانه عمل فيه بالأصل الذي هو السنة في الرُّكاز : أن

يؤخذ منه الخمس ، ويكون سائرُه لواجده . والناس على هذا

وأما الثاني ، الذي وجد مع دانيال : فأنما رفعه كله إلى بيت المال ، وترك

أن يُعطى الذين وجدوه منه شيئاً ، لأنه كان مالاً معروفاً متعاملاً ، قد تداوله

الناس بينهم بالاستقراض ، على ما ذكر في الحديث ، فإلى من كان يدفعه ،

وكلُّهم قد عرفه وصاروا فيه بمنزلة واحدة ؟ فكان بيتُ المال أولى به ،

ليكون عامّاً لهم . وإنما الرُّكاز ما كان مستوراً مجهولاً ، حتى يظهر عليه

واجدُه ، فيكون حينئذٍ له ، بعد الخمس ،

وأما الثالث ، الذي لم يُخمسَه وسلمَه كله لأصحابه : فأنما ذلك لأن حكم

الخمس إلى الإمام ، يضعه حيث يرى ، كخمس الغنيمة ، فرأى عمر أن يرده

إلى الذين أصابوه ، وذلك لبعض الوجوه التي يستحقُّ بها الناس النفل

من الأخماس : إما لغنائمهم كان عن المسلمين ، وإما لينكايه في عدوهم ،

فراهم عمر مستحقين لذلك ، كما أنه لو شاء أخذَه منهم ثم صرفَه إلى غيرهم .

فكانوا هم عنده موضعاً له . وعلى هذا الوجه أيضاً مذهبُ حديث عليٍّ

الذي ذكرناه ، حين قال لواجد الرُّكاز « وسأطيِّبُه لك كله »

وكذلك تأويلُ فعلِ عمر في الفضلة التي فصلت من الخمس ، فردَّها إلى

صاحبها في الحديث الأول

وعلى هذا يوجه إعطاؤه مملوكاً من رُكازِ وجدَه

٨٧٨ — قال : حدثنا حماد بن عمار عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن

شعيب « أن عبدا وجد ركزة على عهد عمر ، فأعتقه وأعطاه منها ، وجعل سائرها في مال الله »

٨٧٩ — قال أبو عبيد : وكذلك كان سفيان ، والأوزاعي يقولان في العبد يجزيه الرُّكاز .

٨٨٠ — ولا أعلمه إلا قول مالك أيضا : أنه يرضخ له منه ، ولا يُعطاه كله وذلك أن مال العبد يصير لمولاه ، وليس مولاه بالواجد للركاز ، وإنما الرُّكاز لمن وجدته . فلذلك لا يُعطاه العبد كله وهذا كالمغنم يشهده المملوك فلا يسهم له ، ولكنه يرضخ له منه . كذلك يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

٨٨١ — قال حدثنا : أبو الأسود عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن مهاجر عن عمير - مولى أبي اللحيم الغفاري - قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ، وأنا عبد ، فسألته : أن يقسم لي ، فأبى ، وأعطاني من خرتي المتاع (١) »

٨٨٢ — قال حدثنا : حفص بن غياث عن حماد عن عطاء عن ابن عباس قال : « ليس للعبد في المغنم نصيب »

باب

(الخميس فيما يخرج البحر من العنبر (٢) والجوهر ، والسمك)

٨٨٣ — قال : حدثنا مروان بن معاوية عن إبراهيم المدني عن أبي

(١) رواه أبو داود (٣ : ٢٧) قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح . وخرتي المتاع : أثاث البيت وسقط المتاع ، كالقدر ونحوه (٢) العنبر : الطيب المعروف . قال الدميرى : قيل إنه يخرج من قعر البحر يأكله بعض دوابه لدسومته ، فيقذفه رجيعا فوحد كالحجاة الكا

الزُّبَيْرُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِغَنِيمَةٍ ، هُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ » ^(١)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُخَمَّسُ . وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :

٨٨٤ — قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارِ

قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ خُمْسٌ »

لأنه إنما ألقاه البحر »

٨٨٥ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَانَ سُفْيَانُ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَمْرُو عَنْ

أَذِينَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَهَذَانِ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ

يَرَيَا فِيهِ شَيْئًا

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ التَّابِعِينَ غَيْرَ ذَلِكَ :

٨٨٦ قَالَ حَدَّثَنَا : مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : « فِي الْعَنْبَرِ

الْخُمْسُ وَكَذَلِكَ اللَّوْلُؤُ » ^(٣)

٨٨٧ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ

شَهَابٍ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ اللَّوْلُؤِ يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ وَالْعَنْبَرِ . فَقَالَ : يُخْرَجُ

مِنْهُ الْخُمْسُ »

٨٨٨ — قَالَ وَحَدَّثَنَا أَزْهَرُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : كَانَ أَبُو الْمَدِينَةِ يَخْرُجُ عَلَى الْأَبْلَةِ

فَاتِي بِجَرَابِ لَوْاءٍ بِهَرَجٍ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَمَّا أَزْهَرُ فَقَالَ : نَبَهَرَجٌ ، وَهُوَ

فِي الْغَرَبِيَّةِ بِهَرَجٍ ، أَيْ أَخَذَ بِهِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْعَاشِرِ — فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى الْحُجَّاجِ .

فَكَتَبَ : أَنْ يُخَمَّسَ

فَيُطْفَوُ عَلَى الْمَاءِ فَتُلْقِيهِ الرِّيحُ إِلَى السَّاحِلِ . وَهُوَ يَقْوَى الْقَلْبَ وَالْدِمَاعَ . وَقَالَ

ابْنُ سَيِّدِهِ : الْعَنْبَرُ يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ وَأَجُودُهُ الْأَشْهَبُ ثُمَّ الْأَزْرَقُ ثُمَّ الْأَسْوَدُ . قَالَ

وَكَثِيرًا مَا يَوْجَدُ فِي أَجْوَافِ السَّمَكِ الَّذِي يَأْكُلُهُ وَيَمُوتُ : وَالِدَابَةُ الَّتِي تَأْكُلُهُ تَدْعِي

الْعَنْبَرَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : سَمِعْتُ مَنْ قَالَ : رَأَيْتُ الْعَنْبَرَ نَابِتًا فِي الْبَحْرِ مِثْلَ عُنُقِ الشَّاةِ .

(١ ، ٢ ، ٣) أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ

٨٨٩ — قال : وحدثنا عبدالرحمن بن مَهْدِي عن سَلَام بن أَبِي مُطِيع
عن يونس بن عُبَيْد قال : كتب ، عمرُ بنُ عبد العزيز إلى عامله على عُمان
« أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنَ السَّمَكِ شَيْئًا حَتَّى يَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ » قال عبد الرحمن :
وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ : « فَإِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهُ الزَّكَاةَ »

قال أبو عبيد : يَذْهَبُ عمرُ - فِيمَا نَرَى - إِلَى أَنْ مَا أَخْرَجَ الْبَحْرُ بِمَنْزِلَةِ
مَا أَخْرَجَ الْبَرُّ مِنَ الْمَعَادِينِ ، وَكَانَ رَأْيُهُ فِي الْمَعَادِينِ الزَّكَاةَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ
عَنْهُ . فَشَبَّهَهُ بِهِ . وَلَيْسَ النَّاسُ فِي السَّمَكِ عَلَى هَذَا . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَعْمَلُ بِهِ
وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعَنْبَرِ وَاللَّوْأُ . فَلَا كَثْرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْ لَا شَيْءَ
فِيهِمَا ، كَمَا يَرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ . وَهُوَ رَأْيُ سَفِيَّانٍ ، وَمَالِكٍ جَمِيعًا .

٨٩٠ — وَمَعَ هَذَا إِنْ قَدْ كَانَ مَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ تَأْتِنَا عَنْهُ فِيهِ سُنَّةٌ عَلَمَانَهَا ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ مِنْ وَجْهِ
يَصِحُّ ، فَتَرَاهُ مِمَّا عَفَا عَنْهُ ، كَمَا عَفَا عَنْ صَدَقَةِ الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ (١)

٨٩١ — وَإِنَّمَا يُوجِبُ الْخَمْسَ فِيمَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ - مَنْ أَوْ جَبَهُ - تَشْبِيهًا
بِمَا يُخْرَجُ الْبَرُّ مِنَ الْمَعَادِينِ ، فَرَأَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ
وَذَهَبَ مَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمَا مُفْتَرَقَانِ

٨٩٢ — يَقُولُونَ : فَرَّقَتْ بَيْنَهُمَا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِذْ جُعِلَ
فِي الرُّكَازِ الْخَمْسَ ، وَسَكَتَ عَنِ الْبَحْرِ ، فَلَمْ يَقُلْ فِيهِ شَيْئًا

قال أبو عبيد : وَكَذَلِكَ هُمَا عِنْدَنَا ، لَيْسَا بِمُتَسَاوِيَيْنِ . وَذَلِكَ أَنَّا رَأَيْنَا
حُكْمَ الْبَحْرِ وَالْبَرِّ مُخْتَلِفَيْنِ فِي غَيْرِ خَلَّةٍ ، وَلَا اثْنَتَيْنِ

٨٩٣ — مِنْ ذَلِكَ : أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ صَيْدَ الْبَرِّ عَلَى الْمُحْرِمِينَ ، وَأَوْجَبَ عَلَى قَاتِلِهِ
مِنْهُمْ الْجَزَاءَ ، وَأَبَاحَ لَهُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ فِيهِ جُنَاحًا ، وَلَا كَفَّارَةً .

وكذلك المِيتَةُ ، حَرَّمَ اللَّهُ مِيتَةَ الْبَرِّ إِلَّا بِالْإِزْكَاءِ ، وجاءت السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِيتَةِ الْبَحْرِ : أَنْ قَالَ : « هُوَ الطَّهْرُ مَأْوُهُ الْحِلُّ مِيتَتُهُ » (١)

فَفَرَّقَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بَيْنَ حُكْمِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ . فَجُمِلَ مَا فِي الْبَحْرِ مُبَاحًا لِأَخِيذِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وكذلك نَرَى سَائِرَ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ بِمَنْزِلَتِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ : أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ شَيْئًا . وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ لَيْسَ بِالْمُثَبَّتِ عَنْهُ

٨٩٤ - قَالَ : حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجَاءِ بْنِ رَوْحٍ عَنْ رَجُلٍ - قَدْ سَمَّاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةٍ قَالَ : كَتَبَ إِلَى عُمَرَ « أَنْ يُخَذَّ مِنْ حِلِّي الْبَحْرِ وَالْعَنْبَرِ الْعُشْرَ »
قَالَ أَبُو عَبِيد : فَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ . وَمَعَ ضَعْفِهِ أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ الْعُشْرَ . وَلَا نَعْرِفُ لِلْعُشْرِ هَهُنَا وَجْهًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ كَالزَّكَاةِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْخُمْسُ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ كَالْمَعِينِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ ، عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . فَانْهَمَ يَرَوْنَ فِي الْمَعَادِنِ الزَّكَاةَ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ فِيهِ الْعُشْرَ ، وَلَا مَوْضِعَ لِلْعُشْرِ فِي هَذَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَبَّهَهُ بِمَا تُخْرَجُ الْأَرْضُ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ . وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا يَقُولُ بِهَذَا

هذا آخر كتاب الخمس

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيسِ الْحَبِيرُ : رَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ . وَصَحِّحَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَا حَكَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ . وَحُكِمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِصِحَّتِهِ لَتَلْقَى النَّاسُ لَهُ بِالْقَبُولِ . وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا ، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الطَّهْرُ مَأْوُهُ الْحَدِيثُ ، وَالرَّجُلُ مِنْ بَنِي مَدْلَجَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ الْعَرَكِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

الصدقة وأحكامها وسننها

باب

(فضائل الصدقة والثواب في إعطائها)

٨٩٥ - قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا عباد بن منصور عن القاسم بن محمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَاتِ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا الطَّيِّبَ ، وَيَقْبَلُهَا بِمِيزَانٍ ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ مُهْرَهُ ، أَوْ فَصِيلَهُ ، حَتَّى إِنْ أُلْقِمَتْ لِتَصِيرَ مِثْلَ أَحَدٍ (١) »

٨٩٦ - قال أبو عبيد : وسمعت غير إسماعيل يزيد في هذا الحديث قال : ثم قرأ (يَمْحَقُ اللَّهُ الرُّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ (٢))

٨٩٧ - قال : وحدثنا عثمان بن صالح عن بكر بن مضر عن محمد بن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث إسماعيل

٨٩٨ - قال : وحدثنا يزيد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سعيد -

(١) رواه الترمذي وصححه . ورواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة بمعناه (٢) عند الترمذي « وتصدق ذلك في كتاب الله ، (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات » و (يَمْحَقُ اللَّهُ الرُّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ » ورواه مالك بنحو رواية الترمذي عن سعيد بن يسار مرسلًا ولم يذكر أبا هريرة . كذا قال المنذرى في الترغيب والترهيب

مَوْلَى الْمَهْدِيِّ — عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ،
أو نحوه

٨٩٩ — قال : وحدثنا الأشجعي عن يحيى بن عبيد الله المديني عن
أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ الصَّدَقَةَ
لَتَمْنَعُ مِيتَةَ السُّوءِ ، وَإِنَّهَا لَتَقَعُ فِي يَدِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي يَدِ السَّائِلِ »

٩٠٠ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن عبد الله
ابن السائب عن عبد الله بن قتادة المخاربي عن عبد الله بن مسعود قال
« مَا تَصَدَّقَ رَجُلٌ بِصَدَقَةٍ إِلَّا وَقَعَتْ فِي يَدِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي يَدِ السَّائِلِ . وَهُوَ
يَضَعُهَا فِي يَدِ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ
عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ) » .

٩٠١ — قال : وحدثنا يزيد عن الأصمعي عن زيد بن ثور بن يزيد
عن أبي إبراهيم الحمصي عن أبي الدرداء أنه قال : « يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ ، إِنَّ اللَّهَ
سَائِلَةٌ لَمْ تَزَلْ تَغْلَى بِهَا مَرَا جِلُ النَّارِ مُنْذُ يَوْمِ خَلَقَ اللَّهُ جَهَنَّمَ إِلَى يَوْمِ تُلْقَى
فِي أَعْنَاقِ النَّاسِ ، وَقَدْ نَجَّأَنَا اللَّهُ مِنْ نِصْفِهَا بِإِيمَانِنَا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، فَحُضِّي عَلَى
طَعَامِ الْمُسْكِينِ ، يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ »

قال أبو عبيد : أراد أبو الدرداء هذه الآية (إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
الْعَظِيمِ وَلَا يَخُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ ^(١))

٩٠٢ — قال : حدثنا عبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح عن عقیل
ابن خالد عن الزهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَا أَحْسَنَ
عَبْدُ الصَّدَقَةَ إِلَّا أَحْسَنَ اللَّهُ الْخِلَافَةَ عَلَى تَرْكِتِهِ »

٩٠٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن بريدة عن

أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أخرج أحدٌ شيئاً من الصدقةِ حتى يفك عنه لحيى سبعين شيطاناً » (١)

قال أبو عبيد : هكذا قال أبو معاوية « لحي » وإنما هو « ألحي »

٩٠٤ — قال : وحدثنا أبو النضر عن شعبة عن محل بن خليفة (٢)

قال : سمعتُ عدى بن حاتم يقول : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اتقوا النار ولو بشقِّ تمرّة ، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة » (٣)

٩٠٥ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن خيثمة عن عدى

ابن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتقوا النار ولو بشقِّ تمرّة ، ثم أعرض وأشاح » (٤)

٩٠٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي

ميسرة عن عائشة « أنهم ذبحوا شاة . قالت : فقلت : يا رسول الله ، ما بقي إلا كتفها . فقال : كلها بقي إلا كتفها » (٥)

قال أبو عبيد : يعني أنه إنما كان لهم ما تصدّقوا به

٩٠٧ — قال : حدثنا الهيثم بن جميل عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد

(١) قال المنذرى فى الترغيب والترهيب : رواه أحمد والبرار والطبرانى وابن

خزيمة فى صحيحه . وتردد فى سماع الأعمش من بريدة ، والحاكم والبيهقى وقال

الحاكم : صحيح على شرطهما . ورواه البيهقى أيضاً عن أبى ذر موقوفاً عليه قال

« ما خرجت صدقة حتى يفك عنها لحي سبعين شيطاناً كلهم ينهى عنها » (٢) محل -

بضم أوله وكسر الحاء المهملة - ابن خليفة الطائى ، يروى عن جده عدى بن

حاتم . وثقه أبو حاتم وابن معين والنسائى . (٣) رواه البخارى ومسلم والامام

أحمد (٤) رواه البخارى ومسلم والنسائى (٥) رواه الترمذى وقال : حسن صحيح

عن عطاء بن فروخ : « أن سائلاً سأل عبد الرحمن بن عوف - وعنده تمر - فأعطاه تمرّة ، فتسخطها ، فقيل له : ما يصنع بها ؟ فقال عبد الرحمن : يقبل الله منها مثقال ذرّة ، وأنتم لا ترضون بهذا ؟ ! »

قال أبو عبيد : يريد عبد الرحمن قوله : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)
٩٠٨ - قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن

ثابت البناني عن أبي مدينة : « أن سائلاً سأل عبد الرحمن بن عوف ، وبين يديه طبق عنب ، فأعطاه عنبّة ، فقال : إن فيها مثاقيل ذرّ كثير »

٩٠٩ - قال : حدثنا الهيثم بن حميل عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي مدينة : أن سعد بن أبي وقاص هو الفاعل ذلك ، ولم يذكره عن عبد الرحمن

٩١٠ - قال : حدثني الحسين بن عازب عن جده شبيب بن غرقدة عن زينب ابنة نصر ، قالت : دخلت على عائشة - في نسوة من أهل الكوفة ، فدخل عليها سائل - ونحن عندها ، وعندها عنب - فتناولت حبّات ، فتناولتها السائل ، قالت : فضحك بعضنا إلى بعض . فقالت : أكوفيات أنين ؟ فقلنا : نعم . فقالت : إن فيما ترين مثاقيل ذرّ كثير ^(١) »

٩١١ - قال : وحدثنا ابن أبي مریم عن ابن أبي ليبة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الصدقة أفضل ؟ فقال : جهد المقل ^(٢) »

(١) قال المنذرى في الترغيب ذكر مالك في الموطأ : قال : بلغني أن مسكيناً استطعم عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وبين يديها عنب . فقالت لا نسان : خذ حبة فأعطه إياها ، فجعل ينظر إليها ويعجب . فقالت عائشة : أتعجب ؟ كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة ؟ (٢) رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم . كذا في الترغيب . وجه المقل : أي قدر ما يحتمله حال القليل المال

٩١٢ - قال : وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رجل لعثمان بن أبي العاص : يا أبا عبد الله ، بئتمونا بعبداً - قال أبو عبيد : قال إسماعيل : بئتمونا ، بكسر الباء ، وإنما هو بئتمونا بضم الباء - قال : وما ذاك ؟ قال : تصدقون ، وتفعلون ، وتعطون . قال : وإنكم اتغبطوننا بكثرة هذه ؟ قال : إي والله . فقال عثمان : والذي نفسي بيده لدرهم ينفعه أحدكم ، ينخرجه من جهده ، يضمه في حقه ، أفضل في نفسي من عشرة آلاف ينفعها أحدنا غيضا من فيض^(١) .

٩١٣ - قال : وحدثنا علي بن ثابت عن إبراهيم بن يزيد المكي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه سئل : أي الصدقة أفضل ؟ فقال : الصدقة على ذي الرحم الكاشح^(٢) » .

٩١٤ - قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . ولم يسنده عقيل

٩١٥ - قال : وحدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عوف عن حفصة بنت سيرين عن أم الرائح بنت صليح عن سلمان بن عامر الضبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم^(٣) ثنتان : صدقة ، وصلة » .

(١) في النهاية - وذكر الحديث - أي قليل أحدكم مع فقره خير من كثيرنا مع غنانا

(٢) رواه أحمد والطبراني عن حكيم بن حزام . والكاشح : الذي يضم

العداوة ويطوى عليها كشحه (٣) في الشامية « ذي القرابة »

٩١٦ — قال : وحدثنا يزيد عن هشام عن حفصة - قال أبو عبید :
أَحْسِبُهُ قال : عن الرَّبَّابِ عن سَلَمَانَ بنِ عَامِرٍ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
الله عليه وسلم يقولُ مثل ذلك (١) .

٩١٧ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن سُفْيَانَ عن
عبد الرحمن بن عَابِسٍ عن أَشْيَاحٍ عن عبد الله بن مسعود قال : « الصَّدَقَةُ
مَغْنَمٌ وَتَرَكُّهَا مَغْرَمٌ »

٩١٨ — قال : وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مُجَاهِدٍ عن عبد الله
ابن صَمْرَةَ عن كعب قال : « الصَّدَقَةُ تُضَاعَفُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » (٢) .

باب

(منع الصدقة والتغليظ في حبسها)

٩١٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن إِسْرَائِيلَ عن أَبِي إِسْحَاقَ
عن أَبِي الْأَحْوَصِ عن عبد الله قال : « مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُؤَدِّ الزَّكَاةَ
فَلَا صَلَاةَ لَهُ » (٣)

٩٢٠ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن سُفْيَانَ عن أَبِي إِسْحَاقَ

(١) قال المنذرى في الترغيب والترهيب : رواه النسائي والترمذي وحسنه، وابن
خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم وقال : صحيح الإسناداه . وفي الترمذي
« عن الرباب عن عمه سلمان بن عامر ، يبلغ به النبي ﷺ . قال أبو عيسى : حديث
سلمان بن عامر حديث حسن . والرباب هي أم الرايح ابنة مُصْلِيَع - بضم الصاد
المهملة ، مصغرا . وقال ابن الأثير في أسد الغابة عن مسلم : لم يكن في الصحابة
ضبي غير سلمان بن عامر

(٢) بهامش الأصل العتيق مانصه « بلغ سماعا من لفظ سيدنا الامام الفقيه أبي
الحسن وفقه الله » (٣) وقال المنذرى في الترغيب والترهيب : رواه الطبراني في
الكبير موقوفا هكذا بأسانيد أحدها صحيح . ورواه ابن أبي شبة

عن أبي الأحوص أنه قال مثل ذلك ، أو نحوه . ولم يذكره عن عبد الله

٩٢١ — قال : وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المعز بن سويد

عن أبي ذر قال : « انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو جالس

في ظل الكعبة — فلما رأيته مقبلاً قال : هم الأخسرُونَ ، ورب الكعبة . فقلت :

مالى ، لعلنى أنزل فى شئ ، من هم ؟ فذاك أبى وأُمى . فقال : إلا كثرون

أموالاً ، إلا من قال هكذا . وحشابين يديه ، وعن يمينه ، وعن شماله . ثم

قال : والذى نفسى بيده لا يموت أحدٌ منكم فيدع إِبلاً ، أو غنماً ، أو بقرًا

لم يؤدَّ زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم مما كانت وأسمنه تطؤه بأخفافها ،

وتنطحه بقرونها ، كلما نفدت أخراها عادت عليه أولاهها ، حتى يقضى بين الناس ^(١) »

٩٢٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير أنه

سمع حابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« ما من صاحب إِبِلٍ لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر

ما كانت قط ، وقعد لها بقاع قرقر تسئن عليه بقوائمها وأخفافها . ولا

صاحب بقر لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط ،

وقعد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بقوائمها . ولا صاحب غنم

لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت ، وقعد لها بقاع قرقر

تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها ، ليس فيها جماء ولا منكسر قرنها ، ولا

صاحب كنز لا يفعل فيه حقّه إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع يتبعه

فاتحاً فاه . فإذا أتاه فر منه ، فيناديه ربّه : أخذ كنزك الذى خبأته . فأنا

(٣) رواه الترمذى وقال : حسن صحيح والامام أحمد (٥ : ١٥٢) . وأبو ذر

اسمه جندب بن السكن ، ويقال : ابن جنادة .

عنه أغنى منك . فاذا رأى أنه لا بُدَّ له منه سلك يده في فيه ، فيَقْضِيهَا
قَضَمَ الْفَحْلَ « (١)

٩٢٣ — قال : وحدثنا سعيد بن أبي مریم عن محمد بن جعفر بن أبي كثير .
قال : حدثني سُهِيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « ما من صاحب كنز لا يُؤدِّي زكاته إلا يُؤْتَى به وبكنزه
يوم القيامة أو فر ما كان ، فيضرب صفائح ، ثم يُجمَعُ عليها في نار جهنم . ثم
يُكْوَى بها جبينه وجنبه وظهره . كلما بردت صفيحة أُحميت ، حتى يَقْضِيَ اللَّهُ
بين خلقه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة . ثم يرى سبيله من الجنة
أو النار . وما من صاحب إبل لا يُؤدِّي زكاتها إلا يُؤْتَى به وبإبله يوم
القيامة أو فر ما كانت فيُبْطَحُ لها بقاع قرقر . ثم تَسْتَنُّ عليه وتُخِيطُهُ بأخفافها
وتعَضُّهُ بأفواهها ، كلما انقضى آخرها عطف عليه أولها ، حتى يَقْضِيَ اللَّهُ تبارك
وتعالى بين خلقه ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة . ثم يرى سبيله
من الجنة أو النار . ثم ذكر في الغنم والبقر مثل ذلك » (٢)

٩٢٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه :
أنه ذكر هذا الحديث ، أو نحوه . قال : « فقل له : ما حقها ؟ فذكر أربعاً .
قال ابن طاووس : لا أدري بأيّهنّ بدأ . قال : تُحْلَبُ على العطن (٣) وتَحْمِلُ
على راحلتها ، وتَنْحَرُ سَمِينَهَا ، وتَمْنَحُ نَقُوحَهَا » (٤)

(١) رواه مسلم . والقاع المكان المستوي من الأرض . والقرقر : الأملس .
والجماء التي لا قرن لها . وتستن : تشتد في جريها بقوة . والشجاع الأقرع .
الحية الذكر الذي ذهب شعر رأسه من طول عمره . وسلك يده في فيه : وضعها .
(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود (٣) العطن : مبرك الابل حول الماء
(٤) اللقوح : الناقة غزيرة اللبن . ومنحها اعطاؤها للفقير يحملها وينتفع بلبنها

ثم يردّها

٩٢٥ — قال : وحدثنا عمرو بن طارق عن عبد الله بن لهيعة عن خالد بن يزيد قال : سئل عطاء بن أبي رباح عن مثل ذلك . فحدث عن أبي هريرة أنه قال « نَعَمْ الْمَالُ الثَّلَاثُونَ : تُمْنَحُ مِنْ يَحْتَتَاهَا ، وَتُنْحَرُ مِنْ يَمِينَتِهَا ، وَيُحْمَلُ عَلَى نَجِيدَتِهَا »
قال أبو عبيد : يريد أبو هريرة وطاوس : أن هذه الخلال حقوق واجبة على ربّ الماشية فيها ، سوى الزكاة . وهذا مثل قول ابن عمر :

٩٢٦ — قال : حدثنا معاذ بن معاذ عن حاتم بن أبي صغيرة عن رياح بن عبيدة عن قزعة قال : قال لي ابن عمر « في مالك حق سوى الزكاة »
٩٢٧ — قال : وحدثنا حفص بن غياث عن مجمع بن جارية عن فلان عن ابن عمر قال : « مَنْ أَدَّى الزَّكَاةَ وَفَرَّى الضَّيْفَ وَأَعْطَى فِي النَّائِبَةِ فَقَدْ بَرِيَءٌ مِنَ الشُّحِّ »

٩٢٨ — قال : حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة قال : قلت للشعبي : إذا أدّيت زكاة مالي ، أيطيب لي مالي ؟ قال : فقرأ على هذه الآية (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)

٩٢٩ — قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا اسماعيل بن سالم عن الشعبي بمثل ذلك

قال أبو عبيد : يريد الشعبي أن هذه حقوق لازمة للمرء في ماله سوى الزكاة

وقد كان بعضهم يرى هذه الآية منسوخة

٩٣٠ — قال : حدثنا مروان بن معاوية عن سلمة بن نُبَيْطٍ عن

الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ قَالَ : نَسَخَتْ الزُّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ

قال أبو عبيد : فهذا غير مذهب ابن عمر وأبي هريرة . وأصحابُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أعلمُ بتأويل القرآن وأولى بالاتباع . وهو مذهب طاوس ، والشَّعْبِيُّ : أَنَّ فِي الْمَالِ حَقَّوْقًا سِوَى الزُّكَاةِ ، مثلُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، وَصَلَةِ الرَّحِمِ ، وَقِرَى الضَّعِيفِ ، مع ما جاء في المواشي من الحقوق

٩٣١ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قال ابن عباس — في

قوله تبارك وتعالى : (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ - وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرُّقَابِ - الْآيَةَ) قال : « نزلت بالمدينة حين نزلت الفرائض وَوُحِّدَتْ الْحُدُودُ وَأُمِرُوا بِالْعَمَلِ »

٩٣٢ — قال ابن جريج : وسأل المؤمنون رسول الله صلى الله عليه

وسلم : ماذا ينفقون ؟ فنزلت (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) قال : فذلك التطوع . والزكاةُ سِوَى ذَلِكَ

باب

(فرض صدقة الأبل وما فيها من الشئنين)

٩٣٣ — قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا حبيب بن أبي حبيب

قال : حدثنا عمرو بن هرير قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال : لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يُلْتَمَسُ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات ، وكتاب عمر بن الخطاب . فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو ابن حزم في الصدقات . ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات .

مثل كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فَنُسخَ له . قال : فحدثني
عَمْرُو بن هَرَمٍ : أَنه طَلَبَ إلى محمد بن عبد الرحمن أَن يُنسخَ ما في ذِيكَ
الكتابين ، فَنُسخَ له ما في هذا الكتاب من صدقة الإبل ، والبقر ، والغنم
والذهب ، والورق ، والتَّمَرِ ، أو التَّمَرِ ، والحَبِّ ، والزَّبيبِ : أَن الإبل
ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً . فإذا بلغت خمساً ففيها شاةٌ ، حتى تبلغ
تِسْعاً . فإذا زادت واحدة ففيها شاتان ، إلى أن تبلغ أربع عشرة ، فإذا زادت
واحدة ففيها ثلاث شياه . إلى أن تبلغ تسع عشرة . فإذا زادت واحدة
ففيها أربع شياه ، إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين ، فإذا صارت خمساً وعشرين
ففيها بنت مخاض . فان لم توجد في الإبل بنت مخاض . فابن لبون ذكر ،
إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين . فإذا زادت على خمسٍ وثلاثين واحدة ففيها
بنت لبون ، إلى أن تبلغ خمساً وأربعين . فإذا زادت على خمسٍ وأربعين
واحدة ففيها حقة طروقة الفحل . إلى أن تبلغ ستين . فإذا زادت واحدة
ففيها جذعة . إلى أن تبلغ خمساً وسبعين . فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون ،
إلى أن تبلغ تسعين . فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل . إلى أن
تبلغ عشرين ومائة ، فإذا بلغت الإبل عشرين ومائة فليس فيما دون
العشر شيء . فإذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها ابنتا لبون وحقة ، إلى أن تبلغ
أربعين ومائة ، فإذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون ، إلى أن تبلغ
خمسين ومائة . فإذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق ، إلى أن تبلغ
ستين ومائة ، فإذا بلغت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ، إلى أن تبلغ
سبعين ومائة ، فإذا بلغت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة ، إلى أن
تبلغ ثمانين ومائة . فإذا بلغت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنتا لبون ، إلى
أن تبلغ تسعين ومائة ، فإذا بلغت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقائق وبنت

لبون ، إلى أن تبلغ مائتين . فإذا بلغت مائتين ففيها خمس بنات لبون أو أربع حقايق ، إلى أن تبلغ عشرين ومائتين ، فإذا بلغت عشرين ومائتين ففيها أربع بنات لبون وحققة ، إلى أن تبلغ عشرين ومائتين ، فإذا بلغت عشرين ومائتين ففيها ثلاث بنات لبون وحققتان ، إلى أن تبلغ ثلاثين ومائتين . فإذا بلغت ثلاثين ومائتين ففيها ثلاث حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ أربعين ومائتين . فإذا بلغت أربعين ومائتين ففيها ست بنات لبون ، أو أربع حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ خمسين ومائتين ، فإذا بلغت خمسين ومائتين ففيها خمس حقايق أو خمس بنات لبون وحققة ، إلى أن تبلغ ستين ومائتين ، فإذا بلغت ستين ومائتين ففيها أربع بنات لبون وحققتان ، إلى أن تبلغ سبعين ومائتين . فإذا بلغت سبعين ومائتين ففيها ثلاث حقايق وثلاث بنات لبون ، إلى أن تبلغ ثمانين ومائتين فإذا بلغت ثمانين ومائتين ففيها سبع بنات لبون ، أو أربع حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ تسعين ومائتين ، فإذا بلغت تسعين ومائتين ففيها ست بنات لبون وحققة ، أو خمس حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ ثلاثين ومائتين ، فإذا بلغت ثلاثين ومائتين ففيها ست حقايق ، أو خمس بنات لبون وحققتان . ومن أي هاتين السنتين شاء أن يأخذ المصدق أخذ . فإذا زادت الإبل على ثلاثمائة ، ففي كل خمسين حققة ، وفي كل أربعين بنت لبون « (١)

قال أبو عبيد : ثم ذكر سائر أنواع الصدقة في هذا الحديث . وستأتي في

مواضعها إن شاء الله

٩٣٤ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يونس بن يزيد

الأيلى عن ابن شهاب قال : « هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات . قال : وكانت عند آل عمر بن الخطاب . قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر . وهذا كتاب تفسيرها : ألا يؤخذ في

(١) رواه الدارقطني ، وفيه أن عمر بن عبد العزيز صنع هذا حين ولي المدينة

شيء من الإبل الصدقة حتى تبلغ خمس ذو د. فإذا بلغت خمسا ففيها شاة .
ثم ذكر مثل حديث يزيد عن حبيب بن أبي حبيب ، لم يختلفا في شيء ، إلا فيما
زاد على عشرين ومائة . فان في حديث ابن شهاب : قال : « فإذا كانت إحدى
وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبنون ، إلى ثلاثين ومائة » وفي حديث
حبيب « أنه ليس فيما زاد على عشرين ومائة شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة »
ثم يلتقي الحسابان في الحديثين جميعا . فلا يختلفان إلى المائتين . ثم ليس في
حديث ابن شهاب حساب بعد المائتين ، إلا أنه قال حين بلغها : « فما زاد
على (١) المائتين أخذ منها بحساب ما كتبنا »

٩٣٥ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس
ابن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بمثل هذه النسخة والقصة

٩٣٦ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن كثير عن
الزُّهري عن سالم — قال أبو عبيد : أحسبه عن أبيه — بمثل ذلك أيضا أو نحوه
٩٣٧ — قال أبو عبيد : وكان عبيد بن العوام يحدث بهذا الحديث عن
سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه حدثت بذلك عنه (٢)

٩٣٨ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أعطاني عثمان بن
عفان كتابا كتب به عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم إلى
محمد بن هشام — وهو عامل على أهل مكة — قال : وهو — زعموا — الكتاب
الذي كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« هذا فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فريضة الغنم والإبل ،
ثم ذكر مثل ذلك أيضا في الإبل ، إلا أنه لم يزد في حسابها على عشرين
ومائة . وقال : فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة »

(١) في الشامية « بعد » مكان « على » (٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي
والدارقطني والحاكم والبيهقي

٩٣٩ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد : أن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر : كتب إليه بكتاب نسخة أبو بكر بن عبيد الله من صحيفة وجدها مربوطة بقراب عمر بن الخطاب — ثم ذكر مثل ذلك أيضاً في صدقة الإبل ، ولم يزد في حسابها على عشرين ومائة ، إلا أنه قال : « فما زاد على عشرين ومائة . ففي كل أربعين بنت كيون وفي كل خمسين حقة » .

٩٤٠ — قال : وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث بن سعد قال : « هذا كتاب الصدقة : في أربع وعشرين من الإبل فما دونها : الغنم ، في كل خمس شاة » — ثم ذكر مثل ذلك أيضاً وقال : قال الليث حدثني نافع أن هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب ، وكانت مقرونة مع وصيته . قال الليث : وأخبرني نافع أنه عرضها على عبد الله ابن عمر مرات »

٩٤١ — قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس قال : قرأت كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة . فإذا فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب الصدقة : في أربع وعشرين من الإبل في كل خمس شاة » ثم ذكر مثل ذلك أيضاً

٩٤٢ — قال : وحدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ، ومغيرة عن إبراهيم ، واللاجدج بن عبد الله ، عن الشعبي أنهم قالوا : في صدقة الإبل مثل ذلك كله أيضاً

قال أبو عبيد : فقد تواترت الآثار من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة وكتاب عمر ، وما أفتى به التابعون بعد ذلك بقول واحد في صدقة الإبل ، من لدن خمس ذود إلى عشرين ومائة . فلم يختلفوا إلا في حديث واحد يروى عن علي ، لا نراه حفظ عنه

٩٤٣ — قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن عاصم

ابن ضمرة عن علي أنه قال : مثل هذه الأخبار كلها ، إلا في موضع واحد ،
فانه قال : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه »

قال أبو عبيد : وهذا قول ليس عليه أحد من أهل الحجاز ولا أهل
العراق ولا غيرهم نعلمه .

وقد حكي عن سفيان بن سعيد أنه كان يذكر أن يكون هذا من كلام علي ،
ويقول : كان أفقه من أن يقول ذلك

وحكى بعضهم عنه أنه قال : أبي الناس ذلك علي

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في فرائض الابل إلى أن تبلغ عشرين ومائة
لم يختلفوا إلا في هذا الحرف الواحد وحده : فإذا جاوزت عشرين ومائة
فهناك الاختلاف

٩٤٤ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي اسحاق عن
عاصم بن ضمرة عن علي قال : « إذا زادت الابل على عشرين ومائة استؤنف
بها الفريضة بالحساب الأول »

٩٤٥ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس
عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله : « أن في كتاب الصدقة - الذي ذكرناه
عنه - : أن الابل إذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون »

٩٤٦ — وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن
كهرم عن محمد بن عبد الرحمن : « أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه
وسلم ، وفي كتاب عمر في الصدقة : أن الابل إذا زادت على عشرين ومائة
فليس فيما دون العشر شيء ، حتى تبلغ ثلاثين ومائة »

قال أبو عبيد : فهذه ثلاثة أقوال مختلفة . فأما القول الأول الذي ذكرناه عن علي :
أنه يستأنف بها الفريضة فإنه قول يقول به أهل العراق . وبه كان يأخذ سفيان .
وتفسير ذلك : أن يكون في خمس وعشرين ومائة حقتان
وشاة ، وفي ثلاثين ومائة حقتان وشاتان . وفي خمس وثلاثين ومائة حقتان

وثلاث شياه . وفي أربعين ومائة حقتان وأربع شياه . وفي خمس وأربعين ومائة - على تأويل حديث علي - حقتان وخمس شياه . وفي قول سفيان وقول أهل العراق حقتان وبنت مخاض . فإذا كملت الإبل خمسين ومائة كانت فيها ثلاث حقائق . فاذا زادت على ذلك أيضاً استؤنف بها، أيضاً كما ابتدئت أول مرة إلى المائتين . فاذا بلغت كانت فيها أربع حقائق . فاذا زادت استؤنف بها أيضاً على ما فسرنا .

فهذا مذهب قول علي وما يعمل به أهل العراق

وأما حديث ابن شهاب : أنها إذا زادت على عشرين ومائة : كانت فيها ثلاث بنات لبون . فأنما لم نجد هذا الحرف في شيء من الحديث سوى هذا . ولا أعرف له وجهاً . وأخاف أن يكون غير محفوظ . لأنه لم يجعله على حساب أول الفرائض، ولا على آخرها . ألا ترى أنها في الابتداء إذا كانت خمسا وعشرين كانت فيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين ، فاذا زادت واحدة انتقلت الفريضة بتلك الواحدة إلى السن التي فوقها فصار فيها ابنة لبون . ثم أسنان الفرائض كلها على هذا . فذاك حساب أول الفريضة فلو جعله عليه لكان يلزمه أن يكون في إحدى وعشرين ومائة بنتا لبون وحققة إلى ثلاثين ومائة . فهذا حساب أولها . وأما آخرها فإن في كل أربعين ابنة لبون . وفي كل خمسين حقة . فلو جعلها على هذا لكانت ثلاث بنات لبون إنما تجب في عشرين ومائة . لأن في كل أربعين واحدة ، وهذه قد زادت على العشرين والمائة . ثم لا أراه نقلها إلى السن التي فوقها . فليس هذا القول على حساب أدنى الفرائض ولا أقصاها

وأما القول الثالث ، الذي في حديث حبيب : أن الزيادة على عشرين ومائة لا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين ومائة . ثم يكون فيها حينئذ بنتا لبون وحققة . فهذا هو القول المعمول به : أن الزيادة على عشرين ومائة إلى ثلاثين ومائة

شَنَقٌ كسائر الأشناق التي لَا يُحْتَسَبُ بها، وهي الأوقاصُ في [البقر] (١) ،
وذلك ما بين الفريضتين . ثم هي إذا بلغت ثلاثين ومائة فانما تجب فيها
أسنانُ الابل أيضا . ولا تعود الى الغنم .

هذا قول مالك وأهل الحجاز : أن الابل إذا أُفْرِضَتْ مرةً لم تعدْ
صدقتها غنما بعد ذلك

وإفراضها : أن تبلغَ في الابتداء خمسا وعشرين ، فتنتقلَ من الغنم
إلى بنت مخاض .

وعلى هذا المعنى دارت الأحاديثُ التي ذكرناها كلها سوى حديث علي :
إن كان حُفِظَ عنه

ومن ذلك الحديث الذي يرويه أبو بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم

٩٤٧ — يُحَدِّثُونَهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ

ابن مالك عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في كل أربعين
من الابل بنت لبون . وفي كل خمسين حقة » (٣)

وكذلك قول عمر

٩٤٨ — قال : حدثنا قبيصة عن سفيان عن موسى بن عقيبَة وعبيد

الله بن عمر، أو أحدهما ، عن نافع عن ابن عمر عن عمر : مثل ذلك سواء

قال أبو عبيد : ففي هذه الأحاديث المعنيان جميعاً ، أحدهما : أن الابل

لا تعود إلى الغنم بعد عشرين ومائة . ألا أن تراه لم يُعِدْ ذِكْرَهَا . والآخر

أنه ليس في الأشناق شيء ، لقوله « في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين

حقة » وسبكت عما بينهما ، مع أنه محسوبٌ مفسَّرٌ إلى ثلاثمائة ، في حديث

(١) زيادة من الشامية . والشنق والوقص : — بالتحريك — ما بين الفريضتين من كل

ما تجب فيه الزكاة . وقيل الوقص : ما وجبت الغنم فيه من فرائض الابل . ومنهم من يجعل

الأوقاص في البقر خاصة والأشناق في الابل (٢) رواه أبو داود والنسائي والبيهقي

والحاكم في المستدرک ، وقال الدارقطني . لم يسمعه ثُمَامَةُ من أنس

حبيب بن أبي حبيب الذي ذكرناه .

فهذا ما جاء في فرائض الابل ، إذا كانت هذه الأسنان موجودة عند أربابها .
فأما إذا كانت معدومة واحتاج المصدق إلى أخذ غير التي وجبت له . فإن
القول فيها غير ذلك . وقد جاءت به الآثار

٩٤٩ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم
عن محمد بن عبد الرحمن « أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم ،
وفي كتاب عمر : أن في [كل] خمس وعشرين من الابل بنت مخاض :
فإن لم توجد فابن لبون ذكر » .

٩٥٠ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان عن أبي إسحاق
عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : « إذا زادت الابل على خمس وعشرين
ففيها بنت مخاض . فإن لم توجد فابن لبون ذكر » .

٩٥١ — قال : وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : لا يؤخذ في
الصدقة ذكر مكان أنثى ، إلا ابن لبون مكان بنت مخاض

٩٥٢ — قال : وحدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن
عاصم عن علي قال : « إذا أخذ المصدق سنّاً فوق سنّ ردّ شاتين أو عشرة
دراهم »

٩٥٣ — قال : وحدثنا هشيم عن القعقاع بن يزيد عن إبراهيم قال :
إذا لم يجد المصدق ابنة مخاض أعطى ابن مخاض وعشرة دراهم أو شاتين .

قال أبو عبيد : وقد اختلف في هذا الباب سفيان والأوزاعي ومالك .
فأما سفيان فأخذ بالآثر الذي رواه عن علي ، لم يجزه إلى غيره . قال :
إذا لم يجد السنّ التي تجب أخذ فوقها وردّ شاتين أو عشرة دراهم ، أو قال :
ردّ ديناراً أو عشرة دراهم

وقال الأوزاعي غير ذلك

٩٥٤ — قال : حدثنا هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب بن

شابور قال : سمعت الأوزاعي يقول : إذا لم يجد السنن التي تجب أخذ قيمتها وقال مالك قولاً ثالثاً .

٩٥٥ - قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : لا يؤخذ سنن فوق سنن إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض
قال أبو عبيد : يذهب مالك - فيما نرى - إلى أن الرخصة إنما جاءت في هذا خاصة

قال مالك : فأما إذا وجبت في المال ابنة لبون ، أو حقة ، أو جذعة ، فإن على رب المال أن يأتي بها . قال : ولا أحب أن يأخذ منه المصدق قيمتها . قال : وكذلك البقر والغنم

قال أبو عبيد : وكل قد ذهب مذهباً .

فأما سفیان فقصد إلى الأثر ، لم يعمده . وأما الأوزاعي فحجته أن يقول - فيما نرى - إن الأسنان تختلف ، فيكون بين الفريضتين أكثر من قيمة دينار ، أو عشرة دراهم . ويكون بينهما أقل من ذلك . يقول : فأرد ذلك إلى سائر الأحكام ، أنه من لزمه ضمان شيء من الحيوان أو العروض فاستهلكه أو لم يجده : أن عليه قيمته

وحجة مالك أن يقول : إن الصدقة حق من حقوق الله تبارك وتعالى . وليس حكمها كحقوق الناس التي تحول ديناً . بعد أن كانت عيناً . وإنما هي مثل الصلاة التي لا تجزى مكانها غيرها ، إذا وجد إليها سبيل . وهذا الذي قال مالك مذهب ، لولا المشقة التي فيه على الناس ، من تجشم الطلب وتكلف ما ليس عندهم .

٩٥٦ - وقد جاء الثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر معاذاً حين خرج إلى اليمن بالتيسير على الناس ، وأن لا يأخذ كرائم أموالهم »
٩٥٧ - ثم جاء مفسراً عن معاذ في حديث له آخر ، أنه قال هناك :

« ائْتُونِي بِخَمِيْصٍ أَوْ كَبِيْشٍ ^(١) آخِذْهُ مِنْكُمْ مَكَانَ الصَّدَقَةِ ، فَانْهَ أَيَسَّرَ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ » فَالْأَسْنَانُ بَعْضُهَا يَبْعُضُ أَشْبَهُ مِنَ الْعُرُوضِ بِهَا . وَقَدْ قَبِلَهَا مَعَاذُ

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَلَى مِثْلِهِ فِي الْجَزِيَّةِ : أَنَّهُمَا كَانَا يَأْخِذَانِ مَكَانَهَا غَيْرَهَا

٩٥٨ — قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ

عَنْ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِ مِنَ الشَّامِ نَعَمٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْجَزِيَّةِ

٩٥٩ — قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَيعَةَ وَأَبُو نَعِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ

عَنْتَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ : أَنَّهُ كَانَ يَأْخِذُ الْجَزِيَّةَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَبْرِ : الْأَبَرِ . وَمِنْ أَصْحَابِ الْمَسَالِّ : الْمَسَالِّ ، وَمِنْ أَصْحَابِ الْحِبَالِ : الْحِبَالِ ^(٢)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَأَرَاهُمَا قَدْ رَخَّصَا فِي أَخْذِ الْعُرُوضِ وَالْحَيَوَانِ مَكَانَ الْجَزِيَّةِ . وَإِنَّمَا أَصْلُهَا الدَّرَاهِمُ وَالِدَنَانِيرُ وَالطَّعَامُ .

٩٦٠ — وَكَذَلِكَ كَانَ رَأْيُهُمَا فِي الدِّيَّاتِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ

وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ ، إِذَا أَرَادَ التَّسْهِيلَ عَلَى النَّاسِ ، فَجَعَلَ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ مَا يُمْكِنُهُمْ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَالْصَّدَقَةُ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا : أَنَّ الْأَسْنَانَ يَتَّخِذُ بَعْضُهَا مَكَانَ

بَعْضٍ ، إِذَا لَمْ تَوْجَدْ السَّنُّ الَّتِي تَجِبُ ، عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ .

وَمَا كَانَ يَأْخِذُ بِهِ سَفِيَّانٌ . لِأَنَّ فِيهِ تَبْسِيرًا عَلَى الَّذِينَ تَوَخَّضُوا مِنْهُمْ ، وَوَفَاءً

لِلَّذِينَ تَوَخَّضُوا لَهُمْ .

فَهَذَا مَا جَاءَ فِي فَرَائِضِ الْإِبِلِ إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا مَسَانً ، أَوْ

خَالَطَتْهَا صِغَارُهَا مِنَ الْخَيْرَانِ وَالسَّقَابِ ^(٣) فَذَا كَانَتْ كُلُّهَا صِغَارًا لَا مُسِنَّةَ فِيهَا

فَإِنْ فِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ :

(١) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : الْخَمِيْصُ : الثَّوْبُ الَّذِي طَوْلُهُ خَمْسَةُ أَذْرُعَ . وَيُقَالُ لَهُ

الْخَمُوسُ أَيْضًا . وَقِيلَ سُمِّيَ خَمِيْصًا لِأَنَّهُ أَوَّلُ مِنْ عَمَلِهِ مَلَكٌ بِالْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ : الْخَمِيْصُ -

بِكَسْرِ الْخَاءِ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ . الْخَمْسُ ضَرْبٌ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ . وَجَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ

خَمِيْصٌ ، بِالصَّادِ . قِيلَ إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ فَيَكُونُ مَذْكُورًا ، مِنَ الْخَمِيْصَةِ ، وَهِيَ كَسَاءُ

صَغِيرٍ فَاسْتَعَارَهَا لِلثَّوْبِ ^(٢) أَنْظُرْ رَقْمَ (١١٧) وَهَنَّاكَ « الْمَسَانُ » بِالنُّونِ ^(٣) يُقَالُ

جَمَلَ خِيَارٍ ، وَنَاقَةَ خِيَارٍ ، أَيْ مَخْتَارٍ . وَالسَّقَبُ : وَلَدُ النَّاقَةِ حِينَ يُولَدُ

٩٦١ - قال سفيان : يُؤخذُ منها مثل ما يؤخذُ من الكبار من الأسنان، إلا أنه يُردُّ المصدقُ على ربِّ المالِ فضلَ ما بين السنِّ التي أخذَ وبين الربعِ ^(١) أو السَّقْبِ، الذي وجب في المال

٩٦٢ - وقال مالك : يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من المسنَّ من الأسنان، ولا يُردُّ المصدقُ ذلك الفضلَ على ربِّ المالِ

٩٦٣ - وقال غيرهما قولاً ثالثاً : أنه لا صدقة في الصغار، ولا شيء على ربِّها

٩٦٤ - والقولُ الرابعُ : أن فيها واحدةً منها . وهذا قول أبي حنيفة قال أبو عبيد : ولكلُّ مذهبٍ ذهبَ إليه

فأما سفيان فنراه أراد أن الصدقة واجبة في الماشية كباراً كانت أو صغاراً، ولكنه يقول : ليس من السنة أن يؤخذ فيها من الأسنان دون بنتٍ مخاضٍ، فتؤخذ من ربِّها بنتٌ مخاضٍ، أو فوق ذلك مما يجب، ثم يُردُّ المصدقُ على ربِّ الماشية فضلَ ما بين السنِّ التي أخذَ وبين الحوارِ ^(٢) الذي وجب . فتكون الصدقة قد أخذت على فرائضها وسننِها، ويكون ربُّ المال قد رجع إليه الفضل الذي أخذ منه

وأما مالك فحجته أن يقول : إن الابل قد يكون فيها الأسنان الجيلة : مثلُ الثنيَّةِ، والرَّباعيةِ، والسَّديسِ، والبازل، وفوق ذلك، فلا يؤخذ في الصدقة من هذه الأسنان العالية شيء . وإنما الفرائض دونها : مثل بنات المخاض وبنات اللبون، والحقاق والجذاع .

يقول : فكما يُعفى لهم عن أخذ تلك الجيلة فكذلك يُحتسبُ عليهم بالخبران والرباع والسَّقَاب، وإن لم يكن فيها مسنٌّ واحد وأما الذي قال : لا صدقة فيها، فانه أراد أن هذه ليست بابل . وإنما جاءت

(١) الربع - كصرد - جمع رباع . وهو الذي ألقى رباعيته، وهذا هو المراد هنا . والربع أيضاً من الابل ما ولد في الربيع . وقيل ما ولد في أول الشتاء (٢) الحوار - بضم الحاء وقد تكسر - ولد الناقة ساعة تضعه . وقيل : إلى أن يفصل

الصدقة في الابل . وإنما يقال لهذه رباع ، وفُصْلان ونحو ذلك . فلا شيء فيها وأما الذي يقول : فيها واحدة منها ، فإنه ذهب إلى أن الصدقة إنما تكون من حواشي الأموال لا من خيارها . فكيف يؤخذ من ربها أعلى من الأسنان التي يملك ؟ يقول : فإذا أخذ المصدق واحدة من عرضها ليست بأحسن المال فقد استوفى منه ما وجب عليه ، أو زيادة على ذلك

قال أبو عبيد : ولكل واحد من هؤلاء مقال ، إلا أن أشبهها بتأويل كتب النبي صلى الله عليه وسلم وسنته في الصدقة عندى : قول مالك .

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرض فرائض الصدقة وذكر أسنانها قد علم أن الماشية قد تكون جلدّة وصغاراً . فلم يأتنا عنه ولا عن أحد من الأئمة بعده أنهم خصّوها منها كبيراً دون صغير . ولكن السنة جاءت بالعموم لجلتها . فقال : « في كل خمس من الابل أو الذود شاة » . وفي كل عشر شاتان » ثم كذلك حتى أتى على آخرها . فإذا جاءت السنة عامة لم يكن لأحد أن يستثنى شيئاً منها دون غيره ، إلا ما خصته السنة

٩٦٥ — كالذي جاء عنه صلى الله عليه وسلم في العرايا حين استثناهما من المزابنة ، فأرخص فيها .

٩٦٦ — وكما خص الحائض بالنفر في حجّها قبل توديع البيت دون الناس ،

٩٦٧ — وكما جذع من الضأن يضحى به خاصة من بين الأزواج الثمانية . وأشبهه

لهذا في السنة كثير . وإنما نخص ما خصت ، ونعم ما عمت ، مع أن الابل في

كلام العرب اسم شامل يجمع صغارها ومسائها ، كما أن الناس اسم لبنى آدم

يشمل أطفالهم ورجالهم . وقد ذكر الله تبارك وتعالى في كتابه الأنعام ،

فسوى بين صغارها وكبارها ، فسماها جميعاً نعماً . فقال (وَمِنْ لَّانَعَامِ حِمْلَةٌ

وَفَرْشًا)

٩٦٨ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن

أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ، في قوله (وَمِنْ لَّانَعَامِ حِمْلَةٌ

وَفَرَشًا) قال : الحَمُولَةُ : ما حَمَلَ . وَالْفَرَشُ : الصَّغَارُ

٩٦٩ — قال أبو عبيد : وقد رأينا العلماء - مع هذا - من أهل الحجاز ، وأهل العراق لا يختلفون أن صغار الابل إذا خالطت كبارها فهي محسوبة معها في الصدقة . وكذلك أولاد البقر مع أمهاتها ، وسخال الغنم مع مساكنها .
٩٧٠ — ومن ذلك حديث عمر حين قال لسفيان بن عبد الله : « احتسب عليهم بها حتى بالبهمة يرُوح بها الراعي على يديه »

قال أبو عبيد : فما بالها يُعتدُّ عليهم بها إذا اختلطت بالكبار وتُلغى إذا كانت وحدها ؟ وما سبيلها في الوجهين إلا واحد . على أن حديث عمر قد يحتمل أن يكون أراد الاحتساب بالصغار وإن لم يكن معها مُسنّة واحدة . ألا تراه لم يشترط المسان في حديثه ؟ فالأمر عندنا على هذا : أن الصدقة واجبة على صغارها كوجوبها على كبارها ، لا فرق بينهما ، لما فسرنا . وهذا قول مالك . وكذلك البقر والغنم .

٩٧١ — فإن تعددت السن التي تجب على رب المال ، فانه في قول مالك : عليه أن يأتي بها على كل حال ، ولا أحبُّ قوله هذا ، لما ذكرنا من المشقة على الناس ، مع خلاف الأثر الذي ذكرناه عن علي .
وأعلى من ذلك الحديث المرفوع الذي يُحدّثه أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : —

٩٧٢ — ويروى ذلك عن حماد بن سلمة عن ثُمّامة بن عبد الله بن أنس عن ابن مالك عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم — في فرائض الابل ، قال : « فَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ جَذَعَةً ، وَابْيَسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَانْهَاقَتْ مِنْهُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ تَالَهُ ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا . وَمَنْ

عشرين درهما أو شاتين . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتِينَ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ تَالَهُ ، أَوْ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا .
 [وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، إِلَّا جَذْعَةٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقَ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا أَوْ شَاتِينَ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتِينَ إِنْ اسْتَيْسَرَ تَالَهُ أَوْ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا] (١)
 وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتٌ لَبُونٌ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حَقَّةً ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقَ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا أَوْ شَاتِينَ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتٌ لَبُونٌ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بَنَتٌ مَخَاضٌ فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتِينَ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ تَالَهُ ، أَوْ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةٌ مَخَاضٌ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٌ ذَكَرَ فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ » (٢)

قال أبو عبيد : فاتَّبَاعُ الْأَثَرِ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

فهذا حكمُ صَدَقَةِ الْإِبِلِ ، إِذَا جَاءَهَا الْمَصْدُقُ فوجدها خمسًا فصاعداً .

٩٧٣ - فأما إذا وجدها أربعاً ، وقد كان الحولُ حالَ عليها وهي خمسٌ ،

ثم هلكَتْ مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ ، فجاء المصدَّقُ وهي أربعٌ فإن سفيانَ وأهلَ الْعِرَاقِ قالوا : على ربِّها أربعةٌ أخماسٍ شاةٍ . يذهبون إلى أَنَّ الصَّدَقَةَ قَدْ كَانَتْ

(١) زيادة في الأصل العتيق . وهو مكرر . ولكن لم يعلم عليه

(٢) قال ابن حزم : هذا حديث في نهاية الصحة ، عمل به الصديق بحضرة

العلماء ، ولم يخالفه أحد . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١٧٣) وقد رواه

البيهقارى في مواضع من صحيحه . وفي كتاب الزكاة مطولا وغيره ومختصرا بسند

واحد : قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى حدثني أبي حدثني ثمامة بن عبد الله

أن أنسا حدثه أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين « بسم الله

الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم

على المسلمين - الحديث بطوله » وصححه ابن حبان أيضا وغيره ، ورواه أبو داود

والنسائي والحاكم

وجبت فيها مع مُضَيِّ الحول شاة . فلما ذهب بعض الابل سقط من الصدقة بحساب الذاهب ، وبقي فيها بحساب الباقي .

٩٧٤ — وقال مالك : لا شيء عليه فيها .

٩٧٥ — قال أبو عبيد : أخبرني بذلك عنه يحيى بن عبد الله بن بكير قال : وقال مالك :

إنما تجب الصدقة على رب المال يوم يُصَدِّقُ ماله . فإن هلكت الماشية قبل ذلك لم يُحْتَسَبْ عليه مما هلك شيء . إنما يُؤْخَذُ بما وجدته المصدق في يده .

وكذلك إن نمت الماشية أخذته بجميع ما يكون عنده بعد الحول .

قال أبو عبيد : وقول مالك هذا أشبه عندى بسنة الصدقة ، لأنها إنما جاءت مطلقة : في كذا وكذا من الابل كذا وكذا ، وهذا إنما يقع معناه على ما كان موجوداً في أيديهم . ولم يأت في شيء من كتب الصدقة أن أهل الماشية يحاسبون بما كانوا يملكونه قبل ذلك ثم هلك . ولا يسألون عما ضاع منها .

٩٧٦ — وأما الذي ذهب إليه أهل العراق فإنهم أنزلوا الصدقة بمنزلة الدين

إذا حال الحول على المال . ولو كانت الصدقة تحل محل الدين لكان ينبغي أن يجب على رب الماشية في هذه الخمس التي هلكت إحداها : أن تكون عليه الشاة كلها . وكذلك لو هلكت إبله من عند آخرها ، لأنه لا يُسْقِطُ هلاكها عنه دينا قد لزمه مرة . وليس الأمر عندي فيها إلا على ما قال مالك ، لموافقته تأويل الآثار والسنة .

٩٧٧ — فإن لم يكن ضاع من هذه الخمس شيء ولكن حال عليها حولان اثنان ، وهي خمس تامة ، ثم جاء المصدق . فإن سُفِيَانِ يُروى عنه أنه قال : عليه فيها شاة واحدة للسنة الأولى ، وليس عليه للثانية شيء .

٩٧٨ — وقال مالك : عليه شاتان ، لكل سنة واحدة .

قال أبو عبيد : وكذلك يلزم كل واحد منهما في مذهبه هذا القول . لأن

سفيان كان يرى أنه قد وجبت عليه شاة في العام الماضي ثم حال الحول الثاني، وهو ليس بمالك لخمس من الابل، لمكان الدين الذي لزمه من تلك الشاة، فصارت له خمس غير قيمة شاة، فأسقط عنه الصدقة للسنة الثانية من أجل هذه.

٩٧٩ — وكان مالك لا يلتفت إلى الدين الذي لزمه، ويقول: إنما أنظر إلى ما وجد المصدق في أيديهم قائما بعد مضي الأحوال على الماشية. قال أبو عبید: وكذلك هذا عندي، لما تأولنا فيه من الحديث: أن الصدقة إنما تؤخذ من أعيان الماشية، إذا حال عليها الحول أو أكثر. ولا يحاسب أحد بما وراء ذلك من زيادة أو نقصان، ولا تعود الصدقة ديناً يتبع به صاحبها. وهذا كله معناه إذا كانت الماشية إنما هلكت من حادث يَحُثُّ بها غير استهلاك من رب المال لها ببيع أو هبة أو نحر أو غير ذلك. فإذا كان هو الجاني عليها لزمه الضمان في الأقوال كلها.

ومما يُقَوَّى ماتأولنا: أنه إنما ينظر إلى ما كان حياً حاضراً يوم يأتي المصدق: - حديث عمر

٩٨٠ — قال: حدثنا عبّاد بن العوّام عن محمد بن اسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب، أو يعقوب بن عتبة - قال أبو عبید: والمحفوظ عندي أنه يعقوب ابن عتبة - عن يزيد بن هرْمُز عن ابن أبي ذُباب: «أن عمر آخر الصدقة عام الرمادة. قال: فلما أحيى الناس بعثني، فقال: اعقل عليهم عقالين، فاقسم فيهم عقالاً وائتني بالآخر» (١)

قال أبو عبید: ألا ترى أن عمر قد أخذهم بصدقة عامين. وهو يعلم أن في مثل هذه المدة وأقل منها ما تكون الحوادث بالماشية من الزيادة والنقصان فلم يشترط عليهم أن يحاسبوا بشيء مما تدلّ

(١) كان طاعون عمواس والرمادة في السنة الثامنة عشرة. وفيها هلك الناس والأموال. وقوله: وأحيى الناس: أي نزل عليهم الحيا وهو المطر. والعقال: صدقة العام. يقال: أخذ المصدق عقال هذا العام أي أخذ منهم صدقته

ومنه الحديث المرفوعُ فيما أظن

٩٨١ — حَدَّثْتُ بِهِ عَنْ سَفِيَّانِ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ

حَسَنِ بْنِ حَسَنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَيْنٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تُثْنِي ^(١) فِي الصَّدَقَةِ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَأَصْلُ الثَّنَى فِي كَلَامِهِمْ تَرْدِيدُ الشَّيْءِ وَتَكَرُّرُهُ وَوَضْعُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ . يَقُولُ : فَإِذَا تَأَخَّرَتْ الصَّدَقَةُ عَنْ قَوْمٍ عَامًّا لِحَادِثَةٍ تَكُونُ حَتَّى تَتَلَفَ أَمْوَالُهُمْ لَمْ تُثْنَنَّ عَلَيْهِمْ فِي قَابِلِ صَدَقَةِ الْعَامِ الْمَاضِي ، وَلَيْكُنْهُمْ يُؤْخَذُونَ بِمَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ لِلْعَامِ الَّذِي يُصَدَّقُونَ فِيهِ . وَمَا لَمْ يَتَلَفْ مِنْهَا فَانْهَمَ يُؤْخَذُونَ بِصَدَقَتِهَا كُلِّهَا ، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهَا أَعْوَامٌ . وَلَيْسَ هَذَا حِينَئِذٍ بِثَنَى ، لِأَنَّهُ حَقٌّ يُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِ الْمَاشِيَةِ وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي مَلَكَتِهِمْ . فَكَذَلِكَ يُؤْخَذُونَ بِصَدَقَةِ مَا مَضَى . وَفِي الثَّنَى وَجْهُ آخَرٌ : أَنَّ لَا تُؤْخَذَ الصَّدَقَةُ مِنْ عَامٍ مَرَّتَيْنِ . وَهَذَا أَيْضًا مِنْ وَضْعِ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ ، لِأَنَّهُ يُرْوَى مَفْسُورًا عَنْ

ابن شهاب

٩٨٢ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يُونُسَ

عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الثَّنَى : إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تُثْنَى ، وَلَيْكُنَّهَا تُؤْخَذُ فِي الْخِصْبِ وَالْجَدْبِ وَالسَّمَنِ وَالْعَجْفِ . قَالَ : وَأَوَّلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَاوِيَةُ . فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِمَّا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَإِذَا كَانَتْ الْإِبِلُ عُوَامِلًا وَلَمْ تَكُنْ سَائِمَةً فَإِنَّ فِيهَا قَوْلَيْنِ :

٩٨٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ طَلْحَةَ

ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ — وَهُوَ خَلِيفَةٌ — أَنَّ تُؤْخَذَ

(١) كَانَتْ فِي الْأَصْلَيْنِ « الثَّنَاءُ » وَالَّذِي فِي النِّهَايَةِ « الثَّنَى » بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ :

أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ مَرَّتَيْنِ .

الصَّدَقَةُ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الرِّيفِ ، وَقَالَ : حَضَرْتُ ذَلِكَ وَعَايَنْتُهُ
مِنْ كِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

٩٨٤ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ :
رَأَيْتُ الْإِبِلَ الَّتِي تُكْرَى لِلْحَجَّ تَزْكَى بِالْمَدِينَةِ ، وَرَبِيعَةُ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حُضُورٌ لَا يُنْكَرُونَهُ ، وَيَرَوْنَهُ ^(١) مِنْ
السُّنَّةِ ، إِذَا لَمْ تَكُنِ الْإِبِلُ مُفْتَرَقَةً

٩٨٥ — قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَهُوَ رَأْيُ اللَّيْثِ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّ الْآثَارَ إِنَّمَا جَاءَتْ مَجْمَلَةً فِي الْإِبِلِ ، وَلَمْ
يُسْتَنْبَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ ، يَقُولَانِ فَكُلُّهَا دَاخِلٌ فِي الصَّدَقَةِ . وَكَذَلِكَ نَرَى
مَذْهَبَ عُمَرَ ، وَرَبِيعَةَ ، وَيَحْيَى

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهَذَا وَجْهُ وَمَذْهَبٌ ، لَوْلَا أَنَا وَجَدْنَا السُّنَّةَ قَدْ خَصَّتْ
السَّائِمَةَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ . فَإِنَّا لَا نَخْصُ إِلَّا مَا خَصَّتْ ، وَلَا نَعُمُّ إِلَّا مَا عُمَّتْ
٩٨٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَمْدَةَ الْقَشِيرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٌ : فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَذْتُ أَبُونِ ، لَا تَفْرُقْ عَنْ
حِسَابِهَا ، مَنْ أَعْطَاهَا مَوْءُجَةً فَهُوَ أَجْرُهَا ، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرُ إِبِلِهِ
عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا ، لَا يَحِلُّ لِمَحْدٍ مِنْهَا شَيْءٌ » ^(٢)

٩٨٧ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الَّذِي يُحَدِّثُونَهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ
فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ شَيْءٌ ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ »

(١) فِي الشَّامِيَةِ « يَرَوْنَ أَنَّهُ » (٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . وَصَحَّحَهُ

ابْنُ مَعِينٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَثْبُتُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ

قال أبو عبيد : فلما جاءنا هذان الحديثان مفسرين في الابل والغنم يذكر
السائمة أتبعناهما وتركتنا ما سواهما. وقد كان الحسن مع هذا يفتي به

٩٨٨ — قال : حدثنا هشيم عن هشام عن الحسن قال : « ليس في الابل
العوامل والبقر العوامل صدقة »

٩٨٩ — قال أبو عبيد : وهذا قول سفيان وأهل العراق جميعاً، لا أعلم بينهم
فيه اختلافاً

٩٩٠ — قال أبو عبيد : وإذا حال الحول على مائتي درهم لرجل، ثم ضاع
منها بعضها فان عليه أن يزكي الباقي بحسابه، وليس يشبه الخمس من الابل
هذا إذا مات منها واحد بعد الحول. وإنما اختلفا لأن الصامت إماميز كيه
صاحبه أشهر معلوم عنده، وليس ذلك لرب الماشية، لأن حكمها إلى
السلطان، إنما يبعث في كل عام مرة من يزكيها. وقد تختلف أوقاته في ذلك،
فإذا جاءه المصدق مع حوول الحول وجبت عليه الصدقة حينئذ، فهذا قال
من قال : إنما تجب الصدقة في المواشي عند مجيء المصدقين. وفرقوا ما بينها
وبين الدراهم والدنانير

٩٩١ — وقد كان شريك بن عبد الله وناس معه يفتون بخلاف القواين جميعاً
يقولون : إذا جاء المصدق، وقد ذهبت واحدة من الابل الخمس، فعليه الشاة
كلها، فجعلوها بمنزلة الدين اللازم

قال أبو عبيد : ومن قال هذا، لزمه أن يقول : لو ذهبت الماشية كلها كانت
هذه الشاة عليه على حالها، ولو كان عليه دين سوى الزكاة ولا مال له غير
هذه الشاة كانت الزكاة متخاص الغرماء في ديونهم. وهذا قول يفتحش
ويخرج من قول الناس

باب

(صدقة البقر وما فيها من الشئ)

٩٩٢ — حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل الى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مئة » (١)

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : (١٧٤) رواه أبو داود والنسائي من رواية أبي وائل عن معاذ أتم منه . ورواه النسائي وباقي أصحاب السنن وابن حبان والدارقطني والحاكم من رواية أبي وائل عن مسروق عنه . ورجح الترمذي والدارقطني في العلل الرواية المرسلة . ويقال : إن مسروقا أيضا لم يسمع من معاذ . وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك . وقال ابن القطان : هو على الاحتمال . وينبغي أن يحكم لحديثه بالاتصال على رأى الجمهور . وقال أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد : اسناده متصل صحيح ثابت . ووهب عبد الحق فنقل عنه أنه قال : مسروق لم يلق معاذ . وتعقبه ابن القطان بأن أبا عمر إنما قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ . وقد قال الشافعي : طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه ، لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذ . وهذا مما لا أعلم عن أحد فيه خلافا . ثم قال الحافظ قال : وقال البيهقي : طاوس وإن لم يلق معاذ إلا أنه يمانى وسيرة معاذ بينهم مشهورة . وقال عبد الحق : ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته ، يعنى في النصب . وقال ابن جرير الطبري : صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذى لا اختلاف فيه : أن في كل خمسين بقرة بقرة . فوجب الأخذ بهذا . وما دون ذلك فمختلف ولا نص في إيجابه . وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرها ، فإن فيه « في كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة . وفي كل أربعين باقورة بقرة » وقال ابن عبد البر في الاستذكار : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ هذا وأنه النصاب المجمع عليه فيها

٩٩٣ — قال قال الأعمش : وسمعت ابراهيم يقول مثل ذلك

٩٩٤ — حدثنا ابن أبي مریم عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن يحيى

ابن سعيد قال : أخبرني طاوس اليماني عن النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ
مثل ذلك سواء

٩٩٥ — حدثنا هشيم أخبرنا قرّة بن خالد عن الحسن قال « جعل رسول

الله صلى الله عليه وسلم في كل أربعين بقرة مسنة وفي كل ثلاثين تبعاً جذعاً »

٩٩٦ — حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن ابراهيم

والأجلح عن الشعبي قالوا : في كل ثلاثين تبعاً وفي كل أربعين مسنة
من البقر

٩٩٧ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن

شهاب : أن عمر بن عبد العزيز كتب بمثل ذلك سواء

قال أبو عبيد : وهذا هو المعمول به عند أهل الحجاز وأهل العراق

وغيرهم ، لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم . على أننا قد سمعنا في الأثر شيئاً
نراه غير محفوظ . وذلك أن الناس لا يعرفونه

٩٩٨ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم

عن محمد بن عبد الرحمن : أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم

وفي كتاب عمر بن الخطاب « أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الابل »

٩٩٩ — قال : وقد سئل عنها غيرهم فقالوا : « فيها ما في الابل »

١٠٠٠ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد الرحمن بن

خالد الفهمي عن ابن شهاب عن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري

« أن صدقة البقر مثل صدقة الابل ، غير أنه لا أسنان فيها »

قال أبو عبيد : فهذا قول لم نجد له إلا في هذين الحديثين ، والناس على

خلافهما ، إنما المعمول به القول الأول . وهذا في البقر السائمة .

فإذا كانت البقر عوامل ففيها غير ذلك

- ١٠٠١ — حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : « ليس في البقر العوامل ^(١) صدقة »
- ١٠٠٢ — حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم ومجاهد ^(٢) قالوا : ليس في البقر العوامل صدقة
- ١٠٠٣ — قال : حدثنا هشيم عن مغيرة عن رجلٍ من آلِ طلحة عن موسى بن طلحة قال : ليس في البقر العوامل صدقة
- ١٠٠٤ — قال : حدثنا ابنُ بكير عن ابنِ لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عمر بن عبد العزيز قال : ليس في البقر العوامل صدقة
- ١٠٠٥ — قال : وحدثنا ابنُ بكير عن اللَّيث بن سعدٍ عن طلحة بن أبي سعيد عن عمر بن عبد العزيز مثل ذلك
- ١٠٠٦ — قال : وحدثنا عبدُ الله بن صالح عن يحيى بن أيُّوب عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن دينار : أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس في الثَّورِ المِثْرَةَ صدقة » .
- ١٠٠٧ — قال : وحدثنا حجاج عن ابنِ جريج قال : أخبرني زيادُ بنُ سعد : أن أبا الزُّبير أخبره عن جابر بن عبد الله قال « لا صدقة على مِثْرَةٍ » ^(٣)
- ١٠٠٨ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيُّوب عن خالدِ ابنِ يزيد عن أبي الزُّبير عن جابر قال « ليس على الحراثة صدقة »
- ١٠٠٩ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن اللَّيث بن سعدٍ عن يونس

(١) رواه ابن أبي شيبة بهذا الاسناد . والعوامل : جمع عاملة ، وهي التي يستقى عليها وتستعمل في الحرث وإثارة الأرض والأشغال (٢ ،) رواها ابن أبي شيبة . والمِثْرَةُ هي التي تثير الأرض .

عن ابن شهاب قال « ليس في السَّوَانِي^(١) من الإِبِلِ والبَقَرِ ، ولا في بَقَرِ الْحَرْثِ صدقةٌ ، من أجل أنها سَوَانُ الزَّرْعِ وعَوَامِلُ الْحَرْثِ »

١٠١٠ — قال : وحدثنا هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب بن شابور

عن سعيد بن عبد العزيز التَّنَوُّخِيُّ قال « ليس في البَقَرِ التي تحرث [الأَرْضَ]^(٢) صدقةٌ ، لأنَّ في القَمْحِ صدقةٌ . وإِنَّمَا القَمْحُ بِالْبَقَرِ »

١٠١١ — قال : حدثنا ابن بكير عن الليث بن سعد : أنه كان رأيُه

مثل هذه الأحاديث كلها « أنه لا صدقةٌ فيها »

١٠١٢ — قال : وكان مالكٌ بن أنس يرى أنَّ فيها الصَّدَقَةَ

قال أبو عبيد : ولا نعلم أحداً قال هذا القول قبل مالك في البقر خاصَّةً ،

وإِنَّمَا ذَهَبَ — فيما نرى — إلى مثل مَذْهَبِهِ في الإِبِلِ : أنَّ الْجُمْلَةَ جَاءَتْ بِالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ ، فَحَمَلَ الْمَعْنَى عَلَى الْجَمِيعِ ، حَتَّى أَدْخَلَ فِيهَا الْعَوَامِلَ وَالْحَوَارِثَ . وَكَانَ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ ، لَوْلَا تَوَاتَرَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِالِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا خَاصَّةً ، مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَصْحَابِهِ ، وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَهَلُمُّ جَرَّاءَ ، إِلَى الْيَوْمِ . وَبِهِ يَأْخُذُ أَهْلُ الْعِرَاقِ . وَهُوَ رَأْيُ سَفِيَّانٍ

١٠١٣ — وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ مَالِكٍ ، فَقَالَ : مَا ظَنَنْتُ أَنَّ

أحداً يقول هذا

قال أبو عبيد . ومع هذا إِنَّكَ إِذَا صِرْتَ إِلَى النَّظَرِ وَجَدْتَ الْأَمْرَ عَلَى

مَا قَالُوا : أَنَّهُ لَا صَدَقَةَ فِي الْعَوَامِلِ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهَا إِذَا اعْتُمِلَتْ

وَاسْتَمْتَعَ بِهَا النَّاسُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَابِّ الْمَرْكُوبَةِ ، وَالَّتِي تَحْمِلُ الْأَنْقَالَ مِنْ

الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ، وَأَشْبَهَتْ الْمَالِيكَ وَالْأُمُتْعَةَ . فَفَارَقَ حُكْمُهَا حُكْمَ السَّائِمَةِ هَذَا .

(١) السَّوَانِي : جمع سانية ، وهي الناقة التي يستقى عليها (٢) زيادة من الشامة

١٠١٤ — وأما الجهة الأخرى: فالتى فسرها ابن شهاب، وسعيد بن عبد العزيز: أنها إذا كانت تسنو، وتحرث فإن الحب^(١) الذى تجب فيه الصدقة إنما يكون حرثه وسقيه ودياسه^(٢) بها. فإذا صدقت هى أيضاً، مع الحب، صارت الصدقة مضاهفة على الناس.

فهذه أحكام صدقة البقر. وهى على ثلاثة أصناف: فأحدها: أنها إذا كانت بقرأ مبقرة، وهى السوائم التى تتخذ للنسل والنماء، فصدقتها على ما قصصنا فى هذا الكتاب: من التبيع والمُسِنَّة. والصنف الثانى: أن يكون يراد بها التجارة فسدتها فى الصدقة غير ذلك. وهى أن تكون كسائر أموال التجارة، فيقومها ربها فى رأس الحول، ثم يضمها إلى ماله. فإذا بلغ ذلك مائتى درهم، أو عشرين مثقالاً فصاعداً. زكاه كما يزكى العين والورق سواه: فى كل مائتين خمسة دراهم. وفى كل عشرين مثقالاً نصف مثقال، وما زاد فبالحساب.

والصنف الثالث: هذه العوامل التى ذكرناها، فلا صدقة فيها وكذلك الإبل إذا كانت مؤبلة يبتغى أسلها ونماؤها، فصدقتها على ما ذكرنا من كتب النبى صلى الله عليه وسلم، وكتب عمر فى الصدقة: أن فى كل خمس شاة، ثم على هذا. فإن كانت للتجارة فعلى ما ذكرنا من أموال التجارة، وإن كانت عوامل فلا شىء فيها.

١٠١٥ — فأما الغنم فإنها تجامع البقر والإبل فى السائمة والتجارة، وتنفارقهما فى العوامل. لأن الغنم لا عوامل فيها. ولكن الصنف الثالث من الغنم الذى تسقط عنه الصدقة هى الربائب التى تتخذ فى البيوت بالأمصار والقرى وتكون ألبانها لقوت الناس وطعامهم. وليست لتجارة ولا سائمة. وهى التى

(١) فى الاصل العتيق «الحرث» (٢) الدياس: استخراج الحب من السنبل.

قال فيها إبراهيم^(١) ومجاهد^(٢)

١٠١٦ — قال : حدثنا هشيم^{هـ} عن مغيرة^{هـ} عن إبراهيم قال : « ليس في

الربائب صدقة »

١٠١٧ — قال : حدثنا أبو معاوية قال حدثنا من سمع ابن أبي أيوب يحدث

عن عبد الكريم عن مجاهد : في الرّجل تكون له أربعون شاة حلوباً في المصر ؟ قال : ليس عليها صدقة

١٠١٨ — قال أبو عبيد : وهذا كله قول سفيان فيما يحكي عنه ، وهو

قول أهل العراق في الإبل ، والبقر ، والغنم جميعاً ، على ما ذكرناه من الأصناف فإذا كانت في البقر أوقاص ، وهي للتجارة ، استوت أوقاصها وغير ذلك ، فكان في كلها صدقة ، إذا بلغت مائتي درهم ، أو عشرين مثقالاً ، لأنها حينئذ على سنة الدراهم والدنانير ، وإن كانت سائمة فهي التي تسقط الصدقة عن أوقاصها

١٠١٩ — وكذلك قول سفيان وأهل العراق ، مع ما جاء فيها من الآثار

١٠٢٠ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب

عن سلمة بن أسامة : أن معاذ بن جبل قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق أهل اليمن ، وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً — قال : والتبيع : جذع أو جذعة — ومن كل أربعين مسنة . ومن السبعين تبيعين ، ومن السبعين مسنة وتبيعاً . ومن الثمانين مسنتين ، ومن التسعين ثلاثة أتاييع ، ومن المائة مسنة وتبيعين ، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أتاييع . قال : وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا آخذ مما بين ذلك شيئاً . وقال : إن الأوقاص لا فريضة فيها »^(٣)

١٠٢١ — قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وحماد بن سلمة عن عمرو

(١) هو إبراهيم النخعي (٢) رواه ابن أبي شيبة مختصراً

ابن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل قال باليمن « أَسْتُ بَاخِذٍ مِنْ أَوْقَاصِ
الْبَقَرِ شَيْئًا حَتَّى آتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَأْمُرْ
فِيهَا بِشَيْءٍ » (١)

١٠٢٢ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن
سَلَمَةَ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ « إِنَّ الْأَوْقَاصَ لَا صَدَقَةَ فِيهَا »

١٠٢٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال
لَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ صَدَقَةٌ (٢)

١٠٢٤ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ « أَنْ لَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ »
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالْأَوْقَاصُ : مَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ . وَهُوَ عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ الْأَشْنَاقُ فِي الْإِبِلِ . وَلَيْسَ
يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ مِنَ الْأَسْنَانِ غَيْرُ سَنَيْنِ : التَّبْدِيعُ ، وَالْمُسِنَّةُ

١٠٢٥ — قال : حدثنا جرير عن مُغِيرَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ : التَّبْدِيعُ الَّذِي قَدْ
أَسْتَوَى قَرْنَاهُ وَأُذُنَاهُ . وَالْمُسِنَّةُ : الثَّانِي فَمَا زَادَ (٣)

١٠٢٦ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب
عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَسَامَةَ — فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
قَالَ : « وَالتَّبْدِيعُ جَذَعٌ أَوْ جَذَاعَةٌ » (٤)

(١) رواه ابن أبي شيبة عن ليث عن طاوس عن معاذ « ليس في الأوقاص شيء »

(٢) رواه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن داود عن الشعبي « ليس في

الأشناق شيء » (٣) رواه ابن أبي شيبة . وجرير هو ابن عبد الحميد

(٤) روى ابن أبي شيبة . ان نعيم بن سلامة — وهو الذي كان خاتم عمر بن عبد

العزير في يده — أخبر محمد بن يحيى بن حبان أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة

قال أبو عبيد : والتفسير في الحديث هكذا . وأما أهل العربية فيقولون :
التببيع ليس بسن ، وإنما يكتنه لما بلغ من السن ما يقوى على اتباع أمه سمي
بذلك تبعاً . وهذا ليس بمخالف للحديث ، لأنه لا يكاد يكون هذا منه إلا
بعد الإجماع ، كما أن الفصيل من أولاد الإبل ليس بسن ، ولكنه سمي
فصيلاً لأنه فصل عن أمه في الرضاع .

قال أبو عبيد : فإذا خالطت البقر جواميس فسدتها واحدة . وفي
ذلك آثار

١٠٢٧ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن
ابن شهاب : أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن تؤخذ صدقة الجواميس
كما تؤخذ صدقة البقر »

١٠٢٨ — وكذلك يروى عن أشعث عن الحسن

١٠٢٩ — قال : وحدثني ابن بكير عن مالك بن أنس قال : الجواميس
والبقر سواء ، والبخاتي من الإبل وعراؤها ^(١) سواء . والضأن والمعز في
النعم سواء .

قال أبو عبيد : يعنى أنها إذا كانت من صنفين من هذه الأصناف ضم
أحدهما إلى الآخر في العدد ، ثم أخذت الصدقة منهما
١٠٣٠ — قال ابن بكير : قال مالك : فإذا استويا في العدد من النعم أخذ
المصدق الشاة من أيتهما شاء . وإن كانت إحداهما أكثر من الأخرى أخذ من
التي هي أكثر

زعموا أن رسول الله (ص) كتب بها إلى معاذ . قال نعيم . فقرأت ، وأنا حاضر
فأذا فيها : من كل ثلاثين تباع جذع أو جذعة . ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة
(١) البخاتي : جمع بختية : وهي جمال طوال الأعناق . والعراة : المنسوبة إلى العرب

١٠٣١ — وأما أهل العراق فيقولون : يؤخذ من كل واحدة بحسابها
 ١٠٣٢ — قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل الرأي : إن البقر لا أوقاص
 لها ، وأنها إذا زادت على ثلاثين واحدة أخذ منها بحساب ذلك . قال :
 وكذلك كلما زادت

١٠٣٣ — وكان يقول فيما زاد على المائتين من الدراهم : إنه لا شيء فيها حتى تبلغ
 أربعين . وكذلك ما زاد من الدنانير على عشرين حتى تبلغ أربعة وعشرين
 فجعل الأوقاص في الذهب والورق وأسقطها من البقر . وإنما جاءت
 السنة بالأوقاص في البقر وأسقطها من الذهب والورق . يخالفها في
 الأمرين جميعاً

باب

(صدقة الغنم وسدنها)

١٠٣٤ — قال أبو عبيد : حدثنا يزيد بن هارون عن حبيب بن أبي
 حبيب عن عمرو بن كهرم عن محمد بن عبد الرحمن « أن في كتاب صدقة
 النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر بن الخطاب : « أن الغنم
 لا يؤخذ منها شيء فيما دون الأربعين ، فإذا بلغت الأربعين ، ففيها شاة
 إلى أن تبلغ عشرين ومائة . فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها
 شاتان ، إلى المائتين . فإذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياه ،
 إلى ثلاثمائة . قال : فإذا زادت الغنم على ثلاثمائة فليس فيما دون المائة شيء .
 وإن بلغت تسعاً وتسعين ، حتى تكون مائة تامة . ثم في كل مائة شاة
 تامة شاة . ولا تؤخذ هرمة ، ولا فحل ، إلا أن يشاء المصدق . » (١)

(١) روى ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري
 عن سالم عن أبيه قال : « كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة ، فقرنه

١٠٣٥ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله : « أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم التي كانت عند آل عمر بن الخطاب مثل ذلك في صدقة الغنم »

١٠٣٦ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ، وعبد الله بن عبد الله ، مثل ذلك ، أو نحوه ، في صدقة الغنم

١٠٣٧ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج : أن عثمان بن عثمان أعطاه كتاباً كتب به عبد الله بن أبي بكر لمحمد بن هشام قال : وهو زعموا - الكتاب الذي كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر و ابن حزم في صدقة الغنم ، بمثل ذلك .

١٠٣٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد^(١) : أن أبا بكر بن عبيد الله أعطاه كتاباً ، نسخه من صحيفة كانت مربوطة بقراب^(٢) عمر بن الخطاب ، فيها من صدقة الغنم مثل ذلك .

١٠٣٩ — قال : حدثني عبد الله بن صالح ويحيى بن بكير عن الليث بن

بسيفه ، أو قال بوصيته ، فلم يخرج له عمله حتى قبض ، عمل به أبو بكر حتى هلك ، ثم عمل به عمر ، قال « في الغنم في ثلاثمائة ثلاث شياه ، فان زادت ففي كل مائة شاة ، وليس فيها شيء حتى تبلغ مائة » . ورواه أبو داود كذلك ، وفيه تفصيل صدقة الابل والغنم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . قال الترمذى : حسن غريب . وسفيان بن حسين في حديثه عن الزهري مقال ، إلا أنه تابعه على رفعه سليمان بن كثير ، وهو ممن اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج به . وقال الترمذى في كتاب العلل : سألت البخارى عن هذا الحديث . فقال : أرجو أن يكون محفوظاً . وسفيان بن حسين صدوق^(١) روى ابن أبي شيبه عن عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد ، قال : استعملت على صدقاتك^(٢) . هو شبه الجراب يطرح فيه الراكب سيفه بغمده وسوطه

سَعْدٍ : أَنَّ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ صَدَقَةِ الْغَنَمِ .
 قَالَ اللَّيْثُ : وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ : أَنَّهُ عَرَضَهَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرَّاتٍ .

١٠٤٠ — قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : قَرَأْتُ
 كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ - فَذَكَرَ فِي الْغَنَمِ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا .

١٠٤١ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهَذَا كُلُّهُ هُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ فِي قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَمَالِكٍ ،
 وَأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا .

١٠٤٢ — فَإِذَا كَانَتِ الْغَنَمُ سِخَالًا وَمَسَانًا فَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَيْضًا أَنَّهَا مُحْسُوبَةٌ مَعًا .
 فَإِنَّ كَانَتْ كُلُّهَا صِغَارًا فَهِيَ الَّتِي اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي
 صَدَقَاتِ الْإِبِلِ .

وَالَّذِي عِنْدِي فِيهَا : أَنَّ سُدَّتَهُمَا جَمِيعًا وَاحِدَةٌ . وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عُمَرَ :

١٠٤٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ
 خَالِدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ : أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيَّ
 كَانَ عَلَى الطَّائِفِ ، فَقَدِمَ عَلَى عُمَرَ ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، شَكَى إِلَيْنَا
 أَهْلُ الشَّاءِ . فَقَالُوا : تَعْتَدُوا عَلَيْنَا بِالْبَهَمِ ^(١) وَلَا تَأْخُذُونَهُ ؟ قَالَ : فَأَعْتَدَ
 عَلَيْهِمُ بِالْبَهَمِ ، وَلَا تَأْخُذُهُ حَتَّى يُعْتَدَ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ يُرِيحُهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ .
 وَقُلْ لَهُمْ : إِنَّا نَدْعُ لَكُمْ الرَّبِّيَّ ^(٢) ، وَالْوَالِدَةَ ، وَشَاةَ اللَّحْمِ ، وَالْفَحْلَ .

(١) الْبَهَمُ : جَمْعُ بَهْمَةٍ - بَضْمٌ فَسَكُونٌ - وَهِيَ وَلَدُ الضَّأْنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . وَيُقَالُ
 لِأَوْلَادِ الْمَعْزِ سِخَالٌ . فَإِذَا اجْتَمَعَا أُطْلِقَ عَلَيْهِمَا الْبَهْمُ وَالْبَهَامُ (٢) الرَّبِّيُّ : هِيَ الشَّاةُ تَرْبِي
 فِي الْبَيْتِ لِأَجْلِ اللَّبَنِ . وَقِيلَ : هِيَ الشَّاةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ

قال : وقال أيُّوبُ : وأحسبُه قال : فَحَلَّ الْغَنَمَ « وَنَأْخُذُ مِنْكُمْ الْعَنُوقَ »^(٦)
وَسِطَةً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ .

١٠٤٤ — قال : حدثنا ابن أبي مريم عن عبد الله بن عمر العُمَرِيُّ عن
بِشْرِ بن عاصم عن أبيه عن جده سفيان بن عبد الله وعمر مثل ذلك^(٢) .

١٠٤٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن عِيَّاش عن عبيد الله بن عبيد
عن مكحول عن عمر بن الخطاب وسفيان بن عبد الله مثل ذلك أيضاً ، إلا أنه
قال : « لَا تَأْخُذِ الْوَلُودَ ، وَلَا الرُّبَّ ، وَلَا الْكَيْلَةَ ، وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ ، وَلَكِنْ
تُخَذِ الْجَذَعَ ، وَالثَّنِيَّ ، فَذَلِكَ نَصَفُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ » .

قال أبو عبيد : هكذا في الحديث :^(٣) الْكَيْلَةُ . قال أبو عبيد : وفي العربية^(٤)
الْأَكُوْلَةُ . وَالْأَكُوْلَةُ : هِيَ الَّتِي تَعْزَلُ لِلْأَكْلِ . وَإِنَّمَا الْكَيْلَةُ :
أَكِيلَةُ السَّبْعِ

١٠٤٦ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم
قالا ، فِي الْغَنَمِ : يُعْتَدُ بِالسُّخْلَةِ ، وَلَا يَأْخُذُهَا^(٥)

١٠٤٧ — قال : حدثني هشام بن اسماعيل الدَّمَشْقِيُّ عن محمد بن شعيب
ابن شابور عن النُّعْمَانِ بن الْمُنْدَرِجِ عن مَكْحُولٍ قُل : يُعْتَدُ عَلَيْهِم بِالْخُرُوفِ
وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ .

(١) العنوق : جمع عناق : وهى الأنثى من أولاد المعز ما لم آتم سنة

(٢) رواه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن بشر ، وفيه « فاعتد عليهم بالغذاء .
فقال له الناس : معتدا بالغذاء فخذ منه . فأمسك عنهم حتى لقي عمر ، فأخبره بالذى
قالوا . فقال : اعتد عليهم بالغذاء وان جاء بها الراعى يحملها على يده ، وأخبرهم
أنك تدع لهم الشاة الا كيلة والماخض وفحل الغنم ، وخذ العناق الجذعة والثنية ، فذلك
عدل بين خيار المال والغذاء » (٣) فى الشامية « وهكذا فى الكتب » (٤) فى الشامية
« وإنما هو فى العربية » (٥) رواه ابن أبي شيبة

قال أبو عبيد : فهذه الأحاديث كلها قد يحتمل معناها أن تكون سخالاً بلا مُسِنَّة ، ويحتمل أن يكونا معاً

وليس في أسنان الغنم ما يؤخذ في الصدقة غير سِنَّين أيضاً ، مثل البقر ، إلا أنهم في البقر يُسمَّيان : التبَّيع ، والمُسِنَّة . وفي الغنم يُسمَّيان : الجذعة ، والثَّذِيَّة .

وفي ذلك أحاديث :

١٠٤٨ — قال : حدثنا اسماعيل بن عيَّاش عن عبيد الله بن عبد الله الكلاعي عن مكحول : أن عمر بن الخطاب قال لسفيان بن عبد الله ، في صدقة الغنم « تُخَذُ الْجَذَعُ وَالثَّنِيَّةُ »

١٠٤٩ — قال : حدثنا هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي : « أن عمر بن الخطاب بعث مُصَدِّقاً ، فأمره أن يأخذ الجذعة والثَّذِيَّة »

١٠٥٠ — قال : وحدثني هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب عن النعمان بن المنذر عن مكحول قال : تُؤْخَذُ الْجَذَعُ وَالثَّذِيَّةُ فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ .
١٠٥١ — قال أبو عبيد : وهذا هو الذي عليه الناس اليوم ، إلا أن مالك بن أنس كان يختار أن تؤخذ الجذعة من الضَّانِّ ، والثَّذِيَّةُ مِنَ الْمِعْزِ ، يُشَبِّهُهَا بِالْأَضَاحِيِّ ، فَمَا نَرَى . وهذا مذهب حسن

وليس بين الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَضْلٌ ، وَلَا لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فَضْلٌ فِي السَّنِّ ، كَالَّذِي جَاءَ فِي الْإِبِلِ

باب

(الجمع بين المتفرق ، والتفريق بين المجتمع ، وتراجع)

(الخليطين في صدقة المواشي)

١٠٥٢ — قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا هلال بن خبّاب عن ميسرة —

أبي صالح — عن سويد بن غفلة قال : « أتانا مُصدّق النبي صلى الله عليه

وسلم ، فسمعته يقول : إن في عهدى : أن لا آخذ راضع لبن — أو قال : من

راضع لبن — ولا أجمع بين متفرق ، ولا أفرق بين مجتمع . قال : وأتاه

رجلٌ بناقة كَوْمَاء من الصدقة ، فأبى أن يأخذها » (١)

١٠٥٣ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن

هرم عن محمد بن عبد الرحمن : « أن في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم

أن لا تؤخذ في الصدقة هرمة ، ولا فحل ، إلا أن يشاء المصدق ، ولا يفرق

بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق حذار الصدقة »

قال أبو عبيد : قوله « إلا أن يشاء المصدق » هكذا يقول المحدثون ،

وأنا أراه المصدق ، يعنى ربّ الماشية (٢)

(١) رواه أبو داود (٤ : ١٤) قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وفي اسناده هلال بن خباب وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم . وقد رواه الدارقطني

من عدة طرق فيها هلال . ورواه من طريق أخرى : حدثنا الحسين بن إسماعيل

والحسين بن يحيى بن عياش قالا : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد حدثنا

يحيى بن آدم حدثنا شريك عن عثمان بن أبي زرعة عن أبي ليلى الكندي

عن سويد بن غفلة . وكذلك رواه أبو داود (٢) قال ابن الأثير في النهاية : رواه

أبو عبيد بفتح الدال والتشديد ، يريد صاحب الماشية ، أى الذى أخذت

صدقة ماله . وخالفه عامة الرواة . فقالوا : بكسر الدال ، وهو عامل الزكاة

١٠٥٤ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرّة عن عليّ مثل حديث يزيد عن حبيب بن أبي حبيب - وزاد فيه : «ولا تُؤخذُ هَرِمَةٌ ، ولا ذاتُ عُوَارٍ» (١)

١٠٥٥ — وكذلك يُروى عن حمّاد بن سَلَمَةَ عن ثَمَامَةَ بن عبد الله ابن أنس عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما ذكرَ عن عليّ ، وزاد فيه : « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسَّوِيَّة » (٢)

١٠٥٦ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْج عن عكرمة بن خالد : أن أبا بكر بن عبيد الله كتبَ له كتاباً ، نسخهُ من صحيفة مرْبُوطَةٍ بِقَرَابِ عمر بن الخطاب في الصدقة ، فذكر مثل حديث الصديق فيما يُنْهَى عنه في الصدقة : من الهَرِمَةِ وذاتِ العُوَارِ والفَحْلِ ، ومن الجمع بين المتفرّق والتفريق بين المجتمع ، وتراجع الخليطين بالسَّوِيَّة ، مثل ذلك كله (٣)

معاً ، وكسر الدال ، وهو صاحب المال ، وأصله المتصدق ، فأدغمت التاء في الصاد . والذي شرحه الخطابي في المعالم أن المصدق بتخفيف الصاد العامل ، وأنه أوكيل الفقراء في القبص ، فله أن يتصرف لهم بما يراه مما يؤدي إليه اجتهاده

(١) رواه أبو داود (٢ : ١٠) بأبسط مما هنا ، وذكر فيه زكاة النقد والابل والزرع ، وساقه من عدة طرق . وقال المنذرى : وأخرج ابن ماجه طرفاً منه

(٢) رواه أبو داود (٢ : ٦) مطولاً فيه تفصيل الزكاة . وقال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه (٣) رواه أبو داود ثم قال : وقول عمر «لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع» هو أن يكون لكل رجل أربعون شاة فإذا أظلمهم المصدق جمعوها لأنه لا يكون فيها إلا شاة ، ولا تفرق بين مجتمع : أن الخليطين إذا كان لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما ثلاث شياه . فإذا أظلمهما المصدق فرقاً غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة . فهذا الذي

سمعت في ذلك

١٠٥٧ — قال : حدثني يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث عن نافع : أن في صدقة عمر بن الخطاب مثل حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل حديث أبي بكر بن عبيد الله عن كتاب عمر سواء

قال الليث : وأخبرني نافع : أنه عرضها على عبد الله بن عمر مرات
١٠٥٨ — قال : حدثني ابن بكير عن مالك بن أنس : أنه قرأ ذلك كله في كتاب صدقة عمر بن الخطاب ، مثل حديث أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل حديث أبي بكر بن عبيد الله عن كتاب عمر ، ومثل حديث الليث عن نافع عن ابن عمر

١٠٥٩ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب : أن عمر بن عبد العزيز كتب بمثل ذلك كله في هذه الخلال التي ذكرناها أجمع
١٠٦٠ — قال حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة قال : كتب إلى يحيى بن سعيد : أنه سمع السائب بن يزيد يقول : صحبت سعد بن أبي وقاص زماناً فما سمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حديثاً واحداً . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة . والخليطان : ما اجتمع على الفحل والمرعى والخوض » (١)
قال أبو عبيد : وقد تكلمت العلماء في تفسير الجمع بين المتفرق ، والتفريق بين المجتمع قديماً ، فمنهم الأوزاعي ، وسفيان ، ومالك بن أنس والليث بن سعد

١٠٦١ — قال : فحدثني هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب عن الأوزاعي قال : قوله « لا يفرق بين مجتمع » يقول لا ينبغي للصدق إذا كان نفر ثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة ، وهم خلطاء : أن

يأخذ منهم أكثر من شاة واحدة ، ولا يُفَرِّقُ بينها ، ثم يأخذ من كل أربعين واحدة . ثم قال : وقوله « وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » يقول : إذا كان لكل رجل أربعون شاة على حدة ، فلا ينبغي لهم أن يجمعوها ، فيجدوها المصدَّقُ مُجْتَمعةً ، فلا يأخذ منها إلا شاةً ، والواجبُ عليهم فيها ثلاثٌ . هذا قول الأوزاعي

١٠٦٢ — قال : وأخبرني ابنُ بُكير عن مالك بن أنس في قوله « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » مثل قول الأوزاعي سواء ، وخالفه في الوجه الآخر

١٠٦٣ — قال وقوله : « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمَعٍ » هو أن يكون الخليلان لهما مائتا شاة وشاة ، فيجبُ عليهم في ذلك ثلاثُ شياه ، فيفترقان غنمهما حتى لا يجبَ على كل واحد منهما إلا شاةً . فهذا قول مالك

١٠٦٤ — وأما سُفيان بنُ سعيد ، فأنشأ يروى عنه أصحابنا - وهو المعروف من قوله - أنه قال في قوله « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » مثل قول الأوزاعي ومالك سواء ، لم يختلفوا في هذه الخلقة

١٠٦٥ — قال : وأما قوله « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمَعٍ » فإنه أن يكون عشرون ومائة شاة لرجل واحد ، فلا ينبغي المصدَّق أن يفرقها ثلاثَ فرق ، ثم يأخذ من كل أربعين شاة . ولكن يأخذ منها جميعاً شاةً واحدةً ، لأنها ملكٌ لإنسان واحد . فهذا قول سُفيان [وعليه أهل العراق] (١)

١٠٦٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد قال : قوله « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمَعٍ » هو أن تكون أربعون شاة بين خليطين ، فلا يفرق بينهما في الصدقة . ولكن تؤخذ منهما شاة ، لأنهما خليطان

قال أبو عبيد: وأحسبه قال فی قوله « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » كقول
الآخرین . فَاجْتَمَعُوا أَرْبَعَتُهُمْ : الأوزاعی ، وسفیان ، ومالك ، واللیث ،
فی تأویل الجمع بین المتفرق ، واختلفوا فی التفريق بین المجتمع .
فذهب مالكٌ وحده إلى أَنَّ النَّهْيَ فی الخَلَّتَيْنِ جميعاً ، إنما وقع علی
أرباب المال

وتأولهما الآخرون : أَنَّ إحداهما رَبِّ المال ، والأخرى لِلْمُصَدِّقِ
قال أبو عبيد : والوجهُ عندی فی ذلك : مااجتمع علیه هؤلاء . لَأَنَّ
الْعُدَّانَ لَا يُؤْمَنُ مِنَ الْمُصَدِّقِ ، كما أَنَّ الْفِرَارَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا يُؤْمَنُ مِنَ رَبِّ الْمَالِ .
فأَوْعَزَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمَا جميعاً .

وهو بَيْنٌ فی الحديثِ الذی ذكرناه عن سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، حين حَدَّثَ عن
مُصَدِّقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ فِي عَهْدِي أَنْ لَا أُفَرِّقَ بَيْنَ
مُجْتَمِعٍ ، وَلَا أَجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » فَقَدْ أَوْضَحَ لَكَ هَذَا : أَنَّ النَّهْيَ لِلْمُصَدِّقِ
وقوله « حَذَارَ الصَّدَقَةِ » يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ النَّهْيَ لِأَرْبَابِ الْمَالِ .

فَإِذَا كَانَتِ الْمَاشِيَةُ بَيْنَ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ
العراقِ والشَّامِ اختلافاً فی التأویل وفي السُّفْيَا ، مع آثار جاءت بتفسيرها :
١٠٦٧ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابنِ لهيعة قال : كتبَ إلى يحيى
ابنُ سعيد : أَنَّهُ سَمِعَ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عن سعدٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم قال : « الْخَلِيطَانِ مَااجْتَمَعَ عَلَى الْفَحْلِ وَالْمَرْعَى وَالْحَوْضِ »
قال أبو عبيد : قال أبو الأسود : وكلُّ شَيْءٍ حَدَّثَ بِهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ عن
يحيى فَإِنَّمَا هُوَ كِتَابٌ كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ .

١٠٦٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سعيد
قال : « الْخَلِيطَانِ مَااجْتَمَعَ عَلَى الْمَرْعَى وَالْحَوْضِ وَالْفَحْلِ » وَلَمْ يُسَمِّهِ الْإِثْ

١٠٦٩ — قال : وحدثنا هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب قال : سمعت الأوزاعي يقول : « إذا جمعهما الراعي والفحل والمراح فذلك الخليطان »

١٠٧٠ — قال : وحدثنا يحيى بن بكير عن مالك بن أنس قال « الخليطان أن يكون الراعي واحداً ، والفحل واحداً ، والمراح واحداً . قال : والخليطان في الإبل مثل ذلك »

قال أبو عبيد : وهذا كله قول أهل الحجاز وأهل الشام : أن الخليطين يجمع ما لهما في الصدقة .

١٠٧١ — وتفسير ذلك : أن تكون ثمانون شاة بين نفسين أو خليطين ، أو يكون عشرون ومائة شاة بين ثلاثة نفر ، وهم خطاء . في المرعى والفحل والمورد فليس يكون فيها كلها عندهم إلا شاة واحدة ، يلزم كل واحد منهم سهم من قيمة تلك الشاة ، على قدر حصته من عدد الغنم . فهذا عندهم هو تأويل قوله « لا يفرق بين مجتمع » وتأويل قوله « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » وخالفهم سفيان وأهل العراق في التفسير

١٠٧٢ — فقالوا : إنما التفريق بين المجتمع ، والجمع بين المتفرق على الملاك ، لا على المخالطة . فقالوا : في ثمانين شاة - بين خليطين - شاتان . وفي عشرين ومائة - بين ثلاثة خطاء - ثلاث شياه

قال أبو عبيد : والذي عندي في ذلك ما تأوله أولئك ، للحديث الذي ذكرناه عن ابن لهيعة مرفوعاً مفسراً ، في المرعى ، والخوض ، والفحل ، مع ما فسر به يحيى بن سعيد ، والأوزاعي ، ومالك ، والليث .

ويصدق ذلك كله الحديث الذي يحدّثه معاوية بن حيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم :

١٠٧٣ — قال حدثنا ابن أبي زائدة عن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « في كل إبل سائمة في كل أربعين منها ابنة لبون ، لا تفرق عن حسابها » (١)

قال أبو عبيد : فإذا كانت هذه الأربعون من الإبل بين خلطاء ثمانية ، لكل واحد منهم خمس ، فإن الذي يجب عليها - في قول من نظر إلى الملك - ثمان من الغنم . عن كليل رجل شاة . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « في كل أربعين بنت لبون ، لا تفرق عن حسابها » فأى تفرق أشد من نقلها من أسنان الإبل إلى الغنم ؟ وهو صلى الله عليه وسلم لم يشترط في حديثه : إذا كانت ملك واحد ولا أكثر منه ، إنما ذكر عددها مجتمعة . وإنما ذهب من نظر في الملك تشبيهاً بصدقة الذهب والورق والحب والثمار . وقد جاءت السنة في الماشية بخصوصية لها ، دون غيرها . ألا تراه صلى الله عليه وسلم لم يشترط النهى عن الجمع بين المتفرق والتفرق بين المجتمع . ولم يأمر بتراجع الخليلطين إلا في المواشي خاصة ، فإذا صيرت سنتها كسنة غيرها بطل شرطه فيها ، ولما كان لما من ذلك معنى .

وليس لأحد إبطال هذا القول من سنته ، ولا تقاس السن بعضها ببعض . ولكن نفي كل سنة على جهتها

قال أبو عبيد : وكل هذا الذي حكينا عنهم في أمر الخلطاء فانما ذلك أن يكون كل واحد من الخليلطين مالكا لأربعين شاة فصاعداً

(١) رواه أبو داود والنسائي وفيه زيادة « من أعطاها مؤجراً فله أجرها . ومن أبى فانا آخذوها ، وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل ، ليس لآل محمد منها شيء » وفي النسائي « شطرا بله » وبهز بن حكيم تابعي مختلف

١٠٧٤ — فأما إذا كان أحد الخليطين لا يبلغ ملكه أربعين فإن الأوزاعي ،
وسفيان ومالك بن أنس اجتمعوا على أنه لا صدقة عليه . قالوا : وتكون
الصدقة على الآخر المالك للأربعين ، فما زادت . ولا مرجع له
على الآخر بشيء في قولهم .

١٠٧٥ — وخالفهم الليث بن سعد ، فقال : إذا كملت الأربعون بين
خليطين ، ففيها شاة عليهما . قال : وهو تأويل قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم « لا يفرق بين مجتمع » وتكون هذه الشاة بينهما على قدر
حصصهما من الغنم .

قال أبو عبيد : وتفسير ذلك أن يكون لأحدهما ثلاثون [شاة] (١)
والآخر عشر ، فتجب عليهما شاة ، ثم يتراجعان ، وهو أن يرجع
صاحب العشر على رب الثلاثين بربع قيمة الشاة ، حتى يكون إنما يلزمه
رُبُعُهَا ، ويلزم الآخر ثلاثة أرباعها ، على قدر أموالهما . فإن كانت الشاة
المأخوذة في الصدقة من مال صاحب العشر رجعت على صاحب الثلاثين
بثلاثة أرباع قيمتها . وإن كانت من مال صاحب الثلاثين رجعت على
صاحب العشر بربع قيمتها . في مذهب الليث وتفسيره

فهذا وما أشبهه تأويل قوله « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما
بالسوية » في مذهب قول الليث

١٠٧٦ — وأما الأوزاعي ومالك فذهبوا إلى أن معنى هذا : إنما هو إذا بلغ
ملك كل واحد منهما أربعين فزائداً . وذلك كخليطين بينهما مائة شاة ، لأحدهما
ستون ، والآخر أربعون ، ففيها على قولهما شاة واحدة ، يكون على صاحب
الأربعين خمسها . وعلى رب الستين ثلاثة أخماسها

١٠٧٧ — وقال سفيان ، وأهلُ العراقِ سوى ذلك كله في المسألتين جميعاً قالوا : في الأربعين — بين خليطين — لا شيءَ على واحدٍ منهما . فخالفوا الليثَ في هذا الموضعِ . وقالوا في المائةِ بين الخليطين : فيها شاتان ، على صاحبِ الأربعين واحدة ، وعلى صاحبِ الستين أخرى . وتركوا التراجعَ بينهما . فخالفوا الأوزاعيَّ ومالكاً ههنا

قال أبو عبيد : وأنا مبينٌ مذهبَ كلِّ واحدٍ منهما إن شاء الله أما قولُ الأوزاعيِّ ومالكٍ ، فانهما نظرا في الأربعين ، فما دونها ، إلى الملك ، ولم يعتدَّا بالخاطئةِ ، ونظرا في الزيادةِ على الأربعين إلى المخاططةِ ، ولم يعتدَّا بالملك . وفي هذا القول ما فيه

وأما أهلُ العراقِ فقولهم يشبهُ أوله آخره ، في نظرهم إلى الملكِ ، وتركهم الإعتدادَ بالخاططةِ ، إلا أن في ذلك إسقاطُ سنةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقولِ عمر بن الخطاب : في التراجعِ بين الخليطين . وليس لأحدٍ تركُ السنةِ

وأما قولُ الليثِ فإنه عندي متبعٌ للحديثِ في مراجعةِ الخليطين . وهو مع هذا يوافقُ قوله بعضه بعضاً . ولا يتناقضُ بتركهِ النظرَ إلى الملكِ في قليل ذلك وكثيره . واعتمادهِ على المخاططةِ والإجماعِ في الأربعين ، فصاعداً .

١٠٧٨ — ومما يُحسنُ قواه : ما ذكرنا عن عمرٍ في صدقةِ الغنم ، حين أمر أن يُعتدَّ عليهم بالبهمةِ ، لما يدعُ لهم من الماخضِ والرُبَى والفحلِ وشاةِ اللحمِ . فرأى أنه يلزمهم التغليظُ ، كما كانت لهم الرخصةُ

يقول الليث — أو من أحتجَّ به — فكذلك الخليطانِ ، إذا كانت بينهما أربعون لزمهما التغليظُ . فكانت عليهما الصدقةُ كما تكون لهما الرخصةُ ، في ثمانين

شاة بينهما ، ثم لا يكون عليهما فيها إلا واحدة . وكذلك عشرون ومائة بين ثلاثة خلطاء ، لا يكون عليهم فيها إلا شاة ، على كل واحد منهم ثلثها . فيكون هذا بذاك

وقد روى عن طاوس وعطاء قول سوي ذلك كله

١٠٧٩ — قال : حدثني حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار

عن طاوس قال : « إذا كان الخليطان . يعلمان أموالهما لم يجمع ما لهما في الصدقة » قال : فذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا حقاً .

قال أبو عبيد : وتأويل ذلك : في أربعين شاة تكون بين اثنين . يقولان : فان كانا شريكين ، وكانت الغنم بينهما شائعة غير مقسومة فعليهما الصدقة ، لأن مال كل واحد منهما ليس بمعلوم من مال شريكه ، فاذا كان المالان معلومين ، وهما مع هذا خليطان ، فلا صدقة عليهما . ففرقا الحكم فيما بين الشركاء والخلطاء ، ولا أعلم أحداً يقول اليوم بهذا .

١٠٨٠ — قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل العراق بسوي

ما اقتصصنا . قال : الخليطان : هما الشريكان بأعيانهما اللذان لا يعرف هذا ماله من مال صاحبه . وذلك كعشرين ومائة شاة بين نفسين لأحدهما ثلثاها والآخر ثلثها . وهي مشاعة بينهما غير مقسومة . فإن المصدق يأخذ منها شاتين ، فيرجع صاحب الثنتين - لأنه مالك لثمانين شاة - على صاحب الثلث لأن ملكه إنما يكون أربعين شاة ، فيأخذ منه ثلاث شياه . وذلك أنه يقول : قد أخذت من مالي شاة وثلث ، وأخذت منك ثلثا شاة . فالواجب عليك مثل الذي يجب على سواء ، إنما هو شاة على وشاة عليك . فلهذا يرجع عليه بالثلث

باب

(ما يجب على المصدق من العدل في عمله ، وما في ذلك من الفضل)

(وفي العَدْوَانِ من الإِثْمِ)

١٠٨١ — قال : حدثنا إسماعيلُ بن عِيَّاشٍ عن مجاهد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العاملُ على الصدقةِ بالحقِّ كالغازي في سبيلِ الله حتى يرجع » ^(١)

١٠٨٢ — حدثنا عبد الله بن صالح ويحيى بن بُكير عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المعتدي في الصدقةِ كما نفعها » ^(٢)

١٠٨٣ — حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المعتدي في الصدقةِ كما نفعها »

١٠٨٤ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن يحيى بن عبد الله بن صَيْفِيٍّ عن أبي معبد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذٍ : حين بعثه إلى اليمن : « إني أبعثُكَ إلى أهل كتاب ، فادْعُهُمْ إلى شهادة أن لا إله إلا الله . فإن أجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم خمسَ صلواتٍ في كل يومٍ وليلة . فإن أجابوك إلى ذلك

(١) رواه أحمد واللفظ له ، وأبو داود والترمذي وحسنه - وابن ماجه ، وابن خزيمة في صحيحه ، وابن أبي شيبة (٢) قال المنذرى في الترغيب والترهيب : رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، كلهم من رواية سعد بن سنان عن أنس . وقال الترمذي : حديث غريب . وقد تكلم أحمد في سعد بن سنان ، ثم قال : وقوله « المعتدي في الصدقة كما نفعها » يقول : على المعتدي من الإثم كما على المانع إذا منع . قال الحافظ المنذرى : وسعد بن سنان وثق

فَأَعْلَيْهِمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةُ أَمْوَالِهِمْ . فَإِنْ أَقْرَوْا بِذَلِكَ تُخَذُ مِنْهُمْ ، وَاتَّقِ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَإِيَّاكَ وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِهَادُونَ اللَّهِ حِجَابٌ » (١)

١٠٨٥ — قال : حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه ،

قال : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَدِّقًا . فَقَالَ : لَا تَأْخُذْ مِنْ

حَزَرَاتِ أَنْفُسِ النَّاسِ (٢) شَيْئًا ، خُذِ الشَّارِفَ ، وَالْبَكْرَ ، وَذَا الْعَيْبِ .

قال : فخرج الرجلُ حتى انتهى إلى رجلٍ من العرب . فقال : ما جاءني أحدٌ

يسألني لله شيئاً غيرك ، لَا تَأْخُذْ إِلَّا مِنْ خِيَارِهَا . فذكر ذلك للنبي صلى الله

عليه وسلم ، فدعاه له »

قال أبو عبيد : قوله « حَزَرَاتِ أَنْفُسِ النَّاسِ » يعني خِيَارَ الْمَالِ .

« وَالشَّارِفُ مِنَ الْإِبِلِ » : هِيَ النَّابُ الْهَرَمَةُ (٣) . فَجَاءَتْ الرُّخْصَةُ مُهَاهِنًا

بِأَخْذِهَا ، وَأَخَذَ ذِي الْعَيْبِ . وَالْآثَارُ كُلُّهَا عَلَى الْكَرَاهَةِ لَهَا . وَلَا

أَعْلَمُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَجْهًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ [كَانَ] (٤) فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ

أَنْ يَطِيبَ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ بِالصَّدَقَةِ . فَلَمَّا أَنْابَ الْمُسْلِمُونَ وَحَسُنَتْ نِيَّتُهُمْ

جَرَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى بَحَارِيهَا وَسُنَّتِهَا فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ الْأَرْبَعِ ، وَنَهَوْا

عَنْ إعْطَاءِ الْهَرَمَةِ وَذَاتِ الْعَوَارِ . بِذَلِكَ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ .

(١) أخرجه أبو داود وقال المنذرى : أخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه

(٢) الحزرات : جمع حزرة — بسكون الزاى — وهى خيار مال الرجل ، سميت

حزرة لأن صاحبها لا يزال يحزرها فى نفسه ، سميت بالمرءة الواحدة من الحزر .

ولهذا أضيفت إلى الأنفس . والحديث روى نحوه أبو داود (٢ : ١٦) وفيه قصة

طويلة عن أبى بن كعب قال : بعثنى النبى صلى الله عليه وسلم مصدقا . وفيه أنه دعاه فى

ماله بالبركة . وأخرجه أبو يوسف فى الخراج (ص ٩٨) . (٣) الناب : هى الناقة

الهرمة التى طال نابها أى سننها ، وألفه منقلبة عن الياء (٤) زيادة من الشامية

١٠٨٦ - قال : حدثنا هُشَيْمٌ ويحيى بن سعيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حَبَّان (١) عن القاسم بن محمد : « أن عمر ابن الخطاب مرّت به غنمُ الصدقة ، فرأى فيها شاة ذات ضرعٍ ضخم . فقال : ما أظنُّ أهلَ هذه أعطوها وهم طائِعون ، لا تأخذوا حَزَرَاتِ المسلمين ، »

١٠٨٧ - وزاد يحيى في حديثه « لَا تَفْتِنُوا النَّاسَ ، ذَكَّبُوا عَنِ الطَّعَامِ » (٢)

١٠٨٨ - قال : وحدثني ابنُ بُكَيْرٍ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن القاسم عن عائشة عن عمر مثل ذلك

١٠٨٩ - حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى : أن شيخَيْنِ من أشجعٍ حدثاه : أن عمر بعث محمد بن مسلمة مُصَدِّقًا ، قال : فكان محمدٌ يأتينا ، فيجلسُ ، فما أتيناهُ به من شاةٍ فيها وفاءٌ بحقه أخذها (٣)

١٠٩٠ - قال : وحدثنا أحمد بن عثمان عن عبدالله بن المبارك قال : حدثنا عمرو بن أبي سفيان الجَحِي : أن جابر بن سَعْرٍ (٤) الديلمي ، من كِنَانَةِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ قَالَ : « كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي ، فَأَتَانِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ - قَالَ : حَسِبْتُ أَنَّ أَحَدَهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَا : نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَةِ ، فَقُلْتُ : وَمَا الصَّدَقَةُ ؟ قَالَا : شَاةٌ فِي غَنَمِكَ ، فَقُمْتُ لَهَا إِلَى أَبْوَنِ كَرِيمَةٍ . فَقَالَا : إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذِهِ . ثُمَّ جِئْتُ بِمَخِضٍ ، فَقَالَا : إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذِهِ . إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِحُبْلَى ، وَلَا ذَاتِ لَبَنٍ ، قَالَ : فَقُمْتُ إِلَى عَنَاقٍ : إِمَّا ثَنِيَّةٌ . وَإِمَّا جَذَعَةٌ ، فَأَخَذَاهَا ، فَوَضَعَاهَا بَيْنَهُمَا ،

(١) حبان - بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ، أبو عبد الله المدني الأنصارى : توفي سنة إحدى وعشرين ومائة (٣٢٠) رواها أبو يوسف (ص ٩٨)

(٤) بهامش الأصل العتيق نسخة «سعر» بفتح السين المهملة . وسعر ترجمة في أسد الغاية . وقال المنذرى : ذكر الدارقطني وغيره أن له ص . . .

عبد البر : سعر - بفتح السين - بن ديسم العجفاء ولا الجرباء ، ولا العوراء ،

ودَعَوَا لِي بِالْبَرَكَاتِ ، وَمَضَيَا ١١

١٠٩١ — قال أبو عبيد : وسمعتُ هُشَيْمًا يَذْكُرُ حَدِيثًا عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : « أَتَانَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ نَاقَةً نَاقَةً ، فَأَتَيْتُهُ بِكَبْشٍ لِي ، فَقُلْتُ : خُذْ صَدَقَةَ هَذَا . فَقَالَ : لَيْسَ فِي هَذَا صَدَقَةٌ »

قال أبو عبيد : وقد ذكر هُشَيْمٌ اسْمَ الرَّجُلِ الَّذِي قَبْلَ أَبِي وَائِلٍ ، وَلَمْ أَفْهَمْهُ عَنْهُ ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ غَيْرَهُ ، فَأِذَا هُوَ مُغِيرَةٌ

١٠٩٢ — حدثنا ابنُ أبي زائدة عن مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ « لَا جَلَبَ ، وَلَا جَنْبَ ١٢ » ، وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمَسَاكِينِ إِلَّا عَلَى مِيَاهِهِمْ وَبِأَفْنِيَّتِهِمْ »

(١) رواه أبو داود (٢: ١٤) والنسائي عن عمرو بن أبي سفيان الجمحي عن مسلم بن ثفنة اليشكري قال : استعمل نافع بن علقمة أبي علي عرافة قومه ، فأمره أن يصدقهم ، قال : فبعثني أبي في طائفة منهم ، فأتيت شيخاً كبيراً يقال له : سعر . فقلت : إن أبي بعثني إليك ، يعني لأصدقك . قال : ابن أخي ، وأى نحو تأخذون ؟ قلت : نختار ، حتى أنا نبين - وفي نسخة : نسبر - ضروع الغنم . قال : ابن أخي ، فاني أحدثك أني كنت في شعب من هذه الشعاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غنم لي ، فجاءني رجلان على بعير ؟ فقالا لي : إننا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك لتؤدى صدقة غنمك . فقلت : ما علي ؟ فقالا : شاة . فعمدت إلى شاة قد عرفت مكانها ممتلئة محضاً وشحماً ، فأخرجتها إليهما . فقالا : هذه شاة الشافع . وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأخذ شافعاً . قلت : فأى شيء تأخذان ؟ قالوا : عناقا جذعة أو ثنية . قال : فأعهد إلى عناق معتاط - والمعتاط التي لم تلد ولداً وقد حان ولادها - فأخرجتها إليهما . فقالا : ناولناها . فجعلناها ماله بالبركة . وأخرجنا ابناً . والمحض : اللبن . والشافع التي معها ولدها الهرمة التي طال نابها أي سننها ، وصلى الله عليه وسلم ، وفيه كلام على الجلب والجنب

قال أبو عبيد : قوله « لا جَلَبَ » يُفسَّرُ تفسِيرَيْن ، يقال : إنه في رهان الخيل : أن لا يَجْلِبَ عليها ، ويقال : هو في الماشية ، يقول : لا ينبغي للمصدق أن يُقيم بموضع ثم يُرسل إلى أهل المياه ليَجلبوا إليه مواشيهم ، فيصدقها ، ولكن ليأتهم على مياههم ، حتى يصدقها هناك . وهو تأويل قوله « على مياههم وبأفنييتهم »

وكذلك يروى عن عمر بن عبد العزيز .

١٠٩٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن عبد الملك بن فلان بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن أبيه قال : كتب عمر بن عبد العزيز « أن صدقوا الناس على مياههم وبأفنييتهم »

١٠٩٤ — قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي بردة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا جاء المصدق إلى الماء قسم الغنم قسمين ، ثم خير صاحب الغنم ، ثم أخذ الصدقة من القسم الذي بقي

١٠٩٥ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سعيد : أن مما كان عمال عمر بن عبد العزيز يصنعون بالمدينة في أخذ الصدقة : أن يفرق المال ثلاث فرق ، ثم يختار صاحبه ثلثا ، ثم يأخذ صاحب الصدقة حاجته من الثلث الثاني

١٠٩٦ — قال : قال الليث : والعمل على هذا

قال أبو عبيد : وكذلك يروى عن عمر بن الخطاب

١٠٩٧ — يُحدثونه عن معمر عن سماك بن الفضل عن عبد الله بن شهاب ، أو شهاب ابن عبد الله عن عمر

١٠٩٨ — قال : وحدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران ، قال : لا تؤخذ في الصدقة العجفاء ولا الجرباء ، ولا العوراء ،

ولا العرجاء التي لا تتبع الغنم . قال : وكان يكرهها في الأضاحي (١)

باب

(ما يُستحبُّ لأرباب الماشية أن يفعلوه عند إتيان المصدق إياهم)

١٠٩٩ — قال : حدثنا يزيد بن هارون عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصدّر المصدق عنكم إلا وهو راضٍ » (٢)

١١٠٠ — قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد وأبو معاوية عن الشيباني عن الشعبي عن جرير بن عبد الله ، أنه كان يقول لبنيه : « يا بني ، إذا جاءكم المصدق فلا تكتموه من نعمكم شيئاً ، فإنه إن عدل عليكم فهو خير لكم وله ، وإن جار عليكم فهو شرُّ له وخير لكم ، ولا تدعوا إذا صدق الماشية وصدّرت ، أن تأمروه : أن يدعوا لكم بالبركة »

١١٠١ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير — قال أبو عبید : لا أراه إلا قال — : عن مرثد ، أو عن أبي مرثد ، عن أبيه قال « كنت جالسا مع أبي ذر عند الجمرة الوسطى ، فجاءه رجل ، فقال : أتانا مُصدقو فلان (٣) ، فزادوا علينا ، أفأكتمهم بقدر ما زادوا ؟ فقال أبو ذر : لا ، ولكن اجمع لهم مالك كله ، ثم قل لهم : ما كان لكم من حق فخذوه ، وما كان من باطل فدعوه ، فإن تعدوا عليكم جمعت صدقتك ، وما تعدوا عليكم في ميزانك يوم القيامة »

(١) رواه ابن أبي شيبة بهذا الاسناد ، دون قوله في الأضاحي (٢) رواه الامام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٣) لعله عثمان رضي الله عنه ، فقد روى الامام أحمد (١ : ١٤١) عن محمد بن علي قال : جاء إلى علي رضي الله عنه ناس من الناس فشكوا سعاة عثمان — الحديث

١١٠٢ — قال : حدثنا ابن أبي عدي عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن زاهر بن يربوع : أن رجلاً جاء إلى أبي هريرة ، فقال : **الْخَبَأُ مِنْهُمْ كَرِيمَةً مَالِي ؟** قال : فقال : لا ، **إِذَا أَتَوْكُمْ فَلَا تَعْصَوْهُمْ ، وَإِذَا أَذَبُوا فَلَا تَسُبُّوهُمْ ، فَتَكُونَ عَاصِيًا خَفَّفَ عَنْ ظَالِمٍ ، وَلا تَكُنْ قُلٌّ : هَذَا مَالِي ، وَهَذَا الْحَقُّ ، فَخُذِ الْحَقَّ وَذَرِ الْبَاطِلَ ، فَإِنْ أَخَذَهُ فِذَاكَ ، وَإِنْ تَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ جُمِعَا لَكَ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** »

١١٠٣ — قال : حدثنا حجاج عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن عمرو ابن حبشي قال : قال لي عبد الله بن عمرو : **« يَا عَمْرُو بْنَ حُبْشَى ، كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بُعِثَ عَلَيْكُمْ مُصَدِّقُونَ يَسْأَلُونَكُمْ الْعَدَاءَ ^(١) »** ثم قال : **أَعْطِيهِمْ مَا سَأَلُوكَ ، وَإِلَّا ضَرَبُوا رَأْسَكَ ، فَوْقَ رَأْسِكَ هَهُنَا وَجَسَدُكَ هَهُنَا ، ثُمَّ لَا يَتَكَلَّمُ فِيكَ أَحَدٌ** »

١١٠٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول **« إِذَا جَاءَكَ الْمَصَدِّقُ فَادْفَعْ إِلَيْهِ صَدَقَتَكَ ، وَلَا تُتْبِعْهَا مَنَةً ، وَوَلِّهِ مِنْهَا مَا تَوَلَّى »**

١١٠٥ — حدثنا يحيى بن بكير عن عبد الله بن لهيعة عن أبي يونس مولى أبي هريرة : أنه سمع أبا هريرة وأبا أسيد ^(٢) صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولان **« إِنَّ حَقًّا عَلَى النَّاسِ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْمَصَدِّقُ أَنْ يُرَحِّبُوا بِهِ ، وَيُخْبِرُوهُ بِأَمْوَالِهِمْ كُلِّهَا ، وَلَا يُخَفُّوا عَنْهُ شَيْئًا . فَإِنْ عَدَلَ فَسَبِيلُ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَاعْتَدَى لَمْ يَضُرَّ إِلَّا نَفْسَهُ ، وَسَيُخْلِفُ اللَّهُ لَهُمْ »**

(١) بهامش الأصل العتيق « العداء من العدوان »

(٢) اسمه عبد الله بن ثابت الأنصاري

باب

افروض زكاة الذهب والورق ، وما فيهما من الثمن

١١٠٦ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن
أهرم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري « أن في كتاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر ، في الصدقة : أن الذهب لا يؤخذ منه شيء
حتى يبلغ عشرين ديناراً . فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار . والورق
لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم . فإذا بلغ مائتي درهم ففيها
خمسة دراهم » (١).

١١٠٧ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم
ابن ضمرة عن علي قال « في كل عشرين ديناراً نصف دينار . وفي كل
أربعين ديناراً دينار ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم » (٢).

١١٠٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد (٣) :
أن أبا بكر بن عبيد الله كتب له كتاباً نسخته من صحيفة كانت مربوطة
بقرباب عمر بن الخطاب . قال : « وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم
خمس أواق »

١١٠٩ — قال : حدثنا ابن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث عن

(١) انظر رقم (٩٣٣) في صدقة الابل

(٢) أخرجه أبو داود موقوفاً . ورواه الترمذي . عن عاصم عن علي مرفوعاً .

قال الحافظ في التلخيص (١٨٢) قال الشافعي في الرسالة في باب في الزكاة بعد باب
جمل الفرائض — ما نصه : ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة
وأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة ، إما بنخبر عنه لم يبلغنا ، وإما قياساً .
وقال ابن عبد البر : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء
من جهة نقل الأحاد الثقات (٣) في مصنف ابن أبي شيبة : أنه كان على صدقات عك

نافع : أن ذلك في كتاب صدقة عمر .

١١١٠ — قال الليث : وحدثني نافع أنه عرّضها على عبد الله بن عمر مرات .

١١١١ — قال : وحدثني ابن بكير عن مالك بن أنس أنه قرأ ذلك في كتاب عمر في الصدقة

١١١٢ — قال أبو عبيد : وكذلك الحديث المرفوع الذي يُحدثونه عن حماد بن سلمة عن ثُمّامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه قال : « في الرقعة رُبْعُ العُشْرِ »
قال أبو عبيد : وقد ذُكر الذهب في بعض الحديث المرفوع

١١١٣ — يُحدثونه عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » (١)
قال أبو عبيد : فهذا لا اختلاف فيه بين المسلمين : إذا كان الرجل قد ملك في أول السنة من المال ما تجب في مثله الصدقة : وذلك مائتا درهم ، أو عشرون ديناراً ، أو خمسمائة من الإبل ، أو ثلاثون من البقر ، أو أربعون من الغنم ، فإذا ملك واحدة من هذه الأصناف من أول الحول إلى آخره فالصدقة واجبة عليه في قول الناس جميعاً . وهذا هو الذي يُسمّيه مالك بن أنس وأهل المدينة : نصاب المال . كذلك حدثني عنه ابن بكير

١١١٤ — وهو عند الليث مثل ذلك يُسمّيه نصاباً . حدثني عنه عبد الله بن صالح

١١١٥ — وأهل العراق يسمونه أصل المال .

(١) رواه الدارقطني . وقال الحافظ ابن حجر : إسناده ضعيف

فإنَّ حالَ الحولِ والمالِ أكثرُ من ذلك النصابِ والأصلُ فإن مالَكَ
بن أنسٍ قال : عليه في الماشيةِ زكاةٌ جميع ما في يديه

١١١٦ — حدثني بذلك عنه ابن بكير وهو قولُ الليث أيضاً
في الماشيةِ . حدثناه عنه عبد الله بن صالح
قال أبو عبيد : ولا أدري ما كانا يقولان في الصَّامِتِ .

١١١٧ — وأما أهلُ العراق فيرون عليه الزكاةَ واجبةً في جميع ذلك
من الصَّامِتِ والماشيةِ . وذلك لأنَّ أصلَ المالِ عندهم كان مما يجب في مثله
الزكاةُ . قالوا : فكذلك ما أُضيف إليه كان مثله .

١١١٨ — واحتجوا في ذلك بحديث عمر في اعتداده بالبهائمِ والسُّخْلَةِ
أنهما يُحسبان مع الغنمِ ، يقولون : فقد عِلِمَ أَنَّ السُّخْلَةَ لم يَحُلْ عليها الحولُ ،
ولكنها لما أُضيفَتْ إلى ما تجب في مثله الصدقةُ لحِقَتْ به . فشبهه أهلُ
العراق الصَّامِتَ من المالِ بالماشيةِ قياساً على قولِ عمر في البهائمِ والسُّخَالِ
١١١٩ — قال أبو عبيد : وأمّا أنا فإنَّ الذي عندي فيه : الاتِّباعُ لما قالَ
عمر في الماشيةِ خاصَّةً . وأرى الدَّراهمَ والدَّنانيرَ مفارقَيْن لها في التشبيهِ .
وذلك لخِلَّتَيْنِ من المرافِقِ جُعِلتا لأهلِ المواشي في السُّنَةِ ، ليس لأهلِ الذَّهَبِ
والوَرِقِ منهما واحدةٌ

١١٢٠ — أما الأولى فإن ما بين الفريضتين من الأشناقِ والأوقاصِ
في الماشيةِ مَعْفُوٌّ لأهلِهِ عنه .

١١٢١ — والخِلَّةُ الأخرى : هي التي فسَّرَها عمرُ نفسه . فقال : إنا ندعُ لهم
الرُّبْعِيَّ والمَاخِضَ ، والفَحْلَ ، وشاةَ اللحمِ ، فاستجاز الاحتسابَ بالبهائمِ عليهم ،
لما أدخل لهم من المَرَفِقِ ، فكان هذا بداً ، وإنَّ أهلَ الذَّهَبِ والوَرِقِ ليس
لهم من هذا كله شيء ، ولكن عليهم في أموالهم الاستِقْصاءُ ، ولا يجوز لهم

أَنْ يُعْطُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا فِيهِ خَسَاسَةٌ، مَكَانَ جَيِّدٍ. وَلَيْسَ فِي مَا لَهُمْ شَنْقٌ، وَلَا وَقْصٌ، إِنَّمَا هُوَ مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ، أَوْ عَلَى عَشْرِينَ مِثْقَالًا، فَعَلَيْهِمْ بِالْحِسَابِ، إِلَّا فِي قَوْلٍ غَيْرِ مَعْمُولٍ بِهِ. فَمَا تُشَبِّهُهُ أُمُوالُ هَؤُلَاءِ مِنْ أُمُوالِ أَوْلَئِكَ. وَقَدْ افْتَرَقَا فِي السُّنَّةِ وَالنَّظَرِ جَمِيعًا؟!

عَلَى أَنَّ عَمْرَ إِذَا خَصَّ فِي حَدِيثِهِ الْمَاشِيَةَ خَاصَّةً. وَقَدْ كَانَ يَأْخُذُ زَكَاةَ النَّاسِ مِنَ الصَّامِتِ، وَلَمْ يَأْتِنَا عَنْهُ فِيهَا مِنْ هَذَا شَيْءٌ. فَنَحْنُ نَخْصُ مَا خَصَّ. وَنَعْمُ مَا عَمَّ. فَلَا نَرَى فِيهَا سِوَى الْمَاشِيَةِ صَدَقَةً إِلَّا بَعْدَ الْحَوْلِ مِنْ يَوْمِ يُسْتَفَادُ الْمَالُ. وَبِهَذَا تَوَاتَرَتِ الْآثَارُ.

١١٢٢ — قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» (١)

١١٢٣ — قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ (٢)

١١٢٤ — قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو مِثْلَ ذَلِكَ.

١١٢٥ — حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْحُرْثِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: قَاطَعْتُ مُكَاتَبًا لِي، فَسَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: أُمَّا أَبُو بَكْرٍ. فَيَكُنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلَ عَطَاءَهُ سَأَلَهُ: هَلْ عِنْدَهُ مَالٌ، قَدْ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّ عِنْدَهُ مَالًا قَدْ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ قَاصَهُ مِمَّا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهُ. وَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّ لَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ قَدْ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ سَلَّمَ إِلَيْهِ عَطَاءَهُ «

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

١١٢٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة عن محمد بن عتبة عن القاسم بن محمد عن أبي بكر مثل ذلك، إلا أنه لم يذكر المكاتب .

١١٢٧ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن عمر بن حسين عن عائشة ابنة قدامة بن مظعون قالت : « كان عثمان بن عفان إذا خرج العطاء أرسل إلى أبي ، فقال : إن كان عندك مالٌ قد وجبت فيه الزكاة حاسبناك به من عطاءك »

١١٢٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم قال : كان عبد الله بن مسعود يعطينا العطاء في زبل صغار^(١) ثم يأخذ منه الزكاة

قال أبو عبيد : وإنما وجه حديث عبد الله هذا عندي على مذهب حديث^(٢) أبي بكر وعثمان : أنهما إنما كانا يأخذان الزكاة لما قد وجب قبل العطاء لا لما يستقبل .

١١٢٩ — يبين ذلك حديث له آخر : يحدّثونه عن سفيان عن خصيف^(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله أنه قال « من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول »

قال أبو عبيد : وكذلك حديث يروى عن طارق بن شهاب ١١٣٠ — قال : حدثنا خالد بن عمرو عن إسرائيل عن مخارق عن طارق قال : كانت أعطينا تخرج في زمن عمر لم تزك ، حتى كنّا نحن نزكّيها

قال أبو عبيد : فهذا يبين لك أن الزكاة لم تكن تؤخذ من العطاء إلا لما

(١) جمع زبيل - كقنديل وأمير وسكين - القفة (٢) في الشامية « فعل »

(٣) خصيف بن عبد الرحمن الخضرى - بكسر المعجمة الأولى - الأموى مولاهم

كان عندهم ، ولو كان للعطاء لأُخذ منه الزكاة

وقوله « حتى نكون نحن نزيكها » فقد يحتمل أن يكون أراد : إنا نخبرهم بما يجب علينا نحن من الزكاة

قال أبو عبيد : فقد تواترت الآثار عن عليّة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا . ولم يذكر ما يضاف إلى المال : أنه يزكى معه . ولو أرادوا هذه المنزلة لدفعوا إليهم العطاء حتى يصير مضافاً إلى ما عندهم . ثم يأخذوا الزكاة من المالكين جميعاً

قال أبو عبيد : وقد روى أيضاً مثل هذا مرفوعاً من وجهه ، إلا أن في اسناده شيئاً :

١١٣٢ — قال : سمعت شجاع بن الوليد يحدثه عن حارثة بن أبي الرّجال عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » (١)

قال أبو عبيد : فان كان لهذا أصل فهو السنة ، والألف فيمن سميننا من الصحابة قدوة ومتبع

وقد روى عن ابن عباس شيء كأنه سوى هذا كله :

١١٣٢ — قال : حدثنا يزيد عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس ، في الرجل يستفيد المال . قال : « يزكّيه يوم يستفيدة » (٢)

١١٣٣ — قال : وحدثنا ابن كثير عن حماد بن سلمة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس مثل ذلك

(١) قال الحافظ في التلخيص (١٧٥) رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي في الضعفاء . وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف . وأبو الرجال اسمه محمد بن عبد الرحمن المدني (٢) رواه ابن أبي شيبة

قال أبو عبيد : فقد تأوّل الناس - أو من تأوّلهم منهم - أن ابن عباس أراد الذهب والفضة . ولا أحسبه أنا أراد ذلك . وكان عندي أفقه من أن يقول هذا . لأنّه خارج من قول الأئمة ، ولكني أراه أراد زكاة ما تخرج الأرض . فإن أهل المدينة يُسمّون الأرضين أموالاً . ولا نعلم في السنة مالا يجب فيه الصدقة حين يملكه ربّه سوى ما تخرج الأرض ، فإن لم يكن ابن عباس - رحمه الله - أراد هذا ، فلا أدري ما وجه حديثه ؟

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في المال الذي يكون أوّل ما يجب في مثله الزكاة ، وهو الذي يُقال له : النّصاب والأصل .

١١٣٤ - فإذا كان المال ليس بنّصاب ولا أصل ، ولكنه أقل من ذلك مما لا تجب في مثله الزكاة ، كرّجل مَلَك في أوّل الحول خمسة دنانير ، أو أربعاً من الإبل ، فإن مالك بن أنس قال فيها : إن كان تجرّ في تلك الدنانير الخمسة . فنمت حتى حال الحول عليها وهي عشرون فصاعداً ، أو نتجت الإبل الأربعة فصارت خمساً ، أو أكثر من ذلك ، فإن الزكاة واجبة في جميعها .

قال أبو عبيد : فذهب مالك إلى أن ربح المال إنما هو راجع إلى أصله وأن الأولاد من أمهاتها ، فجعلها لا حقة بها .

١١٣٥ - قال : فإن كانت تلك الزيادة ليست من ولادة ولا شف^(١) ، ولكنه من فائدة استفادها ، مثل الهبة والميراث ونحو ذلك ، فإنه لا زكاة في المال الأول ، ولا في الفائدة . ولكنه يستأنف به حولا من يوم استفاده ففرّق مالك بين الفائدة وبين الولادات والأرباح .

قال أبو عبيد : كذلك حدّثني عنه ابن بكير ، أو بكلام هذا معناه . ولا نعلم

أحداً فرّق بين هذين قبله

١١٣٦ — وأما سفيان وأهل العراق وأكثر أهل الحجاز، غير مالك ومن قال بقوله، فليس عندهم بين ذلك كله فرق، ولا يرون أن الصدقة تجب في شيء من هذا، حتى يستأنف حولا من يوم صارت الزيادة في يديه، إن كانت من نتاج أو نماء، أو هبة أو ميراث، أو غير ذلك، بعد أن تكون تلك الزيادة تجب في مثلها الزكاة

وقد روى عن إبراهيم مثل ذلك:

١١٣٧ — قال: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم: في رجل أصاب خمسين درهما، ثم أصاب مائة درهم، ثم أصاب تمام المائتين، أو أكثر من ذلك؟ قال: تجب عليه الزكاة من يوم يحول الحول بعد المائتين

١١٣٨ — قال أبو عبيد: وكذلك هو عندنا: نرى النماء في المال والنتاج كغيرها من الفوائد، إنما ذلك كله هبة من هبات الله وسعيه الذي يفيد به العباد

١١٣٩ — وهذا الباب كله إنما هو في المال الذي يستأنف صاحبه ملكه استئنافا في أول الحول، ثم يضاف إليه غيره فأما إذا كان المال الأول من بقية مال قد كانت الزكاة حلت فيه قبل ذلك، ثم أضيف إلى هذه البقية مال آخر، فهذا الذي قال فيه إبراهيم: إنه يزكى الأول والآخر

١١٤٠ — حدثنا عباد بن العوام عن الحجّاج بن أرطاة قال: تذاكرنا في منزل الحكم بن عتيبة الرجل يستفيد المال قبل حلول الزكاة بشهر، أو شهرين، أو ثلاثة؟ فحدثنا الفضيل بن عمرو عن إبراهيم: أنه قال في ذلك: يزكىه مع ماله. قال: فرأيتم اتفقوا على ذلك

١١٤١ — قال: وحدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن زياد

الأعلم عن الحسن قال : إن كان له مالٌ غيرُه زَكَاةً حين تحلُّ زكاته (١)

١١٤٢ — حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن قال : إذا حضر الشهرُ

الذي وقَّت الرجلُ أن يؤدِّي فيه زكاةً ما له أدَّى عن كلِّ مالٍ له

١١٤٣ — قال أبو عبيد : وهذا القولُ عند أهل العراق إنمَّا هو أن يكون المالُ

الثاني مضافاً إلى بقيَّةِ مالٍ قد كانت الزكاةُ حلَّت فيه ، فيُلحقون بعضه

ببعض ، وليس هذا مذهبُ قولِ إبراهيم والحسن في كلِّ الحالاتِ عندي ،

إنما ذلك في المالِ المختلطِ ، الذي لا يُوقفُ على وقَّتِ استفادته ، كالرجلِ

التاجرِ أو غيره يستفيدُ الشيءَ بعدَ الشيءِ في الأيامِ من الأرباحِ أو غيرها

فيأتي عليه الحولُ وهو لا يُخصي ماضى من فوائده ، ولا يقفُ على أوقاتها ،

فهذا الذي يضمُّ بعضَ ما له إلى بعضٍ ثم يزكِّيه كله ، لأنَّه لا يقدرُ على زكاةِ

المالِ الأولِ إلا بهذا الفعلِ ، فأمرٌ أن يأخذَ في ذلك بالاحتياطِ فيزكِّيه

أجمع . فأما من تَبَيَّن له مالٌ أفادهُ بعينه قبلَ الحولِ وعَلِمَ مَبْلَغَهُ وَوَقَّتَهُ ، فما

بالُ هذا يُضيفُهُ إلى الأولِ ؟ وإنَّما السُّنة أن لا زكاةَ في مالٍ إلا بعدَ الحولِ ،

فكيف ينتقلُ حقُّ لزَمِ مالاً إلى مالٍ سواه ؟ وإنَّما الحكمُ أن لا يلزم كلُّ

مالٍ إلا حقُّه

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز شيءٌ يُفسِّرُ هذا :

١١٤٤ — حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن قطن بن فلان قال : مررتُ

بواسطٍ ، زَمَنَ عمر بن عبد العزيز ، فقالوا : قرأنا كتابَ أمير المؤمنين

(١) آخر الجزء التاسع من تجزئة الشامية وأول العاشر . وأعليه سماعات منقولة عن

« أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئاً، حتى يحول عليها الحول »^(١)
 ١١٤٥ - قال : حدثنا معاذ عن ابن عوف قال : أتيت المسجد ، وقد
 قرىء الكتاب ، فقال صاحب^ه لي : « لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز
 في أرباح التجار : أن لا يعرض لها حتى يحول عليها الحول ؟ »
 قال أبو عبيد : أفلمست ترى أن عمر استأنف بالربح حولاً ، ولم يضمه الى
 أصل المال ، ثم يزكّيه معاً ؟ فإذا كان لا يرى أن يضم ثمنه المال إليه - وهو
 منه - فالفائدة من ذلك أبعد .

١١٤٦ - وهو مخالف لقول مالك ، إذ رأى أن يضم الربح
 الى أصل المال ، وفرق بين الربح والفائدة . وهو عندنا على ما قال
 عمر بن عبد العزيز : أنه لا زكاة في الربح أيضاً ، حتى يحول عليه الحول
 وقد كان الليث يقول نحو هذا .

١١٤٧ - حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث قال : إنما يزكى ما أضيف
 إلى نصاب المال من الماشية . فأما الدراهم والدنانير فإنه يستقبل بهما حولاً
 من يوم استفادتهما .

قال أبو عبيد : وقد روى عن الزهري أنه كان يقول سوى ذلك كله .
 ١١٤٨ - قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري
 قال : إن كان ما بقي عنده أكثر والفائدة أقل زكاه ، وإن كان ما أفاد أكثر
 فلا يزكّيه .

قال أبو عبيد : فهذا ما [جاء]^(٢) في زكاة الدراهم إذا بلغت في رأس الحول
 مائتين ، وفي الدنانير إذا بلغت عشرين
 فإذا نقصتا من ذلك كله فإن في هذا خمسة أقوال

(١) روى ابن أبي شيبة عن حميد « كتب عمر ابن عبد العزيز : أيما رجل أفاد
 مالا فلا زكاة عليه حتى يعود عليه الحول » (٢) زيادة من الشامية

١١٤٩ — قال : حدثنا عبادُ بن العوام عن عبيدة قال : سألتُ إبراهيم : عن رجلٍ له مائةُ درهمٍ وعشرةُ دنانير ، فقال : يُعطى من هذه بحصتها ، ومن هذه بحصتها

١١٥٠ — قال : وسألتُ الشعبيُّ فقال : يحسبُ الأقلُّ على الأكثر ، فإذا بلغتُ فيها الزكاةُ زكاتها

قال أبو عبيد : يعنى أن يحسبَ الأقلُّ بقيمته وسعره يومئذٍ . فهذان قولان .

١١٥١ — وأما القول الثالث : فإن يجعلَ قيمةَ الدنانير عشرةً عشرةً ، إذا ضمَّها إلى الدراهم ، وإن كان السَّعرُ بأقلَّ من ذلك أو أكثر

١١٥٢ — وأما القول الرابع : فإن تكونَ الدنانيرُ هي المضمومة إلى الدراهم بقيمتها أبداً ، إن كانت أقلَّ من الدراهم أو أكثر

١١٥٣ — وأما القول الخامس : فإسقاطُ الزكاة من المالين جميعاً ، فلا يكون فيهما شيءٌ حتى تبلغَ الدراهم مائتين والدنانير عشرين .

ولكل واحد من هذه الأقوال وجهٌ يحتمله

فأما مَنْ ذهبَ إلى الحَصَصِ فيقول : إنما تجب في المال الزكاةُ في ذاته ، ولا يتحوَّلُ حقُّ لزمه إلى غيره . ولذلك لا يُضمُّ أحدهما إلى الآخر .

وهذه حجةُ إبراهيم ، وهو قولُ مالك بن أنسٍ

وأما الذى ذهب إلى ضمِّ الأقلِّ إلى الأكثر ، فإنه يجعلهما مالاً واحداً ، يقول : رأيتُ الدراهمَ والدنانيرَ ثمناً للأشياء ، ولا تكون الأشياءُ ثمناً لهما . ورأيتُهما مع هذا ، لا يحلُّ بيعُ أحدهما بالآخر نساءً ، فدلتنى ذلك على أنهما نوعٌ واحدٌ . فأضمُّ الأقلَّ إلى الأكثرِ بسعره . فهذه حجةُ الشعبيِّ فيما نرى وبه كان يقول الأوزاعيُّ حدثني بذلك عنه ابنُ كثير

١١٥٤ — وبه كان يقول سفيان وأهل العراق

وأما الذي يجعل الدنانير مضمومة إلى الدراهم أبداً إذا جامعتهما ، وإن كانت أكثر من الدراهم ، فإنه يذهب إلى أن السنة إنما جاءت في زكاة الدراهم ، وهي التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم . يقول : وإنما رأى المسلمون الزكاة في الذهب تشبيهاً بالدراهم . فأنا أجعلها بمنزلة العرض في أموال التجار ، وأضُمُّها إلى الدراهم بقيمتها . وهذا مذهب يذهب إليه بعض من يقول بالحديث والأثر .

١١٥٥ — وقد روى شيء يشبهه عن عطاء والزهرى : أنهما كانا يجعلان

الدنانير بمنزلة العرض .

وأما الذي يجعل الدنانير بعشرة عشرة ، ولا يلتفت إلى قيمتها ، فإنه يذهب إلى أنها كذا عدلت في الأصل بها ، يقول : ألا ترى أنها لا تجب فيها زكاة حتى تبلغ عشرين ، كما لا تجب في الدراهم زكاة حتى تبلغ مائتين ؟ فلما تساويا وجب في كل واحدة منهما ربع عشرهما .

١١٥٦ — وهذا قول لم أسمع أحداً يقوله غير محمد بن الحسن ، فإنه أخبرني أن

ذلك رأيه . وخالف فيه أصحابه .

وأما الذي يسقط الزكاة من المالين جميعاً ، حتى تبلغ الدراهم مائتين والدنانير عشرين ، فإنه يذهب إلى السنة نفسها . قال : رأيتها قد فرقت بينهما وجعلتهما نوعين مختلفين .

١١٥٧ — وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الفضة بالفضة رباً

إلا مثلاً بمثل . فسوى بينهما إذا كانتا نوعاً واحداً . وكذلك الذهب بالذهب . ثم أحل صلى الله عليه وسلم الذهب بأضعاف الفضة ، إذ كانا نوعين مختلفين .

يقول : فكيف أجمع بينهما ، وأجعلهما جنساً واحداً ، وقد جعلهما رسول

الله صلى الله عليه وسلم جنسين ؟

١١٥٨ — وهذا قولُ ابنِ أبي ليلى ، وشريك ، والحسن ابن صالح .

وهذا عندي هو أزمُ الأقوالِ لتأويل الآثار ، وأصحُّها في النظر ، مع الإتيان لهذه الحجة التي في الصَّرفِ ، ولحجة أخرى في الزكاة نفسها أيضاً :
وذلك أن رجلاً لو ملكَ عشرين ديناراً من غير دراهم ، وسِعَرُ الدنانير يومئذٍ تسعة دراهم ، أو أقل من ذلك ، كانت الزكاة واجبةً عليه ، وهو غيرُ مالكٍ لمائتي درهم . ولو كانت له عشرة دنانير - بقيمة الدِّينار يومئذٍ عشرون درهماً ، أو أكثر - لم تكن عليه زكاةٌ ، وهو مالكٌ لمائتي درهم فصاعداً . أفلمستَ ترى أن معنى الدِّراهم قد زال ههنا عن معنى الدنانير وبأن منه ؟ فما بال الدنانير تُضمُّ إلى الدراهم ، [ثم تكون] (١) مرَّةً عروضاً ، إذا نقصت من العشرين وتكون عيناً إذا تمت عشرين ؟ ! وليس الأمرُ عندي إلا على ما قال ابنُ أبي ليلى ، وشريك ، والحسن : أنهما مالان مختلفان . كالإبل مع الغنم ، وكالبرِّ مع التَّمْرِ ، لا يُضمُّ واحدٌ من هذا إلى صاحبه .
فهذا ما في الدِّراهم إذا نقصت من المائتين . وفي الدنانير إذا نقصت من العشرين .

١١٥٩ — فإذا بلغت هذه مائتين ، وهذه عشرين استوت الأقوالُ فيهما ، وزال الاختلافُ

فان زادتَا على ذلك كان فيهما ثلاثة أقوال :

١١٦٠ — قال : حدثنا أبو بكر بن عَيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضَمْرَةَ عن عليٍّ قال « في كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي كل أربعين ديناراً دينارٌ ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبالحساب » (٢)

١١٦١ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن سفيان عن أبي

اسحاق عن عاصم بن ضُمْرَةَ عن عليّ مثل ذلك

١١٦٢ — قال : حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيُّوب عن ابن سِيرِينَ

عن خالد الخِذَاء^(١) عن ابن عمر قال « في كلِّ مائتين خمسة دراهم ، وما زاد
فبالحساب »

١١٦٣ — حدثنا هُشَيْم قال : أخبرنا مُغِيرَةُ عن ابراهيم قال « في كلِّ

مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبالحساب »^(٢)

١١٦٤ — قال : وحدثنا سعيد بن عُفَيْرٍ عن مالك بن أنس عن يحيى

ابن سعيد عن زُرَيْق بن حَيَّان الدَّمَشْقِي [قال أبو عبيد : أهل العراق يقولون :

زُرَيْق . أولئك أعلمُ به - يعني أهل مصر]^(٣) - قال : وكان زُرَيْق على جوازِ

مصر في زمن الوليد ، وسليمان ، وعمر بن عبد العزيز - فذكر أن عمر بن

عبد العزيز كتب إليه : « أَنْ أَنْظُرُ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تُخَذُّ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ

أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ فِي التِّجَارَاتِ : مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَاراً دِينَاراً . وما نقصَ

فبحساب ذلك ، حتى تبلغ عشرين ديناراً . فان نقصت ثلث دينار فدعها »^(٤)

(١) كان في الأصلين « جابر الخِذَاء » وهو خطأ . وقد رواه ابن أبي شيبة

عن هشام عن ابن سيرين عن خالد الخِذَاء . ومنه صححناه . وكان عبداً لبني مجاشع .

(٢) رواه ابن أبي شيبة . (٣) زيادة من الشامية^(٤) رواه ابن أبي شيبة عن

يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة « أن عمر بن عبد العزيز

كتب إليه حين استخلف : خذ ممن مرَّ بك من تجار المسلمين فيما يدرون من أموالهم

من كلِّ أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ما نقص حتى يبلغ عشرين . فاذا

نقصت ثلث دينار فدعها لا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم إلى

مثلها من الحول . وخذ ممن مرَّ بك من تجار أهل الذمة فيما يظهرون من أموالهم

ويريدون بها التجارات - وذكر الحديث مثل ما ذكر في تجار المسلمين » وكذلك

رواه مالك في الموطأ وقال : عن زريق - بتقديم الزاي

١١٦٥ — قال : حدثنا ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن رزيق بن حيان عن عمر بن عبد العزيز مثل ذلك .
قال أبو عبيد : فهذا أحد الأقوال

١١٦٦ — وأما الثاني : فإن ابن طارق حدثنا عن يحيى بن أيوب عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : بعثني عمر بن الخطاب وأبا موسى الأشعري إلى العراق ، فجعل أبا موسى على الصلاة ، وجعلني على الجباية .
وقال : إذا بلغ مال المسلم مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم . وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهماً درهم^(١) »

١١٦٧ — قال : وحدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن يحيى ابن أيوب عن حميد عن أنس قال : « ولأني عمر بن الخطاب الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وما زاد - فبلغ أربعة دنانير - ففيه درهم ، وأن آخذ من مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد - فبلغ أربعين درهماً - ففيه درهم »

١١٦٨ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن ، في الدراهم تزيد على المائتين تسعة وثلاثين درهماً . قال : « لا شيء في ذلك الفضل ، حتى تكون أربعين درهماً ، ثم لا شيء فيها حتى تكون ثمانين ، ثم كذلك »^(٢)

١١٦٩ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب قال : « ليس في النيف بعد المائتين شيء ، حتى تبلغ أربعين درهماً »

١١٧٠ — قال أبو عبيد : وأما القول الثالث فشيء يروى عن طاوس

(١) روى ابن أبي شيبة عن الحسن قال : كتب عمر إلى أبي موسى « فما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهم » (٢) رواه ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يونس عن الحسن

أنه قال : « إذا زادت على المائتين فلا شيء فيها حتى تبلغ أربعائة ، فيكون فيها عشرة دراهم ، ثم إن زادت فلا شيء فيها حتى تبلغ ستائة دراهم ، ثم كذلك . يروى هذا عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن طاوس

١١٧١ — قال أبو عبيد : فأراه إنما ذهب في هذا إلى تأويل الحديث « إذا بلغت

الرقة مائتين ففيها ربع العشر » ^(١) وإلى الحديث الآخر « في كل مائتين خمسة دراهم » ^(٢) فجعل المائتين وقتاً واحداً والغنى ما دون ذلك ، تشبيهاً

بما جاء في الماشية « في كل خمس من الإبل شاة . وفي كل عشر شاتان »

ولا نعلم أحداً وافق طاوساً على هذا ، ولا عمل به

١١٧٢ — وأما القول الذي يروى عن عمر ، والحسن ، وابن شهاب ، فإنه عندي ،

على تأويل الأواقي : أنه لما جاء في الأثر « أنه ليس في أقل من خمس أواق شيء ، ثم فيها خمسة دراهم » رأوا أن في كل أوقية درهماً . ولم يروا في الكسور شيئاً ، إذ لم يكن لها ذكر في الحديث

١١٧٣ — وبهذا القول كان يقول الأوزاعي . حدثنا عنه ابن كثير

قال أبو عبيد : وقد يحتمل قول عمر بن الخطاب « في كل أربعين درهماً

درهم ، وفي كل أربعة دنانير درهم » أن يكون إنما أراد أن يفهم الناس

الحساب ، وأن يعلمهم أن في كل أوقية درهماً . وهو مع هذا يرى أن

ما زاد على المائتين وعلى عشرين ديناراً ففيه الزكاة بالحساب

١١٧٤ — وأما القول الأول الذي قال به علي ، وابن عمر ، وإبراهيم ،

وعمر بن عبد العزيز : فإنه عندنا المعمول به ، والذي عليه الجمهور الأعظم من

المسلمين . وبه كان يقول ابن أبي ليلى ، وسفيان ، ومالك . ومع اجتماعهم عليه

أنه موافق لتأويل الحديث المرفوع :

١١٧٥ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج وحماد بن سلمة ، كلاهما عن عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس في أقل من خمس أواق صدقة . وليس في أقل من خمس ذود صدقة . وليس في أقل من خمسة أوسق صدقة »

١١٧٦ — قال : وحدثنا اسحاق بن عيسى عن مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال أبو عبيد : أفلا ترى أنه صلى الله عليه وسلم حين - أخبر أن ليس في أقل من خمس أواق شيء - : أنه قد جعل الخمس حداً فاصلاً فيما بين ما تجب فيه الصدقة وبين ما لا تجب ؟

١١٧٧ — فتبين لنا بقوله هذا : أن الزائد على الخمس سواء قليله وكثيره ، وأن الزكاة واجبة فيه ، إذ لم يذكّر بعد الخمس وقتاً آخر ، كتوقيته في الماشية ، حين قال « في كل خمس شاة » . وفي كل عشر شاتان « فجعل صدقة الماشية خاصةً مراتب ، بعضها فوق بعض . وألغى ما بينهما . وجعل الصامت وما تخرج الأرض كله بمنزلة واحدة ، إذا بلغت الخمس فصاعداً . ثم شرحه على ، وابن عمر ، وإبراهيم ، وعمر بن عبد العزيز ، بقولهم « وما زاد فبالحساب » ثم اتبعهم على ذلك ابن أبي ليلى ، وسفيان ، ومالك

قال أبو عبيد : وكذلك القول عندنا

باب

(الصدقة في التجارات ، والديون ، وما يجب فيها ، وما لا يجب)

١١٧٨ — قال : حدثنا أحمد بن خالد الوهبي — من أهل حمص — قال :

حدثنا محمد بن اسحاق عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري^(١) قال « كنت على بيت المال ، زمن عمر بن الخطاب . فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ، ثم حسبها : شاهدها وغائبها ، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد والغائب »^(٢)

١١٧٩ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد وأبو معاوية ويزيد ، كلهم عن يحيى بن

سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال « مر بي عمر ، فقال : يا حماس أد زكاة مالك . فقلت : مالي مال إلا جعاب وأدم . فقال : قومها قيمة ، ثم أد زكاتها »^(٣)

١١٨٠ — قال : وحدثني عثمان بن صالح عن بكر بن مضر عن

محمد بن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، عن عمر مثل ذلك أو نحوه

١١٨١ — قال : حدثني سعيد بن عفير عن يعقوب بن عبد الرحمن

القاري عن موسى بن عقبة — لا أدري أذكره عن نافع أم عن غيره — قال قال ابن عمر « ما كان من رقيق أو برير أراد به التجارة ففيه الزكاة »

(١) نسبة إلى قبيلة القارة — بتشديد الراء — فبيلة مشهورة بمجودة الرمي .

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣) قال في التلخيص الحبير (ص ١٨٥) رواه الشافعي

وأحمد وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور والدارقطني — وذكر طريق

كل واحد من هؤلاء إلى حماس وقال ابن الأثير في أسد الغابة : حماس الليثي ،

ذكره الواقدي فيمن ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن عمر .

١١٨٢ — قال : وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هَرِم عن جابر بن زيد أنه قال في مثل ذلك : قَوْمُهُ بَنَحُوا مِنْ ثَمَنِهِ ، يَوْمَ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ

١١٨٣ — على أن ابن عباس كان يقول : لا بأس بالتربُّصِ حتى يبيع .
والزكاة واجبة عليه

١١٨٤ — قال : حدثنا كثير بن هشاع عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مِهْران قال : « إِذَا حَلَّتْ عَلَيْكَ الزَّكَاةُ فَانْظُرْ مَا كَانَ عِنْدَكَ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ لِلْبَيْعِ فَقَوْمُهُ قِيَمَةَ النِّقْدِ . وما كان من دَيْنٍ فِي مَلَأَةٍ ^(١) فَأَحْسِبْهُ ، ثُمَّ أَطْرَحْ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنَ الدَّيْنِ ، ثُمَّ زَكِّ مَا بَقِيَ »

١١٨٥ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن ، قال : « إِذَا حَضَرَ الشَّهْرُ الَّذِي وَقَّتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤَدِّيَ فِيهِ زَكَاتَهُ أَدَّى عَنْ كُلِّ مَالٍ لَهُ . وَكُلَّ مَا ابْتَاعَ مِنَ التِّجَارَةِ وَكُلَّ دَيْنٍ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ ضِمَاراً ^(٢) لَا يَرْجُوهُ »

١١٨٦ — قال : وحدثنا هشيم قال أخبرنا مُغيرة عن إبراهيم قال : يَقُومُ الرَّجُلُ مُتَاعَهُ ، إِذَا كَانَ لِلتِّجَارَةِ ، إِذَا حَلَّتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، فَيَزْكِيهِ مَعَ مَالِهِ

١١٨٧ — قال : وحدثنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن مجاهد قال : لَيْسَ فِي الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ زَكَاةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى لِلتِّجَارَةِ ^(٣)

١١٨٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن سفيان عن حمَّاد عن إبراهيم ، وسالم عن سعيد بن جُبَيْر : أَنَّهُمَا قَالَا مِثْلَ ذَلِكَ ^(٤)

(١) المَلَأَةُ : الغنى والتيسر . (٢) المال الضمار : الغائب الذي لا يرجي حصوله . وإذا رجي فليس بضمار ، من اضمرت الشيء إن غيبته (٣) رواه ابن أبي شيبة عن خُصيف عن عكرمة (٤) رواه ابن أبي شيبة

١١٨٩ — قال: حدثنا هُشَيْمٌ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ^(١)

١١٩٠ — قال أبو عبيد: وبهذه الأحاديث كلها كان يأخذُ سفيان بن سعيد

وأهل العراق في تقويم متاع التجارة وضمه إلى سائر المال

١١٩١ — وأما مالك بن أنس فإنه قال مثل ذلك في المال الذي

يُدارُ للتجارة ولا يَنْضُ^(٢) لصاحبه منه شيء تجبُ فيه الزكاة. قال: وأما

العروض التي تكون عند صاحبها سنين فليس عليه فيها شيء حتى يبيعها، ثم

لا يكون في ثمنها إلا زكاة واحدة. وذلك أنه ليس عليه أن يخرج عن

المال زكاةً من مال سواه

قال: حدثني بذلك كله عنه يحيى بن بكير

١١٩٢ — قال أبو عبيد: والذي عندنا في ذلك ما قال سفيان وأهل

العراق: أنه ليس بين ما يَنْضُ وما لا يَنْضُ فرق. على ذلك تواترت

الأحاديث كلها عمن ذكرنا من الصحابة والتابعين، إنما أجمعوا على ضم ما

في يديه من مال التجارة إلى سائر ماله النّقد. فإذا بلغ ذلك ما تجبُ في مثله

الزكاة زكاته. وما علمنا أحداً فرّق ما بين الناض وغيره في الزكاة قبل مالك

١١٩٣ — قال: وقد قال بعض من يتكلم في الفقه: إنه لا زكاة في

أموال التجارة. واحتج بأنه إنما أوجب الزكاة فيها من أوجبها بالتقويم، ثم

قال: وإنما يجبُ على كلِّ مالٍ الزكاة في نفسه والقيمة، سوى المتاع،

فأسقط عنه الزكاة لهذا المعنى.

١١٩٤ — وهذا عندنا غلط^(٣) في التأويل، لا نأقده وجدنا السنة عن رسول

(١) رواه ابن أبي شيبة عن عطاء والزهرى ومكحول. (٢) ناض المال هو

ما كان ذهباً أو فضة عينا وورقا. وقد نض ينض إذا تحول نقدا بعد أن كان متاعاً

(٣) في الشاسية « وهذا عندنا خطأ »

الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه : أنه قد يجب الحق في المال ثم يحول إلى غيره مما يكون إعطاؤه أيسر على معطييه من الأصل

١١٩٥ — ومن ذلك كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى معاذ باليمن في الجزية « أن على كل حاكم ديناراً ، أو عدله من المعافير » (١)
فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم العرض مكان العين

١١٩٦ — ثم كتب إلى أهل نجران : « إن عليهم ألفي حلة في كل عام أو عدلها من الأواقي » (٢)
فأخذ العين مكان العرض .

١١٩٧ — وكان عمر يأخذ الإبل من الجزية وإنما أصلها الذهب والورق

١١٩٨ — وأخذ علي بن أبي طالب الإبر والحبال والمسالك من الجزية (٣)

١١٩٩ — وقد روى عن معاذ في الصدقة نفسها أنه أخذ مكنها العروض .
وذلك قوله « إيتوني بخميس أو لميس أخذه منكم مكان الصدقة فإنه أهون عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة » (٤)

١٢٠٠ — وروى عن ابن مسعود أن امرأة قالت له : إن لي طوقاً فيه عشرون مثقالاً (٥) . فقال : أدّي عنه خمسة دراهم .

(١) قال في التلخيص (ص ٣٧٨) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث مسروق عن معاذ . وقال أبو داود : هو حديث منكر . قال : وبلغني عن أحمد أنه كان ينكره ، وذكر البيهقي الاختلاف فيه . وأعله ابن حزم بالانقطاع وأن مسروقاً لم يلق معاذاً . وفيه نظر . وقال الترمذي : حديث حسن . وذكر أن بعضهم رواه عن معاذ مرسلًا وأنه أصح . والمعافير : ثياب تكون باليمن (٢) رواه أبو داود عن السدي عن ابن عباس . قال المنذري : وفي سماع السدي من ابن عباس نظر (٣) انظر رقم (١١٧) (٤) انظر رقم (٩٥٧) . (٥) في الشامية « ديناراً » قال في التلخيص (ص ١٨٤) رواه الطبراني والبيهقي « أن امرأته سألته عن حلي لها : فقال : إذا بلغ مائتين درهم ففيه الزكاة . ورواه الدارقطني مرفوعاً وقال : هو وهم ، والصواب وقفه

١٢٠١ - قال أبو عبيد : فكلُّ هذه الأشياء قد أخذت فيها حقوق من غير المال الذي وجبت فيه تلك الحقوق ، فلم يدعهم ذلك إلى إسقاط الزكاة ، لأنه حق لازم لا يزيله شيء . ولكنهم قد دوا ذلك المال بغيره ، إذ كان أيسر على من يؤخذ منه . فكذلك أموال التجارة ، إنما كان الأصل فيها أن تؤخذ الزكاة منها أنفسها ، فكان في ذلك عليهم ضرر من القطع والتبعيض . فلذلك ترخصوا في القيمة

١٢٠٢ - ولو أن رجلاً وجبت عليه زكاة في تجارة ، فقوم متاعه ، فبلغت زكاته قيمة ثور تام ، أو دابة أو مملوك ، فأخرجه بعينه فجعله زكاة ماله ، كان عندنا محسناً مؤدياً للزكاة . وإن كان أخف عليه أن يجعل ذلك قيمة من الذهب والورق كان ذلك له .

فعلى هذا أموال التجار عندنا . وعليه أجمع المسلمون : أن الزكاة فرض واجب فيها

١٢٠٣ - وأما القول الآخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا .

١٢٠٤ - وإنما وجبت الزكاة في العروض والرقيق وغيرها إذا كانت للتجارة . وسقطت عنها إذا كانت لغيرها ، لأن الرقيق والعروض إنما عفي عنها في السنة إذا كانت للاستمتاع والانتفاع بها . ولهذا أسقط المسلمون الزكاة من الابل والبقر العوامل . وأما أموال التجار فإنما هي للنماء وطلب الفضل . فهي في هذه الحال تشبه سائمة المواشي التي يطلب نسلها وزيادتها ، فوجبت فيها الزكاة لذلك ، إلا أن كل واحدة منهما تزكى على سنتها ، فزكاة التجارات على القيم وزكاة المواشي على الفرائض . فاجتمعتا في الأصل على وجوب الزكاة ، ثم رجعت كل واحدة في الفرع إلى سنتها

فهذا ما في زكاة التجارات إذا كانت أعيانها حاضرة عند أهلها .

١٢٠٥ - فإذا كان مع هذا ديون فإن في زكاة الدين - إن كان من تجارة أو من

غير تجارة - خمسة - أو جهة من الفتيا ، تكلم بها السلف قديما وحديثا

١٢٠٦ - فأحدها أن تعجل زكاة الدين مع المال الحاضر إذا كان على الأملياء

١٢٠٧ - والثاني : أن تؤخر زكاته إذا كان غير مرجو حتى يقبض ، ثم يزكى بعد القبض ، لما مضى من السنين

١٢٠٨ - والثالث : أن لا يزكى إذا قبض وإن أتت عليه سنون إلا زكاة واحدة

١٢٠٩ - والرابع : أن تجب زكاته على الذي عليه الدين وتسقط عنه ربه المالك له

١٢١٠ - والخامس : إسقاط الزكاة عنه ألبته . فلا تجب على واحد منهما . وإن كان على ثقة مليء . وفي كل هذا أحاديث :

١٢١١ - فأما القول الأول : فإن أحمد بن خالد حدثنا عن محمد بن اسحاق عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر : أنه كان إذا خرج العطاء أخذ الزكاة من شاهد المال عن الغائب والشاهد .

١٢١٢ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني يزيد بن يزيد بن جابر : أن عبد الملك بن أبي بكر حدثه : أن عمر بن الخطاب قال « إذا حلت الصدقة فاحسب دينك وما عندك . واجمع ذلك كله ثم زكّه » (١)

١٢١٣ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح وابن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد : أن عثمان كان يقول « إن الصدقة تجب في الدين الذي لو شئت تقاضيته من صاحبه ، والذي هو على مليء تدعه حياء ، أو مصانعة ، ففيه الصدقة »

١٢١٤ - قال : حدثنا أبو النضر وعبد الله بن صالح عن الليث بن سعد

عن نافع عن ابن عمر قال « كل دين لك ترجو أخذه فان عليك زكاته
كلما حال الحول »^(١)

١٢١٥ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرنا أبو الزبير
أنه سمع جابر بن عبد الله — وقيل له ، في دين لرجل على آخر : أعطى زكاته ؟
قال : نعم

١٢١٦ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم
عن جابر بن زيد قال « أي دين ترجوه فانه تؤدى زكاته »

١٢١٧ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود أنه سأل
مجاهداً عن ذلك . فقال : زك ما ترى أنه يخرج

١٢١٨ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن
إبراهيم : أنهما كانا يقولان : « يزكى من الدين ما كان في ملاءة »

١٢١٩ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن

ميمون بن مهران قال « إذا حلت عليك الزكاة فانظر إلى كل مال لك
وكل دين في ملاءة فاحسبه ، ثم ألق منه ما عليك من الدين ، ثم زك ما بقي »

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في الدين المرجو الذي يزكىه مع ، ماله وهو القول الأول

١٢٢٠ — وأما الذي يكون غير مرجو فان يزيد حدثنا عن هشام بن حسان عن

ابن سيرين عن عبيدة^(٢) عن علي في الدين الظنون^(٣) قال « إن كان
صادقاً فليزكه إذا قبضه لما مضى »

١٢٢١ — قال : وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن خالد الحذاء عن ابن

سيرين عن علي مثل ذلك أو نحوه ، إلا أنه لم يذكر عبيدة

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) هو عبيدة السلماني (٣) الدين الظنون : هو
الذي لا يدري صاحبه أيصل إليه أم لا . ورواه ابن أبي شيبة . وفيه « المظنون »

١٢٢٢ — قال : حدثنا سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبد الله ابن سليمان — أو ابن أبي سليمان — عن سعيد بن أبي هلال عن أبي النضر عن ابن عباس قال ، في الدين « إذا لم تَرْجُ أَخْذَهُ فَلَا تُزَكِّهِ ، حتى تأخذه . فَإِذَا أَخَذْتَهُ فَزَكِّ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ »

١٢٢٣ — قال أبو عبيد : وأما القول الثالث فإن هُشَيْمًا حدثنا قال : أخبرنا منصور عن الحسن قال : إذا كان للرجل دَيْنٌ حيث لا يرجوه ، فأخذه بعدُ فَلْيُؤَدِّ زَكَاتَهُ سَنَةً وَاحِدَةً

١٢٢٤ — قال : وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ميمون بن مهران قال « كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رَدَّه على رجل ، فأمرني أن آخذ منه زكاة ماضى من السنين ، ثم أُرْدَفَنِي كِتَابًا : إنه كان مَالًا ضَامِرًا نَحْنُ سَنَةِ زَكَاتٍ عَامِهِ »

١٢٢٥ — قال : وحدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرْقَانَ عن مَيْمُونِ ابْنِ مِهْرَانَ قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مظالم كانت في بيت مال الجزيرة ، ثم ذكر مثل حديث أيوب أو نحوه

١٢٢٦ — قال قال جعفر : وسمعت ميموناً ويزيد بن يزيد يتذاكران الزكاة . فقال يزيد : كان عمر بن عبد العزيز إذا أعطى الرجل عِمَالَتَهُ أَخَذَ مِنْهَا الزَّكَاةَ . وإذا رَدَّ المَظَالِمَ أَخَذَ مِنْهَا الزَّكَاةَ . وكان يأخذُ الزَّكَاةَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ إِذَا خَرَجَتْ لِأَصْحَابِهَا

١٢٢٧ — وأما القول الرابع : فإن محمد بن كثير حدثنا عن حماد بن سلمة عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، فِي الدِّينِ الَّذِي يُمِطُّهُ صَاحِبُهُ وَيُحْسِبُهُ ، قَالَ : « زَكَاتُهُ عَلَى الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهُ »

١٢٢٨ — وحدثنا ابنُ محمدَ كَثِيرٌ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَعْدٍ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَ ذَلِكَ

١٢٢٩ — وأما القول الخامس : فإن عبد الرحمن حدثنا عن سفيان

عن أبي الزناد عن عكرمة قال : ليس في الدين زكاة

١٢٣٠ — قال : وحدثنا ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال

« لا يؤزك الذي عليه الدين الدين ، ولا يؤزكه صاحبه حتى يقبضه »

١٢٣١ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود قال : سألت

عطاء عن ذلك ، فقال : لا يؤزكه حتى يقبضه (١)

١٢٣٢ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن عطاء قال :

أما نحن : أهل مكة ، فنرى الدين ضمارة .

قال ابن كثير : يعني أنه لازكاة فيه .

قال أبو عبيد : فهذه خمسة أقوال . وقد اختلف أهل الحجاز وأهل

العراق في الأخذ بها

١٢٣٣ — فأما مالك فإن ابن بكير حدثني عنه أنه قال : ليس على رب الدين

إذا قبضه . وإن مكث غائباً عنه سنين . إلا زكاة واحدة . قال : وذلك لأنه

لم يكن عليه أن يؤزك عنه من مال سواه . قال : وهكذا التاجر تكون عنده

البضاعة سنين ، ثم يبيعها ، فليس عليه إلا زكاة ثمنها بعد البيع .

١٢٣٤ — قال : قال مالك : فإن قبض من الدين شيئاً لا تجب في مثله الزكاة ، وكان

له مال سواه ، زكاه مع ماله إذا كان ذلك يبلغ ما تجب فيه الزكاة . فإن لم

يبلغ ذلك ، ثم خرج من الدين شيء ، تسيم به الزكاة : زكاه

١٢٣٥ — قال أبو عبيد : وأما قول سفيان وأهل العراق فإنهم يرون الزكاة واجبة

عليه إذا قبضه ، لما مضى من السنين ، إذا كان الدين في موضع الملاعة والتممة . فإن

كان الدين ليس بمرجوف ، كالغريم يجحد له صاحبه ما عليه ، أو يضيع المال ، فلا

(١) في الشامية « لا تؤزكه حتى يقبضه » ورواه ابن أبي شيبة

يصل إليه رَبُّهُ ، ولا يعرف مكانه ، ثم يرجعُ إليه ماله بعد ذلك ، فإني لا أحفظ قولَ سفيان في هذا بعينه ، إلا أنَّ جُمْلَةَ قول أهل العراق : أنه لا زكاةَ عليه فيه شيء مما مضى من السنين ، ولا زكاةَ سَنَتِهِ أيضاً . وهذا عندهم كالمالِ الْمُسْتَفَادِ يَسْتَأْنِفُ به صاحبه الحَوْلَ

١٢٣٦ — قال أبو عبيد : وأما الذي اختاره من هذا فالأخذُ بالأحاديثِ العالية التي ذكرناها عن عمر ، وعثمان ، وجابر ، وابن عمر . ثم قول التابعين بعد ذلك : الحسن ، وإبراهيم ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وميمون بن مهران : أَنَّهُ يُزَكِّيهِ فِي كُلِّ عامٍ مَعَ مَالِهِ الْحَاضِرِ ، إذا كان الدين على الأُمْلِيَاءِ المأمونين . لأن هذا حينئذ بمنزلة ما بيده وفي بيته

وإنما اختاروا - أو من اختار منهم - تزكية الدين مع عين المال ، لأنَّ مَنْ ترك ذلك حتى يصير إلى القبض لم يَكْدُ يَقِفُ من زكاة دينه على حدٍّ . ولم يَقُمْ بأدائها . وذلك أنَّ الدينَ رُبَّمَا اقتضاه رَبُّهُ مُتَقَطَّعاً ، كالدَّراهم الخمسة ، والعشرة ، وأكثر من ذلك وأقل ، فهو يَحْتَاجُ في كلِّ دِرْهَمٍ يَقْتَضِيهِ ^(١) فما فوق ذلك ، إلى معرفة ما غابَ عنه من السنين والشهور والأَيَّام . ثم يُخْرَجُ من زكاته بحساب ما يُصِيبُهُ . وفي أقل من هذا ما تكون الملااة والتفريط . فلهذا أخذوا له بالاحتياط ، فقالوا : يُزَكِّيهِ مَعَ جُمْلَةِ مَالِهِ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ ، وهو عندى وَجْهُ الأمر . فان أطاق ذلك الوجه الآخر مطيق حتى لا يَشِدُّ عليه منه شيء فهو واسع له إن شاء الله . وهذا كُلُّهُ في الدين المرجو الذي يكون على الثقات .

١٢٣٧ — فأما إذا كان الأمر على خلاف ذلك ، وكان صاحبُ الدين يائساً منه ، أو كاليائس ، فالعمل فيه عندى على قول علي في الدين الظنون ، وعلى قول ابن

عباس في الدين الذي لا يرجوه : أنه لا زكاة عليه في العاجل ، فإذا قبضه زكاه لما مضى من السنين

قال أبو عبيد : وهذا أحبُّ إلىَّ من قول مَنْ لا يرى عليه شيئاً ، ومن قول مَنْ يرى عليه زكاة عامه . وذلك لأنَّ هذا المال - وإن كان صاحبه غير راجٍ له ، ولا طامع فيه - فإنه ماله وملاك يمينه متى ما ثبتته على غريمه بالبيضة [أو أيسر بعد إعدام] ^(١) كان حقه جديداً عليه . فان أخطأه ذلك في الدنيا فهو له في الآخرة . وكذلك إن وجدته بعد الضياع كان له دون الناس ، فلا أرى مملكته زال عنه على حال . ولو كان زال عنه لم يكن أوَّلَى به من غيره عند الوجدان ، فكيف يسقط حقُّ الله عنه في هذا المال ، ومملكته لم يزل عنه ؟ أم كيف يكون أحقُّ به ، إن كان غير مالك له ؟ فهذا القول عندى داخلٌ على مَنْ رآه مالاً مستفاداً

وأما الداخل على مَنْ رأى عليه زكاة عامٍ واحدٍ : فإنَّ يقال له : ليس يخلو هذا المال من أن يكون كالمال يفيد تلك الساعة ، على مذهب أهل العراق ، فيلزمك من ذلك ما لزمهم من القول ، أو أن يكون كسائر ماله الذي لم يزل له ، فعليه الزكاة لما مضى من السنين ، كقول عليٍّ وابن عباس

١٢٣٨ - فأما زكاة عامٍ واحدٍ فلا نعرف لها وجهاً . وليس القول عندى إلا على ما قالوا : إنه يُزكى لما مضى ، وإنما يسقط عنه تعجيل إخراجها من ماله في كل عام ، لأنه كان يائساً منه . فأما وجوبها في الأصل فلا يسقطه شيء مادام لذلك المال رباً

فهذا ما في تزكية الدين قبل القبض وبعده .

١٢٣٩ - فإن لم يُرد صاحبه شيئاً من ذلك الأداء ، ولكنه أراد ترك الدين للذي هو عليه وأن يحسبه من زكاة ماله الذي في يده ، فإن هذا قد أُرخص فيه بعض التابعين

١٢٤٠ — قال : حدثنا أبو معاوية عن عبد الواحد بن أيمن قال : قلت لعطاء بن أبي رباح : لي على رجل دين ، وهو معسر ، أفأدعه له وأحتسب به من زكاة مالي ؟ فقال : نعم

١٢٤١ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن : أنه كان لا يرى بذلك بأساً ، إذا كان ذلك من قرض . قال : فأمّا يبيعكم هذه فلا

١٢٤٢ — قال أبو عبيد : وإنما نرى الحسن وعطاء كانا يرضخان في ذلك لمذهبهما كان في الزكاة . وذلك أن عطاء كان لا يرى في الدين زكاة ، وإن كان على الثقة المولى ، وأن الحسن كان ذلك رأييه في الدين الضمارة . وهذا الذي على المعسر هو عنده ضمارة ، لا يرجوه . فاستوى قولهما ههنا ، فلما رأيا أنه لا يلزم رب المال حق الله في ماله هذا الغائب جعلاه كزكاة قد كان أخرجها فانفذها إلى هذا المعسر وبانت من ماله ، فلم يبق عليه إلا أن ينوي بها الزكاة . وأن يبريء صاحبه منها ، فرأياه مجزئاً عنه إذا جاءت النية والإبراء . وهذا مذهب لا أعلم أحداً يعمل به ، ولا يذهب إليه من أهل الأثر وأهل الرأي .

١٢٤٣ — وكان سفيان بن سعيد — فيما حكوا عنه — يكرهه ولا يراه مجزئاً ،

فسألت عنه عبد الرحمن فاذا هو على مثل رأي سفيان . ولا أدري لعله قد ذكره عن مالك أيضاً . وكذلك هو عندي غير مجزئ عن صاحبه ، لخلاف اجتماع فيه :

١٢٤٤ — أما أحداها : فإن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة كانت

على خلاف هذا الفعل ، لأنه إنما كان يأخذها من أعيان المال عن ظهر أيدي الأغنياء ، ثم يردّها في الفقراء . وكذلك كانت الخلفاء بعده . ولم يأتنا عن أحد منهم أنه أذن لأحد في احتساب دين من زكاة . وقد علمنا أن الناس

قد كانوا يدانون في دهرهم

١٢٤٥ — والثانية : أن هذا مالٌ تَأْوِي^(١) غيرُ مَوْجُودٍ ، قد خرجَ من يَدِ

صاحبه ، على معنى القَرْضِ والدينِ . ثم هو يُرِيدُ تَحْوِيلَهُ بعد التَّوَاءِ الى غيره بالنَّيَّةِ .
فهذا ليس بجائزٍ في معاملاتِ الناسِ بينهم ، حتى يَقْبِضَ ذلكَ الدينَ ، ثم
يَسْتَأْ نَفَ الْوَجْهَ الْآخَرَ . فكيف يجوز فيما بين العِبَادِ وبين الله عز وجل ؟

١٢٤٦ — والثالثة : أَنِّي لَا آمَنُ أَن يَكُونَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَبْقِيَ مَالَهُ بِهَذَا الدِّينِ الَّذِي
قَدْ يُتَسَرَّ مِنْهُ ، فيجعلهُ رِذْءًا لِمَالِهِ يَقْبِيهِ بِهِ ، إِذْ كَانَ مِنْهُ يَا نَسَاءُ . وَلَيْسَ يَقْبَلُ
اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا .

قال أبو عبيد : قد ذكرنا ما كان في زكاةِ الدُّيُونِ إِذَا كَانَتْ لِلرَّجُلِ
فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ فغَيْرُ ذَلِكَ . وفيه أَحَادِيثُ أَيْضًا :

١٢٤٧ — قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ السَّائِبِ
ابْنِ يَزِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ : « هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ . فَمَنْ كَانَ
عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّهِ ، حَتَّى تُخْرِجُوا زَكَاتَ أَمْوَالِكُمْ . وَمَنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ لَمْ تُتَلَبَّ
مِنْهُ ، حَتَّى يَأْتِيَ بِهَا تَطَوُّعًا . وَمَنْ أُخِذَ مِنْهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ حَتَّى يَأْتِيَ هَذَا
الشَّهْرُ مِنْ قَابِلٍ »

قال إبراهيم : أَرَاهُ يَعْنِي أَشْهَرَ رَمَضَانَ .

قال أبو عبيد : وَقَدْ جَاءَنَا فِي بَعْضِ الْأَثَرِ — وَلَا أُدْرِي عَنْ مَنْ هُوَ — :
أَنَّ هَذَا الشَّهْرَ الَّذِي أَرَادَهُ عَثْمَانُ هُوَ الْحَرَمُ .

١٢٤٨ — قال : وَحَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْ
مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ : « إِذَا حَتَّتْ عَلَيْكَ الزَّكَاةُ فَانْظُرْ كُلَّ مَالٍ لَكَ ، ثُمَّ
أَطْرَحْ مِنْهُ مَا عَلَيْكَ مِنَ الدِّينِ ، ثُمَّ زَكِّ مَا بَقِيَ »

١٢٤٩ — قال : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ

(١) رُسِمَتْ فِي الْأَصُولِ بَزِيَادَةُ الْيَاءِ . وَالتَّوَي : الْهَلَاكُ وَالضِّيَاعُ وَالْخُسَارَةُ

إبراهيم قال « إنما الزكاة على الذي يأكل مَهْنَاءَهُ »

١٢٥٠ — وعن قيس بن سعد عن عطاء مثل ذلك

١٢٥١ — قال: وحدثنا يحيى بن بكير عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه

سأل سليمان بن يسار: عن رجل له مال، وعليه دين: أعليه زكاة؟ قال: لا.

١٢٥٢ — قال: وقال مالك والليث، في رجل له ألف درهم وعليه ألف

درهم، وعنده عروض بألف درهم. قال: قال الليث: لا زكاة عليه في تلك الألف التي عنده.

١٢٥٣ — وقال مالك: عليه فيها الزكاة

١٢٥٤ — قال أبو عبيد: وكان سفيان يقول مثل قول الليث، وهو قول

أهل الرأي

١٢٥٥ — قال أبو عبيد: يذهب الذي لم ير عليه الزكاة إلى أن جعل الألف

العَيْنَ بالدين، ولم يَحْتَسِبْ بالعروض، يقول: لأنها ليست مما يجب على الناس

فيه الزكاة في الأصل

١٢٥٦ — ويذهب الآخرون إلى أنها وإن كانت كذلك فإنها مال

من ماله يَمْلِكُهُ، فجعلها مكان دينه، ورأى أن عليه زكاة الألف العَيْن.

وهذا عندي هو القول. لأنه السَّاعَةُ مالٌ لزيادة ألف عين على مبلغ

دينه، ألا ترى أنه لو لم يكن له الألف كان لغريمه أن يأخذه بالدين حتى

تُبَاعَ العروض له؟

١٢٥٧ — وقد زعم بعض من يُسْقِطُ الزكاة عن الدين: أن النبي صلى الله

عليه وسلم إنما سَنَّ [الزكاة] ^(١) في العين من المواشي دون الدين. قال: وقد كانت

الْأَيْلُ تكون ديناً، مثل الديارات والأسلاف فلم تكن تؤخذ زكاتها.

قال: فكذلك الصَّامِتُ لا زكاة في الدين منه

١٢٥٨ — قال أبو عبيد: أما ما ذكر في الماشية: أن الصدقة لم تكن تؤخذ من

ديونها، فهو كما قال، ولا تنازع المسلمون في ذلك قط. ولكن هذا نسي ما يدخل

عليه : أنه جعلَ دَيْنَ الصَّامِتِ قِيَاساً عَلَى الْحَيَّوانِ . وقد فَرَّقَتِ السُّنَنُ بَيْنَهُمَا .
أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ يَبْعَثُ مُصَدَّقِيهِ إِلَى
الْمَاشِيَةِ ، فَيَأْخُذُونَهَا مِنْ أَرْبَابِهَا بِالْكُرْهِ مِنْهُمْ وَالرِّضَا . وَكَذَلِكَ كَانَتْ
الْأَئِمَّةُ بَعْدَهُ . وَعَلَى مَنَعِ صَدَقَةِ الْمَاشِيَةِ قَاتِلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَمْ يَأْتِ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ بَعْدَهُ أَنَّهُمْ اسْتَكْرَهُوا النَّاسَ عَلَى صَدَقَةِ
الصَّامِتِ ، إِلَّا أَنْ يَأْتُوا بِهَا غَيْرَ مُكْرَهِينَ ، إِنَّمَا هِيَ أَمَانَتُهُمْ يُؤَدُّونَهَا ،
فَعَلَيْهِمْ فِيهَا أَداءُ الْعَيْنِ وَالِدَيْنِ ، لِأَنَّهَا مِلْكُ أَيْمَانِهِمْ . وَهُمْ مُؤْتَمِنُونَ عَلَيْهَا .
وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ فَانْهَاجُكُمْ يُحْكَمُ بِهَا عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّمَا تَقَعُ الْأَحْكَامُ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ
عَلَى الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . وَهِيَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَلَى الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ جَمِيعاً .
فَأَيُّ الْحَكَمِينَ أَشَدُّ تَبَايُناً مِمَّا بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ؟ !

١٢٥٩ — وَمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أَيْضاً : أَنَّ رَجُلًا لَوْ مَرَّ بِمَالِهِ الصَّامِتِ عَلَى عَاشِرٍ ،
فَقَالَ : لَيْسَ هُوَ لِي ، أَوْ قَدْ أُدِّيتُ زَكَاتُهُ ، كَانَ مُصَدَّقاً عَلَى ذَلِكَ . وَلَوْ أَنَّ رَبَّ
الْمَاشِيَةِ قَالَ لِلْمُصَدَّقِ : قَدْ أُدِّيتُ صَدَقَةَ مَاشِيَتِي كَانَ لَهُ أَنْ لَا يَقْبَلَ قَوْلَهُ ،
وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الصَّدَقَةُ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ قَبْلَهُ مُصَدَّقاً ، فِي أَشْبَاهِ
لِهَذَا كَثِيرَةٍ

باب

(الصدقة في الحلّى من الذهب والفضة ، وما فيهما من الاختلاف)

١٢٦٠ — قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَمْرِو
ابْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « أَتَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا ، فِي يَدَيَّاهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ . فَقَالَ
هَلْ تُعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا . قَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا
بِسُورَيْنِ مِنْ نَارٍ ؟ » (١)

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِلَفْظِ « إِنْ امْرَأَةٌ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا ، وَفِي يَدَيَّاهَا مَسَكَتَانِ غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ . فَقَالَ لَهَا : أُعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا . فَقَالَ :

١٢٦١ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : « قالت امرأة عبد الله : ^(١) إنَّ لي حُلِيًّا . فقال عبد الله : أبلغ مائتين ؟ إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة . قالت : عندى بنو أخٍ لي أيتام ، أفأضعه فيهم ؟ قال : نعم »

١٢٦٢ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن أبي عمرو عن أبي معشر عن إبراهيم « أن امرأة عبد الله كان لها طوقٌ فيه عشرون مثقالاً من ذهب فسأله : أودى زكاته ؟ قال : نعم ، أدى زكاته خمسة دراهم . قالت : أعطيها لبنى أخٍ لي أيتام في حجرى ؟ قال : نعم »

١٢٦٣ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب : « أن عبد الله بن عمرو حلّى ثلاث بناتٍ له بستة آلاف دينار . فكان يبعثُ مولًى له جليداً كلَّ عامٍ ، فيُخرجُ زكاته منه » .

١٢٦٤ — قال : حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم قال : « كان عبدُ الله بن عمرو يأمرنى : أن أجمعُ حُلِيَّ بناته كل عام فأخرجُ زكاته »

وقال : أبو عبيد : أراه مولاه - يعنى سالما مولى عبد الله بن عمرو

١٢٦٥ — قال : وحدثنا ابنُ أبي عدي عن حسين المعلم عن عمرو بن

أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ قال : فخلعتهما فألقتهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : هما لله ولرسوله « ورواه الامام أحمد والترمذى والدارقطنى والنسائى مرسلًا ومتصلًا ورجح المرسل . والمسكة محرّكة واحدة المسك ، أسورة من ذبل أوقرن أو عاج . فاذا كانت من غير ذلك أضيفت اليه . قال الخطابى : فى قوله صلى الله عليه وسلم « أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار » انما هو تأويل قوله عز وجل (يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم) (١) هى زينب بنت معاوية ، أو أبى معاوية ، الثقفية روى البخارى ومسلم وغيرهما حديثها فى الصدقة على الأقارب

شُعَيْبُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « لَا بَأْسَ بِلِبْسِ الْحَلِيِّ إِذَا أُعْطِيَ زَكَاتُهُ » (١)

١٢٦٦ — قال : وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم أنه قال : في الحلي زكاة

١٢٦٧ — حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : في الحلي زكاة

١٢٦٨ — قال : حدثنا شعاع بن الوليد عن ليث عن طاوس قال : في الحلي زكاة

١٢٦٩ — قال : حدثنا مروان بن شعاع عن خُصَيْفٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ فِي زَكَاتِ الْحَلِيِّ قَالَا : إِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ أَوْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا فَفِيهِ الزَّكَاتُ ١٢٧٠ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد و ابن أبي عدي كلاهما عن حسين المعلم عن عطاء مثل ذلك .

١٢٧١ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال : في الحلي زكاة كل سنة ، إذا بلغ عشرين مثقالا ، أو مائتي درهم

١٢٧٢ — قال : حدثنا هشيم قال أخبرنا منصور عن ابن سيرين في الحلي قال : في عشرين مثقالا نصف مثقال ، وفي أربعين مثقالا مثقال

١٢٧٣ — قال : وسئل عنه الحسن ، فقال لم يبلغنا فيه شيء ، وواحبُّ إليَّ أن يزكى

١٢٧٤ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال : سألت

(١) رواه الدارقطني . وقال في التلخيص (ص ١٨٤) ويقويه ما رواه أبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عائشة « أنها دخلت على النبي ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق . فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقالت : صنعتهن أنزين لك بهن يا رسول الله . قال : أتؤدين زكاتهن ؟ قالت : لا . قال : هو حسبك من النار » وإسناده على شرط الصحيح

ميمون بن مهران عن زكاة الحلي ؟ فقال : إن لنا طَوْقًا لَقَدْ زَكَّيْتُهُ حَتَّى أَتَى عَلَى نَحْوِ مِنْ ثَمَنِهِ .

قال أبو عبيد : فهذا قولٌ من رأى الزكاة في الحلي .
وفيه قول آخر : أن لازكاة فيه

١٢٧٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عمرو بن دينار قال : «سئل جابر بن عبد الله : أفي الحلي زكاة ؟ قال : لا . قيل : وإن بلغ عشرة آلاف ؟ قال : كثير» (١)

١٢٧٦ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يُزَوِّجُ المرأةَ من بناته على عشرة آلاف ، فيجعلُ حليها من ذلك أربعة آلاف . قال : فكانوا لا يُعْطُونَ عنه ، يعنى الزكاة

١٢٧٧ — قال : حدثنا خالد بن عمرو القرشيُّ الكوفيُّ عن شريك عن علي بن سليم قال : سألت أنس بن مالك عن سيفٍ عليه الفضة الكثيرة ، أعليه زكاة ؟ قال : لا (٢)

١٢٧٨ — قال : حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد عن إبراهيم بن أبي مغيرة قال : سألت القاسم بن محمد عن زكاة الحلي ؟ فقال : مارأيتُ عائشةَ أمرتْ به نساءها ، ولا بنات أخيها .

١٢٧٩ — قال : حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن صاحبٍ له أنه سأل القاسم بن محمد عن صدقة الحلي فقال : مارأيتُ أحداً يفعلُه .
١٢٨٠ — قال : وسألتُ عمرةً عن ذلك فقالت : مارأيتُ أحداً يفعلُه .
وقد كان لي عقدٌ فيه ثلثا عشرة مائة . فما كنتُ أُصدقه .

(١) رواه الشافعي والبيهقي . وفيه أنه قال : «زكاته عاريتَه»

(٢) أخرجه الدارقطني عن علي بن سليمان قال : سألت أنس بن مالك عن الحلي .

فقال : ليس فيه زكاة

١٢٨١ — قال : وحدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن هشام الدستوائي

عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : زكاة الحلّي أن يلبس ويعار

١٢٨٢ — قال : حدثنا حجاج عن شعبة عن قتادة عن الحسن قال :

زكاة الحلّي عاريته

١٢٨٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عمرو بن

الحارث عن رزق بن الحكيم عن سعيد بن المسيب قال : الحلّي إذا لبس

وانتفع به فلا زكاة فيه ، وإذا لم يلبس ولم ينتفع به ففيه الزكاة

قال أبو عبيد : المصريون يقولون : ابن الحكيم ، وأهل العراق يقولون :

ابن حكيم — بغير ألف ولا م — ورزق بن حكيم الذي كان ابن المبارك

يحدث عن أبيه حكيم بن رزق بن حكيم

قال أبو عبيد : وكان مالك وابن عيينة يحدثان عن رزق نفسه

١٢٨٤ — قال : حدثنا حسان بن عبد الله عن السري بن يحيى عن

قتادة قال : كان يقال : زكاة الحلّي أن يعار ويلبس

١٢٨٥ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل بن أبي خالد عن

الشعبي قال : زكاة الحلّي عاريته

١٢٨٦ — قال : وحدثنا يحيى عن مجالد عن الشعبي قال : ليس في

الحلّي زكاة ، لأنه يعار ويلبس

١٢٨٧ — قال : حدثنا ابن بكير عن مالك بن أنس قال : إذا كان

الحلّي ينتفع به ويلبس فليس فيه زكاة ، لأنه بمنزلة المتاع . وإن كان لا يلبس ،

أو كان مكسوراً ، أو تبرأ ففيه الزكاة .

١٢٨٨ — قال أبو عبيد : وأما سفيان وأهل العراق ، أو أكثرهم ، فإنهم

يروون في الحلّي الزكاة ، من الذهب والفضة ، مكسوراً كان أو غير مكسور

فقد اختلف في هذا الباب صدر هذه الأئمة ، و تابعوها ، ومن بعدهم .
فلما جاء هذا الاختلاف أمكن النظر فيه ، والتدبر لما تدل عليه السُّنَّة .
فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد سنَّ في الذهب والفضة سنتين :
إحداهما في البيوع ، والأخرى في الصدقة .

١٢٨٩ — فسنته في البيوع قوله «الفضة بالفضة مثلاً بمثل» ^(١) فكان لفظه
« بالفضة » مستوعباً لكل ما كان من جنسها ، مصوغاً وغير مصوغ .
فاستوت في المبايعة : ورقها وحليها ونقرها .

وكذلك قوله «الذهب بالذهب مثلاً بمثل» ^(١) فاستوت فيه دنانيره ، وحليته وتبره .
١٢٩٠ — وأما سنته في الصدقة فقوله : «إذا بلغت الرقة خمس أوقية ففيها ربع
العشر» فخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة الرقة من بين الفضة
وأعرض عن ذكر ما سواها . فلم يقل : إذا بلغت الفضة كذا ففيها كذا .
ولكنه اشترط الرقة من بينها ، ولا نعلم هذا الاسم في الكلام المعقول عند
العرب يقع إلا على الورق المنقوشة ذات السكة السائرة في الناس .
وكذلك الأواقي ليس معناها إلا الدراهم ، كل أوقية أربعون درهماً .
ثم أجمع المسلمون على الدنانير المضروبة : أن الزكاة واجبة عليها كالدراهم
وقد ذكر الدنانير أيضاً في بعض الحديث المرفوع :

١٢٩١ — يُحدَّثونه عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب

(١) رواه أبو داود ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبادة بن
الصامت أن رسول الله ﷺ قال : «الذهب بالذهب تبرها وعينها والفضة بالفضة
تبرها وعينها» وذكر البر والشعير والملح - الحديث . والنقرة : القطعة المذابة
من الذهب والفضة . وقال في شرح القاموس : واقتصر الزمخشري في الأساس
على الفضة . قلت : وهكذا استعمال العجم إلى الآن ، يطلقونها على ما سبك من
دراهم الفضة . والرقة : الفضة المضروبة دراهاً

عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » فلم يختلف المسلمون فيهما . واختلفوا في الحلي ، وذلك أنه يستمتع به ويكون جمالاً ، وأن العين والورق لا يصلحان لشيء من الأشياء ، إلا أن يكونا ثمناً لها . ولا يُنتفعُ منهما بأكثر من الائتفاق لهما . فبهذا بان حكمهما من حكم الحلي الذي يكون زينة ومتاعاً . فصار ههنا كسائر الأثاث والأمتعة . فلهذا أسقط الزكاة عنه من أسقطها .

ولهذا المعنى قال أهل العراق : لا صدقة في الإبل والبقر العوامل . لأنها شُبِّهَتْ بالماليك والأمتعة . ثم أوجبوا الصدقة في الحلي وأوجب أهل الحجاز الصدقة في الإبل والبقر العوامل وأسقطوها من الحلي . وكلا الفريقين قد كان يلزمه في مذهبه أن يجعلهما واحداً ، إما إسقاط الصدقة عنهما جميعاً ، وإما إيجابها فيهما جميعاً . وكذلك هما عندنا سبيلهما واحد ، لا تجب الصدقة عليهما ، لما قصصنا من أمرهما

فأما الحديث المرفوع الذي ذكرناه أول هذا الباب ، حين قال لليمانية ذات المسكتين من ذهب « أتُعطين زكاته ؟ » فإن هذا الحديث لا نعله يُروى إلا من وجه واحد باسناد قد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً . فإن يكن الأمر على ما روي ، وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم محفوظاً ، فقد يحتمل معناه : أن يكون أراد بالزكاة العارية ، كما فسرتها العلماء الذين ذكرناهم : سعيد بن المسيب ، والشَّعْبِي ، والحسن ، وقتادة ، في قولهم : زكاته عاريته . ولو كانت الزكاة في الحلي فرضاً ، كفرض الرقة ، ما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك على أن يقول له لامرأة يخصصها

به عند رؤيته الحلي عليها دون الناس . ولما كان هذا كسائر الصدقات الشائعة المنتشرة عنه في العالم : من كتبته وسدته ، ولفعلته الأئمة بعده . وقد كان الحلي من فعل الناس في آبار الدهر ، فلم نسمع له ذكرا في شيء من كتب صدقاتهم

١٢٩٢ — وكذلك حديث عائشة في قولها « لا بأس بلبس الحلي إذا عظمت زكاته » لا وجه له عندى سوى العارية . لأن القاسم بن محمد كان ينكر عنها أن تكون أمرت بذلك أحدا من نسائها أو بنات أخوها . ولم تصح زكاة الحلي عندنا عن أحد من الصحابة ، إلا عن ابن مسعود

١٢٩٣ — فأما حديث عبد الله بن عمرو في تزكيت حلي بناته ففي إسناده نحوه مما في إسناده الحديث المرفوع

١٢٩٤ — والقول الآخر هو عن عائشة ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك . ثم من وافقهم من التابعين بعد . ومع هذا كله ماتوا ولنا فيه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم المصدقة لمذهبهم عند التدبر والنظر

١٢٩٥ — وقد قال بعض من يوجب الزكاة في الحلي : إن الله تبارك وتعالى يقول : (الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) قال : والحلي من الكنوز . وفيه الزكاة لذلك . فيقال له : فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال - حين ذكر الإبل « في كل خمس شاة » حتى عد صدقة المواشي ، ولم يشترط سائمة ولا غيرها . فإن وجبت الصدقة في الحلي لأن تلك الآية عامة فأوجب الصدقة في الإبل والبقر والعوامل ، لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم عام فيهما

١٢٩٦ — قال أبو عبيد : وأما النقر والتبر فإن الزكاة فيهما واجبة . وذلك أنها

كالوَرِقِ والتَّبرِ الذي لَا يُنْتَفَعُ مِنْهُمَا بِأَكْثَرِ مِنَ الْإِنْفَاقِ ، وَهُمَا مَفَارِقَانِ
لِلْحُلِيِّ فِي مَعْنَاهُ : مِنَ اللَّبَسِ وَالِاسْتِمْتَاعِ بِهِ ، فَلِهَذَا وَجِبَتْ فِيهِمَا الزَّكَاةُ .
وَقَدْ أَقْبَى بِذَلِكَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ :

١٢٩٧ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ طَارِقٍ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ

١٢٩٨ — وَعَنْ بُسْكَيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَمَكْحُولٍ

قَالُوا : فِي التَّبرِ زَكَاةٌ .

آخِرُ الْجُزْءِ الثَّالِثِ مِنْ هَذِهِ النُّسخَةِ ، مِنَ الْأَمْوَالِ ، لِأَبِي عُبَيْدٍ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وعلى آله . رب زدنى علما

أخبرنا الشيخ الفقيه الامام أبو الحسن علي بن خلف بن معزوز التلمساني ، المعروف بالكومي . قال :

أخبرتني الشيخة الصالحة الكاتبة ، المدعوة 'نخرا' النساء شُهد بنت أبي نصر أحمد بن الفرّج بن عمر الإبري الدينوري قراءة عليها - وأنا أسمع - في شهر رمضان المعظم من سنة أربع وستين وخمسمائة . قيل لها : أخبركم النقيب الكامل أبو الفوارس طراد بن محمد الزينبي ، قراءة عليه وأنتم تسمعون في سنة تسعين وأربعمائة فأقرت به . قال :

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسن بن البادّاق قال :

أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي قال :

أخبرنا علي بن عبد العزيز البَغَوِي قال :

قرأت علي أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدى . قال :

باب

(صدقة مال اليتيم ، وما فيه من السُّنة والاختلاف)

١٢٩٩ - قال : حدثنا عمرو بن طارق عن يحيى بن أيوب عن المثنى

ابن الصَّبَّاح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم الناس ، فقال : أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلَيْتَ جَرَّ لَهُ فِيهِ ،

وَلَا يَتْرُكُهُ فِتَاءُ كُلِّ الصَّدَقَةِ» (١)

١٣٠٠ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ابْتَغُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى ، لَا تَذْهِبُهَا الزَّكَاةُ » قال أبو عبيد : فقلت لحجاج : عن النبي ؟ قال : نعم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢)

١٣٠١ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد وابن أبي عدي كلاهما عن حسين المعلم عن مكحول ، وعن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب « ابْتَغُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى ، لَا تَذْهِبُهَا الزَّكَاةُ »

(١) قال الحافظ في التلخيص (ص ١٧٦) رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي وفي إسناده المثني بن الصباح وهو ضعيف . وقد قال الترمذي : إنما يروى من هذا الوجه ، وقد روى عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب موقوفا . وقال مهنا : سألت أحمد بن حنبل عنه ، فقال : ليس بصحيح . ورواه الدارقطني من حديث أبي إسحاق الشيباني عن عمرو ، لكن راويه عنه مندل بن علي وهو ضعيف . ومن حديث العزمي عن عمرو ، وهو ضعيف متروك . ورواه ابن عدي من طريق عبد الله بن علي الأفريقي وهو ضعيف . وقال الدارقطني في العلل : رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر . ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو عن عمر ، لم يذكر ابن المسيب ، وهو أصح

(٢) قال الحافظ : رواه الشافعي عن ابن مارك مرسلا . ولكن أكد الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقا . وفي الباب عن أنس مرفوعا « اتجروا في مال اليتيم لا تأكله الزكاة » رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد . وروى البيهقي من طريق ابن المسيب عن عمر موقوفا مثله وقال : صحيح الاسناد . وروى الشافعي عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

١٣٠٢ — قال : حدثنا عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن الشعبي « أن عمر بن الخطاب ولي مال يتيم ، فقال : إن ترَكْنَا هذا أتت عليه الزكاة » يعني إن لم يُعطه في التجارة

١٣٠٣ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ويزيد بن هارون عن شعبة قال : حدثنا حميد بن هلال عن محجن ، أو ابن محجن ، أو أبي محجن - الشك من شعبة - « أن عمر قال لعثمان بن أبي العاص : كيف متجر أرضك ؟ فان عندنا مال يتيم قد كادت الزكاة تُفنيه ؟ قال : فدفعه إليه ، فجاءه بربح . فقال له عمر : اتجرت في عملنا ، أردد علينا رأس مالنا . قال : فأخذ رأس ماله ورد عليه الربح » (١)

قال أبو عبيد : قوله « اتجرت في عملنا » يعني في ولايتك التي وليناها
١٣٠٤ — قال : حدثنا أبو نوح عن القاسم بن الفضل قال حدثنا معاوية بن قرة - قال أبو عبيد : أحسبه عن أبيه - عن ابن أبي العاص عن عمر بن الخطاب مثل حديث شعبة ، أو نحوه (٢) .

١٣٠٥ — قال : حدثنا الهيثم بن جميل وخالد بن عمرو عن شريك عن أبي اليقظان عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي : أنه كان يزكي أموال ولد أبي رافع . وكانوا أيتاماً في حجره (٣)

(١) رواه البيهقي عن شعبة عن حميد بن هلال قال سمعت أبا محجن أو ابن محجن وكان خادماً لعثمان بن أبي العاص - قال قدم عثمان على عمر ، وسأقه (٢) رواه الامام أحمد عن الحكم بن أبي العاص عن عمر (٣) رواه ابن أبي شيبة مثل هذا . وفيه قال علي « ترون كنت ألى مالا لأزكيه ؟ » وأبو رافع هو مولى رسول الله ﷺ ورواه الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر ، وعند الدارقطني أن النبي ﷺ كان أقطع أبا رافع أرضاً ، فلما مات أبو رافع باعها عمر بثمانين ألفاً ، وفي رواية بمائتين وثمانين ألفاً . فلما قبضها بنوه حسبوا المال فوجدوه ناقصاً فسألوا علياً فقال لهم « ترون الخ »

١٣٠٦ — قال : حدثنا عبَّادُ بن العَوَّام عن حَجَّاج بن أَرطاة عن حبيب بن أبي ثابت : أن عليًّا باعَ أَرْضَ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ بِعَشْرَةِ آلَافٍ ، وَكَانُوا أَيْتَامًا . فَكَانَ يُزَكِّيُّهَا

١٣٠٧ — قال : وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَحُمَيْدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : كَانَتْ عَائِشَةُ تَبْضَعُ أَمْوَالَنَا ، وَنَحْنُ يَتَامَى ، وَتُزَكِّيُّهَا ^(١) قَالَ : وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى : تَبْضَعُهَا فِي الْبَحْرِ

١٣٠٨ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَزْكِي مَالَ الْيَتِيمِ

١٣٠٩ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ عِنْدَهُ الْيَتَامَى ، فَيَسْتَسْلِفُ أَمْوَالَهُمْ إِيْخْرَازُهَا مِنَ الْهَلَاكِ ، ثُمَّ يُخْرِجُ صَدَقَتَهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وَهِيَ دَيْنٌ عَلَيْهِ ^(٢)

١٣١٠ — قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : فِي الرَّجُلِ يَلِي مَالَ الْيَتِيمِ : قَالَ « يُعْطَى زَكَاتُهُ » ^(٣)

١٣١١ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ كَهْرِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَلِيَ مَالَ يَتِيمٍ : أَلْيُعْطَى زَكَاتُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

١٣١٢ — قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا وَعَطَاءَ يَقُولَانِ : أَدَّ زَكَاتَ مَالِ الْيَتِيمِ

١٣١٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ قَالَ :

(١) فِي الشَّامِيَةِ « فَتَزْكِيهَا » وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَرَوَى نَحْوَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

سألت عطاء : أفي مال اليتيم زكاة ؟ فقال : نعم .

١٣١٤ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن أبي يونس الحسن بن يزيد قال : سألت طاوساً عن زكاة مال اليتيم ؟ فقال : زكاه ، فإن لم تفعل فالإثم في عنقك (١)

قال أبو عبيد : فهذا قول من أوجب الصدقة في أموال اليتامى .
وفيه قول آخر : أن لا صدقة فيها

١٣١٥ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن كيث عن مجاهد عن ابن مسعود قال « أخص ما في مال اليتيم من الزكاة ، فإذا بلغ وآنست منه رشداً فأخبره ، فإن شاء زكاه ، وإن شاء ترك » (٢)

١٣١٦ — قال : حدثنا عباد بن العوام وحفص بن غياث ، كلاهما عن الحججاج عن القاسم بن عبد الرحمن عن شريح : أنه كان لا يزكي مال اليتيم

١٣١٧ — وزاد حفص في حديثه ، قال : وكان يقول : يوشك إن أخذت منه الذود أو الذودين أن لا يبقى منه شيء (٣)

١٣١٨ — قال : وحدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل قال : كان في حجر ي يتيم له ثمانية آلاف درهم ، فلم ا زكها حتى أدرك . فدفعها إليه (٤)

١٣١٩ — قال : وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : ليس في مال اليتيم زكاة (٥)

١٣٢٠ — قال : وحدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي ، وقال الحافظ ابن حجر : وأعله الشافعي بالانقطاع وبأن ليث بن أبي سليم ليس بحافظ . وفي الباب عن ابن عباس رواه الدارقطني وفيه ابن لهيعة (٣ ، ٤ ، ٥) رواها ابن أبي شيبة

جعفر بن محمد عن أبيه ، وعن مجالد بن سعيد عن الشعبي قال : ليس في مال اليتيم زكاة (١)

١٣٢١ — قال : وحدثنا : هشيم عن منصور عن الحسن قال : ليس في مال اليتيم زكاة ، إلا في زرع أو ضرع (٢)

١٣٢٢ — قال : وحدثنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن مجاهد قال : كلُّ مالٍ لليتيم ينمي ، أو قال : كلُّ شيء من بقر ، أو غنم ، أو زرع ، أو مال يضارب به ، فزكاه . وما كان له من صامت لا يحرك فلا تزكه ، حتى يدرك فتدفعه إليه

١٣٢٣ — قال : حدثنا علي بن هاشم عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان عنده مالٌ يتيم ، فكان يزكّيه ولا يستوعب الزكاة قال أبو عبيد : يعني أنه كان يرّضخ منه .

قال أبو عبيد : فهذا ما قال السلف في صدقة مال اليتيم
١٣٢٤ — وأما مالك بن أنس فإن رأيه كان على مثل الأحاديث الأولى ، يرى الزكاة واجبة في مال اليتيم . وفي مال المعتوه أيضاً وقد روى نحوه عنه عن الزُّهري

١٣٢٥ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب : أنه سئل عن مال المجنون ، هل فيه زكاة ؟ قال : نعم

١٣٢٦ — قال أبو عبيد : وأما سفيان فكان يأخذ بقول عبد الله ، يقول : أحض ما في مال اليتيم من الزكاة . فإذا كبر فادفعه إليه ، وأخبره بما عليه
١٣٢٧ — وأما سائر أهل العراق ، سوى سفيان ، ومن قال بقوله ، فلا

(١) رواه ابن أبي شيبة عن سعيد بن دينار قال : سألت الشعبي عن مال اليتيم ، فيه زكاة ؟ قال : لو كان عندي ما زكّيته (٢) رواه ابن أبي شيبة . وروى أيضاً عن يونس عن الحسن أنه كان عنده مال لبني أخ له أيتام فلا يزكّيه

يَرَوْنَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ زَكَاةً ، وَلَا يَرَوْنَ عَلَى وَصِيَّهِ إِحْصَاءَ ذَلِكَ أَيْضًا . وَلَا
إِعْلَامَهُ . وَكَذَلِكَ الْمَعْتَوَهُ عِنْدَهُمْ . وَإِنَّمَا قَاسُوا ^(١) ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ . وَقَالُوا :
إِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَرَضُ الصَّلَاةِ

١٣٢٨ — قَالَ أَبُو عَبِيد : وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ : أَنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ
لَا يُقَاسُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، لِأَنَّهَا أُمَهَاتٌ ، تُمْضِي كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى فَرْضِهَا وَمُسْتَنْتَهَا .
وَقَدْ وَجَدْنَاهَا مُخْتَلِفَةً فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ : -

مِنْهَا : أَنَّ الزَّكَاةَ تَخْرُجُ قَبْلَ حُلِّهَا وَوُجُوبِهَا ، فَتُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا ، فِي
قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ .
وَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي أَرْضِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَتْ أَرْضَ عَشْرِ ،
فِي قَوْلِ النَّاسِ جَمِيعًا . وَهُوَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ .

وَمِنْهَا أَنَّ الْمَكَاتِبَ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ . فَالصَّلَاةُ
سَاقِطَةٌ عَنِ الصَّبِيِّ ، وَالصَّدَقَةُ فِي أَرْضِهِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ . وَالزَّكَاةُ سَاقِطَةٌ
عَنِ الْمَكَاتِبِ ، وَالصَّلَاةُ فَرَضٌ عَلَيْهِ . فَهَذَا اخْتِلَافٌ مُتَفَاوِتٌ .

وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ أَيْضًا . أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضَى الصِّيَامَ وَلَا تَقْضَى
الصَّلَاةُ ، وَأَنَّ الْآكِلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا لِقَضَاءِ عَلَيْهِ ، فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ،
وَأَنَّ النَّاسِيَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا ذَكَرَهَا . وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ يَسَعُهُ
الْإِفْطَارُ إِلَى أَنْ يَصِحَّ ، وَهُوَ لَا يَجْزِيهِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَقْضِيَهَا فِي
وَقْتِهَا ، عَلَى مَا بَلَغَهُ طَاقَتُهُ مِنَ الْجُلُوسِ ، أَوِ الْإِيْمَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فِي أَشْيَاءَ
مِنْ هَذَا كَثِيرَةٌ يَطُولُ بِهَا الْكِتَابُ .

فَأَيْنَ يَذْهَبُ الَّذِي يَقِيسُ الْفَرَائِضَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ عَمَّا ذَكَرْنَا ؟
وَمِمَّا يُبَاعِدُ حُكْمَ الصَّلَاةِ مِنَ الزَّكَاةِ أَيْضًا : أَنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا هِيَ حَقٌّ
يَجِبُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ شَيْءٌ جَعَلَهُ اللَّهُ

حقاً من حقوق الفقراء في أموال الأغنياء .

وإنما مثلها كالصبي يكون له المملوك ، أفلاست ترى أن نفقة المملوك عليه في ماله ، إن كان ذا مال ، كما تجب على الكبير ، وكذلك إن كانت لهذا الصبي زوجة ، زوجته إياها أبوه ، وهي كبيرة ، فأخذته بالصداق والنفقة : أن ذلك واجب على الصبي في ماله . وكذلك لو ضيع لإنسان مالا ، أو خرّق له ثوباً كان عليه ديناً في ماله ؟ وأشبهه لهذا كثيرة . فهذا أشبهه بالزكاة من الصلاة لانهما جميعاً من حقوق الناس . وليست الصلاة كذلك . أفلا يسقطون عنه هذه الديون ، إذ كانت الصلاة لا تجب عليه ؟

وفيه ما هو أكثر من هذا : لو أن رجلاً زوج ابنة له صغيرة ، فمات عنها زوجها ، أو طلقها ، كانت العدة لازمة لها بالطلاق والوفاة جميعاً ، لا اختلاف بين المسلمين في ذلك أعلمه . ولو زوجها أبوها قبل انقضاء العدة كان نكاحها باطلاً ، كبطل نكاح الكبيرة في العدة . فهلاً يسقط الحرج عنها في هذا ، أو عن من زوجها ، أن كانت الصلاة غير واجبة عليها ؟ ! فالأمر عندنا على الآثار التي ذكرناها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه البذريين وغيرهم ، ثم من بعدهم من التابعين : أن الزكاة واجبة على الصبي في ماله ، مع ما ذكرنا من تأويل هذه الوجوه .

وكذلك المعتوه هو عندى مثل الصبي في ذلك كله

قال أبو عبيد : وأما حديث عبد الله [في قوله] ^(١) « أحص ما في مال

اليتيم من الزكاة » ثم أخيره بذلك « فإن هذا ليس يثبت عنه [عندنا] ^(١)

وذلك أن مجاهداً لم يسمع منه ، وهو مع هذا يقتضى بخلافه

١٣٢٩ — من ذلك حديث عثمان بن الأسود عنه : أنه كان يقول : أد

زكاة مال اليتيم .

١٣٣٠ — وحديث خفيف عنه : أنه كان يقول : كل مال لليتيم ينمى أو يضارب به فزكه .

قال أبو عبيد : وقد ذكرنا ذلك في هذا الباب .

١٣٣١ — فلو صحَّ قول عبدالله عند مجاهد ما أفتى بخلافه ، وهو مع هذا كله لو ثبت عن عبد الله لكان إلى قول من يوجب عليه الزكاة أقرب . ألا ترى أنه قد أمره أن يحصى ماله ويعلمه ذلك بعد البلوغ ؟ ولولا الوجوب عنده ما كان للإحصاء والإعلام معنى .

١٣٣٢ — قال أبو عبيد : فالزكاة عندنا واجبة على مال الصغير ، يقوم له بها الولي ، كما يقوم له بالبيع والشراء مادام صغيراً سفيهاً . فان لم يفعل ذلك حتى يبلغ ويؤنس منه رشداً فدفع إليه ماله فليعلمه ، كما قال عبد الله . إن كان ذلك قد صحَّ عنه — حتى يزكّيه اليتيم ، لما مضى من السنين ، وإلا لم آمن عليه الأثم ، كما قال طاوس : إن لم تفعل^(١) فالأثم في عنقك .

١٣٣٣ — قال أبو عبيد : وقد احتج بعض من يشبه الزكاة بالصلاة بحديث يروى عن عثمان . وقد عرفنا ذلك الحديث ، وليس مثله يحتاج به من يعرف أهل العلم ، ولا يبدان بمثل ذلك الإسناد^(٢)

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة « تزكه »

(٢) آخر الجزء العاشر من تجزئة الشامية . وعليها سماعات كالسابقة في كل الأجزاء .

[بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

رب يسر وأعن ، فلك الحمد ^(١)

باب

(صدقة مال العبد والمكاتب ، وما يجب عليهما منها وما لا يجب)

١٣٣٣ — قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة

قال : سمعت عبد الله بن نافع يحدث عن أبيه « أنه كان مملوكاً لبني هاشم ، فسأل عمر بن الخطاب فقال : إن لي مالاً ، أفأزكّيه ؟ قال : لا . قال : أفأصدق ؟ قال : بالدرهم والرغيف » ^(٢)

١٣٣٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : سمعت نافعاً يحدث

عن ابن عمر : أنه كان يقول : « إن المملوك لا يجوز له أن يعطي من ماله شيئاً ، ولا يعتق ، ولا يتصدق منه بشيء ، إلا بإذن سيده ، ولكنه يأكل بالمعروف ، ويكتسى هو وأهله وولده » .

١٣٣٥ — قال : حدثنا مصعب بن المقدام عن سفيان عن موسى بن

عقبة عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك ، إلا أنه لم يذكر الأهل والولد

١٣٣٦ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني

أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « لا زكاة في مال العبد والمكاتب ، حتى يعتقا » ^(٣)

١٣٣٧ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن

شهاب قال : « ليس على المملوك زكاة ، ولا يزكّ عنه سيده ، إلا زكاة الفطر » قال أبو عبيد : وهذا قول أهل الحجاز .

(١) زيادة من الشامية ، وهو أول الجزء الحادي عشر منها (٢) رواه ابن أبي شيبة

بنحوه (٣) رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج بنحوه

١٣٣٨ — وأما سفيان وأهل العراق فانهم يرون في ماله الزكاة،^(١) يذهبون إلى أنه لا ملك للعبد، وإن ملكه السيد مالا. قالوا: وإنما هو لسيدّه كما كان، والزكاة لازمة له على حالها.

١٣٣٩ — قال أبو عبيد: وأما الذي عليه العمل عندى فما قال أهل الحجاز، وهو على تأويل ماجاء عن السلف من الصحابة: عمر، وابن عمر، وجابر، وذلك أن مال العبد ملك له، وأن الزكاة ساقطة عنه، لخروجه من ملك السيد إلى العبد.

١٣٤٠ — ومما ثبت هذا القول سنة النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: «من ابتاع عبدا وله مال فماله للبائع، إلا أن يشترط المبتاع»^(٢) فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم أن له مالا بقوله: «وله مال» وبقوله: «فماله للبائع» فنسب المال إلى العبد.

ومما يزيد عندنا بيانا حديثه صلى الله عليه وسلم الآخر في العتق:

١٣٤١ — قال: حدثنا سعيد بن أبي مریم، ويحيى بن بكير، وعبد الله بن صالح، كلهم عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أعتق عبدا وله مال فماله له إلا أن يشترط السيد ماله، فيكون له»^(٣)

١٣٤٢ — قال أبو عبيد: ألا ترى أن سنة ملك العبد مفارقة لملك الأحرار. وذلك أن الحر مسلط على ماله بالاستهلاك والاتلاف، من

(١) روى ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه سئل عن العبد: هل عليه زكاة؟ قال: هل عليه صلاة؟ وعن طاوس قال: في مال العبد زكاة (٢) رواه أبو داود (٣: ٢٨١) من حديث أحمد بن حنبل: حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال المنذرى: وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه (٣) رواه أبو داود (٤: ٥١) في حديث الليث بن سعد كما هنا. قال المنذرى: وأخرجه النسائى وابن ماجه

العِتَاق ، وَالْهَبَةِ ، وَالصَّدَقَةِ . مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجَرٌ قَبْلَ ذَلِكَ ،
وَأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ؟ وَقَدْ أَنْكَرَ مَذْهَبُنَا نَاسٌ مِنَ النَّاسِ ،
فَقَالُوا : لَا يُعَدُّ هَذَا مِلْكًا ، إِذْ كَانَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى هَدَاكَتِهِ ، كَالْحُرِّ
فَقُلْنَا : هَذِهِ حُجَّةٌ . لَوْ كَانَتْ أَحْكَامُ الْمَالِيكَ كُلِّهَا لَا حَقَّةَ بِأَحْكَامِ الْأَحْرَارِ ، كَانَ
لَكُمْ أَنْ تُشَبِّهُوا حُكْمَهُ فِي مِلْكِ الْمَالِ بِهَا ، وَلَكِنَّا رَأَيْنَا أَحْكَامَ الْفَرِيقَيْنِ
مُخْتَلِفَةً مُتَبَايِنَةً ، إِلَّا تَرَوْنَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْكِحُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، وَأَنَّ
الْأَمَةَ تَبَيَّنُ مِنْ زَوْجِهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ ، وَتَعْتَدُ مِنَ الطَّلَاقِ بِحِيْضَتَيْنِ ، أَوْ شَهْرًا
وَنِصْفًا ، وَمِنْ الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، وَيَكُونُ الْإِيْلَاءُ مِنْهَا شَهْرَيْنِ ،
وَأَنَّهُمَا لَا يُجْلَدَانِ فِي الزُّنَا إِلَّا خَمْسِينَ جَلْدَةً ، وَفِي الْفَرِيَةِ إِلَّا أَرْبَعِينَ سَوْطًا ؟ فِي
أَشْيَاءٍ ^(١) كَثِيرَةٍ ، نَقَصَ فِيهَا الْمَالِيكَ عَنْ مَرَاتِبِ الْأَحْرَارِ : مِنَ الْمَوَارِيثِ ،
وَالْفِيءِ ، وَالْمَغْنَمِ ، وَالشَّهَادَاتِ ، وَالْإِقْرَارِ بِالذُّيُونِ ، وَوُجُوبِ الْحَجِّ ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ ، فَلِمَ قَصُرَتْ أُمُورُهُ هَؤُلَاءِ عَنْ مَبْلَغِ تِلْكَ ؟

قَالُوا : لِأَنَّ هَذِهِ سُنَّةُ الْمَالِيكَ : أَنْ تَكُونَ أَنْقَصَ مِنْ سُنَنِ الْأَحْرَارِ
قُلْنَا : فَيَكُنْ ذَلِكَ مِلْكُهُمُ لِلْمَالِ أَيْضًا ، سُنَّةُ مِلْكِهِمْ أَنْقَصُ مِنْ سُنَّةِ مِلْكِ
الْأَحْرَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِلْكًا ، وَلَكِنَّهُ مِلْكٌ مُصَدِّقٌ
وَتَوْفِيرٌ ، وَلَيْسَ بِمِلْكٍ مَهْلُكَةٍ ^(٢) وَتَوَيَّ ، فَإِذَا وَهَبَ لَهُ سَيِّدُهُ مَالًا فَهُوَ لَهُ عَلَى
الشَّرْطِ الَّذِي جَعَلَتْهُ لَهُ السُّنَّةُ . فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَتَمَتَّعَ مِنْهُ السَّيِّدُ أَوْ
يَبِيعَهُ ، فَيَزُولُ حِينَئِذٍ مِلْكُهُ عَنْهُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى رَبِّهِ . فَاخْتَلَفَ مِلْكُ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ
فِي الْمَالِ ، كَمَا اخْتَلَفَتْ أُمُورُهُمَا وَسُنَّتُهُمَا فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا
نَقُولُ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِأَصْحَابِهِ .

(١) فِي الشَّامِيَةِ « أَشْبَاه » (٢) فِي الشَّامِيَةِ وَنَسَخَةِ بِهِامِشِ الْعَتِيقَةِ « أَهْلَاك »

على أنه ليست خلة واحدة كانت أحرى أن يتمسك بها وتنبع في حكم العبيد من ملوكهم الأموال . وذلك أننا لا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في شيء مما ذكرنا من أمر الممالك ، ولا حفظ عنه فيهم شيء من أحكامهم ، سوى سنته في المال . وأما سائر ذلك فإنما يروى عن الصحابة والتابعين . فأيهما كان أولى بالتباعد والتمسك به ، ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم مثبتاً محفوظاً ، أو ما جاء عن سواه ، وإن كانوا أئمة هدى يقتدى بهم ؟ !

١٣٤٣ — فأما الذي عندنا من ذلك : أن المتقدم من الأقوال ما قاله سيّد المسلمين ، وإمام المتقين ، حين نسب المال إلى العبد ، وأضافه إليه ، ثم جعله له إذا عتق ، وفي إجابته دعوة المملوك ، وفي قبوله الهدية من سلمان^(١) وهو مملوك . فكل هذا يثبت ما قلنا . فنحن نقول بسنته صلى الله عليه وسلم في مال العبد ، ثم نصير إلى ما أفتى به الصالحون بعد في سائر أحكامه ، فنحن له ولهم متبعون في كل ما أتانا عنهم .

١٣٤٤ — وما يثبت له ما له أيضاً ما أرى خصوصاً فيه من تسريه ، فإن ذلك محفوظ عن عدة من العلماء : منهم ابن عباس ، وابن عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وغيرهم . مع أنه قد روى عن ابن عمر أنه رأى الزكاة في ماله واجبة .

١٣٤٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن سيرين عن خالد الحذاء^(٢) قال : « قلت لابن عمر : أعلی العبد زكاة ؟ قال : أؤسلم »

(١) في حديث إسلامه الطويل رواه الإمام أحمد (٥ : ٤٤١) وابن سعد في الطبقات (٢) كانت في الأصلين « جابر » ولم أجده في هذه الطبقة أحدا بهذا الاسم والكنية وصحتها كذلك لأنه رواه ابن أبي شيبة عن خالد الحذاء عن ابن عمر والله أعلم .

هو؟ قلت: نعم. قال: في كل مائتين خمسة^١ دراهم، وما زاد فبالحساب.

١٣٤٦ — قال أبو عبيد: فهذا أيضاً مما زاد ملكه^٢ تثنيته، ولم يُوجب الزكاة عليه من الجهة التي قال الآخرون: أنه لا ملك له، إنما المال لسيده. ولو ذهب هذا المذهب ما سأل عنه: أم سليم هو أم كافر؟ ألا ترى أن هؤلاء يقولون: إن مال العبد المسلم والكافر سواء، وأن الزكاة واجبة في المال على السيد؟ إلا أن الذي أختار من ذلك قول ابن عمر الأول، مع موافقة قول أبيه^(١) وقول جابر الذي ذكرناه في أول هذا الباب: أنه لا زكاة عليه ولا يتصدق إلا بالشئ اليسير، كالدرهم والدرهمين، على ما روى عن عمر، وغيره من العلماء.

وقد قال ابن عباس أشد من ذلك

١٣٩٧ — قال: حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن عبد الله بن أبي الهذيل عن ابن عباس قال: «أتاه أعرابي مملوك، فقال: إني أكون في ماشية أهلي، فيمرُّ بي المار، فيستسقيني اللبن، أفأسقيه؟ فقال: لا. قال: فإن خشيت أن يهلك؟ قال: أسقيه ما يبلغه غيرك، ثم أخبر به أهلك. فقال: إني رجل رام، فأصم وأبكمي^(٢). فقال: ما أصميت فكل، وما أبكميت فلانأكل كل»

قال أبو عبيد: فهذه سنة العبد

(١) في الشامية ونسخة بهامش العتيقة «مع موافقته لقول أبيه»

(٢) الاصماء: أن يقتل الصيد مكانه، ومعناه سرعة إزهاق الروح، من قولهم للمسرع: صميان. والانماء: أن تصيب الصيد إصابة غير قاتلة في الحال، ومعناه: إذا صدت بكاب أو سهم أو غيرها فمات وأنت تراه غير غائب عنك فكل منه وما أصبته ثم غاب عنك فمات بعد ذلك فدعه، لأنك لا تدري أ مات بصيدك أم بعارض آخر

وأما المكاتبُ فلا نعلمُ الناسَ اختلفوا فيه : أنْ لازكاةَ عليه ، مع أحاديث جاءت فيه :

١٣٤٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزُّبَيْرُ : أنه سمعَ جابرَ بنَ عبد الله يقول « لازكاةَ في مالِ العبدِ ولا المكاتبِ حتى يُعتَقَا »

١٣٤٩ — قال : وحدثنا ابنُ أبي زائدة ويزيدُ بنُ هارون ، عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال : « مرَّت امرأةٌ على مَسْرُوقٍ بالسُّسْلَةِ - ومعهما بَقَرٌ تحمِلُ متاعاً - فقال : ما هذا ؟ فقالت : إِنِّي مُكاتبَةٌ . فقال : ليس على المكاتبِ زكاةٌ »

١٣٥٠ — قال : حدثنا ابنُ أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال : ليس على المكاتبِ زكاةٌ

١٣٥١ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن حميد قال : كتبَ عمرُ بنُ عبد العزيز « إِنَّهُ لَيْسَ فِي مَالِ الْمَكَاتِبِ زَكَاةٌ »

١٣٥٢ — قال : حدثنا ابنُ أبي زائدة ويحيى بنُ سعيد ، كلاهما عن أبي الجهم ، قال : سألتُ سعيدَ بنَ جبَيْرٍ : أَعلى المكاتبِ زكاةٌ ؟ فقال : لا

١٣٥٣ — قال أبو عبيد : وهذا هو المعمول به عند أهل الحجاز ، وأهل العراق ، والعوام : أنْ لازكاةَ عليه

١٣٥٤ — وإنما رُتِبَ الناسُ بِمَالِ الْعَبْدِ ، ولم يرتبوا بِمَالِ الْمَكَاتِبِ ، لأنَّ الْعَبْدَ أَسِيدُهُ أَنْ يَبِيعَهُ ، وَأَنْ يَنْتَزِعَ مِنْهُ مَالَهُ مَتَى شَاءَ . فقالوا : هو مالُ السَّيِّدِ ، إِذَا كَانَ هَكَذَا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ أَسِيدَ الْمَكَاتِبِ ، فِي قَوْلِ النَّاسِ جَمِيعاً . وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى بَيْعٍ ، وَلَا انْتِزَاعِ مَالٍ . وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِلْمَوْلَى فِي الْمَكَاتِبِ مَا كَانَ بَيْنَهُ إِذَا وَبَيْنَ الْعَبْدِ فَرَقٌ ، وَلَا كَانَ لِلْمَكَاتِبِ مَعْنَى ، فَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ عَنْ

السَّيِّدَ لِهَذَا ، ثُمَّ أَسْقَطُوهَا عَنْ الْمَكَاتِبِ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ تَجِبْ لَهُ حُرِّيَّةٌ ، فَيَلْزَمُهُ
حُكْمُ الْأَحْرَارِ فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَلَا يَدْرِي ، لَعَلَّهُ يَعْجَزُ فَيُرَدُّ رَقِيْقًا . فَكَانَ أَمْرُهُ
فِي سَقُوطِ الزَّكَاةِ عَنْهُ أَوْضَحَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَمْرِ الْعَبْدِ (١)

بَاب

(الصدقة في الخيل والرقيق، وما فيهما من السنة)

١٣٥٥ — قال : حدثنا سفيان بن عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « عَفَوْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ
الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ » (٢)

١٣٥٦ — قال : حدثنا ابن أبي مريم عن محمد بن جعفر بن أبي كثير
عن موسى بن عُقْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ [عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٣) قَالَ « عَفَوْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ،
هَاتُوا صَدَقَةَ الْأَمْوَالِ : رُبْعَ الْعَشْرِ »

١٣٥٧ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن يحيى بن أيوب عن الْمُثَنَّى
ابنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا صَدَقَةَ فِي فَرَسِ الرَّجُلِ وَلَا عَبْدِهِ »
١٣٥٨ — قال : حدثنا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ

(١) بهامش الأصل العتيق « بلغ السماع . والحمد لله رب العالمين » (٢) أخرجه
أصحاب السنن ، وابن أبي شيبة ، وفيه « فها تواتر صدقة الرقة - الحديث »
(٣) زيادة من الشامية وهو الصواب كما عند أبي داود وغيره . وقال أبو داود :
وروى حديث النفيلي وشعبة وسفيان وغيرهما عن عاصم عن علي ، لم يرفعوه ، أوقفوه
على علي اه . يعني فأما زهير وجريز بن حازم وغيرهما عن أبي إسحاق فرفعوه إلى
النبي صلى الله عليه وسلم

مالك عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه »^(١)

١٣٥٩ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه »^(٢)

١٣٦٠ - قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثل ذلك، ولم يرفعه .

١٣٦١ - قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال « ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة »^(٣)

١٣٦٢ - قال : حدثنا ابن أبي مريم عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر قال « ليس في الخيل والعسل صدقة »

١٣٦٣ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار قال : سألت سعيد بن المسيب ، فقلت : أفي البراذين صدقة ؟ فقال : أو في الخيل صدقة ؟^(٤)

١٣٦٤ - قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب^(٥) قال : جاء ناس من أهل الشام إلى عمر ، فقالوا : إنا قد أصبنا أموالاً : خيلاً ورقيقاً ، نحب أن تكون لنا فيها زكاة و ظهور . فقال : ما فعله صاحبائ فأفعله . فاستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وفيهم علي - فقال علي : هو حسن ، إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك راتبة .

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) رواها ابن أبي شيبة (٥) في الاصل العتيق « مضرس »

١٣٦٥ — قال : حدثنا ابن بكير عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار : أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة : « خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة » . فأبى ، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب ، فأبى ، فكلّموه أيضاً ، فأبى . فكتب إلى عمر . فكتب إليه عمر : « إن أحببوا فخذها منهم . وأرددها عليهم ، وارزق رقيقهم » . قال قال مالك : وقوله « وأرددها عليهم » يعني أرددها على فقرائهم

١٣٦٦ — قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن عبد الخالق بن سلمة الشيباني قال : سألت سعيد بن المسيّب عن الصدقة ؟ فقال : « كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر ، أو نصف صاع حنطة عن كلّ رأس . فلما قام أمير المؤمنين عمر كلفه ناس من المهاجرين ، فقالوا : إننا نرى أن نؤدى عن أرقبنا عشرة عشرة كلّ سنة إن رأيت ذلك . فقال : نعم ما رأيتم ، وأنا أرى أن أرزقهم جريبتين كلّ شهر . فكان الذى يعطيهم أمير المؤمنين أفضل من الذى يأخذ منهم » (١)

[قال : أبو عبيد : يعنى صدقة الفطر عن الرقيق] (٢)

١٣٦٧ — قال أبو عبيد : وقد كان بعض الكوفيين يرى فى الخيل صدقة إذا كانت سائمة يبتغى منها النسل . فقال : إن شاء أدّى عن كلّ فرس ديناراً ، وإن شاء قومها ثم زكّاها قال : وإن كانت للتجارة فهى كسائر أموال التجار يزكّيها

١٣٦٨ — قال أبو عبيد : أما قوله فى التجارة ، فعلى ما قال . وأما إيجابه الصدقة

فى السائمة فليس هذا على اتباع السنة ، ولا على طريق النظر .

(١) روى ابن أبى شيبة عن شيبان بن عوف — وكان أدرك الجاهلية — قال : « أمر عمر بن الخطاب بالصدقة . فقال الناس : يا أمير المؤمنين ، خيل لنا ورقيق ، افرض علينا عشرة عشرة . فقال : أما أنا فلا افرض ذلك عليكم »

(٢) زيادة من الشامية

لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قد عفا عن صدقتها ، ولم يستثنِ
سائمتَ ولا غيرها . وبه عملت الأئمة والعلماء بعده . فهذه السَّئمة
وأما في النظر فكان يلزمه إذا رأى فيها صدقة أن يجعلها كالماشية تشبهاً
بها ، لأنها سائمتٌ مثلها ، ولم يصِرْ إلى واحدٍ من الأمرين .
على أنَّ تسمية سائمتها قد جاءت عن غير واحدٍ من التابعين :
بإسقاط الزكاة منها .

١٣٦٩ — قال : حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال : « ليس في
الخيول السائمتِ صدقة » (١)

١٣٧٠ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن قال : « ليس في
الخيول السائمتِ صدقة »

١٣٧١ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهيدي عن عبد الله بن المبارك
عن معمر عن سيماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال : « ليس في
الخيول السائمتِ زكاة » (٢)

١٣٧٢ — قال أبو عبيد : وقد قال مع هذا بعض من يقول بالحديث ويذهب
إليه : أنه لا صدقة في سائمتها ، ولا فيما كان منها للتجارة أيضاً
يذهب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« عَفَوْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ »
يقول : فجعله عاماً ، فلا زكاة في شيء منها

قال أبو عبيد : فأوجب ذلك الأول الصدقة عليها في الحالين جميعاً ،

(١) روى ابن أبي شعبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم : أنه كان لا يرى
في الرقيق إذا كانوا للتجارة صدقة الفطر . ولكن يقومهم ويؤدي عنهم الزكاة
(٢) رواه ابن أبي شعبة عن أبي أسامة عن نافع عن عمر

وَأَسْقَطَهَا هَذَا مِنْهُمَا كِلْتَيْهِمَا . وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي غُلُوبٌ ، وَالْآخَرُ
تَقْصِيرٌ . وَالْقَصْدُ ^(٣) فِيمَا بَيْنَهُمَا : وَهُوَ أَنْ تَجِبَ الصَّدَقَةُ فِيمَا كَانَ مِنْهَا
لِلتِّجَارَةِ ، وَتَسْقُطَ عَنِ السَّائِمَةِ

عَلَى هَذَا وَجَدْنَا مَذَاهِبَ الْعُلَمَاءِ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِ حَدِيثِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٣٧٣ — وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ ،
وَأَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ . لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي هَذَا اخْتِلَافًا

١٣٧٥ — قال : حدثنا محمد بن ربيعة وأبو ذؤيم ، كلاهما عن عمرو بن

عثمان ، عن موسى بن طلحة قال « إنما أُمِرَ معاذٌ أن يأخذ الصدقة من الحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ، والنَّخْلِ ، والعِنَبِ - أو قال [أبو عبيد] ^(١) التَّمْرِ أو الزَّيْبِ - والسُّلْت ^(٢) والزَّيْتُون »

١٣٧٦ — حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي عوانة عن مُغيرة عن إبراهيم

قال « الصَّدقة في الحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ، والتَّمْرِ ، والزَّيْبِ ، والسُّلْت » الشك من أبي عبيد في أحد هذين الحديثين

١٣٧٧ — قال : وحدثنا يزيد بن هارون عن حجاج بن أرطاة عن

عمرو بن دينار عن طاوس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن ، فكان يأخذ الثَّيَابَ بصدقة الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ »

١٣٧٨ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني موسى بن

عقبة عن نافع عن ابن عمر - في صدقة الثمار والزَّرْع - قال « ما كان من نَخْلٍ ، أو عِنَبٍ ، أو حِنْطَةٍ ، أو شَعِيرٍ »

١٣٧٩ — قال : وحدثنا يزيد عن هشام عن الحسن : أنه كان لا يرى

العُشْرَ إِلَّا فِي [الحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ^(٣)] والتَّمْرِ ، والزَّيْبِ

١٣٨٠ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن الحسن وابن

سَيَّيرٍ مِثْلَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا « الصَّدقةُ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ : فِي الذَّهَبِ ، وَالوَرَقِ ، وَالْإِبِلِ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالزَّيْبِ » ^(٤)

(١) زيادة من الشامية (٢) السلت : نوع من الشعير أبيض لا قشر له

(٣) زيادة من الشامية وهي الصواب لأنه ابن أبي شيبة رواه مثلها

(٤) قال في التلخيص : وروى البيهقي من طريق مجاهد قال : لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا في خمسة - فذكرها . ومن طريق الحسن

١٣٨١ — قال أبو عبيد : وبهذا القول كان يأخذ ابن أبي ليلى ، وسفيان بن سعيد : أن الصدقة لا تجب في شيء مما تخرج الأرض ، إلا في هذه الأربعة الأصناف ، على ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر به معاذاً . ثم قاله ابن عمر .

وقد روى مثله عن أبي موسى الأشعري أيضاً

١٣٨٢ — يروى ذلك عن سفيان الثوري عن طلحة بن يحيى عن أبي بردة

عن أبي موسى الأشعري .

١٣٨٣ — وبه أفتى الحسن وابن سيرين

١٣٨٤ — قال أبو عبيد : وقد قال قوم أئمة سوى هذا القول ، فزادوا في هذه

الأصناف ونقصوا منها .

١٣٨٥ — فمن زاد ابن عباس ، وإبراهيم ، وعمر بن عبد العزيز ، ومكحول ،

والزهري ، والأوزاعي ، ومالك بن أنس ، وأهل العراق ، غير ابن أبي

ليلى ، وسفيان ، ومن قال بقولهما

١٣٨٦ — وكان ممن نقص منها شريح ، والشعبي

فأمّا الذين زادوا :

١٣٨٧ — فإن عبد الرحمن بن مهادي حدثنا عن عمر بن أبي العوام - عن

ليث عن طاوس عن ابن عباس قال « الصدقة في الحنطة ، والشعير ، والتمر ،

قال : « لم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة إلا في عشرة - فذكرها » . وعن

الشعبي « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : إنما الصدقة في الحنطة

والشعير والتمر والزبيب » قال البيهقي : وهذه المراسيل طرقها مختلفة . وهي يؤكد

بعضها بعضها . ومعها حديث أبي موسى ، ومعها قول عمر وعلي وعائشة : ليس في

الخضروات زكاة اه وحديث أبي موسى رواه ابن أبي شيبه والدارقطني والحاكم

والزبيب ، والسُّلت ، والزيتون »

١٣٨٨ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي عوانة عن مغيرة عن

إبراهيم قال : « الصدقة في الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والسُّلت ،
والذرة »

١٣٨٩ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر ، كلاهما عن

شعبة ، عن مغيرة عن إبراهيم مثل ذلك ، إلا أن شعبة شك في السادس ،
فقال : السُّلت ، أو الذرة

١٣٩٠ — قال : وحدثني هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب

عن النعمان بن المنذر عن مكحول : أنه جعل في القطنية^(١) مثل القمح ،
والشعير ، والتمر ، والزبيب .

١٣٩١ — [قال : وحدثنا]^(٢) عن محمد بن شعيب عن يزيد بن أبي مالك

عن أبيه عن عمر بن العزيز : أنه كان في سجله « ويؤخذ من القطاني على
نحو مما يؤخذ من القمح والشعير ، والسُّلت »

١٣٩٢ — قال : وحدثنا ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن

سعيد عن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب : « أن يؤخذ من الحمص ،
والعدس الزكاة »

١٣٩٣ — قال : وحدثني هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن

الأوزاعي عن محمد بن عبد الله عن الزُّهري قال : التَّوَابِلُ بمنزلة الحبوب ، تزكى

١٣٩٤ — قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس :

أنه كان يقول في القطاني كلها مثل ذلك . وهي صنوف الحبوب : من

(١) القطنية — بالكسر والتشديد — واحدة القطاني : كالعدس ، والحمص ،

واللوبيا ، ونحوها (٢) زيادة من الشامية

العدس ، والحمص ، والأرز ، والجلبان ، أو الجملان . وجميع هذه الأنواع
١٣٩٥ — قال أبو عبيد : وكذلك قول الأوزاعي . وبه قال أهل

العراق ، سوى ابن أبي ليلى ، وسفيان

١٣٩٦ — إلا أن مالكاً كان أشد في ذلك قولاً من الأوزاعي وأهل
العراق أيضاً . وذلك أنه كان يرى أن تُضم أصناف الحبوب كلها بعضها
إلى بعض . فإذا بلغت معاً خمسة أوسق زكَّاهَا . قال وكذلك الحنطة ،
والشعير . وأحسبه قال : والسُّلْت أيضاً ، يُضمُّ بعضُ تلك إلى بعض ، فجعل
مالك هذه الثلاثة نوعاً واحداً ، لأنها قوتُ الناس . وجعل الحبوب كلها
نوعاً واحداً ، وهي القطاني

١٣٩٧ — واحتج في ذلك بأن مُعمر بن الخطاب أخذ من الحنطة
التي كان أنباط الشام يقدمون بها المدينة : نصف العشر ، وأنه أخذ من
القطنية العشر . قال : فجعل القطاني كلها شيئاً واحداً . وجعل الحنطة من غيرها
١٣٩٨ — قال : حدثني بذلك كلبه عنه ، أو بأكثره ، يحيى بن بكير
قال : وكان يحتج في ضمه الشعير إلى الحنطة : بالذهب يُضاف إلى الفضة
في الزكاة

١٣٩٩ — قال أبو عبيد : وأما أهل العراق فليسوا يرون في شيء من ذلك
صدقة ، حتى يبلغ كلُّ صنفٍ على حياله خمسة أوسق فصاعداً . ولا يرون ضمَّ
شيء من ذلك إلى غيره . وهو قول الأوزاعي

١٤٠٠ — قال : حدثني هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب قال :
سألت الأوزاعي : هل تُضاف الحنطة إلى الشعير ، والحبوب ، بعضها إلى
بعض في الزكاة ؟ فقال : لا

١٤٠١ — قال أبو عبيد : وكذلك يُروى عن داود بن عبد الرحمن

العطار عن ابن جريج عن عطاء قال : لا تُضمُّ الحبوب بعضها إلى بعض في الزكاة.

قال أبو عبيد : ولا نعلم أحداً من الماضين جمع بينها ، إلا شيئاً يروى عن عكرمة قال : كان ابن المبارك يُحدثه .

١٤٠٢ — بلغني ذلك عنه عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة في أذهب شعير ، وأذهب دخن : إذا جُمعت بلغت الزكاة ، وإذا لم تُجمع لم تبلغ ؟ قال : تجمع . قال معمر : قد كرت ذلك لأيوب ، فلم يعجبه .

قال أبو عبيد : الأذهب : واحداً ذهب ، وهو مكيال لأهل اليمن معروفٌ عندهم

فلا أعرف في ضم الحبوب بعضها إلى بعض غير هذا الحديث ، وقول مالك

قال أبو عبيد : فهذا قول من قال بالزيادات على الأصناف الأربعة التي ذكرناها في أول هذا الباب ، مرفوعة وغير مرفوعة

وأما من قال بالنقصان

١٤٠٣ — فإن عباد بن العوام حدثنا عن سفيان بن حسين عن الحكم عن شريح قال : تؤخذ الصدقة من الخنطة ، والشعير ، والتمر . قال : وكان لا يرى في العنب صدقة

١٤٠٤ — قال : حدثنا هشيم عن الأجلح عن الشعبي قال : الصدقة في البر والشعير والتمر

قال أبو عبيد فهذه أربعة أقوال بمعانٍ مختلفة

فإنهم قصدوا قصدَ الأثر ، فاتبعوه ، ولم يعدُّوه إلى غيره بزيادةٍ ولا نقصان
وأما الذين زادوا فيها السُّلْتِ والذُّرَّةَ خَاصَّةً فإنهم ذهبوا إلى أنهما من
جنس الحنطة ، وإن كانت لها فضيلةٌ عليهما في الطَّعمِ

١٤٠٥ — يحقق ذلك لهم ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه سُئِلَ عن السُّلْتِ
بالبيضاء ، فكرهه

قال أبو عبيد : فلهذا قال أهلُ المدينة : لا يجوز بيع السُّلْتِ بِالْحِنْطَةِ والشَّعِيرِ ،
إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، لأنها ثلاثها عندهم نوع واحد . وكذلك الذُّرَّةُ عند ناسٍ
من الناس ، هي عندهم من الحنطة ، لأنها قوتٌ كثيرٌ من هذا الخلق ، من
السُّودَانِ وغيرهم ، لا يعيشهم سِوَاهُ

١٤٠٦ — وأما الذين أَوْجَبُوهَا في الْخُبُوبِ كُلِّهَا ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ أَبْوَابَ الرَّبَا إِنَّمَا سَمِيَ مِنْهَا سِتَّةَ أَشْيَاءَ : الذَّهَبُ ،
وَالْفِضَّةُ ، وَالْحِنْطَةُ ، وَالشَّعِيرُ ، وَالتَّمْرُ ، وَالْمِلْحُ

قالوا : فقاسمتِ العلماءُ سائرَ ما يُكَالُ وَيُوزَنُ بهذه
السُّنَّةِ . يقولون : فكذلك لما رأينا سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الصَّدَقَةِ : أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِهَا إِلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ : التَّمْرَ ، وَالشَّعِيرَ ،
وَالْتَّمْرَ ، وَالزَّيْبَ ، الَّتِي يَدَّخِرُهَا النَّاسُ لِقُوتِهِمْ وَطَعَامِهِمْ الْحَقْنَ بِهَا مَا كَانَ
لَهَا مُضَاهَةً مِنْ كُلِّ ثَمَرَةٍ بَاقِيَةٍ مِنْ طَعَامِ النَّاسِ ، يَكُونُ حَكْمُهَا الْحَكِيمُ
مَحْكَمٌ تِلْكَ الْأَرْبَعَةُ

١٤٠٧ — واحتجُّوا أيضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم « ليس في أقلَّ
من خمسة أَوْسُقٍ صدقة »

قالوا : وَالْأَوْسُقُ يَقَعُ مَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ يُكَالُ مِمَّا يُؤْكَلُ

١٤٠٨ — وأما الذين لم يُوجِبوها إِلَّا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ،
وَأَسْقَطُوا الزَّيْبَ مِنْهَا فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا حَكَّمَ عَلَى
الْعَرَبِ فِي صَدَقَاتِهَا بِمَا يُعْرَفُ مِنْ أَقْوَاتِهَا بِمَا هُوَ طَعَامٌ لَهَا فِي حَاضِرَتِهَا

و باديتها . فلم تكن إلا هذه الأصناف الثلاثة . فكانت الحنطة ، والشعير ،
 لأهل المدر . وكان التمر لأهل الوبر ، وخرج الزبيب من هذا المعنى
 يقولون : فأنما وجبت الصدقة للفقراء على الأغنياء فيما لا حياة لهم —
 بعد الله — إلا به ، ليعيشوا معهم : كالأبل ، والبقر ، والغنم التي خصتها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، من بين جميع سوائم الخيل
 والبغال [والحمير] ^(١) فجعل الله تبارك وتعالى ألبان تلك ولحومها معاشاً للناس ،
 دون هذه . فلذلك وجبت في تلك الصدقة ، دون الأخرى

فيقولون : فكذلك هذه الأصناف الثلاثة من الطعام : البر ،
 والشعير ، والتمر ، هي قوت الناس ومعاشهم عند العرب
 قال أبو عبيد : فكل هو لاء قد توخى مذهباً وجد فيه مساعاً ، فيما
 تأولناه عليهم . والله أعلم بما أرادوا

١٤٠٩ — إلا أن الذي اختار من ذلك الاتباع لسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : أنه لا صدقة إلا في الأصناف الأربعة التي سمّاها ، وسنّها
 مع قول من قاله من الصحابة والتابعين ، ثم اختار ابن أبي ليلى ، وسفيان إياه .
 وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خص هذه بالصدقة
 وأعرض عما سواها : قد كان يعلم أن للناس أموالاً مما تخرج الأرض .
 فكان تركه ذلك ، عندنا ، عقواً منه ، كعفو عن صدقة الخيل والرقيق .
 وإنما يحتاج إلى النظر والتشبيه والتمثيل إذا لم توجد سنة قائمة . فإذا
 وجدت السنة لزم الناس اتباعها

فكان حديث موسى بن طلحة مع هذا — وإن لم يكن مسنداً — لنا إماماً ،
 مع من اتبعه من الصحابة والتابعين ، إذ لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما هو أثبت منه وأتم إسناداً يرده

باب

(الصدقة في أدنى ما تخرج الأرض ، وما يكون منها فيه العشر)

(أو نصف العشر)

١٤١٠ — قال : حدثنا أبو النضر عن الأيث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بشر بن سعيد قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فيما سقت السماء ، وفي البعل ، وفيما سقت العيون : العشر ، وفيما سقت السواقي نصف العشر »

١٤١١ — وحدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ بن جبل - وهو باليمن - « إن فيما سقت السماء ، أو سقى غيلاً العشر ، وفيما سقى بالغرب نصف العشر »

١٤١٢ — قال : وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري « أن في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر ، في الصدقة : ما كان عشريناً تسقيه السماء والأنهار ، وما كان يسقى من بعل ففيه العشر ، وما كان يسقى بالتنواضح ففيه نصف العشر »

قال أبو عبيد : أما يزيد فقال : عشريناً ، بتشديد الشاء والياء . والصواب عندنا بالتخفيف

١٤١٣ — قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه قال « ما كان بعللاً ، أو سقى بالعين ، أو كان عشريناً يسقى بالمطر ، ففيه العشر ، وما كان يسقى بالنضح ففيه نصف »

العُشْرُ « (١)

١٤١٤ — قال: حدثنا عبدالله بن صالح عن الأيثر بن سعد قال حدثني نافع عن ابن عمر مثل ذلك

١٤١٥ — قال: وحدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ذلك قال أبو عبيد: إلا أن حديث ابن لهيعة مرفوع. ولا أدري أحفوظ هو أم لا؟

١٤١٦ — قال: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال «فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بالدَّوَالِي والنَّوَا ضح نصف العُشْر» (٢)

١٤١٧ — قال وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال «ماسقى بالدَّالِيَةِ والغَرْبِ ففيه نصف العُشْر، وماسقى فَتْحاً، أو سقت السماء ففيه العُشْر»

(١) رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن الجارود قال الحافظ في التلخيص (ص ١٨٠) وقد قال أبو زرعة: الصحيح وقفه على ابن عمر ذكره ابن أبي حاتم عنه في العلل. والعثرى: بفتح العين المهملة والمثلثة، وحكى اسكان ثانيه. قال الأزهرى وغيره: العثرى مخصوص بما سقى من ماء السيل، فيجعل عاثورا، وهو شبه ساقية تحفر، ويمجرى فيها الماء إلى أصوله، وسمى كذلك لأنه يتعثر به المار الذي لا يشعر به. والنضح السقى بالسانية

(٢) قال ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٠) رواه أبو داود. ورواه عبد الله بن الإمام أحمد من زيادات المسند، ويحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٧٨) وذكر عبد الله بن الإمام أحمد أنه عرضه على أبيه فأنكره. وقال الدارقطني في العلل: الصحيح وقفه على أبي إسحاق. وأشار البزار إلى أن محمد بن سالم تفرد برفعه عن أبي إسحاق اه. وقد رواه يحيى بن آدم من عدة طرق عن عاصم بن ضمرة عن علي (رقم ٣٧٣ - ٣٧٩) ورواه أبو يوسف في الخراج (ص ٦٤) عن عاصم من طريقين

١٤١٨ — قال : وحدثنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن مُجاهد قال « ما سَقَتِ السماءُ ، أو العيونُ ففيه العشر ، وما سَقَى بَغْرَبٍ أو دالية ، أو ناعورةٍ ففيه نصف العشر »

١٤١٩ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : رجلٌ له أرضٌ تُسقى بالرشاءِ مرةً ، وبالعَيْنِ مرةً ؟ قال : يؤخذُ بأكثرهما سِقَايةً به (١) »

١٤٢٠ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : « قلت لعطاء : كم فيما يُسقى بالكِظائم : من نخْلٍ ، أو عَنَبٍ ؟ قال : العشر »

١٤٢١ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ابن عبد الله قال : فيه العشر .

قال أبو عبید : فهذه الأسقاء التي ذكرت في هذه الأحاديث مختلفة الممانى . فالْبَعْلُ منها : ما كان من نَخْلٍ يَشْرَبُ بعُروقه ، من غير سَقَى سماءٍ ، ولا غيرها . وقد قال بعضهم : إن البَعْلَ هو ما سَقَتِ السماءُ . والتفسير عندي هو الأول . لأن الحديث قد فرّق بينهما . ألا تراه قال « فيما سَقَتِ السماءُ وفي البَعْلِ » فجعلهما نوعين . هكذا هو في الحديث المرفوع . وكذلك هو في حديث ابن عمر . حين قال « ما كان بَعْلًا أو عَشْرِيًّا » فصيّرهما ضَرْبَيْنِ . فهذا البعل

وَأَمَّا الْعَشْرِيُّ فَمَا تَسْقِيهِ السَّمَاءُ ، لا اختلاف فيه . وهو الذي يُسَمَّى العامة العِذَى

وَأَمَّا الْغَيْلُ : فكلُّ ماءٍ جارٍ ، كماء الأنهار والعيون ، والقُنَى . والكِظائم وهي نحو من القنى . وكذلك الفَتْحُ وهو مثل الغَيْل . وإنما سَمِيَ فَتْحًا لتشقيق أنهاره في الأرض ، وفتح أفواهاها للشَّرب

فهذه كلها أسقاء العشر

وأما النواضح فلا بل التي تستقي لشرب الأرضين، وهي السواني بأعيانها. وكذلك الغرب إنما هو دأو البعير الناضح. وكذلك الرشا، إنما هو حبله الذي يستقي به. فالمعنى في النواضح والسواني، والغروب، والرشا واحد.

وأما الدالية فهي هذه الدلاء الصغار التي تديرها الأرحاء^(١) وكذلك الناعورة. هي مثلها

فهذه أسقاء نصف العشر

وإنما نقصت عن مبلغ تلك في الصدقة لما في هذه من المؤونة على أهلها والعلاج الذي لا يلزم أولئك مثله

وإنما يجب على هذا العشر، أو نصف العشر بعد بلوغ ما تخرج الأرض خمسة أوسق فصاعداً. بذلك جاءت السنة والآثار

١٤٢٢ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج وحماد بن سلمة عن

عمرو بن يحيى بن عمارة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة. وليس فيما دون خمس أواق صدقة »^(٢)

١٤٢٣ — قال: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى

ابن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه قال مثل ذلك غير مرفوع

قال أبو عبيد: وهذا الحديث يُحدثونه عن ليث ابن أبي سليم عن نافع

عن ابن عمر مرفوعاً

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة « الأرجل » (٢) أخرجه البخاري ومسلم وفي رواية للنسائي « ليس فيما دون خمسة أوساق من التمر » ورواه ابن أبي شيبة من طريقين

١٤٢٤ — وعن مَعْمَرٍ عن سُهَيْل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ^(١).

١٤٢٥ — قال : وحدَّثنا محمد بن عُبَيْد عن إِدْرِيس الأَوْدِيُّ عن عمرو بن مُرَّة عن أبي البَخْتَرِيِّ عن أبي سعيد الخدري - رَفَعَهُ - قال : « ليس فيما دونَ خمسةِ أَوْسُقٍ زكاةٌ » ^(٢).

١٤٢٦ — قال : حدَّثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هَرَم عن محمد بن عبد الرحمن : أن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب عمر في الصدقة « أن لا تُؤخذَ من شَيْءٍ حتى يبلغَ خمسةَ أَوْسُقٍ »

١٤٢٧ — قال : حدَّثنا [أزهر السَّمَّان] ^(٣) قال : حدَّثنا حجاج عن ابن جريج عن أبي الزَّيْثِر عن جابر قال « لا تجب الصدقة إلا في خمسةِ أَوْسُقٍ » ^(٤).

١٤٢٨ — قال : حدَّثنا هُشَيْم عن مُغْيِرَة عن إبراهيم ويونس عن الحسن قالا « ليس في شيء من الطعام زكاة حتى يبلغ خمسة أَوْسُقٍ » ^(٥)

١٤٢٩ — قال : حدَّثنا أزهر السَّمان عن ابن عَوْن عن الحسن مثل ذلك .

١٤٣٠ — قال : حدَّثنا هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن النُّعْمان بن المنذر عن مكحول قال « إذا بَلَغَتْ أَوْسُقًا خَمْسَةً - قال : يعني

(١) أخرجه أحمد والدارقطني (٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وزادوا « والوسق مستون صاعا » قال أبو داود : وهو منقطع ، لم يسمع أبو البختري من أبي سعيد . وقال أبو حاتم : لم يدركه (٣) زيادة من الشامية (٤) أخرجه مسلم (٥) رواه ابن أبي شيبة بلفظ « لا تجب الصدقة حتى تبلغ ثلاثمائة صاع » اهـ

بذلك خمسة وسبعين مدياً - ففيها العُشُورُ . وليسَ على ما دُونَ ذلك عُشُورٌ .

قال أبو عبيد : وبهذه الأحاديث كلها التي ذكرناها في الأَوْسُقِ الخمسة كان يأخذ سفيان بن سعيد ، والأوزاعي ، ومالك

١٤٣١ - حدثني عن مالك يحيى بن عبد الله بن بكير .

١٤٣٢ - وحدثنى عن الأوزاعي هشام بن إسماعيل عن محمد بن

شُعَيْب عنه .

١٤٣٣ - وكذلك قول أكثر أهل العراق ، إلا أن الأوزاعي وسفيان كانا لا يريان أن يُجمع بين نوعين في الصدقة . وكان مالك يرى الجمع . وقد ذكرنا ذلك في الباب الأول .

١٤٣٤ - وبمثل قول الأوزاعي وسفيان يقول أهل العراق ، غير أبي حنيفة وحده .

باب

(خَرْصِ الثَّامِرِ لِلصَّدَقَةِ ، وَالْعَرَايَا ، وَالسَّنَةِ فِي ذَلِكَ)

١٤٣٥ - قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة^(١) عن مقسم عن ابن عباس قال : « دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر : أرضها ، ونخلها ، إلى أهلها مقاسمة على النصف »^(٢)

(١) في الأصل العتيق « الحكم بن أبي عتيبة » وهو خطأ

(٢) انظر رقم (١٩١ - ١٩٣) ورواه أبو داود عن ميمون بن مهران عن مقسم عن ابن عباس قال : « اففتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، واشترط أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء . قال أهل خيبر : نحن أعلم بالأرض منكم فأعطناها على أن لكم نصف الثمرة ولنا نصف ، فزعم أنه أعطاهم على ذلك . فلما كان حين يصرم النخل بعث إليهم عبد الله بن رواحة فحزر عليهم النخل - (م ٣١ - الاموال)

١٤٣٦ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال «عَامَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى شَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» (١)

١٤٣٧ — قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا داود بن أبي هند عن الشعبي قال «دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ إِلَى أَهْلِهَا بِالنُّصْفِ ، فَبَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ لِيَخْرُصَ النَّخْلَ — أَوْ قَالَ الثَّمَرَ — عَلَيْهِمْ . فَقَالَ لَهُمْ ابْنُ رَوَاحَةَ : جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ رَجُلٍ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي ، وَلَا تُنْشِمُ أَبْغَضُ إِلَى مِنَ الْقِرَادَةِ وَالْخَنَازِيرِ . فَقَالُوا : كَيْفَ تَعْدِلُ عَلَيْنَا ، وَأَنْتَ هَكَذَا ؟ فَقَالَ : لَيْسَ يَمْنَعُنِي ذَلِكَ مِنْ الْعَدْلِ عَلَيْكُمْ . قَالُوا : بِهَذَا قَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ . قَالَ : فَخَرَصَ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ جَعَلَهُ نِصْفَيْنِ ، فَخَيَّرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا أَيَّهْمَا شَاءُوا . قَالَ : فَمَا زَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئاً » (٢)

وهو الذي يسميه أهل المدينة الخرص — فقال : في ذه كذا وكذا . قالوا : أكثرت علينا يا ابن رواحة ، قال : فانا إلى حزر النخل ، وأعطيتكم نصف الذي قلت . قالوا : هذا الحق ، وبه قامت السموات والأرض ، قد رضينا أن نأخذه بالذي قلت « وفي الموطأ » فجمعوا له حليا من حلى نسائهم . فقالوا : هذا لك ، وخفف عنا في القسمة وتجاوز . فقال : يامعشر اليهود ، والله إنكم لمن ابغض خلق الله إلى . وما ذاك بحاملي أن أحيف عليكم . أما الذي عرضتم من الرشوة فإنها سحت ، وأنا لاناكلها . قالوا : بهذا قامت السموات والأرض « ورواه ابن ماجه

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما وانظر خراج يحيى ابن آدم (رقم ٩٧ ، ٩٨) وأبي يوسف (ص ٦٠ و ١٠٦) (٢) رواه ابن أبي شيبة عن الشيباني عن الشعبي ، ثم قال : فسألت الشعبي : أفعله ؟ قال : لا . وروى عن أبي الزبير عن جابر أنه خرصها أربعين ألف وسق ، فزعم ان اليهود لما خيرهم ابن رواحة أخذوا الثمر وعليهم عشرون ألف وسق

١٤٣٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أنها قالت - وهي تذكر شأن خير - فقالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود ، فيخرجهم من الثمر ، حين يطيب ، قبل أن يؤكل . قالت : ثم يخرج يهود ، أي أخذونه أم يدفعونه إليهم بذلك الخرص ؟ » (١)

قال : وإنما كان أمر بالخرص لتحصى الزكاة ، قبل أن تؤكل الثمار وتفرق
١٤٣٩ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بخرص النخل حين طاب ثمرهم »

١٤٤٠ — قال : حدثني عفان عن وهيب بن خالد عن عمرو بن يحيى عن العباس بن سهل بن سعد عن أبي حميد الساعدي قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عام تبوك ، حتى جئنا وادي القرى - فاذا امرأة في حديقة لها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : اخرجوا ، فخرص القوم ، وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة : أحصي ما يخرج منها ، حتى أرجع إليك إن شاء الله » (٢)

(١) أخرجه أبو داود بدون ذكر التخيير . قال في عون المعبود (٢ : ٢٤) وفي هذا الحديث واسطة بين ابن جريج وابن شهاب ولم يعرف . وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون الواسطة المذكورة . وابن جريج مداس . وذكر الدارقطني الاختلاف فيه . فقال : رواه صالح عن أبي الأخضر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وأرسله عمر ومالك وعقيل ولم يذكروا أبا هريرة (٢) رواه الإمام أحمد وأبو نعيم في دلائل النبوة . وبقية « فخرج رسول الله ﷺ حتى أتى تبوك . فقال : إنها ستهب عليكم الليلة ريح شديدة ، فلا يقوم من فيها أحد . فمن كان له بعير فليوثق عقاله . قال أبو حميد : فعلقناها . فلما كان من الليل هبت ريح شديدة

قال أبو عبيد : إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالاحصاء - فيما نرى - لتعلم أنه كما خرص عليها ، فيكون أطيب لنفسها ، وليس ذلك أن يكون كان لا رتياب منه فيما خرص صلى الله عليه وسلم

١٤٤١ قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قال لي عطاء : « نخرص النخل والعنب ، ولا نخرص الحب »^(١)

١٤٤٢ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « لا نعلمه يُخرص من الثمر إلا التمر والزبيب »

١٤٤٣ — قال : حدثني سعيد بن عفير ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس أنه قال مثل ذلك . قال : « السنة أن لا يُخرص من الثمر إلا النخل والعنب »

قال : وإنما يكون الخرص حين يبدو صلاح الثمر ويحبل بيعه . وذلك لأنه قد يؤكل رطباً ، فيُخرص على أهله للتوسعة على الناس ، ثم يُخلى بينهم وبينه يأكلونه ، ثم يؤدون منه الزكاة على ما خرص .

قال : وأما مالا يؤكل رطباً فإنه لا يُخرص ، مثل الحبوب [رطبة]^(٢) قال : وإنما على أهله فيه الأمانة إذا صار [ذلك]^(٢) حباً

فقام فيها رجل فألقته في جبل طيء . ثم أقبل النبي صلى الله عليه وسلم وأقبلنا معه حتى جئنا وادي القرى فقال للمرأة : كم جاءت حديقتك ؟ قالت عشرة أوسق خرص رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانظر البداية والنهاية لابن كثير (١٢: ٥)

(١) رواه ابن أبي شيبة

(٢) زيادة من الشامية . وفي الموطأ ، قال مالك « فأما مالا يؤكل رطباً وإنما يؤكل بعد حصاده من الحبوب كلها فإنه لا يُخرص وإنما على أهلها فيها إذا حصدها ودقوها وطببوها وخلصت حباً فأما على أهلها فيها الأمانة يؤدون زكاتها إذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة . وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا »

١٤٤٤ — قال أبو عبيد: فقول مالك هذا يصدقه قول عطاء وابن شهاب: أنه لا خرص إلا في النخل والعنب

وقد روى عن بعض الصحابة ما يزيدُه تشييتاً

١٤٤٥ — قال: حدثني أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن عبد الله

ابن أسامة بن الهادي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: «بعت مروان فلاناً القرظي ليجمع خرص الحرث. فأتى عثمان بن حنيف، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، يطلب زكاة حرثه. فقال له عثمان: أو قد فعلتموها؟ إنها لم تكن جزية قط، إلا ويدوها»^(١) زكاة يؤخذ الناس بها.

١٤٤٦ — قال: وقال أبو بكر بن حزم: وكان الناس قبل ذلك

لا يؤتون لزكاة حرثهم، إنما يؤدى الرجل ما قدر له أن يؤدى لا يتبع بشيء، ولا يسأل عن شيء، حتى كان من أمر مروان ما كان

١٤٤٧ — قال أبو عبيد: فأنكر عثمان خرص الزرع، وطلبه من أهله. وليس

فيه أنه أنكر ذلك من النخل والعنب. وهذا هو قول مالك، إلا أنه كان يرى أن الخرص يحيط بالثمرة كلها، إذا كانت تبلغ خمسة أوسق فصاعداً، ويرى أن يحسب على أهلها ما أكلوا منها. وهكذا العمل عندهم اليوم

وفي هذه الأحاديث التي ذكرناها تقوية لقولهم، مع أنه قد جاءت أحاديث سواها بالترك لهم قدر ما يأكلون أيام الثمار.

١٤٤٨ — قال: حدثنا حجاج عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن عبد

الرحمن بن مسعود بن نيار قال: أتانا سهل بن أبي حشمة، ونحن في مجلس، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا خرصتم فدعوا الثلث، فإن لم تدعوا قال قال شعبة: أو قال: فإن لم تجدوا الثلث فالربع»^(١)

(١) في العتيقة «الایدوها» (٢) رواه ابن أبي شيبة وفيه «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تجدوا الثلث، فالربع» ورواه أبو داود عن سهل قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٤٤٩ — قال : حدثنا هشيم ويزيد ، كلاهما عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار :
أن عمر بن الخطاب بعث أبا حنمة الأنصاري على خرص أموال المساكين .
فقال : « إذا وجدت القوم في نخلهم ، قد خرّفوا ، فدع لهم ما يأكلون لا تخرصه
عليهم » (١)

١٤٥٠ — قال : حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
أن أبا ميمون أخبره عن سهل بن أبي حنمة : أن مروان بعثه خارصاً للنخل ،
فخرص مال سعد بن أبي سعد سبعمائة وسقي ، وقال : لولا أني وجدت فيه
أربعين عريشاً لخرصته تسعمائة وسقي ، ولكني تركت لهم قدر ما يأكلون .
قال أبو عبید : فجاءت الرخصة في هذه الأحاديث بالترك لهم ، والتخفيف
عنهم ، وكذلك جاءت في العرايا :

١٤٥١ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى بن
عمارة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ليس في العرايا صدقة »

١٤٥٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني قطير (٢)
الأنصاري : أن محمد بن سهل بن أبي حنمة أخبره : أن أبا حنمة كان يخرص

إذا خرصتم نخلوا ودعوا الثلث . فإن لم تدعوا ، أو تجددوا ، الثلث فدعوا
الرابع « قال في عون المعبود (٢ : ٢٤) فخذوا - بالجيم والذال - أمر من الجذ
وهو القطع والكسر ، وفي بعض النسخ : فخذوا - بالحاء المهملة والذال المعجمة -
وهكذا في جامع الأصول من رواية أبي داود . قال ابن الأثير : الحذ : التقدير
والقطع . وفي بعض النسخ فخذوا - بالجيم والذال المهملة - بمعنى القطع . وفي
بعض النسخ : فخذوا - بالحاء المعجمة والذال - من الأخذ ، وهو موافق لما أخرجه
أصحاب السنن وأحمد في مسنده . والمعنى فخذوا زكاة الخروص إن سلم من الآفة
(١) روى ابن أبي شيبة أن عمر كان يبعث أبا خيثمة . وخرف الثمار جناها

وبابه نصر (٢) بهامش الأصل العتيق نسخة « قطين بالنون »

لعمر بن الخطاب فقال له : لا تخرُصِ العرايا

١٤٥٣ — قال : وحدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن

مكحول قال : « كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث الخُرُاصَ قال : خَفِّقُوا ، فإنَّ في المالِ العريّةِ والوطيّةِ » (١)

١٤٥٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الهِثْلِ بن زياد عن

الأوزاعي قال : بَلَّغْنَا أن عمر بن الخطاب قال : « خَفِّقُوا على النَّاسِ في الخُرُصِ ، فإنَّ في المالِ العريّةِ ، والواطئةِ ، والآكلةِ »

قال أبو عبيد : وفي بعض الحديث « الوَطَاطَةُ » وبعضهم يقول : الوَطِيطَةُ . فاما

الوطِيطَةُ فليس بشيء ، وأما الواطئة والوططة فهما جميعاً السَّابِلَةُ ، سُمُّوا بذلك لِوَطِيطِهِمْ بلادَ الثَّمارِ مُجْتَازِينَ

١٤٥٥ — وهم الذين جاءت فيهم الأحاديث « إنَّ المسافر

يُصِيبُ من الثَّمَرَةِ وَلَا خُبْنَةَ » (٢) ويقال « ولا ثُبَان » (٣)

والآثار فيه كثيرة مُستَفِيضَةٌ . ولها موضعٌ سِوَى هذا

وقوله « والآكلة » هم أرباب الثَّمارِ وأهلُوهم ، ومن لَصِقَ بهم ، فكان معهم

١٤٥٦ — فَمَنْ ذَلِكَ حَدِيثُ سَهْلِ بن أبي حَنَمَةَ في مالِ سعد بن أبي سعدٍ

(١) في النهاية : الواطئة ، المارة والسَّابِلَةُ . وقيل : هي من الوطايا ، جمع وطيئة

وهي تجري مجرى العريّة . وقد رواه ابن أبي شيبة بلفظ « خفف على الناس فإن في المال العارية والوصية » قال : العريّة حائط الرجل . والوصية الرجل يوصي للفقراء والمساكين

(٢) روى أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه سئل عن الثمر المعلق . فقال : من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه . ومن خرج بشيء منه

فعليه غرامة مثليه والعقوبة » وحسنه الترمذي (٣) الثبان : الوطاء الذي يحمل فيه الشيء ويوضع بين يدي الإنسان . فإن حمل في الحُضْنِ فهو خبنة . يقال : ثبنت

الثوب أثبته ثبنا وثبانا ، وهو أن تعطف ذيل قميصك فتجعل فيه شيئاً تحمله

حين قال «لولا أنى وجدت في أربعين عريشاً لحرصته تسعمائة وسقى» فكانت تلك العروش مظالاً ومساكن لهؤلاء الأكلة، أيام النار وأما العريّة فانها تفسر تفسيرين.

١٤٥٧ — فكان مالك بن أنس يقول : هي النخلة يهب الرجل ثمرتها المحتاج ، يعريها إياه ، فيأني المعري — وهو الموهوب له — إلى نخلاته تلك ليحتذيها ، فيشقى على المعري — وهو الواهب — دخوله عليه ، لمكان أهله في النخل ، قال : فجاءت الرخصة للواهب خاصة : أن يشتري ثمرة تلك النخلة من الموهوبة له : بخير صهاً ثمرًا. فهذا قول مالك

١٤٥٨ — وأما التفسير الآخر : فهو أن العرايا هي النخلات يستثنىها الرجل من حائطه ، إذا باع ثمرته ، فلا يدخلها في البيع ، وإكناه يبيعها لنفسه وعياله . فتلك الثنيا^(١) ، لا تخرص عليه . لأنه قد عفى لهم عما يأكلون تلك الأيام ، فهي العرايا ، سميت بذلك في هذا التفسير لأنها أعريت من أن تباع ، أو تخرص في الصدقة ، فأرخص النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الحاجة والمسكنة الذين لا ورق لهم ولا ذهب ، وهم يقدرون على التمر : أن يبتاعوا بتمرهم من ثمار هذه العرايا بخير صها ، فعل ذلك بهم النبي صلى الله عليه وسلم ترشفاً بأهل الفاقة الذين لا يقدرون على الرطب ليشاركوا الناس فيه ، فيصيبوا منه معهم ، ولم يرخص لهم أن يبتاعوا منه ما يكون لتجارة ، ولا لادخار قال أبو عبيد : وهذا التأويل أصح في المعنى [عندى]^(٢) من الأول ، لأن له شاهدَيْن في الحديث

١٤٥٩ — أما أحدهما فشئ كان مالك يحذثه عن داود بن الحصين

(١) بهامش الأصل العتيق « ويقال : الثنيا والثنوى ، وهي لغة أهل الحجاز الثنوى » (٢) زيادة من الشامية

عن أبي سفيان - مولى ابن أبي أحمد^(١) - عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في العرايا بخرصها خمسة أوسق ، أو مادون خمسة أوسق »^(٢) كان مالك يقول : الشك من داود . حدثني ابن بكير عنه .

١٤٦٠ - قال أبو عبيد : وأحسب أن المأخوذَ منهنّما : إنما هو « ما دون خمسة أوسق » لأن توقّيته صلى الله عليه وسلم ذلك وتركه الرخصة في خمسة أوسق يبين لك أنه إنما أذن في قدر مالا يلزمه الصدقة . لأن سذنته : « أن لا صدقة في أقل من خمسة أوسق ، وأن لا صدقة في العرايا » فهذه تلك باعياها . والحديث يصدق بعضه بعضا . وتقليده ذلك يخبرك أنه إنما أرخص لهم في قدر ما يأكلون قط . فهذا أحد الشاهدين

١٤٦١ - وأما الحديث الآخر : فحديث يروى عن أبي قتادة وسهل بن أبي

(١) كان في الشامية والاصل العتيق « مولى أبى احمد » وبهامش الاصل العتيق صوابه « مولى ابن أبى احمد » وكذلك هو في تلخيص الحبير (ص ٢٤٣) . وفي صحيح البخارى : مولى أبى احمد وبهامشه « مولى ابن احمد » نسخته اليونانية ، وفي التهذيب والخلاصة مولى ابن احمد . واسم أبى سفيان : وهب ، وقيل قزمان . واسم أبى احمد : عبد الله بن جحش

(٢) لفظ البخارى « رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق ، أو في خمسة أوسق » شك داود في ذلك . وقال ابن حجر في التلخيص (ص ٢٤٣) روى الشافعى عن مالك عن داود - وساقه كسياق البخارى - ثم قال : هو في الام والمختصر كذلك . ورواه البخارى عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي . سمعت مالكا وسأله عبيد الله بن الربيع : أحدثك داود عن أبى سفيان عن أبى هريرة - فذكره ، دون ما في آخره . وذكر في كتاب الشرب من صحيحه ذلك . ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك

حُثْمَةٌ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرْخَصَ في العَرِيَّةِ : أنْ تُؤْخَذَ بِجَرِّ صِهَاتِمَا ، يَأْكُلُهَا أَصْحَابُهَا رُطْبًا » (١)

قال أبو عبيد : فقد وَضَحَ لَنَا الْآنَ أَنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ الَّتِي يَدْتَاعُهَا الْمَسَاكِينُ مِنْ رَبِّ النَّخْلِ لِأَيِّ كَلَوِّهَا رُطْبًا

وعلى التفسير الأول تكون هي التي يبيعونها . فهي في هذا التأويل مُشْتَرَاةٌ . وفي ذلك مَبِيعَةٌ . ولو كان على معنى البيع لبطل قوله « يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا » وكيف يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا وقد باعوها ؟ وأَيُّ رَفَقٍ لَهُمْ فِي بَيْعِهِمْ إِيَّاهَا بِالْتَّمَرِ ، وَإِنَّمَا أَعْرَوْهَا لِيُصِيبُوا مِنَ الرُّطْبِ ؟ وهذا كله قول أهل الحجاز ومذهبهم

ومن ذلك حديث آخر يُرْوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثْمَةَ

١٤٦٢ — حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن عبد الرحمن الأعرج . قال : سمعت سهل بن أبي حثمة يقول : « لَا تُبَاعُ الثَّمَرَةُ فِي رُؤُسِ النَّخْلِ بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسِقَةِ ، إِلَّا الثَّلَاثَةُ ، وَالْأَرْبَعَةُ ، وَالْخَمْسَةُ ، تُؤْكَلُ رُطْبًا ، وَهِيَ الْمَزَابَنَةُ »

قال أبو عبيد : وهذا كله قول أهل الحجاز ، أو بعضهم

قال أبو عبيد : وأما أهل العراق فقولهم في العرايا غير ذلك

١٤٦٣ — قالوا : إن هذا البيع — أو من قاله منهم — لا يجوز ، من

أَجَلٍ أَنَّهُ تَمَرٌ بِرُطْبٍ مُجَازَفَةٍ . فَلَا يَحِلُّ ، لِأَنَّهُ مُزَابَنَةٌ

قالوا : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك .

واحتجوا بأنه إنما جاءت الرخصة في بيع العرايا لأنها هبة غير

(١) وأخرجه أحمد والبخاري وأبوداود والترمذي والنسائي ومسلم من حديث

سهل . ورواه أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي من حديث

مقبوضة ، وإنما هي في رؤس النخل ، فهي في ملك الواهب على حالها
قالوا : ولو قبضها الموهوبة له ما حلّ بيعها إلا كئلاً مثلاً بمثل
قال أبو عبيد : وهذا التأويل عندى لا معنى له ، لأن الثمرة إن كانت
لم تخرج من ملك الواهب — وإنما هي ماله على حالها الأولى — فأى
بيع يقع ههنا ؟ ولأى معنى جاءت الرخصة فيه ؟ وإن كان النبي صلى
الله عليه وسلم إنما أَرخص للواهب أن يشترى مال نفسه . فكيف
يشترى ما هو ملك يمينه ؟ فهذا مما لا ينبغي لذى علم أن يحتج به .
وليس الأمر عندى إلا على ذلك التأويل : أن النبي صلى الله عليه وسلم أَرخص
في العرايا ، خُوصية خصها بها ، وإن كانت من المزابنة .

١٤٦٤ — كما أَرخص للرُّجل الذى ذبح قبل الصلاة يوم العيد : أن
يُضْحَى بجذعة من المعز (١) .

١٤٦٥ — وكما أَرخص لعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير ، لحاجته
كانت إليه (٢)

١٤٦٦ — وكما جعل للحائض أن تنفر من غير أن يكون آخر عهدا بالبيت (٣)

(١) روى البخارى ومسلم وأبو داود عن البراء بن عازب قال : « خطبنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة ، فقال : من صلى صلاتنا ونسك
نسكنا فقد أصاب النسك . ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك له . فقام أبو بردة
ابن نيار ، خال البراء بن عازب . فقال : يا رسول الله ، لقد نسكت قبل أن أخرج
إلى الصلاة . فقال : تلك شاة لحم . قال : فإن عندى عناقا جذعة هي خير من
شأتى لحم ، فهل تجزى ؟ قال : نعم ، وإن يجزى عن أحد بعدك »

(٢) روى أبو داود عن قتادة عن أنس قال « رخص النبي ﷺ لعبد الرحمن
ابن عوف والزبير بن العوام في قص الحرير في السفر من حكة كانت بهما » قال
المنذرى (٤ : ٨٩) وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .
وأخرج البخارى من حديث أنس أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام
شكروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل ، فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما
(٣) فى البخارى (٢ : ١٨٢) عن عائشة قالت « حاضت صفية ليلة النفر .

١٤٦٧ - وكما أرخص الله تبارك وتعالى للمضطر في الميتة والدم ،
ولحم الخنزير ، في أشياء من هذا كثيرة ، وكذلك العرايا
١٤٦٨ - وأنكر أهل العراق أيضاً مع هذا خرص الثمار للصدقة ،
وردوه بوجوه تأولوها
واحتج بعضهم ، فقال : إن الخرص من المزابنة في البيع . وقد
ذكرنا ذلك

قال : وهو أيضاً كالقمار والمخاطرة التي لا يدري فيها : أي الفريقين
يذهب بمال صاحبه ؟ قال : وإنما كان الخرص للنبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ، لأنه كان يوفق من الصواب لما لا يوفق له غيره
قال : وكذلك القرعة لا تجوز لأحد بعده

فهذه حُجج من احتج لهم
قال أبو عبيد : ولكل واحدة من هذه الخلال جوابٌ وحجةٌ
تدخل عليه

١٤٦٩ - فأما تشبيهه الخرص بالمزابنة في البيع ، وإبطاله إتياء في
الصدقة من أجل البيع ، فليست له ههنا حجة أقرب إلى الوهن والغنى من
هذه ، إذ جعلت الصدقة قياساً على البيوع . وشرائع الإسلام أمهات
لا يُقاس بعضها ببعض ، لأن لكل واحدة حكماً غير حكم الأخرى
ولو احتج محتج على قائل هذا ، فقال : إن جاز لك أن تجعل البيع أصلاً
تقيس الصدقة عليه فإني أجعل الصدقة أصلاً أقيس البيع عليه ، ما كانا في الدعوى
إلا واحداً . وكلاهما أخذ في غير الصواب ، ولكن تمضى كل فريضة على
وجهها وسنتها

١٤٧٠ - ومع هذا أنه لو جاز للذي شبه البيع بالصدقة قوله ، ما كانت هذه الحجة

فقلت : ما أراني إلا حابستكم . قال النبي صلى الله عليه وسلم : عقرى حلقى .
أكانت يوم النحر ؟ قيل . نعم . قال انفري « ورواه مسلم . وهو عندهما بالفاظ

إلا عليه ، لا له ، لأن المبايعة في التمر بالتمر رباً ، إلا مثلاً بمثل . وهو يأخذ من الثمار في الصدقة عشرها ، ويكيل لأربابها تسعة أعشارها . فهل هذا من سنة البيع : أن يباع الصاع من التمر بتسعة أمثاله ، إن كان مثل البيع على مازعم ؟ فأين ذهب بقائل هذا القول ؟ وهل غلط غلطه أحد عند علم بسنة أو نظر ؟ !

١٤٧١ — وأما قوله : إن الخرص كالقمار ، فكيف يتساوى هذان القولان ؟ وإنما قصد بالخرص قصد البر والتقوى ، ووضع الحقوق في مواضعها . والقمار إنما يُراد به الفجور والزيف عن الحق ، واجتياح الأموال بغير حِلِّها . فكم بين هذين ؟ ومتى سوى الغي بالرشاد ؟ مع أن الذي جاء بتحريم القمار هو الذي سن الخرص وأباحه ، وأذن فيه . فما جعل قوله ههنا (١) مقبولاً وههنا مردوداً ؟

١٤٧٢ — وأما قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوفق من الخرص والقرعة لما لا يوفق له غيره ، فانه يقال له : هل شيء من الأمور سوى هذين يوفق الناس له كتوفيق النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ خصصت هاتين الخصلتين له بالتوفيق دون الأشياء ؟ ولو كان الناس لا يجب عليهم اتباع الأنبياء إلا فيما يعلمون أنهم يسدّون لصوابه كتسدّ يد الأنبياء عليهم السلام ، وإلا اجتنبوه لو جب على الناس إذا ترك الاستئذان بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولزمهم اجتناب أموره وأحكامه ، لأن العلم محيط بأن من يأتيه وحى السماء وأخبارها بعيد الشبهة ممن يعمل على علم مغيب .

١٤٧٣ — فليس الأمر عندى على ما قال هذا ، وليست الطريق بالتى سلك ، ولكن الذى يجب على الناس إحياء سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم [والافتاء لأمره (٢)] والاهتداء بهديه (٣) فى تسهيل ما سهّل ، وتغليظ

(١) فى الشامية «هناك» (٢) زيادة من الشامية (٣) فى الاصل العتيق «والاقتداء بهديه»

مَا غَلِظَ . وَعَلَى اللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْقَبُولُ

١٤٧٤ — فَأَخْرَصُ وَالْقُرْعَةُ عِنْدَنَا سُنَّتَانِ ماضِيَتَانِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ عَمِلْتُ بِهِمَا الْأُئِمَّةُ وَالْعُلَمَاءُ بَعْدَهُ

١٤٧٥ — وَإِنَّمَا تُخْرَصُ الثَّمَارُ فِي أَوَّلِ بُلُوغِهَا، إِلَّا أَنَهَا تُحْسَبُ عَلَى مَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ كَيْلُهَا إِذَا يَبَسَتْ وَصَارَتْ تَمْرًا، أَوْ زَبِيدًا . وَهُمَا اللَّذَانِ يُؤْخَذَانِ فِي الصَّدَقَةِ وَقَدْ رَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، يَرْفَعُهُ

١٤٧٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : « مَضَتْ السُّنَّةُ فِي زَكَاةِ الْكَرْمِ : أَنْ يُخْرَصَ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيدًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا » ^(١) . قَالَ : فَتِلْكَ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّخْلِ وَالْكَرْمِ .

١٤٧٧ — وَبِهَذَا كَانَ يَأْخُذُ مَالِكٌ . حَدَّثَنِي عَنْهُ ابْنُ بَكِيرٍ قَالَ أَبُو عَبِيدَ : فَإِذَا خَرَصَ الْخَارِصُ فَأَوْهَمَ ، فزَادَ ، أَوْ نَقَصَ ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ فُتْيًا تُرَوَّى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِنَ الرُّخْصَةِ .

١٤٧٨ — قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ طَارِقٍ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ بَكِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : جَاءَ الْخَارِصُ فَخَرَصَ تَمْرِي ، فَنَقَصَ عَمَّا كَانَ فِيهِ ، أَوْ زَادَ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا عَلَيْكَ مَا خَرَصَ ، إِنَّمَا هُوَ الْخَارِصُ ، كَأَسْمِهِ .

قَالَ أَبُو عَبِيدَ : وَبِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ يَقُولُ مَالِكٌ .

(١) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارِ قُطْنِيٌّ مِنْ حَدِيثِ عَتَابِ بْنِ أَسِيدٍ قَالَ « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيدًا كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ تَمْرًا » قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلَاخِيصِ (ص ١٨١) وَمداره على سعيد بن المسيب عن عتاب . وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَمْ

١٤٧٩ — قال : إذا كان الخارصُ مأموناً عالماً فتحرى الصواب ، فزاد أو نقص فهو جائزٌ على ما خرصَ .
يذهب مالكٌ إلى أنه حكمٌ واقعٌ

١٤٨٠ — قال أبو عبيد : وإنما وجهُ هذا عندي ، إذا كان ذلك الغلطُ مما يتغابنُ الناسُ في مثله ، ويغلطون به . فإذا جاء من ذلك ما يفحشُ فإنه يُردُّ إلى الصواب . وليس هذا بالفسدِ لأمرِ الخرصِ ، لأنَّ مثلَ هذا الغلطِ الفاحشِ لو وقعَ في الكيلِ لكان مردوداً أيضاً ، كما يُردُّ في الخرصِ ، إلا أن يكونَ ما زاد أو نقصَ بقدرٍ ما يكون بين الكيلين ، فيجوزُ حينئذٍ

١٤٨١ — قال أبو عبيد : فإذا كانت الأرضُ التي يُحتاجُ إلى خرصها وأخذ صدقتها موقوفةً ، وتكونُ الماشيةُ على تلك الحال وقفاً في السبيل ، أو الصامتِ من المالِ فإن في ذلك أقوالاً .

١٤٨٢ — قال : حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال : سألتُ سالمَ بنَ عبد الله ، والقاسمَ بنَ محمد عن نخلٍ جعلت رقابها صدقةً ، هل تُخرصُ مع النخلِ ؟ فقالا : نعم .

١٤٨٣ — قال : حدثني أبو الأسود عن ابن لهيعة عن عبد الرحمن بن عطاء بن كعب عن عبد الكريم البصري : أن رجلاً قال لابن عباس - رحمه الله - : إني جعلتُ عشرًا من الإبلِ في سبيل الله ، فهل عليَّ فيها زكاةٌ ؟ فقال ابن عباس : عضلةٌ ، أو معضلةٌ . يا أباهريرة ، ليست بأذنٍ مني في بيت عائشة . فقل . فقال أبو هريرة : أستعينُ بالله ، لا زكاة عليك . فقال ابن عباس : أصبت ، كلُّ مالا يُحمَلُ على ظهره ، ولا يُنتفعُ بضرعه ، ولا يُصابُ من نتاجه ، فلا زكاة فيه . فقال عبد الله بن عمرو : أصبتما .

١٤٨٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقال عن ابن شهاب : أنه قال في نحوٍ من ذلك أو مثله : ليس فيه صدقةٌ ، لأنَّ سبيل الله

يَجْمَعُ الْمَسَاكِينَ وَالْغَارِمِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ ، وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ ، وَالَّذِينَ
يَسْأَلُونَ

١٤٨٥ — قال أبو عبيد : وإنما وجّهه هذا عندي ، الذي أسقط الزكاة
عنه ابن عباس وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وابن شهاب : أن يكون
ذلك المال موقوفاً على أهل الحاجة والمسكنة ، مُشْتَرِطاً ذلك في المال ، لأنه
إن أخذت منه الصدقة فإنما توضع في مثل هؤلاء . فأما إذا كان المال موقوفاً
على أقوام بأعيانهم فحكمهم سائر الأموال . وكذلك الأرض التي
أفتى فيها القاسم بن محمد ، وسالم

١٤٨٦ — قال أبو عبيد : فإذا كانت الثمار رطباً لا يكون منه تمر ،
أو كانت عنباً لا يكون منه زبيب ، فإنه يُحْكِي عن مالك أنه قال : إذا بلغ
خرصه خمسة أوسق كان في ثمنه إذا بيع : في كل مائتي درهم خمسة دراهم .
قال : وكذلك الزيتون الذي لا يكون منه الزيت : صدقته على هذا . غير أنه
لا يُخْرَصُ ، وإنما هو إلى ما يرفع أهله

باب

(ما اختلف الناس في وجوب صدقته من الأموال . وهو ثلاثة أصناف :)
(العسل ، والزيتون ، والخضر)

١٤٨٧ — قال : حدثنا صفوان بن عيسى عن الحارث بن
عبد الرحمن بن أبي ذؤيب عن منير بن عبد الله عن أبيه عن سعد بن أبي
ذؤيب قال « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلمت ، وقلت :
يا رسول الله ، اجعل لقومي ما أسلموا عليه من أموالهم . قال : ففعل ،
واستعملني عليهم ، ثم استعملني أبو بكر من بعده ، ثم استعملني عمر من بعده
قال : فقدم على قومي ، فقال لهم : في العسل زكاة . فإنه لا خير في مال

لا يُزَكَّى، قالوا له: كم ترى؟ قال: العُشْرُ، فأخذ منهم العُشْرَ، فقدم به على عمر، وأخبره بما صنع، فأخذ عمر فباعه، فجعله في صدقات المسلمين» (١)

١٤٨٨ — قال: وحدثني أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز التميمي عن سليمان بن موسى: أن أبا سيارَةَ الْمُتَمِيمِيَّ - وكان حليفاً لبني بجالة - قال: «يا رسول الله، إن لي نَحْلاً. قال: أدُّ العُشْرَ. قال: فاحمِ إذا جبلها، قال: فحماه له» (٢).

١٤٨٩ — قال: حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُؤْخَذُ في زمانه من قَرَبِ العَسَلِ من عَشْرِ قَرَبَاتٍ قَرُبَةً من أَوْسَطِهَا» (٣)

(١) قال الحافظ في التلخيص (ص ١٨٠) وفي أسناده منير بن عبد الله ضعفه البخاري والازدي وغيرها. قال الشافعي: وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيه بشيء، وأنه شيء رآه هو، فتطوع له به قومه، وقال الزعفراني عن الشافعي: الحديث «في أن في العسل العشر» ضعيف واختياري: أنه لا يؤخذ منه. وقال البخاري: لا يصح فيه شيء. وقال أبو بكر ابن المنذر: ليس في صدقة العسل حديث يثبت ولا إجماع. فلا زكاة فيه. اهـ ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢) رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي من رواية سليمان بن موسى عن أبي سيارَةَ. وهو منقطع. قال البخاري: لم يدرك سليمان أحداً من الصحابة. وليس في زكاة العسل شيء يصح. وقال أبو عمر بن عبد البر: لا تقوم بهذا حجة. وقد أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً (٣) رواه أبو داود ابن ماجه عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه. وروى أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «جاء هلال - أحد بني متعان - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نخله، وسأله أن يحمي واديا له يقال له: سلبة

١٤٩٠ — قال : حدثنا نعيم عن بَقِيَّةَ عن محمد بن الوليد الزَّيْدِيُّ
عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرَّة : أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال ،
في عُشور العَسَلِ « ما كان منه في السَّهْلِ ففيه العُشْرُ ، وما كان منه في الجبل
ففيه نِصْفُ العُشْرِ »

١٤٩١ — قال : حدثنا مروان بن شجاع عن خُصَيْف أن عمر بن
عبد العزيز رأى في العَسَلِ العُشْرَ .

١٤٩٢ — قال : وحدثني هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن
النعمان بن المنذر عن مكحول قال « في كل عشرة أزقٍّ من عَسَلٍ عُشرها » (١) .
١٤٩٣ — قال : حدثنا محمد بن كشير عن الأوزاعي عن الزُّهْرِي قال :
« في كل عشرة أزقاقٍ زقٌّ »

١٤٩٤ — قال : حدثنا أبو مُشهر عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان
ابن موسى أنه قال « في كلِّ عشرة أزقاقٍ من العَسَلِ زِقٌّ » .

فخماه له . فلما ولي عمر كتب إلى سفيان بن وهب . إن أدي إليك ما كان يؤدي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نخله فاحم له سلبه ، وإلا فهو ذباب يأكله
من يشاء » قال الحافظ في التلخيص (ص ١٨٠) وقال الدارقطني يروى عن
عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسندا . ورواه يحيى بن سعيد
الانصاري مرسلا . قال الحافظ : فهذه علته . وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من
أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحارث ، وتابعهما أسامة بن زيد عند ابن ماجه
وقال المنذري : وأخرجه النسائي . وأخرج ابن ماجه طرفا منه . وقال الترمذي .
ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء . اه
وروى ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب
« أن أمير الطائف كتب إلى عمر بن الخطاب : أن أهل العسل منعونا ما كانوا يعطون
من كان قبلنا . قال : فكتب إليه : أن أعطوك ما كانوا يعطون رسول الله (ص) فاحم
لهم ، والا فلا تحم لهم . وزعم عمرو بن شعيب أنهم كانوا يعطون من كل عشر
قرب قربة » (١) في الشامية وبهامش الأصل العتيق « عشور »

قال : وقال سعيد : الزُّقُّ يَسَعُ رِطْلَيْنِ

قال أبو عبيد : هذا قولٌ من أَوْجَبَ فيه الصَّدَقَةُ . وفيه قولٌ غيرُ هذا :

١٤٩٥ — قال : حدثنا ابنُ أبي مريم عن عبد الله بن عمر العُمَرِيُّ عن

نافع عن ابن عمر قال : « ليس في الخَيْلِ ، ولا في الرَّقِيقِ ، ولا في العَسَلِ صدقةٌ »

١٤٩٦ — قال : حدثنا ابنُ بكير عن مالك بن أنس عن عبد الله بن

أبي بكر قال : « جاء كتابُ عمر بن عبد العزيز إلى أبي : أن لا تأخذَ من الخَيْلِ ، ولا من العَسَلِ صدقةٌ » (١)

١٤٩٧ — قال أبو عبيد : وبهذا كان يأخذُ مالكٌ . يقول : لا صدقةٌ

في العَسَلِ ، يُشَبِّهُهُ بِالْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ

١٤٩٨ — وكذلك قال ابنُ أبي ليلى ، وسفيانٌ ، على ما تأولنا عليهما . لأن

رأيهما كان : أن لا صدقةٌ إلا في أربعة أشياء : البر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب واختلفَ فيه غيرُهما من أهلِ العراقِ بعدُ .

١٤٩٩ — فمنهم من قال : إذا كان العسلُ في أرضِ الخراجِ فلا شيءُ فيه ،

لأن مذهبه أن العُشْرَ والخراجَ لا يجتمعان على أرضٍ . قال : وإن كان في أرضِ عُشْرٍ ففي قليله وكثيره العُشْرُ

١٥٠٠ — وقال غيره : لا شيءُ فيه ، حتى يكون للرجل منه ما تبلغُ قيمتهُ

مَنْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ من أخسِّ الأشياءِ التي تجبُ فيها الصدقةُ قيمةً .

فهذا ما جاء في العسل

(١) وروى ابنُ أبي شيبة عن نافع قال « بعثنى عمر بن عبد العزيز على اليمن

فأردت أن آخذ من العسل العُشْرَ فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيءٌ

فكُتِبَ إلى عمر . فقال : صدق وهو عدل ، رضى »

باب (١)

(وأما الزيتون)

١٥٠١ — فانَّ عبد الرحمن بن مَهْدِيَّ حدثنا عن عمران — أبي العَآم —
عن لَيْثٍ عن طاوُس عن ابن عباس قال : « الصَّدَقَةُ فِي الحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ،
وَالْتَّمَرِ ، وَالزَّيْتُونِ ، وَالسُّلْتِ ، وَالزَّيْتُونِ » (٢) .

١٥٠٢ — قال : حدثني نعيم بن حماد عن إسماعيل بن عيَّاش عن محمد
ابن إسحاق عن ابن شهاب : أن عمر بن الخطاب أخذ من الزيتون الصَّدَقَةَ
مِنْ كُلِّ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ زَيْتِهِ مِنْ عَشْرَةِ أَمْدَادٍ مُدِّيًّا (٣) .

١٥٠٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقَيْلٍ عن
ابن شهاب أنه سئل عن رجل له زَيْتُون ؟ فقال « تُوْذِي الزَّكَاةُ مِنْ زَيْتِهِ
حِينَ يُعَصَّرُ ، فَمَا كَانَ بَعْلًا ، أَوْ يُسْقَى بِالسَّمَاءِ فَفِيهِ الْمُشْوَرُ . وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالرُّشَا
فَفِيهِ نَصْفُ الْعُشْوَرِ »

١٥٠٤ — قال أبو عبيد : وبهذا كان يأخذ مالكٌ
كذلك حدثني عنه ابنُ بكير

وكان يرى أن تؤخذ صدقته زيتاً كقول ابن شهاب
١٥٠٥ — وأما أهلُ العراق فقالوا : تؤخذ صدقته من ثمرته : العَشْرُ
ونصفُ العَشْرِ على ذلك المذهب ، غير ابن أبي ليلى ، وسفيان ، فانهما لم يريا
صَدَقَةً فِي فِيهِ حَبٍّ وَلَا زَيْتٍ ، لأن قواهما ما أعلمتك : أنه لا صدقة إلا في
ملك الأصناف الأربعة . فهذا ما في الزيتون

(١) زيادة من الشامية (٢) قال الحافظ في التلخيص : ضعفه النووي . وقد
أخرجه ابن أبي شيبة وفي أسناده ليث بن أبي سليم (٣) وروى ابن أبي شيبة
عن رجاء بن أبي سامة قال : سألت يزيد بن يزيد بن جابر عن الزيتون فقال :
عشره عمر بن الخطاب بالشام

وأما الخضر (١)

١٥٠٦ — فإِنَّ إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عن عطاء بن السائب قال : أراد المغيرة بن عبد الله أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة الصدقة من الخضر اوات ، فقال له موسى « ليس ذلك لك ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الخضر اوات » . (٢)

١٥٠٧ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأيث عن مجاهد قال : قال عمر بن الخطاب « ليس في الخضر اوات صدقة »

١٥٠٨ — قال : حدثنا أبو سفيان عن معمر بن راشد عن أبي إسحاق قال علي : « ليس في التفاح وما أشبهه صدقة »

١٥٠٩ — قال : حدثنا هشيم عن مغيرة عن مجاهد قال « ليس في الفواكه والخضر صدقة »

قال قال مغيرة : فذكرته لإبراهيم ، فعرفه ، ولم يعبه .

١٥١٠ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي عوانة عن مغيرة عن مجاهد وإبراهيم مثل ذلك أو نحوه

١٥١١ — وحدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن مغيرة عن مجاهد وإبراهيم مثل ذلك أو نحوه

(١) قال يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٤٩٧) والخضر عندنا الرطاب ، والرياحين والبقول ، والفاكهة ، مثل الكمثرى ، والسفرجل ، والخوخ ، والتفاح ، والتين ، والاجاص ، والمشمش ، والرمان ، والخيار ، والقضاء ، والنبق ، والباقل ، والجزر ، والموز ، والمقل ، والجوز ، واللوز ، والبطيخ ، وأشباهه (٢) رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٠٣) عن عطاء بن السائب قال « أراد موسى بن مغيرة أن يأخذ من خضر أرض موسى بن طلحة : فقال له موسى بن طلحة : انه ليس في الخضر شيء . ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فكتبوا الى الحجاج بذلك . فكتب الحجاج : إن موسى بن طلحة أعلم من موسى بن المغيرة »

١٥١٢ — قال : حدثنا هشيم وحفص بن غياث كلاهما عن الأجلح ابن عبد الله عن الشعبي قال « ليس في غلة الصيف صدقة »
قال أبو عبيد : وكذلك قول مالك بن أنس في هذا كله . حدثني عنه ابن بكير

١٥١٣ — قال : قال مالك : « الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا : أنه ليس في شيء من الفواكه : مثل الرمان ، والفرسك^(١) ، والتين ، وأشباه ذلك : صدقة » . قال : ولا في البقول صدقة . ولا في أثمانها إذا بيعت حتى يحول على الأثمان الحول من يوم تقبض »

١٥١٤ — قال أبو عبيد : وكذلك قول سفيان وأهل العراق جميعاً ، غير أبي حنيفة^(٢) فإنه قال : في « قليل ما تخرج الأرض وكثيره الصدقة »
١٥١٥ — قال : وكذلك سمعت محمداً يحدّثه عنه ، إلا أنه قال « إلا الحطب ، والقصب ، والحشيش » .

١٥١٦ — وخالفه أصحابه فقالوا : كقول الآخرين . وعليه الآثار كلها . وبه تعمل الأمة اليوم

١٥١٧ — على أن شيئاً يروى عن مجاهد ، وإبراهيم يوافق ذلك القول^(٣) وقد روى عنهما خلافة^(٤)

(١) الفرسك : الخوخ ، وقيل . هو مثل الخوخ من العضاه ، وهو أجرد أملس أحمر ، وأصفر ، وطعمه كطعم الخوخ ، ويقال له الفرسق أيضاً (٢) روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال « في كل شيء أخرجت الأرض زكاة ، حتى في عشر دستجات دستجة بقل » (٣) روى ابن أبي شيبة عن الزهري ومجاهد وإبراهيم قالوا : في كل شيء أخرجت الأرض زكاة ، وكتب به عمر بن عبد العزيز إلى أهل اليمن . انظر خراج يحيى ابن آدم (٥١٨ ، ٥٢١) (٤) آخر الجزء الحادي عشر من تجزئة الشامية : وعليه سماعات كثيرة

١٥١٨ — قال (١) : حدثنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن مجاهد قال

« كلُّ شيء خرج من الأرض ، قلٌّ أو كثيرٌ ، ممَّا سَقَتِ السَّماةُ ، أو سَقَتِ بالعيون
ففيه العُشْرُ . وما سَقَتِ بغيرِ ، أو دَالِيَةٍ ، أو نَاعُورَةٍ ، ففيه نصفُ العُشْرِ » (٢)

١٥١٩ — قال أبو عبيد : وقد روى عن منصور ، أو حماد ، عن

إبراهيم نحو ذلك

فالذي روى مُغيرةٌ عن مجاهد وإبراهيم خلافة . وهو الذي ذكرناه

عن هُشيم عن مُغيرة ، وعن أبي عوانة ، وسفيان

١٥٢٠ — قال أبو عبيد : فالعلماء اليوم مجمعون : من أهل العراق ، والحجاز ،

والشَّام : على أن لا صدقة في قليل الخُضَرِ ولا في كثيرها ، إذا كانت في

أرض العُشْرِ ، وكذلك الفواكهُ عندهم ، وإنما اختلفوا في غيرها من الحبوب
والقَطَانِي ، وقد ذكرنا اختلافهم في موضعه (٣)

إلا أن بعضَ الماضين كان يرى في أثمانها الصَّدَقَةُ إذا بيعت :

١٥٢١ — منهم ميمون بن مهران ، وابن شهاب .

منقولة عن أصلها المنقولة عنه (١) أول الجزء الثاني عشر من الشامية وفيه زيادة ما يأتي :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« قرىء على شهدة ابنة أحمد بن الفرَج بن عمر الأبري ، وأنا أسمع ، قيل لها : أخبركم

طراد بن محمد بن علي الزيني قال : أخبرنا الحسن بن علي بن الحسين بن الهيثم بن طهمان

المعروف بالبادا ، قال : أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي ببغداد في سوق يحيى في

دار القرار يطي الوزير ، في ذى الحجة سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، قال : أخبرنا

علي بن عبد العزيز البغوي قال حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام »

(٢) روى ابن أبي شيبه عن معتمر بن سليمان عن خُصيف عن مجاهد قال « فيما

أخرجت الأرض ، قلٌّ أو كثيرٌ ، العُشْرُ أو نصف العُشْرِ »

(٣) انظر رقم (١٣٧ — ١٤٠٩)

قال أبو عبید : وأظنُّ الأوزاعيَّ ثالثَهما

١٥٢٢ — قال : حدثنا كثيرُ بنُ هشام عن جعفر بن بُرقان قال سألتُ ميمونَ بنَ مهران عن الخُضَرِ ؟ فقال : « ليس فيها زكاةٌ حتى تُباعَ ، فإذا بيعتْ فبلغتْ مائتي درهمٍ ، فإنَّ فيها خمسةَ دراهمٍ »

١٥٢٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقيل عن ابن شهاب ، قال « ما كان من الفواكِ والخُضَرِ فإنما صدَّقَتْها في أثمانها حين تُباعُ ، صدقةُ الذهب والورق »

١٥٢٤ — قال أبو عبید : وهذا القولُ لا أعرف اليومَ أحداً يقوله من أهل الحجاز ، ولا العراق . وليس يُمكنُ في النَّظرِ أيضاً أن يكونَ ذلك . وكيفَ تجبُ الصدقةُ في الفرعِ ، وهى ساقطةٌ عن الأصلِ ؟ وإنما الفروعُ منبِيةٌ على الأصولِ ، تابعةٌ لها ؟ وهل الخُضَرُ - إذ كانت لا تجبُ فيها صدقةٌ بأعيانها - إلا كالعروض والرقيق التي لا صدقةٌ في شُخوصِها ؟

فهل تكونُ الصدقةُ في أثمانِها إذا بيعتْ إلا بعد الحولِ من يوم تُقبَضُ كما قال مالك ؟ وهو قول سفيان ، وأهل العراق : أن لا صدقةٌ في أثمانِها ، حتى يحولَ عليها الحولُ

قال أبو عبید : فهذا ما جاء في الخُضَرِ أو ات

١٥٢٥ — وكذلك الزَّيتون عندى لا صدقةٌ فيه مثلها . لأنه بها أشبهُ منه بالأطعمةِ الأربعة التي سنَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فيها الصدقةُ : من البرِّ ، والشَّعير ، والتمرُّ ، والزَّبيب .

ولا أراه أيضاً يُشبهُ القَطَانِيَّ التي أوجبَ فيها الصدقةُ من أوجبِها . لأنَّ تلكَ يابِسةٌ تدخَرُ . وهذا رطبٌ يفسدُ ويتغيَّرُ ، فإن كان يُشبهُ منها شيئاً فليس هو بشيءٍ أشبهُ منه بالسَّمَنِيم . وذلك أنَّهما جميعاً تؤْكَلُ تمرُّهُما ويؤْتَدَمُ بعَصيرِهما

١٥٢٦ — وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن -

وهو معبد السمين - فلم يبلغنا أنه أمره في حبه ولا ذهنه بشيء

١٥٢٧ — وكذلك الزيت لم يأتنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه أوجب فيه شيئاً

وقد كان يعرفه ويستحبّه في طعامه ، ويأمر بالادّهان به فيما يروى عنه (١) .

وقد نزل ذكره في القرآن . فلم يسنّ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة

علمناها . ولا ذكره في شيء من كتب صدقاته . حين ذكر الثمار ،

وعشور الرّضين .

١٥٢٨ — قال أبو عبيد : فالزيتون عندنا مما عفا عنه ، كغفوه عن

الخضراوات والفواكه . ولا صحّ مع هذا عن أحد من الأئمة بعده فيه شيء

وذلك أنّ الحديث الذي ذكرناه عن عمر (٢) من حديث ابن عيّاش عن ابن

إسحاق لا نراه محفوظاً . لأنّ الأئمة محدّثه عن عقيل عن ابن شهاب

موقوفاً عليه . ولا يرفعّه إلى عمر . ولو كان أيضاً محفوظاً ما كان أيضاً يثبت ،

لأنه مرسل عن ابن شهاب عن عمر

١٥٢٩ — وكذلك قول ابن عباس (٣) ، هو - وإن كان أمثلاً إسناداً

من ذلك - فإن فيه ممّالاً

١٥٣٠ — قال أبو عبيد : ومع هذا إن الأحاديث التي ذكرناها في باب صدقة

ما تخرج الأرض عن ابن عمر ، وأبي موسى الأشعري ، وعن شريح ،

والشعبي ، وإبراهيم ، والحسن ، حين ذكروا الأصناف التي تجب فيها

الصدقة ، مما تخرج الأرض ، فسمّوها وأسقطوا الصدقة عمّا وراء ذلك

(١) روى ابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال « كلوا الزيت وادهنوا به ، فانه مبارك » . ورواه الترمذي من حديث عمر ،

وفيه « فانه من شجرة مباركة » ورواه الامام احمد والترمذي والحاكم عن أبي أسيد

(٢) انظر (رقم ١٥٠٢) . (٣) انظر (رقم ١٥٠١)

فقد تبين أنهم لم يروا في الزيتون شيئاً

فصار هذا رأى هؤلاء جميعاً ، مع الحديث المرفوع

١٥٣١ — ثم هو رأى ابن أبي ليلى ، وسفيان ، على مذهبهما

١٥٣٢ — وكذلك قول هؤلاء المسمين جميعاً في العسل : أنه لا صدقة

فيه ، لأنهم خصوا مارأوها تجب فيه ، وألغوا ما سوى ذلك . فالعسل مما أسقطوها

عنه ، مع تأويل حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ : أنه لم يأمه في

العسل بشيء ، حين بعثه إلى اليمن ، وهي بلاد العسل . فجاءت هذه الآثار

بإسقاط الصدقة عنه . وجاءت تلك الأخرى - التي ذكرناها في أول الباب -

بإيجابها فيه . فاعتدل الوجهان في العسل

١٥٣٣ — وأشبهه الوجوه في أمره عندى : أن يكون أربابه يؤمرون بأداء

صدقته ، ويحثون عليها . ويكره لهم منعها ، ولا يؤمن عليهم المأثم في كتمانها ،

من غير أن يكون ذلك فرضاً عليهم ، كوجوب صدقة الأرض والماشية ،

ولا يجاهد أهلها على منع صدقته ، كما يجاهد مانعوا دينك المائتين

١٥٣٤ — وذلك أن السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصح فيه ، كما

صحت فيهما . ولا وجدت في كتب صدقاته . ولو كانت بمنزلة لكانتا لها

أوقات ومعاليم ، كالحدود التي حدتها في تلك : من الأوسق الخمسة ، فيما تخرج

الأرض ، ومن الأربعين من الغنم . ومن الثلاثين من البقر ، والخمس من

الذود . وكذلك لم يثبت عن أحد من الأئمة بعده ، إلا أنه قد يجب على

الإمام إذا أتاه رب العسل بصدقته أن يقبلها منه ، كما قبل عمر من أبي

ذباب . وإنما كان أتاه به من قبل نفسه ، ولم يكن عمر أئمه إياه

١٥٣٥ — وقد كان أهل الشام جادوا له بصدقة الخيل والرقيق ، وكتب

إليه بذلك أبو عبيدة عنهم ، فابى أن يقبلها أول مرة ، حتى عاودوه في ذلك ،

فقبلها حينئذ بعد أن عليم أنها كانت منهم على جهة النافلة ، لا الواجب (١)
ولم يمنع من أخذها من العسل حين أتاه به ابن أبي ذباب ، فحلت صدقة
العسل في وجوبها بمنزلة فوق الخليل والرقيق ، ودون الماشية والأرضين .
فهذا حدُّها : أن يكون تركها تفریطاً وجفاءً من مانعها في الدين ، وليس بحكم
يؤخذ به على الكره والرضى (٢)

باب

(أخذ الصدقة من خسيس الثمار ، وأخذها من عليه دين)

(وفصل ما بين أرض العشر وغيرها)

١٥٣٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس
ابن يزيد عن ابن شهاب قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ردَّ الجعورَ ولونَ ابن حَبِيقِ (٣) ، وأبى أن يقبلها في الصدقة . قال : وهما
ضربان من التمر : أحدهما إنما يصير قِشراً على نوى ، والآخر إذا أُمِرَ
صار حشفاً »

١٥٣٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن سليمان بن كثير عن
الزُّهْرِيِّ عن أبي أمامة بن سهل « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
أَوْذَيْنِ مِنَ التَّمْرِ ، أَنْ يُؤْخَذَا فِي الصَّدَقَةِ : الْجَعْرُورُ ، وَلَوْنُ حَبِيقِ (٤) . وَكَانُوا
يَتِيمُونَ شَرَّ أَمْوَالِهِمْ فِي الصَّدَقَةِ ، فَزَنَرَاتُ (وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ
تُنْفِقُونَ)

١٥٣٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مُجَاهِدٍ في قوله

(١) انظر رقى (١٣٦٤ ، ١٣٦٥) (٢) بهامش العتيقة : « بلغ السماع »

(٣) الجعور : ضرب من الدقل يحمل رطباً صغيراً لا خير فيه . ولون حبيق

منسوب الى ابن حبيق رجل ، وهو تمر أغبر صغير مع طول فيه . وبهامش العتيقة

« لون حبيق كذا في الاصل » (٤) نسخة في الاصل العتيق « لون ابن حبيق »

(وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) قال : كانوا يَتَيَمَّمُونَ الْحَشَفَ وَشَرَّ أَمْوَالِهِمْ ، فنزلت هذه الآية (١)

١٥٣٩ — قال : حدثنا سعيد بن عفير ويحيى بن بكير عن مالك بن أنس عن زياد بن سعد عن ابن شهاب قال : « لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ الْجَمْرُورُ وَلَا مُصْرَانُ الْفَأْرَةِ ، وَلَا عِنْدُ ابْنِ حَبِيقٍ ، وَهُوَ يُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهِ » .

١٥٤٠ — وزاد ابن بكير في حديثه قال : وقال مالك : وَمَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ السَّخَالِ تُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ . قال : وفي التَّمْرِ أَيْضًا ، أَوْ قَالَ فِي التَّمْرِ الْبُرْدِيُّ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ جَيِّدِ التَّمْرِ . وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ وَسْطِ الْمَالِ

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في المَكْرُوهِ مِنْ خَسَائِسِ الثَّمَارِ .

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ

١٥٤١ — فانَّ عبد الله بن صالح حدثنا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنه سئل عن رجلٍ تَسَلَّفَ فِي حَائِطِهِ ، أَوْ فِي حَرَّتِهِ ، حَتَّى أَحَاطَ بِمَا خَرَجَ لَهُ ، أَيْزَكَ حَائِطَهُ ذَلِكَ ، أَوْ حَرَّتَهُ ؟ فَقَالَ : لَا نَعْلَمُهُ فِي السُّنَّةِ : أَنْ يُتْرَكَ تَمْرُ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَلَكِنَّهُ يُصَدَّقُ وَعَلَيْهِ دَيْنُهُ . فَأَمَّا رَجُلٌ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ وَرَقٌ أَوْ ذَهَبٌ فَانْه لَا يَصَدَّقُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ

١٥٤٢ — قال أبو عبيد : وهذا شبيهه بما يروى عن ابن سيرين قال : كانوا يَرِصُدُونَ الْعَيْنَ فِي الدِّينِ ، وَلَا يَرِصُدُونَ الثَّمَارَ فِي الدِّينِ

قال أبو عبيد : حَدَّثْتُ بِذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ النَّضْرِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ ذَلِكَ

قال أبو عبيد : فَأَمَّا الَّذِي يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرِو بْنِ فُغَيْرٍ هَذَا

(١) قد جاء مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن غير واحد . انظر خراج

ابن آدم رقم (٤٣١ - ٤٣٥)

١٥٤٣ — قال أبو عبيد : حدثنا عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عمرو بن كهرم عن جابر بن زيد . قال ، في الرجل يستدين فينفق على أهله وأرضه . قال : قال ابن عباس : يقضي ما أنفق على أرضه . وقال ابن عمر يقضي ما أنفق على أرضه وأهله .

١٥٤٤ — قال أبو عبيد : وكذلك يحدث به عن مكحول ، أنه قال في الدين بين يدي الذهب ، والفضة ، والزرع

١٥٤٥ — قال أبو عبيد : حدثت به عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول ، قال : لا تؤخذ منه الزكاة حتى يقضى دينه ، وما فضل بعد ذلك زكاه ، إذا كان مما تجب فيه الزكاة

١٥٤٦ — قال أبو عبيد : وكذلك يروى عن ابن جريج عن عطاء وطاوس

١٥٤٧ — قال أبو عبيد : فالذي عليه الناس اليوم : من قول أهل الحجاز ، وعامة أهل العراق : أن الدين لا يقاس به الرجل فيما تخرج الأرض خاصة . ولكن تؤخذ منه صدقة أرضه ، وإن كان عليه دين يحيط بشمرته وزرعه ، وهو قول الأوزاعي أيضاً

١٥٤٨ — وقالت طائفة من أهل العراق : بمثل ما جاء عن ابن عمر ، وعطاء ، وطاوس ، ومكحول .

وقالوا جميعاً : أما إذا كان دينه من الذهب والورق ، وعنده منهما مثله فانه لازكاة عليه . فاتفقوا جميعاً على إسقاطها عنه في الصئامت مع الدين . واتفقوا جميعاً على إيجابها عليه في الأرض مع الدين ، إلا من اتبع تلك الآثار

واختلفوا في الماشية :

١٥٤٩ — فقال مالكؓ ، وأهل الحجاز ، والأوزاعيؒ : الماشية مثل صدقة الأرض تؤخذ منه زكاتها ، وإن كان عليه دين

١٥٥٠ — وقال أهل العراق : الماشية مثل الصامت ، لا تؤخذ منه زكاتها مع الدين

قال أبو عبيد : والذي عندنا في ذلك الأخذ بالمذهبين جميعاً : في الإسقاط والإيجاب ، وإن كانا في الظاهر مختلفين . فنقول :

١٥٥١ — إذا كان الدين صحيحاً قد علم أنه على رب الأرض فإنه لا صدقة عليه فيها ، ولكنها تسقط عنه لدينه ، كما قال ابن عمرؓ ، وطاوسؓ ، وعطاءؓ ، ومكحولؓ . ومع قولهم أيضاً إنه موافق لاتباع السنة . ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فترد في الفقراء . وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له ، وهو من أهل الصدقة ، فكيف تؤخذ منه الصدقة ، وهو من أهلها ؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة ؟ ومع هذا إنه من الغارمين ، أحد الأصناف الثمانية . فقد استوجبها من جهتين

١٥٥٢ — ونرى أن حديث عمر بن الخطاب « لا كرم رن عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » أنه إنما أراد من الذي عليه الدين منهم قال أبو عبيد : سمعت أبا معاوية يزيد يحدث أنه عن حجاج عن عمرو بن

مرة عن مرة عن عمر

١٥٥٣ — قال أبو عبيد : فهذا القول فيه إذا علمت صحة دينه ، وإن كان ذلك لا يعلم إلا بقوله لم تقبل دعواه ، وأخذت منه الصدقة : من الزرع ، والماشية جميعاً ، كقول ابن سيرين ، وابن شهاب ، والأوزاعي ، ومالك ، ومن قاله من أهل العراق

١٥٥٤ — ومع قولهم أيضاً إنك إذا صرت إلى النظر وجدته على ما ذهبوا إليه ، لأن صدقة الزرع والماشية حق واجب ظاهر قد لزم صاحبه . والدين الذي عليه يدعيه باطن ، لا يدري لعله فيه مبطل ، فليس بمقبول منه ، إنهما هذا كرجل وجبت عليه حقوق لقوم فادعى المخرج منها وأدائها إليهم ، فلا يصدق على ذلك

١٥٥٥ — وهذا أحب إلى من قول أهل العراق ، حين شبهوا الماشية بالصامت ، فجعلوا القول قوله في دعواه ، فكيف يشبهه ؟ وهم يقولون في صاحب الماشية : إنه إذا ادعى أنه قد قسم صدقته في الفقراء : أنها لا تجزيه ، ولا يصدق على ذلك ، وتؤخذ منه ثمانية ، ويقولون : إن ادعى ذلك في الصامت قبل منه ؟

١٥٥٦ — قال أبو عبيد : فهذان حكان مختلفان .

فأما الصامت فلا يختلف الناس أن القول قوله في جميع ما ادعى . وذلك أن حكمه ليس إلى السلطان إنما هو إلى أمانات المسلمين ، وصدقة الحرث والماشية إنما هي إلى الأئمة ، تؤخذ من الناس على الكره والرضا

١٥٥٧ — قال أبو عبيد : فإذا بيع النخل بعد أن يبدو صلاحه ويطيب قبل أن يجدد ، والزرع قبل أن يحصد ، فإنه يحكى عن مالك بن أنس أنه قال : الصدقة على البائع . وإن باع ذلك قبل أن يبدو صلاحه فالصدقة على المشتري . قال : وإذا مات رب الزرع قبل أن يحصد ، أو بعد ما يحصد فإن الصدقة على الوارث . قال : وكل ثمرة يأكل منها أربابها فإنه يحسب عليهم ما أكلوا قال : وإذا أكرى الرجل أرضه من رجل فزرعها ، وهي أرض عشر ، فإن عشرها على الزارع المكترى . وعليه كراؤها رب الأرض ، ولا شيء على رب الأرض

١٥٥٨ — قال: وكذلك يُروى عن سفيان بن سعيد في هذه الخلال كلها،
إلا أنه قال: إذا ورث الوارث الأرض بعد ما يخصص زرعها فإنه لا شيء عليه

١٥٥٩ — قال أبو عبيد: وقول مالك في هذا أحب إلى. وذلك أن الزرع
والثمر ليس ينظر في ملكهما إلى حؤول الحول، إنما تجب الصدقة فيها حين
يطيب ويبدو صلاحهما. وأما الماشية والصائم فأنما تجب الصدقة
فيهما بعد الحول، فهما مخالفان لما تخرج الأرض

قال أبو عبيد: فهذه أحكام الأرضين العشرية التي ليست بأرض خراج،
ولا تكون الأرض كذلك إلا من أنواع أربعة:

١٥٦٠ — أحدها: كل أرض أسلم عليها أهلها، فهم مالكون لرقابها، كالمدينة،
والطائف، واليمن، والبحرين. وكذلك مكة، إلا أنها كانت افتتحت بعد
القتال، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عليهم، فلم يعرض لهم
في أنفسهم، ولم يغنم أموالهم

١٥٦١ — ويروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا تحل غنيمة»^(١)
كذلك حديثه عن محمد بن سامة الحراني عن أبي عبد الرحيم عن زيد
ابن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير: أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ذلك

قال أبو عبيد: فلما خلصت لهم أموالهم ثم أسلموا بعد ذلك كان إسلامهم
على ما في أيديهم، فلاحقت أرضوهم بالعشر.

ولمكة أحاديث قد ذكرناها في غير هذا الموضع^(٢)

١٥٦٢ - والنوع الثاني: كل أرض أخذت عنوة، ثم إن الإمام لم ير أن يجعلها

فيئاً موقوفاً، ولكنه رأى أن يجعلها غنيمة، فخمسها، وقسم أربعة أخماسها بين الذين افتتحوها خاصة، كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرض خيبر فهذه أيضاً ملك أئمة منهم ليس فيها غير العشر. وكذلك الثغور كلها، إذا قُسمت بين الذين افتتحوها خاصة وعزل عنها الخمس لمن سمى الله تبارك وتعالى

١٥٦٣ - والنوع الثالث: كل أرض عادية لأرب لها، ولا عامر، أقطعها الإمام رجلاً إقطاعاً: من جزيرة العرب، أو غيرها. كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده، فيما أقطعوا من بلاد اليمن، واليمامة والبصرة، وما أشبهها.

١٥٦٤ - والنوع الرابع: كل أرض مميّنة استخرجها^(١) رجل من المسلمين فأحياها بالماء والنبات.

فهذه الأرضون التي جاءت فيها السنة بالعشر، أو نصف العشر. وكلها موجودة في الأحاديث. فما أخرج الله تبارك وتعالى من هذه فهي صدقة، إذا بلغت خمسة أوسق فصاعداً، كزكاة الماشية والصّاميت، توضع في الأصناف الثمانية الذين ذكر الله تبارك وتعالى في سورة براءة: من أهل الصدقة، خاصة لهم، دون الناس.

١٥٦٥ - وما سوى هذه من البلاد فلا تخلو من أن تكون أرض عنوة صيرت فيئاً، كأرض السواد والجبال، والأهواز، وفارس، وكرمان، وأصبهان، والرّي، وأرض الشام سوى مدنها، ومصر، والمغرب. أو تكون أرض صلح، مثل نجران، وأيلة، وأذرح، ودومة الجندل، وفدك، وما أشبهها مما صالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلحاً، أو فلقته الأئمة بعده، كبلاد الجزيرة، وبعض بلاد إرمينية، وكثير من كور خراسان، فهذان

(١) بهامش الأصل العتيق «استحياها»

النوعان من الأرضين: الصَّلْحُ وَالْعَنَوَةُ التي تصير فيئاً ، تكونان عامماً للناس في الأعطية وأرزاق الذَّرِّيَّةِ ، وما ينوب الإمام من أمور العامة (١)

باب

(الصاع الذي تعرف به صدقة الأرضين ، وزكاة الفطر ، وكفارة الأيمان)
(وفدية المناسك ، وغسل الجنابة ، مع جميع ما جاء ذكره في الحديث)
(من المكاييل كلها)

١٥٦٦ — قال أبو عبيد : وجدنا الآثار قد نقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين بعدهم ثمانية أصناف من المكاييل : الصاع ، والمد ، والفرق ، والقسط ، والمُدَى ، والمختوم ، والقفير ، والمكوك . إلا أن عظم ذلك في المد والصاع

١٥٦٧ — قال : حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن أبي ریحانة عن سفيينة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتطهر بالمد » قال اسمعيل : أو قال « ويتطهر بالمد » (٢).

١٥٦٨ — قال أبو عبيد : سمعت علي بن عاصم يحدث عن يزيد بن أبي زياد عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتطهر بالمد » (٣)

١٥٦٩ — قال : وحدثنا يزيد عن هشام عن قتادة عن صفية عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بقدر المد ويغتسل بقدر الصاع » (٤).

١٥٧٠ — قال : حدثنا الهيثم بن جميل عن حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك

١٥٧١ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن ابن لهيعة عن أبي عيسى

(١) في العتيقة « ومما ينوب الامام من أرض العوام » (٢) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه (٣) رواه البيهقي (٤) رواه النسائي

الخراساني عن أبي الزبير عن مجاهد عن عائشة قالت: « والله إن كنت لأغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة بصاع من ماء جميعاً »

١٥٧٢ — قال: حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، وهو الفرق » (١).

١٥٧٣ — قال: وحدثنا ابن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل في قدح - وهو الفرق - وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد »

١٥٧٤ — قال: وحدثنا هشام بن عمار عن صدقة بن خالد عن عتبة ابن أبي حكيم عن عطاء بن أبي رباح قال: حدثتني عائشة - وبيننا وبينها حجاب - قالت: « كنت أغتسل أنا وحببي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد قال: وأشارت إلى إناء في البيت قدر الفرق » قال: والفرق ستة أقساط ١٥٧٥ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال: « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل في قدح من الجنابة يسع الفرق. قال: وذلك اليوم نحو من خمسة أمداد ».

١٥٧٦ — قال: حدثنا ابن أبي مريم عن الليث وابن كهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن حفصة بنت عبد الرحمن - وكانت امرأة المنذر بن الزبير - أن عائشة أخبرتها « أنها كانت هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسلان من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد، قال: قال الليث في حديثه: أو قريباً من ذلك ».

١٥٧٧ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن موسى بن عبد الله قال : كنتُ عند مجاهدٍ ، فأُتِيَ بِإِنَاءٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ ، أَوْ تِسْعَةً ، أَوْ عَشْرَةً . فقال : قالت عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا »

١٥٧٨ — قال : حدثنا شريكٌ عن موسى الجُهَنِيِّ قال : أُتِيَ مجاهدٌ بِإِنَاءٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ . فقال : حدثنا عائشةُ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا » .

١٥٧٩ — قال أبو عبيد : وحدثتُ عنه عن عبد الله بن عيسى عن ابن جبرٍ الأنصاري عن أنس بن مالكٍ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين »

١٥٨٠ — قال أبو عبيد : فجاءت هذه الأحاديثُ في الغُسلِ بِالْإِنَاءِ يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ الْمَعْنَى لِاخْتِلَافِ لَفْظِهَا . وليست كذلك ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى فِيهَا كُلُّهَا إِنَّمَا يَدُورُ عَلَى وَقْتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ ، أَقْصَاهُمَا ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، وَأَدْنَاهُمَا صَاعٌ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ . وسائرُ هذه الأحاديثِ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى أَحَدِهِمَا ، لَا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ عَرَفَهُ .

فكان غُسلُهُ صلى الله عليه وسلم إِنَّمَا يَتَرَدَّدُ فِيهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْضُرُهُ مِنَ الْمَاءِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْتَقِصُ مِنَ الصَّاعِ . وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى صَاعٍ وَنِصْفٍ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ

١٥٨١ — فمن الثمانيةِ ما ذكرنا من الأحاديثِ فِي الْفَرَقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ جَمِيعاً . وذلك أن الْفَرَقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ ، وَهِيَ سِتَّةٌ عَشَرَ رِطْلًا . فكان لكل واحدٍ منهما ثمانية

١٥٨٢ — فكذلك الأحاديثُ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْأَقْسَاطِ هِيَ مِثْلُ الْفَرَقِ سِوَاءً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْطَ نِصْفُ صَاعٍ . وَتَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ نَفْسُهُ ، حِينَ ذَكَرَ

الفرق ، فقال « وهو ستة أقساط » فرجع معناه الى الثمانية أيضا

١٥٨٣ — وأما الذي ذكر فيه الأمداد الخمسة ، يغتسل بها وحده ، فهو مثل الأحاديث التي ذكرناها في الغسل بالصاع ، والوضوء بالمد . وذلك أنه كان يتوضأ قبل الغسل بمد ، ثم يغتسل بعد ذلك بالصاع ، وهو أربعة أمداد . فتلك خمسة لاغتساله خاصة

١٥٨٤ — وأما الذي فيه ذكر ثلاثة أمداد ، بينه وبين عائشة ، فإني لا أعرف لهذا وجهاً ، إلا أن يكون بهذا المد الكبير الذي يكال به التمر اليوم بالمدينة ، فتكون الأمداد إنما هي تفسير من المحدث بالحديث ، جعله على ذلك التقدير

١٥٨٥ — وأما الحديث الذي فيه أنه كان هو وعائشة يغتسلان بصاع واحد جميعاً ، فإما وجهه عندنا : أنه كان يغتسل هو بصاع ، وهي بصاع آخر فهذا ما في سنن الغسل بالصاع ، والفرق ، والقسط ، والأمداد . وأما ذكر الصاع في صدقة الارضين

١٥٨٦ — فإن الأشجع ، حدثنا عن سفيان عن خالد عن أبي قلابة قال : « الوسق ستون صاعاً »

١٥٨٧ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن . ومغيرة عن إبراهيم قالوا « الوسق ستون صاعاً »

١٥٨٨ — قال : وحدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن وابن سيرين قالوا : « الوسق ستون صاعاً »

١٥٨٩ — قال : حدثنا محمد بن عبيد عن إدريس الأودي عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد الخدري . رفعه . قال : « ليس في أقل

قال أبو عبید والمختوم هاهنا هو الصاعُ بعينه . وإنما سُميَ مختوماً لأن الأُمراء جعلت على أعلاه خاتماً مطبوعاً ، لئلا يزاد فيه ، ولا يُنتقص منه وقد اختلف أهل الحجاز وأهل العراق في مبلغ الصاع : كم هو ؟
 ١٥٩٠ — فحدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن الحجّاج بن أرطاة عن الحكم عن ابراهيم قال : « كان صاعُ النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية أرطال ، ومُدّه رطلين »

١٥٩١ — قال أبو عبید : وكان شريك بن عبد الله يقول : « الصّاعُ أقلُّ من ثمانية أرطال ، وأكثرُ من سبعة »

١٥٩٢ — قال : وبلغني عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي أيلى أنه قال « الصّاعُ يزيدُ على الحجّاجي مكيالاً » .
 ١٥٩٣ — وكان ابنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي أيلى قاضي الكوفة يقول : الصّاعُ مثلُ الحجّاجي أو أرجحُ شيئاً

١٥٩٤ — وأما سُفيان فكان يقول : هو مثل القفيز الحجّاجي ، ولم يصفه بزيادة عليه ولا نقصان

١٥٩٥ — قال أبو عبید : والحجّاجي قفيزٌ كان الحجّاج بن يوسف اتخذهُ على صاعِ عمر . كذلك يُروى عنه

١٥٩٦ — قال : حدثني عبد الله بن داود عن علي بن صالح بن حَيٍّ عن أبي إسحاق الهمداني عن موسى بن طلحة قال : القفيزُ الحجّاجي صاعُ عمر

١٥٩٧ — قال : وحدثني عبد الله بن داود عن الحسن [بن صالح بن حَيٍّ] (١) عن مجالد عن الشعبي قال : القفيزُ الحجّاجي صاعُ عمر

١٥٩٨ — قال أبو عبيد : وسمعتُ محمداً غير مرة يقول : الحجاجيُّ

هو ربعُ الهاشمي ، وهو ثمانيةُ أرطال

١٥٩٩ — قال أبو عبيد : وإنما نرى أهلَ العراق ذهبوا إلى أن الصاع

ثمانيةُ أرطال لأنهم سمعوا أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع . وسمعوا في حديث آخر : أنه كان يغتسل بثمانيةِ أرطال . وفي حديث آخر : أنه كان يتوضأ برطلين . فتوهموا أن الصاع ثمانيةُ أرطال لهذا

وقد اضطرب مع هذا قولهم . فجعلوه أنقصَ من ذلك

١٦٠٠ — وأما أهلُ الحجاز فلا اختلاف بينهم فيه أعلمه : أن الصاع

عندهم خمسةُ أرطال وثلاثٌ ، يعرفه عالمهم وجاهلهم ، ويبيع في أسواقهم ، ويحمل علمه قرن عن قرن

١٦٠١ — وقد كان يعقوب^(١) زماناً يقول كقول أصحابه فيه . ثم

رجع عنه إلى قول أهل المدينة

١٦٠٢ — وبه كان يفتي يزيد بن هارون

١٦٠٣ — قال أبو عبيد : وهذا هو الذي عليه العملُ عندي . لأنني - مع

اجتماع قول أهل الحجاز عليه - تدبرته في حديث يروى عن عمر ، فوجدته موافقاً لقولهم

١٦٠٤ — حدثني ابنُ بكير عن الليث بن سعد عن كثير بن فرقد

ومحمد بن غنَج عن نافع عن أسلم : « أن عمر ضرب الجزية على أهل الذهب أربعةَ دنانير وأرزاق المسلمين من الحنطة مدَّين وثلاثة أقساط زيت ، لكلِّ إنسان كلَّ شهر ، وعلى أهل الورق أربعين درهماً وخمسة عشر صاعاً لكل إنسان . ولا أحفظ ما ذكر ما في الودك »^(٢)

قال أبو عبيد : فنظرت في حديث عمر هذا ، فإذا هو قد عدل أربعين درهماً بأربعة دنانير ، لأن أصل الدنانير أن يعدل الدينار بعشرة دراهم .

(١) هو أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة (٢) انظر رقم (١٠١)

الله عليه وسلم، وأنا أوقدُ تحتَ قدرٍ لي، والقملُ يتناثرُ على وجي - أو قال: على حاجبي - فقال: أتؤذيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟ قلت: نعم. قال: فاحْلِقْهُ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ شَاةً « قال: قال أيوب: لَا أَذْرى بِأَيْتِهِنَّ بَدْأً (١)

١٦٠٩ - قال أبو عبيد: وكان سفيان بن عيينة يحدث بهذا الحديث عن أيوب بإسناده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ: فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ »

١٦١٠ - قال: حدثني حسان بن عبد الله عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث « أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ: فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ »

قال أبو عبيد: فقد تبين الآن أنه ثلاثة أصع، لأن لكل مسكين نصف صاع، وهو بين في حديث آخر أيضاً:

١٦١١ - قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لِكَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ هَلْ مَعَكَ مِنْ ذَمٍّ؟ قال: لا. قال: فان شئت فصم ثلاثة أيام، وإن شئت فتصدق بثلاثة أصع تمرًا، بين ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، واحلق رأسك »

١٦١٢ - قال أبو عبيد: فقد وضح الآن أن الفرق ثلاثة أصع، إذ كان في حديث مسلم بن خالد، وحديث سفيان « أَطْعِمْ فَرَقًا » وقال ههنا « أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ » (٢)

(١) روى قصته البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. وكانت في عمرة الحديبية (٢) في الشامية « قال أبو عبيد: والمعنى أن يكون أربعين منا إذ كان في حديث مسلم بن خالد الخ »

وكذلك عدل مدّين من طعام بخمسة عشر صاعاً . وجعلها موازية لهما ،
فغارت الأمداد والصيعة وجمعت بينها ، ثم اعتبرتها بالوزن ، فوجدت المدّين
نيفةً وثمانين رطلاً . ووجدت خمسة عشر صاعاً ثمانين رطلاً ، على قول أهل
المدينة . فهذه زيادة يسيرة متقاربة . وإنما زاد ذلك النيف على الثمانين -
فيما ظننت - بقدر ما يكون بين الطعّامين من الرزّانة والخفّة ، ووجدت
خمسة عشر صاعاً على قول أهل العراق عشرين ومائة رطل . فهذه زيادة
متفاوتة . فعرفت بهذا أن الصاع كقول أهل الحجاز : خمسة أرطال وثلاث .
ثم صدّق ذلك وثبّته حديث النبي صلى الله عليه وسلم « المكيال مكيال
المدينة والميزان ميزان مكة » (١)

١٦٠٥ - سمعت إسماعيل بن عمرو والواسطي يحدثه عن سفيان عن حنظلة

ابن أبي سفيان عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٠٦ - قال أبو عبيد : وبعضهم يرويه : « الميزان ميزان المدينة ،
والمكيال مكيال مكة »

قال أبو عبيد : فاجتمعت فيه ثلاث خلال : حديث النبي صلى الله عليه
وسلم ، وتدبر حديث عمر ، واتفاق أهل الحجاز عليه . فأين المذهب عن هذا ؟
١٦٠٧ - قال أبو عبيد : فهذا أمر الصاع في مبلّغه . وهو ثلث الفرق ،
لا اختلاف بين الناس ، أعلمه ، في ذلك : أن الفرق ثلاثة أصع .
وفيه أحاديث تُسرّه أيضاً :

١٦٠٨ - قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن مجاهد عن

عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال « أتى علي رسول الله صلى

(١) في التلخيص الحبير (ص ١٨٣) رواه البزار واستغربه وأبو داود والنسائي

وصحّحه ابن حبان والدارقطني والنووي . قال ابن حزم : اتفق الثقات أن دينار
الذهب بمكة اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة شعير مطلق . والدرهم سبعة

أعشار المئقال . فالرطل ١٢٨ بالدرهم المذكور

ومما يزيد وضوحاً حديثه يُروى عن مجاهد .

١٦١٣ — قال : حدثني عبد الرحمن بن مَهْدِي عن حمَّاد بن زَيْد عن يحيى بن عتيق قال : سألت مجاهداً عن كفارة اليمين؟ فقال : « فرَّقْ بين عشرة » قال : فذكرت ذلك للحسن بن مسلم . فقال : مُدَّان لَأُدِّمَهُ وَحَطَبُهُ

١٦١٤ — قال أبو عبيد : ففسَّرَ عبدُ الرحمن هذا الحديث قال : معناه أن مذهب مجاهد : أن لكلِّ مسكين مُدّاً في كفارة اليمين . قال : والفرَّقُ ثلاثة أصعٍ والصَّاعُ أربعة أمداد . فذلك اثنا عشر مُدّاً . فتقسم هذه كلها بين عشرة مساكين ، فيكون عشرة منها لطعامهم ، لكل واحد مُدٌّ ، ويكون المدان زيادة متفرقة بينهم ، لما يلزم الطعام من مؤونة الأديم والخطب

قال أبو عبيد : وهذا الذي أراد الحسن بن مسلم .

١٦١٥ — قال أبو عبيد : فعلى هذا الصاع الذي فسَّرناه تدور أحكام المسلمين في كلِّ ما ينوبُهم من أمر الكيل في دينهم : من ذلك زكاة الأرضين ، وصدقة الفطر ، وكفارة اليمين ، وفدية النكاح .

وقد عايرت مكيّاً لنا هذا المُلْجَم ، الذي يعتَمِلُهُ الناسُ اليوم ، فإذا هو صاعان ونصف . وذلك عشرة أمداد إذا مسحت أعلاه ، على ما يُقالُ اليوم في الأسواق

١٦١٦ — فأما زكاة الأرضين فإنها إذا كانت بهذا المكوك عشرين ومائة من حنطة أو شعير ، أو تمر ، أو زبيب : وجبت فيها الزكاة . فإن كان سقيها بعملاً أو غيلاً : فالعشر . وإن كان بالنواضح والغروب : فنصف العشر . وذلك لأن الزكاة تجب في خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً . فجميعها ثلثمائة صاع ، وهي عشرون ومائة مكوك ، لأنه - كما أعلمتك - صاعان ونصف . ومبلغها من أقفزاناً هذه خمسة عشر قفيزاً سواء . فهذه صدقة الأرضين

١٦١٧ — وأما زكاة الفطر فإن صاحبها فيها بالخيار ، إن شاء جعلها بُراً ، وإن شاء جعلها تمرّاً ، أو شعيراً ، أو زبباً ، فإن اختار التمر ، أو الشعير ، أو الزبب ، فإن هذا المكوك يجزى عن نفسين ونصف ، لأنه صاعان ونصف . وإن اختار البر ، فإن أحب الأمرين إلى له : أن لا يذتقص من مكيلة الصاع شيئاً ، لأن أكثر الآثار عليه ، وهو أفضل عندى من التمر والشعير . وإن جعله نصف صاع بُراً كان مجزياً عنه ، لأنه قد أفتى به عدة من أهل العلم وصاع تمر ، أو صاع شعير ، أحب إلى من نصف صاع بُراً ، وإن كان مجزياً . لأنه هو أشد موافقةً للاتباع .

١٦١٨ — وأما كفارة اليمين فإن الواحد بهذا المكوك بُراً كافيه في الكفارة بين عشرة مساكين ، لأنه عشرة أمداد ، كما أعلمتكم . فيكون لكل مسكين مد . هذا على مذهبنا .

١٦١٩ — وأما من جعله نصف صاع لكل مسكين رأى عليه مكوكين بهذا بين عشرة مساكين .

١٦٢٠ — وأما فدية المناسك في حلق الرأس ، ولبس الثياب ، وما أشبه ذلك ، مما تجب على المحرم به الفدية ، فإن أهل الحجاز وأهل العراق اختلفوا فيه . فقال أولئك : لكل مسكين مد . وقال : هؤلاء لكل مسكين نصف صاع . ولهذا موضع سوى هذا ، يأتي فيه مفسراً إن شاء الله .

١٦٢١ — قال أبو عبيد : فقد فسرنا ما في الصاع من الشنن ، وهو كما أعلمتكم خمسة أرطال وثلاث . والمد أربعة ، وهو رطل وثلاث . وذلك برطلنا هذا الذى وزنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً ، ووزن فى الدراهم (١) . ومعرفة وزنها علم أيضاً (٢)

(١) فى الشامية « ووزن سبعة وفى الدراهم » (٢) بهامش الاصل العتيق أمام هذا السطر مانصه « يعنى العشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل »

١٦٢٢ — قال أبو عبيد: سمعت شيخاً من أهل العلم بأمر الناس - كان معنياً بهذا الشأن - يذكر قصة الدراهم وسبب ضربها في الإسلام، وقال: إن الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الدهر لم تزل نوعين: هذه السود الوافية وهذه الطبرية العتق. فجاء الإسلام وهي كذلك. فلما كانت بنو أمية وأرادوا ضرب الدراهم نظروا في العواقب، فقالوا: إن هذه تبقى مع الدهر وقد جاء فرض الزكاة «أن» في كل مائتين أو في كل خمس أواق خمسة دراهم والأوقية أربعون. فأشفقوا أن جعلوها كلها على مثال السود. ثم فشا فشاؤها بعد، لا يعرفون غيرها: أن يحملوا معنى الزكاة على أنها لا تجب حتى تبلغ تلك السود العظام مائتين عدداً فصاعداً. فيكون في هذا بخس للزكاة، وأشفقوا أن جعلوها كلها على مثال الطبرية أن يحملوا المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً حلت فيها الزكاة. فيكون فيها اشتطاطاً على رب المال، فأرادوا منزلة بينهما يكون فيها كمال الزكاة من غير إضرار بالناس، وأن يكون مع هذا موافقاً لما وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة. قال: وإنما كانوا قبل ذلك يزكونها شطرين: من الكبار، والصغار. فلما أجمعوا على ضرب الدراهم نظروا إلى درهم وافي، فإذا هو ثمانية دوانيق وإلى درهم من الصغار. فكان أربعة دوانيق. فحملوا زيادة الأكر على نقص الأصغر، فجعلوها درهماين متساويين، كل واحد ستة دوانيق. ثم اعتبروها بالمشاقيل، ولم يزل المثقال في آباد الدهر مؤقتاً بمحدودا، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم التي واحدتها ستة دوانيق، ثم اعتبروها بالمشاقيل تكون وزان سبعة مشاقيل سواء، فاجتمعت فيه وجوه ثلاثة: أنه وزن سبعة، وأنه عدل بين الصغار والكبار، وأنه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة، ولا وكس فيه، ولا شطط.

فَمَضَتْ سُنَّةُ الدَّرَاهِمِ عَلَى هَذَا ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ، فَلَمْ تَخْتَلَفْ أَنْ
الدَّرَاهِمَ التَّامَّةُ هُوَ سِتَّةُ دَوَانِيقَ ، فَمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ قِيلَ : دَرَاهِمٌ زَائِدٌ وَنَاقِصٌ
فَالنَّاسُ فِي زَكَاتِهِمْ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَنِعْمَتِهِ - عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ السُّنَّةُ
وَالْهُدَى ، لَمْ يَزِيدُوا عَنْهُ ، وَلَا انْتَبَسَ فِيهِ .
وَكَذَلِكَ الْمَبَايِعَاتُ وَالْدِّيَّاتُ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ ، وَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى
ذِكْرِهَا فِيهِ .

هَذَا كَمَا بَلَّغْنَا ، أَوْ كَلَامٌ هَذَا مَعْنَاهُ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَانَتْ الدَّرَاهِمُ قَبْلَ هَذَا وَزَنَ سِتَّةً . بِذَلِكَ جَاءَ
ذِكْرُهَا فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ

١٦٢٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : حَدَّثْتُ عَنْ شَرِيكِ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ
الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « زَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَزَنَ سِتَّةً » (١)
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَلَمْ تَزَلْ عَلَيْهَا حَتَّى نُقِلَتْ إِلَى السَّبْعَةِ ، كَمَا أَعْلَمَتْكَ

(١) لِعَلَّامَةِ تَقِي الدِّينِ الْمُقْرِيزِيِّ رِسَالَةٌ فِي النُّقُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ أَوْسَعُ
مِمَّا هُنَا (٢) الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ رَمَى بِالرَّفْضِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ : كَذَابٌ . وَقَالَ
الْعَقِيلِيُّ : يَقُولُ بِالرَّجْعَةِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « لَمَّا تَزَوَّجَ
عَلَى فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْطِهَا شَيْئًا : قَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ : أَيْنَ دِرْعُكَ
الْحَطْمِيَّةُ ؟ »

بسم الله الرحمن الرحيم

جماع أبواب

(صدقة الأموال التي يُمر بها على العاشر ، من أهل)

(الإِسْلام والذمة والحرب)

باب

(ذكر العاشر وصاحب المكس ، وما فيه من الشدة ، والتغليظ)

١٦٢٤ — [حدثنا أبو عبيد] قال : حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن

إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس التَّجِيبِي (١) عن
عُقبة بن عامر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يَدْخُلُ
الْجَنَّةَ صاحبُ مَكْسٍ » (٢)

١٦٢٥ — قال : وحدثنا يحيى بن بُكير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن

أبي النخيز ، قال : سمعت رُوَيْفِعَ بن ثابت يقول : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « إن صاحبَ الْمَكْسِ في النار » قال : يعني العاشر

١٦٢٦ — قال : حدثنا الهيثم بن جميل عن محمد بن مسلم عن إبراهيم

بن ميسرة عن طاوس عن عبد الله بن عمرو قال : « إن صاحبَ الْمَكْسِ
لا يُسْأَلُ عن شيء ، يُؤْخَذُ كما هو ، فيُرَّمُ به في النار »

(١) شماس قال في الخلاصة : بكسر أوله . وفي القاموس : شماس ، كشماسة ،

ويفتح . وهو أبو عمرو المهرى المصرى ، وثقه العجل وابن حبان مات بعد المائة

(٢) رواه الامام احمد وأبو داود والحاكم ، وصححه على شرط مسلم

١٦٢٧ — قال حدثنا ابن طارق عن ابن لهيعة عن أبي مرحوم عن إسحاق بن ربيعة التميمي عن أبي إبراهيم الكعبي أن خالد بن ثابت أخبره أن كعب الأحمري أوصاه، أو تقدم إليه، عند خروجه مع عمرو بن العاص إلى مصر: أن لا يقرب المكس، ونهاه عن ذلك.

١٦٢٨ — قال: حدثنا حسان بن عبد الله عن يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبيه قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة « أن ضع عن الناس الفدية، وضع عن الناس المائدة، وضع عن الناس المكس، وليس بالمكس، ولكن البخس الذي قال الله تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين) فمن جاءك بصدقة فاقبلها منه، ومن لم يأتك بها فالله حسيبه »

١٦٢٩ — قال: حدثنا نعيم عن ضمرة عن كُرَيْز بن سليمان قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف القاري « أن اركب إلى البيت الذي يرفح، الذي يقال له بيت المكس، فأهدمه، ثم أحمله إلى البحر، فانسفه فيه نسفاً »

قال أبو عبيد: ونرى أن رفح بين مصر والرملة^(١)

١٦٣٠ — قال: حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن مخيس بن ظبيان حدثه عن عبد الرحمن بن حسان عن رجل من جذام عن مالك بن عتاهية^(٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لقي صاحب عثور فليضرب عنقه »

(١) في الشامية وبهامش العتيقة « نسخة ورأيت رفح، وهو بين مصر والرملة. وفي أخرى: وأتيته » (٢) قال في اسد الغابة: مالك بن عتاهية بن حرب بن سعد الكندي من أهل مصر روى بكرب بن إبراهيم عن ابن لهيعة —

١٦٣١ — قال : حدثنا ابن أبي مریم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن مَخْيَسِ بْنِ ظَبْيَانَ عن عبد الرحمن بن حَسَّان ، قال : أخبرني رجلٌ من جَذَامٍ قال : سمع فلانُ بنَ عَتَاهِيَةَ يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إِذَا لَقِيتُمْ عَاشِرًا فَاغْتُلُوهُ » قال : يعني بذلك الصدقة يأخذها على غير حقِّها

١٦٣٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْجٍ قال : أخبرني عمرو بن دينار قال أخبرني مسلم بن سُكْرَةَ - قال وقال غير حجاج : مسلم بن المصْبِجِ ^(١) - أنه سأل ابن عمر : أَعْلِمْتَ أَنَّ عُمَرَ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْعُشْرَ ؟ قال : لا ، لم أعلمه

١٦٣٣ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر ، قال : سمعت زياد بن حُدَيْرٍ يقول «أنا أولُ عَاشِرٍ عَشَرَ فِي الْإِسْلَامِ» قلت : مَنْ كُنْتُمْ تُعَشِّرُونَ ؟ قال : مَا كُنَّا نُعَشِّرُ مُسْلِمًا وَلَا مُعَاهِدًا ، كُنَّا نُعَشِّرُ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ

١٦٣٤ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن خالد

ثم ساق الاسناد إلى مالك . قال : قال رسول الله ﷺ «إِنْ لَقِيتُمْ عَاشِرًا فَاغْتُلُوهُ» ورواه يحيى القطان عن ابن لهيعة اسناداً ومتنا . ورواه محمد بن معاوية عن ابن لهيعة مثله . ورواه قتيبة عن ابن لهيعة ، ولم يذكر مخيسا ولا عبد الرحمن بن حسان . ثم ساقه ابن الأثير بسنده عن عبد الله بن أحمد حدثني أبي حدثنا موسى ابن داود أنبأنا ابن لهيعة وقدم عبد الرحمن على مخيس (١) بهامش العتيقة وفي الشامية «مسلم المصباح» اه وقد ذكره البخاري في التاريخ الصغير ، قال : قال بعضهم : مسلم بن سكرة . وقال الحميدي عن ابن عيينة : هو مسلم بن يسار بن سكرة اه . وفي التهذيب : مسلم بن يسار الأموي مولا هم - سكرة - بفتحات . ويقال له مسلم المصباح ، كان يسرج مصابيح المسجد . وفي الشئبه للذهبي . يعرف بابن سكرة

الْعَبْسِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ : « سَأَلْتُ زِيَادَ بْنَ حُدَيْرٍ : مَنْ كُنْتُمْ تُعَشِّرُونَ ؟ قَالَ : مَا كُنَّا نُعَشِّرُ مُسْلِمًا ، وَلَا مُعَاهِدًا . قُلْتُ : فَمَنْ كُنْتُمْ تُعَشِّرُونَ ؟ قَالَ : تُجَارَ الْحَرْبِ ، كَمَا كَانُوا يُعَشِّرُونَنَا إِذَا أَتَيْنَاهُمْ »

١٦٣٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَنْعَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ :

« وَاللَّهِ مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَخُوفَ عِنْدِي أَنْ يُدْخِلَنِي النَّارَ مِنْ عَمَلِكُمْ هَذَا . وَمَا بِي أَنْ أَكُونَ ظَلَمْتُ فِيهِ مُسْلِمًا ، وَلَا مُعَاهِدًا دِينَارًا ، وَلَا دِرْهَمًا . وَلَكِنِّي لَا أَدْرِي مَا هَذَا الْحَبْلُ الَّذِي لَمْ يَسْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ ، وَلَا عُمَرُ . قَالُوا : فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ دَخَلْتَ فِيهِ ؟ قَالَ : لَمْ يَدْعُنِي زِيَادٌ وَلَا شَرِيحٌ ، وَلَا الشَّيْطَانُ ، حَتَّى دَخَلْتُ فِيهِ »

١٦٣٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ

قَالَ « اسْتَغْمَلَ زِيَادٌ مَسْرُوقًا عَلَى السَّلْسِلَةِ ، فَانْطَلَقَ فَمَاتَ بِهَا . فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ خَرَجَ مِنْ عَمَلِهِ ؟ فَقَالَ : أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الثُّوبِ يُبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَصَارِ فَيُجِيدُ غَسْلَهُ ؟ فَكَذَلِكَ خَرَجَ مِنْ عَمَلِهِ » .

١٦٣٧ — قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ

أَبَا رَافِعٍ يَقُولُ : « كُنْتُ مَعَ مَسْرُوقٍ بِالسَّلْسِلَةِ ، فَمَا رَأَيْتُ أَمِيرًا قَطُّ كَانَ أَدْفَ مِنْهُ . مَا كَانَ يُصِيبُ شَيْئًا إِلَّا مَاءٌ دِجْلَةٌ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَجْهٌ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْنَا فِيهَا الْعَاشِرَ ، وَكَرَاهَةَ الْمَكْسِ ، وَالتَّغْلِيظَ فِيهِ : أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، يَفْعَلُهُ مَلُوكُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ جَمِيعًا ، فَكَانَتْ سُنَّتُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ التُّجَارِ عَشْرًا مَوَالِهِمْ إِذَا مَرُّوا بِهَا عَلَيْهِمْ

١٦٣٨ — يُبَيِّنُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كُتُبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ كَتَبَ مِنْ

أَهْلِ الْأَنْصَارِ . مِثْلُ ثَقِيفٍ ، وَالْبَحْرَيْنِ ، وَدُوْمَةَ الْجَنْدَلِ ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَنْصَارِ . « أَنَّهُمْ لَا يُحْشَرُونَ ، وَلَا يُعَشَّرُونَ » فَعَلِمْنَا بِهَذَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ سُنَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ .

أحاديث فيه كثيرة. فأبطل الله ذلك برسوله صلى الله عليه وسلم وبالإسلام. وجاءت فريضة الزكاة برُبْعِ العُشْرِ من كل مائتي درهم خمسة. فمن أخذها منهم على فَرْضِها فَلَيْسَ بِعَاشِرٍ، لَأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ الْعُشْرَ، إِنَّمَا أَخَذَ رُبْعَهُ.

١٦٣٩ — وهو مفسر في الحديث الذي يُحدِّثونه عن عطاء بن السائب عن حَرَبِ بن عبيد الله الثقفي عن جده أبي أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس على المسلمين عشور، إنما العشور على اليهود والنصارى»

١٦٤٠ — وكذلك الحديث الذي ذكرناه مرفوعاً حين ذكر العاشر، فقال «هو الذي يأخذ الصدقة بغير حقها»

١٦٤١ — قال أبو عبيد: فإذا زاد في الأخذ على أصل الزكاة فقد أخذها بغير حقها

١٦٤٢ — وكذلك وجه حديث ابن عمر حين سئل «هل علمت عمر أخذ العشر من المسلمين؟ فقال: لا. لم أعلمه»

قال أبو عبيد: إنما نراه أراد هذا، ولم يُردِ الزكاة. وكيف ينكر ذلك، وقد كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونها عند الأعطية، وكان رأى ابن عمر دفعها إليهم؟

١٦٤٣ — وكذلك حديث زياد بن حدير حين قال «ما كنّا نُعْشِرُ مُسْلِمًا، ولا مُعَاهِدًا» إنما أراد أنّا كنّا نأخذ من المسلمين رُبْعَ العُشْرِ، ومن أهل الذمة نصف العشر.

١٦٤٤ — فإذا كان العاشر يأخذ الزكاة من المسلمين إذا أتوه بها طائعين غير مكرهين فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فإن استكرههم عليها لم آمن أن يكون داخلاً فيها، وإن لم يزد على رُبْعِ العُشْرِ، لأن سنة الصّامِتِ خاصة: أن يكون الناس فيه مؤتمنين عليه

١٦٤٥ — من ذلك حديث مسروق الذي ذكرناه. قوله «لا أدري ما هذا الحبل الذي لم يُسنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر، ولا عمر»

وكان حبلاً يُعْرَضُ به النهر، يَمْنَعُ السُّفُنَ من الْمَضْيِ حتى تُوْخَذَ منهم الصَّدَقَةُ،
فَأَنْكَرَ مَسْرُوقٌ أَنْ تُوْخَذَ منهم على اسْتِكْرَاهٍ

١٦٤٦ — وقد فسره حديثُ عمر بن عبد العزيز الذي ذكرناه : قوله :
« مَنْ جَاءَكَ بِصَدَقَةٍ فَأَقْبَلَهَا . وَمَنْ لَمْ يَأْتِكَ بِهَا فَاللَّهُ حَسِيبُهُ »

١٦٤٧ — وكذلك حديثُ عثمان : قوله « وَمَنْ أَخَذَنَا مِنْهُ لَمْ نَأْخُذْ
مِنْهُ حَتَّى يَأْتِينَا بِهَا تَطَوُّعًا »

١٦٤٨ — وإنما كانوا يَسْأَلُونَ عن الزكاةِ عند الأَعْطِيَةِ قبل أنْ تَقْبُضَ ،
فَإِذَا قُبِضَتْ وَحِيزَتْ فَأَمَّا هِيَ أَمَانَتُهُمْ
فهذه هي سُنَّةُ زكاةِ العين والوَرِقِ

وأما الصَّدَقَةُ التي يُكْرَهُ النَّاسُ عَلَيْهَا ، وَيُجَاهِدُونَ عَلَى مَنَعِهَا فَصَدَقَةُ الْمَاشِيَةِ
وَالْحَرْثِ وَالنَّخْلِ

١٦٤٩ — فإذا كان العاشِرُ يَعْمَلُ بهذا لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ من هذا التَّغْلِيظِ .
وكيف يَكُونُ هَذَا مَكْرُوهًا ، وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُ ؟ ثُمَّ لَا نَعْلَمُ
أَحَدًا من علماء أهل الحجاز ، والعراق ، والشَّامِ ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ كَرِهَهُ ،
وَلَا تَرَكَ الْأَخْذَ بِهِ . وَكَانُوا يَرَوْنَ مَا أَخَذَهُ الْعَاشِرُ مُجْزِيًا مِنَ الزَّكَاةِ

١٦٥٠ — منهم أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَإِبْرَاهِيمُ

١٦٥١ — وكان مذهبُ عمر فيما وَضَعَ من ذلك : أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
الزَّكَاةَ ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعَشَرَ تَامًّا . لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ تِجَارِ
الْمُسْلِمِينَ مِثْلَهُ إِذَا قَدِمُوا بِلَادَهُمْ . فَكَانَ سَبِيلُهُ فِي هَذَيْنِ الصَّنَعَتَيْنِ
بَيِّنًا وَاضِحًا

١٦٥٢ — قال أبو عبيد : وكان الذي يُشْكِلُ عَلَى وَجْهِه أَخْذَهُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ،

فَجَعَلْتُ أَقُولُ : لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ ، فَتَوَخَّذْ مِنْهُمْ الصَّدَقَةَ . وَلَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ،
فِيؤْخَذَ مِنْهُمْ مِثْلُ مَا أَخَذُوا مِنْكَ . فَلَمْ أَذِرْ مَا هُوَ ، حَتَّى تَدَبَّرْتُ حَدِيثًا لَهُ ،
فَوَجَدْتُهُ إِنَّمَا صَالِحُهُمْ عَلَى ذَلِكَ صُلَحًا ، وَسِوَى جَزِيَّةِ الرُّمُوسِ ، وَخَرَاجِ الْأَرْضِينَ
١٦٥٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
أَبِي مَجْلَزٍ . قَالَ : بَعَثَ عُمَرُ عُمَارًا ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، وَعُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ إِلَى الْكُوفَةِ ،
ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ طَوْلٌ ، قَدِمَرَفِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . قَالَ : فَمَسَحَ عُثْمَانُ الْأَرْضَ ،
فَوَضَعَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا . قَالَ : وَجَعَلَ فِي أُمُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّتِي يَخْتَلِفُونَ بِهَا
مِنْ دَلٍّ عِشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا . وَجَعَلَ عَلَى رُءُوسِهِمْ . وَعَطَّلَ مِنْ ذَلِكَ النِّسَاءَ ،
وَالصُّبْيَانَ - : أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ كَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ . فَأَجَازَهُ
قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : فَأَرَى الْأَخْذَ مِنْ تُجَارِهِمْ فِي أَصْلِ الصَّلَاحِ . فَهُوَ الْآنَ
حَقٌّ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ . وَكَذَلِكَ كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ .
١٦٥٤ — حَدَّثَنِي عَنْهُ ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ : إِنَّمَا صَوْلَحُوا عَلَى أَنْ يَقْدَرُوا
بِبِلَادِهِمْ ، فَإِذَا مَرُّوا بِهَا لِلتِّجَارَةِ أَخَذَ مِنْهُمْ كُلُّ مَرُوءٍ
فَهَذَا مَا فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ
فَأَمَّا مُصَالِحَتُهُ بَنِي تَغْلِبَ فَأَمْرٌ مَشْهُورٌ . وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

بَابُ

(مَا يَأْخُذُ الْعَاشِرَ مِنْ صَدَقَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعِشْرُونَ أَهْلَ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ)

١٦٥٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ
سِيرِينَ قَالَ : «بَعَثَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فَأَبْطَأَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيَّ ،
فَأَتَيْتُهُ . فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ لَأَرَى أَنِي لَوْ أَمَرْتُكَ أَنْ تَعَضَّ عَلَى حَجَرٍ كَذَا
وَكَذَا ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي لَفَعَلْتَ ، اخْتَرْتُ لَكَ عَيْنَ عَمَلِي فَكْرَهْتَهُ ، إِنِّي أَكْتُبُ
لَكَ سُنَّةَ عُمَرَ . قُلْتُ : أَكْتُبُ لِي سُنَّةَ عُمَرَ . فَكَتَبَ : يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

من كُلِّ أربعين درهماً درهمٌ . ومن أهلِ الذِّمَّةِ من كلِّ عشرين درهماً درهمٌ . ومِمَّنْ لَا ذِمَّةَ لَهُ من كلِّ عشرةِ دراهمٍ درهمٌ . قلت له : وَمَنْ لَا ذِمَّةَ لَهُ ؟ قال : الرُّومُ ، كانوا يَقْدَمُونَ الشَّامَ »

١٦٥٦ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر

عن زياد بن حدير قال : « استعَمَّ كُنِيَ عُمَرُ عَلَى الْعُشْرِ ، فَأَمَرَ أَنْ آخُذَ مِنْ تِجَارِ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعُشْرَ ، وَمِنْ تِجَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعُشْرِ ، وَمِنْ تِجَارِ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعُشْرِ »

١٦٥٧ — قال : حدثنا حفص بن غياث عن الشَّيْبَانِي عن الشَّعْبِي

عن زياد بن حدير قال : « أَمَرَنِي عُمَرُ أَنْ آخُذَ مِنْ تِجَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِثْلَى مَا آخُذُ مِنْ تِجَارِ الْمُسْلِمِينَ »

١٦٥٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي ومحمد بن جعفر عن

شُعْبَةَ عن الْحَكَمِ عن إبراهيم عن زياد بن حدير قال : « أَمَرَنِي عُمَرُ أَنْ آخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبِ الْعُشْرَ ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعُشْرِ »

١٦٥٩ — قال : حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس عن ابن

شهاب عن السائب بن يزيد قال : « كُنْتُ عَامِلًا عَلَى سُوقِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ عُمَرَ . قَالَ : فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرَ » .

١٦٦٠ — قال : حدثنا أبو الْمُنْذِرِ وَيْحِي بنُ بُكَيْرٍ ، وَأَبُو نُوحٍ ، وَإِسْحَاقُ

ابن عيسى ، وسعيد بن عفير ، كلهم عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « كَانَ عُمَرُ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ مِنَ الزَّيْتِ وَالْحِنْطَةِ نِصْفَ الْعُشْرِ ، لِكَيْ يَكْثُرَ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَيَأْخُذَ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ الْعُشْرَ »

١٦٦١ — قال : وحدثني ابنُ عَفِيرٍ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن

رُزَيْقُ بْنُ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيُّ - وَكَانَ عَلَى جَوَازِ مِصْرَ - أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ « مَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مُنْخِذٌ مِمَّا يُدِيرُونَ فِي التِّجَارَاتِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ : مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، فَمَا نَقَصَ فِي حِسَابِ ذَلِكَ ، حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرَةَ دنانِيرَ . فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثَ دِينَارٍ فَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا . وَابْتَغِ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوَالِ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ رُزَيْقٌ ، وَأَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرُ يَقُولُونَ رُزَيْقٌ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِهِ

١٦٦٢ - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلَ ذَلِكَ

١٦٦٣ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ حُدَيْرٍ قَالَ : « كُنْتُ مَعَ جَدِّي زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ عَلَى الْعُشُورِ ، فَمَرَّ أَنْصَرَانِيٌّ بِفَرَسٍ قَوَّامَةٍ عَشْرِينَ أَلْفًا . فَقَالَ : إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتَا أَلْفَيْنِ وَأَخَذْتُ الْفَرَسَ ، وَإِنْ شِئْتَ أُعْطِينَاكَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفًا »

١٦٦٤ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَإِنَّمَا فَعَلَ عُمَرُ فِي الْعَشْرِ مَا فَعَلَ لَمَّا أَعْلَمَتْكَ مِنْ مُصَالِحَتِهِ إِيَّاهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِأَنَّ الَّذِينَ صَالَحَهُمْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ شَيْئًا . وَكَذَلِكَ دَهْرُ أَبِي بَكْرٍ ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ بِلَادُ الْعَجَمِ فِي زَمَنِ عُمَرَ . فَلِهَذَا كَانَ الَّذِي كَانَ

١٦٦٥ - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ : « أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ الْعَشْرَ فِي الْإِسْلَامِ عُمَرُ »

١٦٦٦ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَقَدْ كَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَتَأَوَّلُ عَلَى عُمَرَ فِيهِ شَيْئًا غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ

١٦٦٧ - قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : سَأَلْتُ

ابن شهاب الزهري : لم أخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك

١٦٦٨ — قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح أشبه بعمر ، وأولى ، وبه كان يقول مالك نفسه

١٦٦٩ — قال أبو عبيد : فإذا مرَّ الذميُّ بالمال على العاشر ، فإن سفيان كان يقول : « لا يأخذ منه شيئاً حتى يبلغ مائة درهم ، فإذا بلغ مائة درهم أخذ منه نصف العشر »

١٦٧٠ — وقال غيره من أهل العراق : لا يأخذ منه شيئاً ، حتى يبلغ مائتي درهم

١٦٧١ — قالوا : فإن قال : علي دين ، أو قال : ليس هذا المال لي ، وحلف عليه ، فإنه يصدق على ذلك ، ولا يؤخذ منه شيء

١٦٧٢ — قالوا : وإنما يؤخذ منه الصامت ، والمتاع ، والرقيق ، وما أشبهه من الأموال التي تبقى في أيدي الناس . فأما إذا مرَّ بالفواكه وأشباهها التي لا تبقى في أيدي الناس ، فإنه لا يؤخذ فيها منه شيء

١٦٧٣ — قالوا : ولا يؤخذ منه في المال الواحد أكثر من مرة واحدة في السنة وإن مرَّ به مراراً هذا قول أهل العراق

١٦٧٤ — وأما مالك فإنه كان أشدَّ من هذا قولاً من هؤلاء ، قال : إذا مرَّ الذميُّ بالمال على العاشر لتجارة أخذ منه نصف العشر ، وإن لم يبلغ مائتين ، قال : وإن ادَّعى أن عليه ديناً لم يقبل منه قوله ، وأخذ منه نصف العشر قال : وكذلك يؤخذ منه إن مرَّ بفاكهة ، أو غيرها مما يبقى في أيدي الناس ، أو لا يبقى ، بعد أن يكون للتجارة .

١٦٧٥ — قال : ويؤخذ منه كلما مرَّ وإن مرَّ بماله في السنة مراراً

قال : حدثني بذلك كله أو ببعضه عنه : يحيى بن بكير

قال أبو عبید : وكلُّ هذه الأقوال لها وجوه :

١٦٧٦ — فأما الذين قالوا من أهل العراق : لا يؤخذ من الدمي شيء حتى يبلغ ماله مائتي درهم ، فإنهم شبهوه بالصدقة ، وذهبوا إلى أن عمر حين سُمي ما يجب في أموال الناس التي تُدارُ للتجارات إنما قال : يؤخذ من المسلمين كذا ومن أهل الذمة كذا ، ومن أهل الحرب كذا ، ولم يُوقت في أدنى مبلغ المال وقتاً

قالوا : ثم رأينا قد ضمَّ أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حق واحد . فلماذا حملنا وقت أموالهم على الزكاة إذ كان لأدنى الزكاة حدٌ محدود . وهو المائتان . فأخذنا أهل الذمة بها ، وألغينا ما دون ذلك

١٦٧٧ — وأما مالك وأهل الحجاز فإن مذهبهم في ترك النظر إلى المائتين وأخذهم مما دونها أنهم قالوا : إن الذي يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة فينظر فيه إلى مبلغها وإلى حدّها . إنما هو [في ٤]^(١) بمنزلة الجزية التي تؤخذ من رؤوسهم . ألا ترى أنها تجب على الغني والفقير على قدر طاقتهم ، من غير أن يكون لأدنى ما يملك أحدهم وقتٌ موقت . وعلى ذلك صولحوا ؟ قالوا : فكذلك ما مرَّوا به من التجارات يؤخذ منها ما كانت ، من قليل أو كثير

١٦٧٨ — وأما سفيان في توقّيته المائة أن يؤخذ منها ويترك مما دونها ، فمذهبه فيه : أنه لما رأى أن الموظف على أهل الذمة هو الضعف بما على المسلمين ، في كل مائتين عشرة ، جعل فرع المال على حسب أصله ، وأوجب عليهم في المائة خمسة ، كما يجب عليهم في المائتين عشرة ، ليوافق الحكم بعضه بعضاً .

وأسقط مادون المائة، كما عفى للمسلمين عما دون المائتين، فصارت المائة للذمي كالمائتين للمسلمين سواء. فهذا رأيه في أهل الذمة. ولست أدرى ما وقت في أهل الحرب. غير أنه ينبغي أن يكون في قوله: إذا أمر أحدهم بخمسين درهماً وجب عليه فيها العشر.

١٦٧٩ — قال أبو عبيد: وقول 'سفيان هو عندي أعدل هذه الأقوال، وأشبهها بالذي أراد عمر بن الخطاب، مع أن عمر بن عبد العزيز قد فسر ذلك في كتابه إلى زريق بن حبان الذي ذكرناه: أنه كتب إليه: «من مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون في التجارات: من كل عشرين ديناراً ديناراً. فما نقص في حساب ذلك، حتى تبلغ عشرة دنانير، فانقصت» ثلاث ديناراً فلا تأخذ منه شيئاً».

١٦٨٠ — قال أبو عبيد: فعشرة دنانير إنما هي معدولة بمائة درهم في الزكاة. وهو عندنا تأويل حديث عمر بن الخطاب مع تفسير عمر بن عبد العزيز. ولا يوجد في هذا مفسر هو أعلم منه. وهو قول سفيان قال أبو عبيد: فهذا ما في توقيت أدنى ما يجب فيه الحقوق من أموال أهل الذمة والحرب.

١٦٨١ — وأما قولهم في الذمي إذا ادعى أن عليه ديناً يحيط بماله، وما كان من اختيار سفيان وأهل العراق قبول ذلك منه، وأنه لا يؤخذ منه شيء، وإن لم تكن له بينة على قوله، والذي كان من إنكار مالك وأهل الحجاز ذلك، وقولهم: إنه غير مقبول منه، فيؤخذ منه، وإن أقام البينة على دعواه، فإن الذي اختار من ذلك قولاً بين القولين. فأقول: إن كان له شهود من المسلمين على دينه قيل ذلك منه. ولم يكن على ماله سبيل، لأن الدين حق قد وجب لرَبِّه عليه. فهو أولى به من الجزية، لأنها وإن كانت حقاً للمسلمين في عنقه فإنه ليس يُحصي أهل هذا الحق، فيقدر على قسم مال

الذمی بینهم وبين هذا الغريم بالحِصَصِ ، ولا يُعلم كم يؤخذ منه . وقد عُلِمَ حقُّ الغريم ، فلماذا جعلناه أولى بالدِّين من غيره . فان لم يُعلم دینُ هذا الذمی إلا بقوله كان مردوداً غير مقبول منه ، لأنه حقٌ قد لزمه للمسلمين فهو يريد إبطاله بالدَّعوى . وليس بمؤمنٍ في ذلك كما يؤتمن المسلمون على زكاتهم في الصَّامِت ، إنما هذا فيءٌ ، وحكمه غيرُ حكم الصدقة

١٦٨٢ — وأما اختلافهم في تَمَرُّه على العاشرِ مراراً في السَّنة ، وقولُ سفيان وأهل العراق فيه : إنه لا يؤخذ منه في ذلك كله إلا مَرَّةً واحدة ، وقولُ مالك وأهل الحجاز : إنه يؤخذ منه كلما مَرَّ ، وإن كان ذلك في السَّنة مراراً ، إذا كان اختلافه من مِصرٍ إلى مِصرٍ آخرٍ سواه . فانَّ الرواية في هذا عن الامامين : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز قد كَفَّتْنَا النَّظَرَ فيه

١٦٨٣ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن حمَّاد بن سَلَمَةَ عن عطاءِ ابن السائب عن ابن زياد بن حُدَيْرٍ : « أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ نَصْرَانِيٍّ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ ، فَأَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنْ عَا مَلَكَ يَأْخُذُ مِنِّي الْعُشْرَ فِي السَّنةِ مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَ عُمَرُ : لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ ، إِنَّمَا لَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : أَنَا الشَّيْخُ النَّصْرَانِيُّ ، فَقَالَ عُمَرُ : وَأَنَا الشَّيْخُ الْحَنِيفُ ، قَدْ كَتَبْتُ لَكَ فِي حَاجَتِكَ . »

١٦٨٤ — قال : حدثنا يزيد عن جَرِير بن حازِم قال : قرأت كتابَ عُمَرَ بن عبد العزيز إلى عَدِيٍّ بن أَرْطَاةَ « أَنْ يَأْخُذَ الْعُشْرَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ بِمَا يَأْخُذُ مِنْهُمْ الْبَرَاءَةَ وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ وَلَا مِنْ رِبْحِهِ زَكَاةً سَنَةً وَاحِدَةً ، وَيَأْخُذُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَالِ إِنْ مَرَّ بِهِ »

١٦٨٥ — قال أبو عبيد : فحديثُ عُمَرَ هذا هو الذي عدل بين قولِ أهل الحجاز وأهل العِراق : أنه إن كان المالُ الثاني هو الذي مَرَّ بِهِ بِعَيْنِهِ

في المرة الأولى لم يؤخذ منه في تلك السنة ، ولا من ربحه أكثر من مرة ،
لأن الحق الذي لزمه قد قضاها ، فلا يقضى حق واحد من مال واحد مرتين ،
وإن كان مرة بمال سواه أخذ منه . وإن جدد ذلك في كل عام مراراً إذا
كان قد عاد إلى بلاده ، ثم أقبل بمال سوى المال الأول ، لأن المال الأول
لا يجزى عن الآخر ، ولا يكون في هذا أحسن حالاً من المسلم . ألا
ترى أنه لو مر بمال لم تؤد زكاته أخذت منه الصدقة ، ثم إن مر بمال آخر
في عامه ذلك لم تكن أخذت منه الزكاة أنه يؤخذ منه من ماله هذا
أيضاً ؟ لأن الصدقة الأولى لا تكون قاضية عن المال الآخر .

قال أبو عبيد : فهذا ما في أهل الذمة

١٦٨٦ — فأما أهل الحرب فكلهم يقول : إذا انصرف إلى بلاده ثم
عاد بماله ذلك ، أو بمال سواه : أن عليه العشر كلما مر ، لأنه إذا دخل
دار الحرب بطلت عنه أحكام المسلمين ، فاذا عاد إلى دار الإسلام كان
مستألفاً للحكم ، كالذي لم يدخلها قط ، لا فرق بينهما

١٦٨٧ — وكلهم يقول : لا يصدق الحربي في شيء مما يدعي من دين عليه ،
أو قوله : إن هذا المال ليس لي ، ولا يكن يؤخذ منه على كل حال ، إلا أن أهل العراق
يقولون : يصدق الحربي في خصلة واحدة : إذا مر بجوار ، فقال : هؤلاء
أمهات أولادي قبل منه ، ولم يؤخذ منه عشر قيمتهن

١٦٨٨ — قال أبو عبيد : فإن ارتاب العاشر بما ادعاه المسلم ، أو الذمي ، أو الحربي
فأراد إخلافه على ذلك ، فإن سفيان قال : لا أرى أن يستحلف المسلمون
عليه ، لأنهم يؤمنون على زكاتهم

١٦٨٩ — وقال غير سفيان ، من أهل العراق : يستحلفون . وكذلك

أهل الذمة في هذا هم بمنزلة المسلمين ، كلُّ شيء صدق فيه هؤلاء صدق فيه الآخرون

١٦٩٠ — وأما مالك فانه يقبل قول المسلم ، ولا يقبل للذمي قولاً ولا يميناً . وكيف تُقبل يمينه وهو لا تُقبل بيمينته ؟

قال أبو عبيد : وقد اختلف الناس في الإحلاف قديماً

١٦٩١ — فحدثني أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن قرّة بن

خالد عن رجل من بني ضبة قال : مررتُ بحُميد بن عبد الرحمن الحميري ، وهو على السلسلة - وذلك في رمضان - فأمرَ بسفيذتي فحبستُ ، ثم استخلفني أنه مافي سفيذتي إلا ما سميتُ من الطعام

١٦٩٢ — قال : حدثني يحيى بن سعيد عن أبي بكر السراج قال :

حدثني أبو وائل قال : « مررتُ بعبد الله بن معقل [بالسلسلة] ^(١) : وهو على العُشور بالقمطرة ، وهو يُخافُ الناسَ ، فقأت : يا ابن معقل ، لم تُخافُ الناسَ ؟ تلقِيهم في النار ، هلكَ وأهلكَ . فقال : إن لم أفعل لم يُعطوني شيئاً . فقلت : وما عليك ؟ خذ ما أعطوك »

باب

(العشر على بني تغلب ، وتضعيف الصدقة عليهم)

١٦٩٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن السفاح ^(٢) عن داود

ابن كردوس قال : « صالحَتُ عمرَ بنَ الخطابِ عن بني تغلب ، بعد ما قطعوا الفُراتَ . وأرادوا الأُحوقَ بالروم : على أن لا يصبغوا صديّاً ، ولا يُكرهوا على

(١) زيادة من الشامية (٢) هو السفاح بن مطر الشيباني ذكره ابن حبان

دين غير دينهم ، وعلى أن عليهم العشر مضاعفاً : في كل عشرين درهماً درهم ،
قال : فكان داود يقول : ليس لبني تغلب ذمة ، قد صبغوا في دينهم» (١)

١٦٩٤ — قال : حدثنا سعيد بن سليمان عن هشيم قال : أخبرنا مغيرة
عن السفاح عن ابن المثنى عن زرعة بن النعمان ، أو النعمان بن زرعة « أنه
سأل عمر بن الخطاب ، وكلمه في نصارى بني تغلب قال : وكان عمر قد هم
أن يأخذ منهم الجزية ، ففترقوا في البلاد . فقال النعمان بن زرعة لعمر :
يا أمير المؤمنين ، إن بني تغلب قوم عرب يا نفون من الجزية ، وليست لهم
أموال . إنما هم أصحاب حرث ومواش ، ولهم نكاح في العدو ، فلا تعن
عدوك عليك بهم . قال : فصالحهم عمر على أن أضعف عليهم الصدقة ،
واشترط عليهم أن لا ينصروا أولادهم »

(١) انظر رقم (٧٠: ٧٢) وهناك فسر أبو عبيد « يصبغوا أولادهم » أي لا ينصروا
أولادهم . وري أبو داود (٣ : ١٣٢) عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال
قال علي : « لن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن المقاتلة ولا أسبين الذرية . فاني كتبت
الكتاب بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم : أن لا ينصروا أبناءهم » . قال أبو داود :
هذا حديث منكر . قال في عون المعبود : أي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وكونه من حديث علي . والمعروف من فعل عمر رضي الله عنه موقوف عليه . اهـ وأخرجه
ابن أبي شيبة في آخر كتاب الزكاة . وأخرج حميد بن زنجويه في كتاب الأموال أن
عمر أراد أن يأخذ من نصارى بني تغلب الزكاة ففترقوا في البلاد . وأخرج البيهقي عن
عبادة بن النعمان في حديث طويل « أن عمر لما صالحهم على تضعيف الصدقة قالوا : نحن
عرب لا نؤدى ما تؤدى العجم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض - يعنون
الصدقة - فقال عمر : لا . هذه فرض المسلمين . قالوا : زد ما شئت بهذا الاسم لا
باسم الجزية . ففعل فتراضى هو وهم على تضعيف الصدقة عليهم » . وفي بعض طرقه :
« سموها ما شئتم » اهـ وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٢٠٦ ، ٢٠٨) وخراج أبي يوسف
(ص ١٤٣)

١٦٩٥ — قال قال مغيرة . مُخِذْتُ أَرْءَ عَلِيًّا قَالَ « لئن تفرغت لبني تغلب ليكونن لي فيهم رأيي ، لأقتلن مقاتلتهم ، ولأسبين ذراريهم ، فقد نقضوا العهد وبرئت منهم الذمة ، حين نصرروا أولادهم »

١٦٩٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « لانهلم في مواشي أهل الكتاب صدقة ، إلا الجزية التي تؤخذ منهم ، غير أن نصارى بني تغلب الذين جُلُّ أموالهم المواشي : يؤخذ من أموالهم الخراج ، فيضعف عليهم حتى تكون مثلي الصدقة أو أكثر »
قال أبو عبيد : فهكذا ما يؤخذ من بني تغلب ، وهو الضعف على صدقة المسلمين . وقد فسرنا ذلك في أول كتاب الفقه (١)
وكان لعمر في بني تغلب حكان :

١٦٩٧ — أحدهما : حقنه دماءهم ، لما أعطوه من أموالهم ، وهم عرب . وكان الحكم عليهم الإسلام أو القتل . فكان قبوله ذلك منهم - فيما نرى - لأمرين : أحدهما انتحالهم النصرانية . والآخر حديث سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فتأولاه فيهم .

١٦٩٨ — يُحَدِّثُ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ « لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَيَمْنَعُ الدِّينَ بَنَصَارَى مِنْ رَابِعَةِ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ . مَا تَرَكْتُ عَرَبِيًّا إِلَّا قَتَلْتُهُ أَوْ يُسْلِمَ »
فلذلك رضى بأموالهم دون دماءهم . فهذا أحد حكميه

١٦٩٩ — وأما الآخر : فإنه حين درأ عنهم القتل وقبل منهم الأموال لم يجعلها جزية ، كسائر ما على أهل الذمة ، ولكن جعلها صدقة مضاعفة

وانما استجازها فيما نرى - وترك الجزية - لما رأى من نفارهم وأنفهم منها فلم يأمن شقاقهم والأحق بالروم ، فيكونوا ظهيراً لهم على أهل الإسلام ، وعلم أنه لا ضرر^(١) على المسلمين من إسقاط ذلك الإسم عنهم ، مع استبقاء ما يجب عليهم من الجزية ، فأسقطها عنهم ، واستوفاهم باسم الصدقة حين ضاعفها عليهم ، فكان في ذلك رتق ماخاف من فتقهم ، مع الاستيفاء لحقوق المسلمين في رقابهم . وكان مسدداً

١٧٠٠ - كما روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله تبارك وتعالى ضرب بالحق على إسان عمر وقلبه »

١٧٠١ - وكقول عبد الله فيه « مارأيت عمر قط إلا وكان ملكاً بين عينيه يسدده »

١٧٠٢ - ومثل قول علي « ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على إسان عمر »

١٧٠٣ - وكقول عائشة فيه « كان والله أحوزياً^(٢) نسيج وحده ، قد أعد الأمور أقرانها »

فكانت فعلته هذه من تلك الأقران التي أعد ، في كثير من محاسنه لا تحصى
١٧٠٤ - فالذي يؤخذ من بني تغلب ، وإن كان يسمى صدقة ، فليس بصدقة ، لما أعلمتك ، ولا يوضع في الأصناف الثمانية التي في سورة براءة ، إنما موضعها موضع الجزية

وقد ذكرنا سبب قبول الجزية من العرب كيف كان في أول هذا الكتاب والفرق بينهم وبين العجم فيها^(٣)

١٧٠٥ - وذلك أن النبي ﷺ خص عرب أهل الكتاب بالجزية دون من لا كتاب لهم ، ثم لم يرض من سائرهم إلا بالإسلام أو القتل ، وعم

(١) في الأصل العتيق « وعلى أنه لا ضرر » (٢) الاحوزى : الجاد المنكش في أموره الحسن السياق للأمور . نهاية (٣) انظر رقم (٦٢ ، ٧٥)

الْمَجْمَعُ مِنْ ذَوِي الْكِتَابِ وَمَنْ لَا كِتَابَ لَهُ بِقَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ . وَهُمْ الْمَجْرُوسُ

١٧٠٦ — فَقَالَ قَائِلُونَ : لَمْ يَقْبَلْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ إِلَّا وَهُمْ أَهْلُ

كِتَابٍ ، وَتَأَوُّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) «

١٧٠٧ — وَرَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : « هُمْ أَهْلُ كِتَابٍ »

١٧٠٨ — وَقَدْ عَرَفْنَا لَوَجْهَ الَّذِي رَوَى هَذَا مِنْهُ . وَلَيْسَ مِثْلُهُ يُحْتَجُّ بِهِ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ

حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمَرْزُوبَانِ . وَالَّذِي عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ عَلِيٍّ . وَلَوْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذِبَابَهُمْ وَلَا مَنَّا كَحَتَمِهِمْ ، وَلَكِنْ هُوَ أَوَّلَى بِعِلْمِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ هَذَا بِخِلَافٍ لِلْكِتَابِ ، وَلَا بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَبَيْنَ حُكْمِ رَسُولِهِ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ فَرَقٌ فِي شَيْءٍ ، وَلَا كَانَ (١) يَحْكُمُ بِحُكْمِ يَدِلُّ الْكِتَابُ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ ، وَلَكِنْ السُّنَّةُ هِيَ الْمَفْسُورَةُ لِلتَّنْزِيلِ وَالْمَوْضُوحَةُ لِحُدُودِهِ وَشَرَائِعِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ الْحُدُودَ فَقَالَ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) فَجَعَلَهُ حُكْمًا عَامًّا فِي الظَّاهِرِ عَلَى كُلِّ مَنْ زَنَا . ثُمَّ حَكَّمَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّبِيِّينَ بِالزَّجْمِ . وَلَيْسَ هَذَا بِخِلَافٍ لِلْكِتَابِ وَلَكِنَّهُ لَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا عَنَى بِالْآيَةِ الْبِكْرَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا

١٧٠٩ — وَكَذَلِكَ لَمَّا ذَكَرَ الْفِرَاطَ ، فَقَالَ (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِهَ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) فَكَانَتِ الْآيَةُ شَامِلَةً لِكُلِّ وَادٍ . فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » لَمْ يَكُنْ هَذَا خِلَافَ

التَّنْزِيلِ . وَلَكِنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا عَنَى بِالْمَوَارِثَةِ أَهْلَ الدِّينِ الْوَاحِدِ ، دُونَ أَهْلِ الدِّينَيْنِ الْمُخْتَلِفِينَ

١٧١٠ - وكذلك لما ذكر الوضوء فقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ثم مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين ، وأمر به ، فبينما أن الله إنما عني بغسل الأرجل إذا كانت الأقدام بادية لا خفاف عليها

وكذلك شرائع القرآن كلها إنما نزلت مجملًا ، حتى فسرتها السنة

١٧١١ - فعلى هذا كان أخذه صلى الله عليه وسلم الجزية من العجم كافة ، وإن كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا ، وتركه أخذه من العرب إلا أن يكونوا أهل كتاب . فلما فعل ذلك استدللنا بفعله على أن الآية التي نزل فيها شرط الكتاب على أهل الجزية إنما كانت خاصة للعرب ، وأن العجم تؤخذ منهم الجزية على كل حال

١٧١٢ - ومما يبين ذلك إجماع الأمة على قبولها من الصائبين بعده ، وليس يشهد لهم القرآن بكتاب ، وإنما نرى الناس فعلوا ذلك واستجازوه استئذانًا بالنبي صلى الله عليه وسلم في أمر المجوس ، وتشديدها بهم ، لأن المسلمين - أو أكثرهم - على كراهية ذبائحهم ومناكرتهم ، لأنهم عندهم في حد المجوس وقد قال ذلك غير واحد من العلماء :

١٧١٣ - قال : حدثنا هشيم قال أخبرني مطرف قال : « كنا عند الحاكم ابن عتيبة ، فحدثه رجل عن الحسن البصري : أنه كان يقول في الصائبين : هم بمنزلة المجوس . فقال الحاكم : أليس قد كنت أخبرتكم بذلك ؟ »

١٧١٤ - قال : حدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن القاسم بن أبي بزة^(١) عن مجاهد قال : « الصائغون قوم من المشركين ، بين اليهود

(١) في التاريخ الصغير للبخاري : القاسم بن نافع بن أبي بزة . واسم أبي بزة :

والنصارى ، ليس لهم كتاب »

١٧١٥ — قال أبو عبيد : وكذلك يُروى عن الأوزاعي : أنه كان

يقول : كل دين بعد الإسلام سوى اليهودية والنصرانية فهم مجوس .

يقول : أحكامهم كأحكامهم .

١٧١٦ — وهو قول مالك أيضا .

١٧١٧ — واختلف فيه أهل العراق ، فأكثرهم يجعل الصابئين .

بمنزلة المجوس

١٧١٨ — وقالت طائفة منهم : هم كالنصارى

١٧١٩ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم

عن جابر بن زيد : « أنه سئل عن الصابئين : أمن أهل الكتاب هم ،

وطعامهم ونسأؤهم حل للمسلمين ؟ فقال : نعم »

قال أبو عبيد : والأمر عندنا على ما قال مجاهد والحسن ، والحكم ،

والأوزاعي ، ومالك : أنهم كالمجوس . لأن القرآن لا يُصدّقهم على كتاب

[تم الجزء والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه .

رب اختم بخير . يتلوه في الجزء الذي يليه إن شاء الله : هذا جماع أبواب

مخارج الصدقة وسبلها التي توضع فيها] (١)

بشار ، فارسي من همدان ، أسلم على يد السائب بن صيفي الخزومي . وفي

الخلاصة : القاسم ابن أبي بزة . وفي التهذيب : واسم أبي بزة : نافع أو يسار

(١) زيادة من الشامية ، وهي آخر الجزء الثاني عشر . وعليه سماعات كالأجزاء السابقة

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

هذا جماع أبواب

(مخارج الصدقة وسبيلها التي توضع فيها)

باب

(ذكر أهل الصدقة الذين يطيب لهم أخذها ، وفرق بين من)
(تحل له الصدقة أو تحرم عليه)

١٧٢٠ — قال : حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن هارون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حمالة ، فقال : أقيم حتى تأتيننا الصدقة ، فإما أن نعينك عليها ، وإما أن نحملها عنك . فإن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : رجل تحمل بحمالة بين قوم ، فيسأل حتى يؤديها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله ، فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش ، أو سيداً من عيش ، ثم يمسك . ورجل أصابته فاقة حتى يشهد له ثلاثة من ذوى الحجى من قومه أن قد أصابته فاقة ، وأن قد حلت له المسألة ، فيسأل حتى يصيب

(١) في الشامية : « الجزء الثالث عشر من كتاب الأموال

تأليف

أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي رحمه الله

قرئ على شهدة ابنة أحمد بن الفرّج بن عمر الأبري وأنا أسمع ، قيل لها : أخبركم طراد ابن محمد بن علي الزينبي ، قال : أخبرنا الحسن بن علي بن الحسين بن الهيثم بن طهمان المعروف بالبادا . قال : أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي ، قال : أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام «

قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ . ثُمَّ يُنْسِكُ . وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ
الْمَسَائِلِ سَحَتْ ^(١)»

١٧٢١ - قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن هارون
ابن رباب عن أبي بكر قال « كنت عند قبيصة بن المخارق ، فأتاه
نفر من قومه يسألونه في نكاح صاحب لهم ، فلم يعطهم شيئاً . فلما
ذهبوا . قلت : أتاك نفر من قومك يسألونك في نكاح صاحب لهم ، فلم
تُعْطهم شيئاً ، وأنت سيد قومك . فقال : إن صاحبهم لو كان فعل كذا
وكذا - لشيء قد ذكره - كان خيراً له من أن يسأل الناس . إنني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تحل المسألة إلا لثلاثة » ثم
ذكر مثل حديث أيوب عن هارون بن رباب
قال أبو عبيد : وذكر الأوزاعي أن أبا بكر أراد كناية بن نعيم ، إلا
أنه كناه ، ولم يُسمه .

١٧٢٢ - قال : حدثنا ابن أبي عدى - ويزيد عن بهز بن حكيم
عن أبيه عن جده قال : « قلت : يا رسول الله ، إننا قوم نتساءل أموالنا .
فقال صلى الله عليه وسلم : يسأل الرجل جل في الجائحة ^(٢) والفتق ليُصلح
بين الناس . فإذا بلغ أو كَرَب استعف ^(٣) »

١٧٢٣ - قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن
أبي كثير « أن رجلاً أتى ابن عمر ، فسأله ، فقال : إن كنت تسأل في
دمٍ مُنْطِعٍ ، أو غُرْمٍ مَوْجِعٍ ، أو فقرٍ مُدْقِعٍ . فَقَدْ وَجَبَ حَقُّكَ ، وإلا فلا
حق لك . قال : ثم أتى الحسن بن علي . فقال له مثل ذلك ^(٤) »

(١) أنظر رقم (٥٦٢) (٢) في الاصل العتيق « في الحاجة » (٣) أنظر رقم

(٥٦١) (٤) رواه أبو داود والبيهقي من حديث أنس عن النبي (ص) في قصة الانصاري

الذي باع النبي (ص) حلسه وقدحه واشترى له حبلاً وقدموا وأمره ان يحتطب

١٧٢٤ — قال أبو عبيد : وكان شريكٌ يُحَدِّثُ بهذا الحديث عن أبي إسحق عن حبال بن أبي حبال ^(١) عن ابن عمر ، والحسن ، والحسين ، وأسماء بنت عميس ، وعبد الله بن جعفر . كذلك حَدَّثَتْ عنه

١٧٢٥ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الخيار ، أنه حَدَّثَهُ رجلان ، فحدَّثَ عنهما قالا : « جئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، والناس يسألونه الصدقة . فزأحنا عليه الناس ، حتى خلصنا إليه ، فسألناه من الصدقة . فرفع البصر فينا وخفضه ، فرآنا جلدَيْن . فقال : إن شئكما فعلت ، ولا حظ فيهما لغني ولا لقوي مُكْتَسِبٍ » ^(٢)

١٧٢٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » ^(٣)

١٧٢٧ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سُفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لغني ، إلا الخمسة : عامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو رجل له جار فقير تُصدق عليه بصدقة فأهداها إليه ، أو غار ، أو مغرم » ^(٤)

(١) لم أجدها الاسم . وفي المشتبه للذهبي : حبال بن رفاعة عن عائشة . فاعلم هذا . (٢) رواه الخمسة إلا ابن ماجه . (٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وقال في عون المعبود (٣٨: ٢) في اسناده ربحان بن يزيد وثقة ابن معين . وقال أبو حاتم مجهول . وقال بعضهم : الصحيح موقوف عليه ابن عمرو (٤) رواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله (ص) — بمعناه . قال أبو داود : ورواه ابن عيينة عن زيد كما قال مالك . ورواه الثوري عن زيد قال : حدثني الثبت عن النبي (ص) . وقال المنذري : وأخرجه ابن ماجه

١٧٢٨ — قال: حدثنا الأشجعي عن سفيان عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مامن أحد يسأل مسألة ، وهو عنها غني ، إلا جاءت يوم القيامة كدوحاً ، أو خدوشاً ، أو خوشاً ، في وجهه . قيل : يا رسول الله ، وما غناه ، أو ما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً ، أو حسابها من الذهب » (١)

١٧٢٩ — قال : حدثنا هشيم عن حجاج بن أرطاة عن رجل عن ابراهيم عن ابن مسعود

١٧٣٠ — وعن حجاج عن الحكم عن علي

١٧٣١ — وعن حجاج عن الحسن بن سعد عن رجل عن سعد بن أبي وقاص أنهم قالوا « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عدلها من الذهب »

١٧٣٢ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يعطه ، فتغيظ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحدكم يأتينا فيسألنا ، فإن لم نجد مانعاً عنه ، تغيظ ، وإنه من سأل وله أوقية ، أو عدلها ، فقد سأل الناس إلحافاً » (٢)

١٧٣٣ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الأيث بن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد ، قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجل يسأله - ثم ذكر مثل ذلك في الأوقية »

مسنداً . وقال أبو عمر بن عبد البر النخعي : وقد وصل هذا الحديث جماعة من رواية زيد بن أسلم بمعناه . ولفظ ابن ماجه من هذا الوجه « لا تحل الصدقة إلا الخمسة : لعامل عليها أو لغاز في سبيل الله ، أو لغني اشتراها بماله ، أو فقير تصدق عليه بها فأهداها لغني ، أو غارم » ، وأخرجه أيضاً الدارقطني

(١) رواه الخمسة . وزاد أبو داود وابن ماجه والترمذي فقال رجل لسفيان : إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير ، فقال سفيان : حدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (٢) رواه أبو داود عن رجل من بني أسد قال : « نزلت أنا

١٧٣٤ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان قال :
حدثنا ميمون بن مهران « أن امرأةً جاءت إلى عمر بن الخطاب تسأله من
الصدقة ، فقال لها عمر : إن كانت لك أوقية فلا يحلُّ لك الصدقة . قال :
والأوقية يومئذٍ فيما ذكر ميمون أربعون درهما — فقالت : بعيرى هذا
خير من أوقية . قال : فقلت لميمون : أعطائها ؟ قال لا أدري »

١٧٣٥ — قال : حدثنا هشام بن عمار عن صدقة بن خالد عن عبد
الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي كبشة السلولي قال : حدثني سهل بن
الحنظلية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل الناس
عن ظهر غنى فإنه ليستكثر من جهنم . قلت : يا رسول الله وما ظهر الغنى ؟ قال : أن
تعلم أن عند أهلِكَ ما يغديهم أو يعشيرهم » (١)

وأهل بيعة الغرق . قال لى أهلى : اذهب إلى رسول الله ﷺ فسله لنا شيئاً
نأكله . فجعلوا يذكرون من حاجتهم . فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوجدت عنده رجلاً يسأله ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا أجد
ما أعطيك ، فتولى الرجل عنه وهو مغضب ، وهو يقول : لعمرى إنك لتعطى من
شئت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يغضب على أن لا أجد ما أعطيه .
من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً . قال الأسدي : فقلت : للقة
لنا خير من أوقية . والأوقية أربعون درهما . فرجعت ولم أسأله . فقدم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك شعير وزبيب ، فقسم لنا منه أو كما قال : حتى
أغنانا الله عز وجل » ورواه أحمد والنسائي (١) رواه أبو داود عن سهل بن
الحنظلية قال : « قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة بن حصن والاقرع
بن حابس ، فسألاه ، فأمر لهما بما سألا : وأمر معاوية فكتب لهما بما سألا . فأما
الاقرع فأخذ كتابه فلفه في عمامته وانطلق وأما عينة فأخذ كتابه وأتى النبي
صلى الله عليه وسلم مكانه . فقال : يا محمد ، أترانى حاملاً إلى قومي كتاباً لا أدري
ما فيه ، كصحيفة المتامس ؟ فأخبر معاوية بقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر من
النار — وقال النفيلي في موضع آخر — من أحر جهنم . فقالوا : يا رسول الله وما

١٧٣٦ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامري عن أبي سلام الحبشي^(١) عن سهل بن الحنظلية الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً يَسْتَكْثِرُ بِهَا عَنْ غِنَى فَقْدَ اسْتَكْثَرَ مِنَ النَّارِ . فَقَالَ رَجُلٌ : مَا الْغِنَى ؟ قَالَ : غَدَاءٌ أَوْ عَشَاءٌ »

قال أبو عبيد : أرى الأحاديث قد جاءت في الفصل بين الغنى والفقر بأوقات مختلفة . ففي بعضها : أنه السداد ، أو القوام من العيش . وفي آخر : أنه مبلغ خمسين درهماً . وفي الثالث : أنه الأوقية . وفي الرابع : أنه الغداء أو العشاء . وكل هذه الأقوال قد ذهب إليها قوم ، وأخذوا بها

١٧٣٧ — فأما حديث قبيصة بن المخارق في السداد والقوام فهو أو سعتها جميعاً ، غير أنه لا حد له ، يُوقف عليه ولا مبلغ من الزمان ، ينتهي إليه سدادها وقوامها

وقد تأول له الذي يأخذ به على أن تكون له عقدة^(٢) تكون غلتها تقيمه وعياله سنتهم . يقول : فإذا ملك تلك العقدة فهناك تحرم عليه الصدقة ، وهي تحل له فيما دون ذلك

قال أبو عبيد : ولا أحب هذا القول ، لأنه ليس مذهب العلماء

١٧٣٨ — وأما حديث سهل بن الحنظلية في الغداء والعشاء فانه أضيّقها جميعاً . وليس وجهه عندي . والله أعلم . أن يقول : من ملك غداءً أو عشاءً ،

يغنيه ؟ — وقال النفيلي في موضع آخر : وما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه « وسهل بن الحنظلية هو سهل بن الربيع . والحنظلية أمه . (١) أبو كليب العامري لم أجده . وأبو سلام هو ممتور . والحبشي : نسبة إلى حي من حمير فلا يكون من الحبشة . وفي التهذيب ويقال النوبى والباهلى (٢) العقدة من الأرض : البقعة الكثيرة الشجر

لَا يَمْلِكُ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا غَيْرَهُ ، فَالْصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ
أَعْطَاهُ رَجُلٌ زَكَاةَ مَالِهِ ، وَهُوَ يَمْلِكُ أَكْثَرَ مِنْ غَدَاءٍ أَوْ عَشَاءٍ ، مَا أَجْزَتْ
الْمُعْطَى ، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ غَنِيًّا ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ - فِيمَا نُرَى - عَلَى مَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي
الْحَدِيثِ نَفْسِهِ « أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً لَيْتَ كَثُرَ بِهَا » يَقُولُ : فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
شَأْنُهُ هَذَا مِنْ مَسْأَلَتِهِ أَنْ يَنَالَ مِنْهَا قَدْرَ مَا يَكْفِيهِ وَيُعِفُّهُ ثُمَّ يُمْسِكُ ، وَلَكِنَّهُ
يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهَا إِزَادَتَهُ وَطُعْمَتَهُ أَبَدًا ، فَانْهَ يَسْتَكْثِرُ مِنْ جَهَنَّمَ . وَإِنْ كَانَ
مُعْذِمًا لَا يَمْلِكُ إِلَّا قَدْرَ مَا يَغْدِيهِ أَوْ يَعِشِيهِ

أَلَا تَرَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اشْتَرَطَ الِاسْتِكْثَارَ فِي الْمَسْأَلَةِ ؟
وَهَذَا كَالْأَحَادِيثِ الْآخَرِ :

١٧٣٩ - قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ - قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ قَتْرٍ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ
الْجُرَّ » (١)

١٧٤٠ - قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : قَالَ
عُمَرُ « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُثْرِيَ مَالَهُ فَهُوَ رَضْفٌ مِنْ جَهَنَّمَ يَتَلَقَّمُهُ . فَمَنْ شَاءَ
اسْتَقْلَّ وَمَنْ شَاءَ اسْتَكْثَرَ » (٢)

قَالَ أَبُو عِيَيْدٍ : فَأَرَى الْمَعْنَى إِنَّمَا دَارَ عَلَى الْكَرَاهَةِ لِلتَّكْثُرِ بِالْصَّدَقَةِ
وَالْإِغْتِنَامِ لَهَا ، فَإِنَّمَا هُوَ تَغْلِيظٌ عَلَى السَّائِلِ نَفْسِهِ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاةٍ

(١) قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ . وَرَجَالُهُ رِجَالُ
الصَّحِيحِ . وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ
وَقَالَ : غَرِيبٌ (٢) رَوَاهُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالَ : رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ . وَالرَضْفُ : بَفَتْحِ الرَّاءِ وَمُسْكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ :
الْحِجَارَةُ الْمَحْمَاةُ

ماله ، وهو مالكٌ لا كثر من غداءٍ أو عشاءٍ فانه مجزىٌ عن المعطى ، إن شاء الله .

وعلى هذا أمرُ الناس ، وفتيا العلماء .

١٧٤١ — وأما حديث عبد الله فى توقيت خمسين درهما ، وحديث الأسدَى فى الأَوْقِيَّةِ ، فالى هذين انتهى وأكثُرُ الفقهاء فى الفصل بين الغنى والفقَر^(١) وبين من تحلُّ له الصدقة أو تحرم عليه

١٧٤٢ — فكان سفيانٌ يأخذُ بحديث عبد الله . فلا يرى أن يُعطاها مَنْ له خمسون درهما فصاعداً

١٧٤٣ — وكان مالك بن أنسٍ — فيما أعلم — يأخذُ بحديث الأسدَى فى الأَوْقِيَّةِ ، لأنه كان يُحدِّثُه عن زيد بن أسلم أيضاً

١٧٤٤ — قال أبو عبيد : وقد روى بعضهم عنه أنه كان لا يُوقَّتُ فى ذلك وقتاً وهذا عندى هو المحفوظ من قوله

١٧٤٥ — قال أبو عبيد : والحديث الذى فيه ذكرُ الأَوْقِيَّةِ هو أعجب الحديثين إلىَّ ، وأصحُّهما إسناداً . وإن كان صاحبُ النبىِّ صلى الله عليه وسلم فيه غير مُسمًى . فإنه قد كان شاهدَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وشافههُ بذلك كذلك هو فى حديثِ مالكٍ ، وحديثِ اللَّيْثِ بن سعدٍ وقد احتمل العلماءُ حديثه

ومع هذا إننا قد وجدنا له مُصدِّقا من حديث آخر :

١٧٤٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رجلٌ : « يا رسول الله ، عندى دينارٌ . قال : أنفقهُ على نفسك . قال : عندى آخرٌ . قال : أنفقهُ على أهليكَ . قال : عندى

آخر . قال : أَنْفَقَهُ عَلَى وَلَدِكَ . قال : عندى آخر . قال : أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ .
قال : عندى آخر . قال : أَنْتَ أَبْصَرُ » (١)

قال أبو عبيد : فَأَرَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَّامَهُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ
وَعِيَالِهِ ، حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ ، وَهِيَ الْأَوْقِيَّةُ . لِأَنَّ الدِّينَارَ مَعْدُولٌ بِعَشْرَةِ
دَرَاهِمَ . فَلَمَّا جَاوَزَهَا فَوَضَّ إِلَيْهِ الْأَمْرَ فِي الصَّدَقَةِ بِقَوْلِهِ « أَنْتَ أَبْصَرُ » أَيْ
إِنْ شِئْتَ فَتَصَدَّقْ الْآنَ ، لِأَنَّهُ رَأَى قَبْلَ بُلُوغِ الْأَوْقِيَّةِ فَقِيراً ، وَبَعْدَهَا غَنِيًّا
١٧٤٧ — وَهَذَا مُفَسَّرٌ بِحَدِيثِهِ الْآخِرِ « إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى .

وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى . وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ »

قال أبو عبيد : سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢)

١٧٤٨ — وَسَمِعْتُ يُزِيدَ يُحَدِّثُهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٧٤٩ — وَحَدَّثَنِيهِ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ أَنَّهُ

سَمِعَ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُهُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣)

(١) قال فى الترغيب والترهيب : رواه ابن حبان فى صحيحه . وفى رواية له

« تصدق » بدل « أنفق » فى الكل . وقال فى التلخيص الحبير (ص ٣٣٤) رواه
الشافعى وأحمد والنسائى وأبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبى هريرة .
قال ابن حزم : اختلف يحيى القطان والثورى فقدم يحيى الزوجة على الولد . وقدم
الثورى الولد على الزوجة

(٢) رواه أحمد والدارقطنى بإسناد صحيح ، بلفظ « خير الصدقة ما كان عن
ظهر غنى » وفيه « فقيل : من أعول يا رسول الله ؟ قال : امرأتك ممن تعول .
تقول اطعمنى وإلا فارقنى ، جاريك تقول : اطعمنى واستعملنى ، ولدك يقول :
إلى من تتركنى ؟ » قال صاحب المجد بن تيمية فى المنتقى : ورواه الشيخان فى
صحيحه وأحمد من طريق آخر وجعلوا الزيادة المفسرة من قول أبى هريرة
(٣) رواه البخارى ومسلم وغيرها .

قال أبو عبيد : ومن الأوقية حديثُ عمرَ أيضاً ، الذي ذكرناه .
فهذا القول نقول

وإنما وجه الحديث : أن تكون هذه الأوقية التي يملكها فضلاً عن مَسْكَنِهِ
الذي يُؤْوِيهِ وَيُؤْوِي عِيَالَهُ ، وَفَضْلاً عَنْ إِبْكَاسِهِمُ الَّذِي لَا غَنَاءَ بِهِمْ عَنْهُ ،
وعن مملوكٍ ، إن كانت بهم إليه حاجةٌ

وكذلك يروى عن الحسن

١٧٥٠ — قال : حدثنا اسمعيلُ بن جعفر عن الربيع بن صبيح عن
الحسن « أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ تكون له الدارُ والخادمُ تَكْفُّهُ؟ قال : يأخذُ
الصدقة إن احتاج ، ولا حَرَجَ عليه »

قال أبو عبيد : فإذا كان للرجل ما وراء الكفافِ مِنَ الْمَسْكَنِ وَالْإِبْكَاسِ
وَالْخَادِمِ ، مما يكون قيمته أوقيةً ، فليست تحلُّ له الصدقةُ ، وإن لم يكن له
صامتٌ أيضاً . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من كانت له أوقية أو عِدْلُهَا »
فهذا هو العدل

قال أبو عبيد : وقد رُوي عن عمر بن عبد العزيز نحوُ هذا المعنى :

١٧٥١ — قال : حدثني يحيى بن بكير قال : سمعت الليث بن سعد
يقول : كتب عمرُ بن عبد العزيز « أَنْ أَقْضُوا عَنِ الْغَارِمِينَ . فَكُتِبَ إِلَيْهِ :
إِنَّا نَجِدُ الرَّجُلَ لَهُ الْمَسْكَنُ ، وَالْخَادِمُ ، وَالْفَرَسُ ، وَالْأَثَاثُ . فَكُتِبَ عُمَرُ : إِنَّهُ
لَا بُدَّ لِلْعَرَّةِ الْمُسْلِمِ مِنْ مَسْكَنِ يَسْكُنُهُ ، وَخَادِمٍ يَكْفِيهِ مِهْنَتُهُ ، وَفَرَسٍ يُجَاهِدُ
عَلَيْهِ عَدُوَّهُ ، وَمِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْأَثَاثُ فِي بَيْتِهِ . نَعَمْ ، فَأَقْضُوا عَنْهُ ،
فانه غارِمٌ »

قال أبو عبيد : أفلا ترى عمرَ إنما اشترطَ في ذلك ما يكونُ فيه الكفافُ
الذي لا غناءَ به عنه ، فأرخصَ فيه ولم يجعلْ له ما وراء ذلك

وقول الحسن الذي ذكرناه هو شديده بهذا أيضاً ، إلا أن هذا أبين تفسيراً

١٧٥٢ - وقد وجدنا على مستحل الصدقة شرطاً آخر من رسول الله صلى

الله عليه وسلم سوى الغناء ، وهو قوله « لا تحل لغني ، ولا لقوي مكاسب » وقال مرة أخرى « ولا لذي مرة سوى » وهو القوي أيضاً

١٧٥٣ - قال أبو عبيد : فأراه صلى الله عليه وسلم قد سوى بينهما في تحريم

الصدقة عليهما ، وجعل الغنى والقوة على الاكساب عداين ، وإن لم يكن القوي ذاً مال ، فهما الآن سيان ، إلا أن يكون هذا القوي مجدوداً عن الرزق محارفاً ^(١) . وهو في ذلك مجتهد في السعى على عياله حتى يعجزه الطلب . فإذا كانت هذه حاله فإن له حينئذ حقاً في أموال المسلمين . لقول الله تبارك وتعالى (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم)

١٧٥٤ - قال : حدثنا هشيم عن حجاج بن أرطاة عن أيوب بن العيزار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية قال « المحروم المحارف »

١٧٥٥ - قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحق عن قيس ابن كركم ^(٢) قال : سألت ابن عباس عن ذلك ، فقال : « السائل الذي يسأل ، والمحروم المحارف الذي ليس له في الاسلام سهم »

١٧٥٦ - قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فغنموا ، ثم جاء قوم لم يشهدوا الغنيمة ، فقرأت هذه الآية (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم)

(١) المحارف : بفتح الراء - هو المحروم المجدود ، إذا طلب لا يرزق أو يكون

لا يسعى في الكسب (٢) قال في لسان الميزان : قيس بن كركم الاحدب الخزومي . الكوفي ، قال الخطيب في الكفاية : تفرد عنه أبو اسحاق السبيعي . وقال الأزدي : ليس بذلك ولا أحفظ له حديثاً مسنداً .

١٧٥٧ — قال أبو عبيد: وقد قال غير واحد من أهل العراق: غير سفيان: إن الصدقة تحل لمن هو مالك لأقل من مائتي درهم. قالوا: لأن الزكاة لا تجب عليه. واحتجوا في ذلك بحديث النبي صلى الله عليه وسلم عليه حين أمر بأخذ الصدقة، فقال «تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم» فتأولوا بهذا أن الحد فيما بين الغناء والفقر وجوب الصدقة وسقوطها. وهذا مذهب ومقال لولا ما يدخل فيه

١٧٥٨ — وذلك أن الرجل قد يملك الأموال الجسام العظام: من العقار، والرقيق، والعروض التي يكون الغناء بأقل منها، ثم يوافقها آخر الحول، وليس يحضره صامت يبلغ مائتي درهم، فينبغي لمن جعل وجوب الزكاة هو الفاصل بين الغناء والفقر: أن يعد هذا فقيراً يعطى من الزكاة، ويجزى معطيها منها إذا كانت لم تجب عليه، وإن بلغت أمواله تلك مائتين ألف في القيمة. وهذا قول لا نعلم أحداً يقوله ولا يفقه به لكن الحد عندنا فيما بينهما ما قد كفتهما السنة بالتحديد والتوقيت: أنه [جعل] ^(١) الأوقية أو عدلها

١٧٥٩ — وأما حديث يروى عن عمر بن الخطاب أنه قال «أعطوا من الصدقة من أبقت له السنة غنماً، ولا تعطوها من أبقت له السنة غنمين» فإني سمعت اسماعيل بن إبراهيم يحدثه عن ابن أبي نجیح عن رجل أن عمر بن الخطاب قال ذلك

١٧٦٠ — قال اسماعيل: عن ابن أبي نجیح: يعني بالغنم مائة شاة، وبالغنمين مائتي شاة

قال أبو عبيد: فأراه في هذا الموضع قد أباح الصدقة لمن هو مالك مائة [شاة] ^(١) من الشاء. وهذا ثمن أواق كثيرة

وهذا حديث مُرْسَلٌ ليس له إسناد . فان يكن صحَّ عن عمر فإنما وجهه عندى أنه رأى الإِرْخَاصَ فى ذلك إذا كان عامَ سَنَةٍ ، والسُّنُونُ هى الأَزمانُ التى تكون فيها الجَمَاعَةُ والجُدُوبَةُ ، فَتَجْتَاخُ أموالُ الناسِ ومواشيهم ، حتَّى لا يَبْقَى منها ذاتُ نَقْيٍ ولا دَرٍّ (١) وكذلك تَصْطَلِمُ الثُّمَارُ والحُرُوثُ . قال الله تبارك وتعالى (وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصِ مِنَ الثَّمَرَاتِ) فَعِنْدَ مِثْلِ هذا رأى عمرُ أن يُطَى من الصَّدَقَةِ رَبُّ المِائَةِ مِنَ الشَّاءِ . أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا قَالَ « مَنْ أَبْقَتْ لَهُ السَّنَةُ غَنَمًا » فَشَرَطَ السَّنَةَ خَاصَةً ، لِأَنَّ هذه المِائَةَ فى تلك الحال لا تَغْنِي مَغْنَى عَشْرِ شِيَاخٍ فى الْخِصْبِ ، لَمَّا أَصَابَهَا مِنَ الْجَدْبِ وَالْعَجْفِ ، فَرَخَّصَ عِنْدَ ذَلِكَ فى الصَّدَقَةِ ، تَرْفُفًا بالناسِ . وقد فَعَلَ بِهِمْ ما هو أَكْثَرُ من هذا فى عامِ الرَّمَادَةِ : أَنَّهُ أَخَّرَ عَنْهُمْ الصَّدَقَةَ ، عامِئذٍ ، فلم يأْخُذْها مِنْهُمْ ، حتَّى أَحْيَوْا (٢)

وقد ذكرنا ذلك عنه فى غير هذا الموضع (٣)

ثم بَلَغَ مِنْ نَظَرِهِ لَهُمْ : أَنَّهُ دَرَأَ الْقَطْعَ عَنِ الشَّرَاقِ فى مثل هذا العام ، فقال : « لا قُطْعَ فى عامِ سَنَةٍ »

فهذا وجهُ رُخْصَتِهِ لِرَبِّ مِائَةِ شَاةٍ فى أَخْذِ الصَّدَقَةِ

(١) النقي : المنخ يكون من السمن وكثرة الشبع . والدر : اللبن

(٢) أحيوا : أرسل الله عليهم الحياء ، وهو المطر يحيي الله به الارض بعد موتها

(٣) أنظر رقم (٩٨٠)

باب

(أدنى ما يُعطى الرجل الواحد من الصدقة، وكم)

(أ كثر ما يطيب له منها ؟)

١٧٦١ — قال: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن مُغيرة عن ابراهيم قال: « كانوا يكرهون أن يُعطوا من الزَّكاة ما يكون رأسَ مالٍ »

١٧٦٢ — قال أبو عبيد: وكان سُفيان يكره أن يُعطى الرجل منها أكثر من خمسين درهماً، كما كان لا يرى أن يُعطاهما من يملكُ خمسين، قال: إلا أن يكون غارماً، فانه يُقضى عنه دينه وإن كان أكثر من ذلك »

قال أبو عبيد: فشبه سُفيانُ الأطاءَ بالملكِ المُتقدِّم عند المُعطى وهذا مذهبٌ فيه قُدوةٌ لمن شاء أن يعمل به ويتَّبِعَه

١٧٦٣ — وأما سائرُ أهلِ العراق، غيرُ سُفيان، فإنهم قد كانوا يذْهَبُونَ هذا المذهبَ أيضاً في تشبيههم ما يُعطى بالملكِ الأوَّل، إلا أنهم جعلوا الوقتَ في ذلك مائتي درهم، فقالوا: لا يُعطى منها الواحدُ أكثرَ من مائتين، كما لا تحِلُّ له إذا كانت له مائتان

١٧٦٤ — وقد رُوى عن الضَّحَّاك بن مُزاحمٍ نحوٌ من هذا القولِ

١٧٦٥ — فأما مالك بن أنس فلم يكن عنده في هذا حدٌّ معلوم، وكان يقول: أرى على المُعطى في ذلك الاجتهادَ وحسنَ النظرِ

قال أبو عبيد: وقد تدبَّرنا الأحاديثَ العالِيَةَ فلم نَجِدْها تُخْبِرُ في ذلك بتوقيت، إنما حَدَّتِ السُّنَّةُ ما كان مِذْكَأً مُتَقَدِّماً للمُعطى من الأوقِيَّةِ وغيرها قبلَ العطيَّةِ. وأما إذا كان يومُ يُعطاهَا فقيراً^(١) مَوْضِعاً للصدقةِ فإننا لم نجد

في الآثار دليلاً على ذلك (١) بل تدلُّ على الفضيلة في الإكثار منها والاستحباب لذلك .

١٧٦٦ — قال : حدثنا الأنصارى عن حميد عن أنس بن مالك قال : « لما نزلت (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) وقوله (أَنْ تَتَأَلَّوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) قال أبو طلحة ، للنبي صلى الله عليه وسلم : حائطي الذي بموضع كذا وكذا لله . والله يا رسول الله ، لو استطعت أن أسيره ما أعلنته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعله في فقراء قومك »

١٧٦٧ — قال : حدثنا الأنصارى عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ، في هذا الحديث ، قال « فجعله أبو طلحة لأبي بن كعب ، وحسان ابن ثابت »

قال أبو عبيد : الحائط هو المخرّف ذو النخيل والشجر والزرع ، فكم يذبح أن يكون أدنى قيمة مثل هذا ؟ وقد أشفق أبو طلحة أن لا يستطيع أن يخفيه من شهرته وقدّره ، ثم لم يجعله إلا بين رجلين ، لا ثالث لهما

١٧٦٨ — قال أبو عبيد : فهذه الصدقة ، وإن كانت نافلة فما سبيلها وسبيل الفرض إلا سواء ، لأن الصدقة إذا كان يحرم كثيرها على الآخذ في الواجب الذي جعله الله حتماً للفقراء في أموال الأغنياء ، إنّه عليهم في التطوع الذي لم يوجبّه لهم عليهم لأضيق وأشدّ تحريماً ، ولئن كان لهم حلالاً ، وكان المعطي في النافلة مُحسناً باراً ، إنه في أداء الفريضة لأكثر إحساناً .

قال أبو عبيد : ومما يثبت لنا أن سبيل النافلة والفريضة واحد حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم :

١٧٦٩ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن اسحاق عن عاصم

(١) في الشامية « دليلاً على وقت »

ابن عمر بن قَتَادَةَ عن محمود بن لَبِيد عن ابن عباس قال : حدثني سلمان قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ، فقلت : هذه صدقة ، وأنا مملوك ، فأمر أصحابه أن يأكلوا ، ولم يأكل هو معهم . ثم أتيتهم بطعام ، فقلت : هذا هديّة ، أهديتُها لك أكرمك بها ، فاني لا أراك تأكل الصدقة ، فأمر أصحابه أن يأكلوا ، وأكل معهم »

قال أبو عبيد : أفلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع أن يرزأ من الصدقة ؟ وإنما كان ذلك قبل إسلام سلمان ، هكذا هو في حديث له طويل (١) . فابتغى سلمان أن يختبر نبوته بذلك . وقد كان علم شواهدا من أهل الكتاب ، فكان منها أنه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة . فأى زكاة ههنا من رجل ليس بمسلم ، وقد أباه (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

ثم قد وجدنا عنه معنى الصدقة مفسراً في حديث له آخر ، ومميزاً من الهبة :

١٧٧٠ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن يحيى بن هاني قال : حدثني أبو حذيفة عن عبد الملك بن محمد بن نُسَيْر عن عبد الرحمن بن علقمة قال : « قدم وفدٌ ثَقِيفٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعهم هديّة ، قد جاءوا بها ، فقال لهم : ما هذا ، أهديّة ، أم صدقة ؟ فإن الصدقة يُبتَغى بها وجهُ الله ، وأهديّة يُبتَغى بها وجهُ الرسول ، وقضاءُ الحاجة . فقالوا : هدية . فقبضها منهم ، ثم جلسوا ، فشغلوه بالمسألة ، فما صلى الظهر إلا عند العصر »

قال أبو عبيد : فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : أن الصدقة كل ما يراد

به ما عند الله عموماً من غير خصوص ولا تمييز بين فرض ولا نافلة . وجعل
الهدية سوى ذلك

١٧٧١ — فهذا الذي ندبعه ونقول به : إننا نحب الصدقة لغنى . وإن كانت
تطوعاً . وإنما هذا اختياره اختاره له تنزهاً ، وإن لم يبلغ تحريم الفريضة .
فأني لا آمن ذلك . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الصدقة
لا تحل لغنى » ولهذه الأخبار التي اقتصرناها

١٧٧٢ — رأيت رجلاً رب مئتين ألف لو تصدق عليه رجل بدرهم
أورغيف ، لا يريد إلا نفس الصدقة التي يبتغي بها ثواب الله عز وجل ، وعلم بذلك
المعطي ، أكان ذلك طيباً عند أحد من المسلمين ؟ فكذلك الكثير من
إعطاء الصّامات ، والعقار ، والحيوان وغيرها ، إذا كان يراد بها الصدقة . بل
الكثير أولى بالكراهة ، إلا أن يكون المعطي إنما قصد بالعطية قصد الهبة
والنحل بقلبه : لو لده ، أو لأقربائه ، أو لمن وراء ذلك من الأجنبيين ، إلا
أنه أظهر الصدقة وأعلنها ليؤكد بها بذلك المعطي ، ولأن تكون واجبة له ، فلا
يجوز فيها مرجع في الحكم . فإذا كان كذلك فهي طيبة له إن شاء الله .

١٧٧٣ — قال أبو عبيد : فإذا استوى أمر الصدقة في الفرض والنافلة في تخرجهما
فكذلك يجوز إعطاء الكثير من الزكاة ، كما يجوز إعطاؤه من التطوع
إذا كان المعطون يوم يعطونها لها موضعاً في الفاقة والخلة ، على مذهب
الحديث الذي ذكرناه عن أبي طلحة في أمر أبي بن كعب وحسان بن
ثابت ، إذ كان ما أعطاهما أبو طلحة نافلة غير فرض . على أننا قد وجدنا
التوسعة في الإعطاء من الزكاة نفسها .

١٧٧٤ — قال : حدثنا يزيد عن الصمق بن حزن عن فيل بن عرادة
عن جرادة بن شبيب^(١) قال : « كنت عند عمر بن الخطاب ، فأتاه رجل »

(١) كانت في الأصلين «سبيط» بالسین المهملة ، وبها مش العتيقة . نسخة «شبيب»
وهو صواب . قال في شرح القاموس مادة «شبط» : وجراد بن شبيب بن طارق ، كزير

مُسْمَنٌ مُخْصِبٌ فِي الْعَيْنِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَلَكْتُ وَهَلَكَ
عِيَالِي ، فَقَالَ عُمَرُ : يَجِبُ أَحَدُهُمْ يَذِثُ كَأَنَّهُ حَمِيْتُ ^(١) ، يَقُولُ : هَلَكْتُ
وَهَلَكَ عِيَالِي . قَالَ : ثُمَّ قَرَّبَ عُمَرُ يُحَدِّثُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَقَالَ : لَقَدْ
رَأَيْتُنِي أَنَا وَأُخْتَا لِي زَعَى عَلَى أَبَوَيْنَا نَاضِحًا لَهَا ^(٢) . قَدْ أَلْبَسْتُنَا أَمْنًا نَقَبْتُمَا ^(٣)
وَزَوَّدْتُنَا مِنَ الْهَبِيدِ ^(٤) يَمِينَتَيْهَا ^(٥) فَنَخْرُجُ بِنَاضِحِنَا . فَإِذَا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ أَلْقَيْتُ النُّقْبَةَ إِلَى أُخْتِي وَخَرَجْتُ أَسْعَى عُرْيَانًا ، فَنَرْجِعُ إِلَى أَمْنًا ،
وَقَدْ جَعَلْتُ لَنَا لَفِيَّةً مِنْ ذَلِكَ الْهَبِيدِ ^(٦) ، فَيَا خَصْبَاهُ . قَالَ : ثُمَّ قَالَ : أَعْطَوْهُ
رُبْعَةً مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ ^(٧) . قَالَ : فَنَخْرُجُ يَتْبَعُهَا ظُرَّانٍ لَهَا ^(٨) . قَالَ : فَمَا

(١) نث الزق يذث بالكسر إذا رشح بما فيه من السمن . أراد : أتهلك وجسدك
كأنه يقطر دسما من السمن ؟ . والحميت : الزق يكون فيه السمن (٢) الناضح :
هو البعير الذي يسنون عليه (٣) النقبة : بضم النون . السراويل التي تكون لها حجرة
من غير نيفق ، فإذا كان لها نيفق فهي سراويل (٤) الهبيد : الحنظل يكسر
ويستخرج حبه ، وينقع لتذهب مرارته ، ويتخذ منه طبيخ ، يؤكل عند الضرورة
(٥) قال في النهاية : قال أبو عبيد : هذا الكلام عندي : يمينها بضم الياء وفتح
الميم وتشديد الياء وفتح النون بعدها ياء ساكنة - لأنه تصغير يمين ، ويمين -
بتشديد الياء الثانية بلا هاء - أراد أنها أعطت كل واحد منهما كفا بيمينها . وقال
غيره : إنما اللفظ مخففة ، على أنه ثنية يمين . بفتح الياء واسكان الميم . يقال : أعطى يمينه
ويسرة ، إذا أعطاه بيده مبسوطة . فإن أعطاه بها مقبوضة قيل أعطاه قبضة .
قال الأزهري : هذا هو الصحيح . وهما تصغير يمينتين . أراد أنها أعطت كل
واحد منهما يمينه . ورواه الزمخشري في الفائق . وفيه بعض اختلاف بسيط ،
وشرحه في مادة «هلك» وقال : اليمين بضم الميم الأولى . تصغير اليمين على الترخيم
أو تصغير يمينه . يعني كما تقدم (٦) اللفيطة : بفتح اللام وكسر الفاء - العصيدة
المغلظة ، وقيل : ضرب من الطبيخ يشبه الحساء ونحوه (٧) الربعة : بضم الراء
وفتح الباء - تأنيث الربع . وهو ما ولد من الأبل في الربيع وقيل أول النتاج .
وقال الزمخشري : الربعة التي ولدت في ربعة النتاج ، وهي أوله (٨) في النهاية
« يتبعها ظئراها » أي أمها وأبوها

حَسَدْتُ أَحَدًا مَا حَسَدْتُ ذَلِكَ الرَّجُلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ «

١٧٧٥ — قال: حدثنا أزهر بن حفص قال: حدثنا فيل بن عرادة

عن جرّاد بن طارق عن عمر [نحو ذلك] (١)

قال أبو عبيد: فأرى عمرَ ههنا قد أعطى رجلاً واحداً ثلاثاً من الإبل وهذه لا تكون إلا ثمن مالٍ، وإنما فعله ليُغْنِيَهُ من العَيْلَةِ، حين ذَكَرَ هَذَلِكَ عِيَالَهُ. وكذلك كان رأيه الإغناء.

١٧٧٦ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن

دينار قال: قال عمرُ بن الخطاب « إِذَا أُعْطِيَتمْ فَأَغْنُوا »

قال أبو عبيد: وقد رُويَ عنه ما هو أَجَلٌّ من هذا:

١٧٧٧ — قال: حدثنا أبو معاوية، ويزيد كلاهما عن حجاج بن أرطاة

عن عمرو بن مرة عن مرة — قال أحدهما: قال عمرُ للسُّعَاةِ « كَرُّوا عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ وَانْ رَاحَ عَلَى أَحَدِهِمْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ »

١٧٧٨ — وقال الآخرُ: قال عمر: « لَا كَرَّ رَنَّ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ وَانْ

رَاحَ عَلَى أَحَدِهِمْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ »

١٧٧٩ — قال أبو عبيد: وهذا حديثٌ في إسناده مقالٌ. فإن يكن محفوظاً عن

عمرُ، فليس وجهه عندى على ما يُحْمَلُ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ: أَنْ يَكُونَ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَنْ هُوَ مَالِكٌ لِمِائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ. هَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ مِثْلُهُ عَلَى عُمَرَ، وَاصِحُّهُ أَرَادَ — فِيمَا نَرَى — هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يُعْطَى مِنْهَا الْفَقِيرُ، وَإِنْ كَانَ مَا يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ يَبْلُغُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، يَرُوحُ بِهَا عَلَيْهِ

١٧٨٠ — قال أبو عبيد: فأما التأويلُ الأوَّلُ فلا يجوزُ. وأُنِّي يَكُونُ هَذَا

والفرض أن يؤخذ من صاحب الخمس من الابل بها عليه شاة؟ فكيف يؤخذ من صاحب الخمس ويعطاها رب المائة؟ هذا يستحيل ويخرج من حكم الاسلام.

١٧٨١ — فأرى عمر - على ماتاؤلنا عليه - قد توسع في الإعطاء حتى بلغ المائة . وهذا من نفس الفريضة ، ليس لأحد أن يتوهم أنه نافلة ، لأنه من صدقات المواشي

وقد كان بعض التابعين يأخذ بنحو هذا ، ويؤثر الإكثار على الأقل قال ١٧٨٢ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال : « إذا أعطى الرجل زكاة ماله أهل بيت من المسلمين ، فجزبرهم ، فهو أحب إلى » قال أبو عبید : ومن هذا الباب حديث ابن عباس في العتق

١٧٨٣ — قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال « أعتق من زكاة مالك » ١٧٨٤ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حسان بن الأشتر عن مجاهد عن ابن عباس : « أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج ، وأن يعتق منه الرقبة » (١)

قال أبو عبید : فأدنى ما يكون قيمة الرقبة أكثر من مائتي درهم وقد أرخص ابن عباس أن يجعلها من زكاته لو أحد ، وإن كان بعض الفقهاء لا يأخذ بهذا ، ولم يكرهه كثرة القيمة ، إنما كرهه لأنه بجر ولائه بالعتق إلى نفسه

وقول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع

١٧٨٥ - فَكُلُّ هَدِيهِ الْآثَارُ دَلِيلَةٌ عَلَى أَنَّ مَبْدَأَ مَا يُعْطَاهُ أَهْلُ الْحَاجَةِ مِنْ

الزَّكَاةِ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ تَحْظُورٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ: أَنْ لَا يَعُدُّوه إِلَى غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُعْطَى غَارِمًا ، بَلْ فِيهِ الْحُبَّةُ وَالْفَضْلُ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ مِنَ الْمُعْطَى ، بِلَا مُحَابَاةٍ وَلَا إِثَارٍ هَوَى ، كَرَجُلٍ رَأَى أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ صَالِحِ الْمُسْلِمِينَ أَهْلَ فَقْرٍ وَمَسْكَنَةٍ ، وَهُوَ ذُو مَالٍ كَثِيرٍ ، وَلَا مَنْزِلَ لَهُ وَلَاءٌ يُؤْوِيهِمْ وَيَسْتُرُ خَلَّتَهُمْ ، فَاشْتَرَى مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ مَسْكَنًا يُكْنِهُمْ مِنْ كَلْبِ الشِّتَاءِ وَحَرِّ الشَّمْسِ ، أَوْ كَانُوا عُرَاةً لَا كُسُوفَ لَهُمْ ، فَكَسَاهُمْ مَا يَسْتُرُ عَوْرَاتِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ ، وَيَقِيهِمْ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، أَوْ رَأَى مَمْلُوكًا عِنْدَ مَلِكٍ سَوْءٍ قَدْ أَضْطَهَدَهُ وَأَسَاءَ مَلَكَتُهُ ، فَاسْتَنْقَذَهُ مِنْ رِقِّهِ : بَأَنْ يَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ ، أَوْ مَرَّ بِهِ ابْنُ سَبِيلٍ بَعِيدُ الشُّقَّةِ نَائٍ الدَّارِ ، قَدْ أَنْقَطَعَ بِهِ ، فَحَمَلَهُ إِلَى وَطَنِهِ وَأَهْلِهِ بِكَرَاءٍ أَوْ شِرَاءٍ . هُنَا خِلَالُ مَا أَشْبَهَهَا الَّتِي لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْأَمْوَالِ الْكَثِيرَةِ ، فَلَمْ تَسْمَحْ نَفْسُ الْفَاعِلِ أَنْ يَجْعَلَهَا نَافِلَةً ، فَجَعَلَهَا مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ . أَمَا يَكُونُ هَذَا مُؤَدِّيًا لِلْفَرَضِ ؟ بَلَى . ثُمَّ يَكُونُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُحْسِنًا

وَإِنِّي خَائِفٌ عَلَى مَنْ صَدَّ مِثْلَهُ عَنْ فِعْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُودُ بِالتَّطَوُّعِ . وَهَذَا يَمْنَعُهُ بَقِيَّتَاهُ مِنَ الْفَرِيضَةِ ، فَتَضْيَعُ الْحَقُوقُ ، وَيَعْطَبُ أَهْلُهَا

باب

(دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَى الْأَمْرَاءِ ، وَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ)

١٧٨٦ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي سِيرِينَ قَالَ: « كَانَتْ الصَّدَقَةُ تُرْفَعُ - أَوْ قَالَ: تُدْفَعُ - إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ مِنْ أَمْرٍ بِهِ ، وَإِلَى أ ، بَكْرٍ ، أَوْ مِنْ أَمْرٍ بِهِ ، وَإِلَى عُمَرَ ، أَوْ مِنْ أَمْرٍ بِهِ .

وإلى عثمان ، أو من أمر به ، فلما قتل عثمان اختلفوا ، فكان منهم من يدفعها إليهم ، ومنهم من يقسمها . وكان ممن يدفعها إليهم ابن عمر »

قال : قال ابن سيرين : إن قسمها رجل فليتق الله ، ولا يعتب بن على قوم شيئاً ، ثم يأتي مثله أو شراً منه « (١)

١٧٨٧ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عون عن ابن سيرين مثل حديث أيوب ، إلا أنه قال في آخره : « فمن اختار أن يقسمها فليتق الله ولا يقربها ماله »

١٧٨٨ — قال : حدثنا عمرو بن طارق وأبو الأسود عن ابن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أم علقمة : أن عائشة كانت تدفع زكاتها إلى السلطان

١٧٨٩ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم وأبو معاوية ، كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : « سألت سعد بن أبي وقاص ، وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري ، وابن عمر ، فقلت : إن هذا السلطان يصنع ما ترون ، أفأدفع زكاتي إليهم ؟ قال : فقالوا كلهم : ادفعها إليهم »

١٧٩٠ — قال : حدثنا معاذ بن معاذ وإسحاق الأزرق عن ابن

عون قال : سألت مجاهداً عن الصدقة . فقال : حدثني عبد الله بن عبيد بن عمير ، وهو يطوف معنا : « أن رجلاً أتى ابن عمر بصدقة ماله ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إن هذه صدقة مالي ، فأين تأمرني أن أضعها ؟ فقال : ادفعها إلى من بايعت . قال : ووصف ابن عون أنه صفق إحدى يديه بالأخرى . فقال عبيد بن عمير ، ورفع رأسه : لا أقسمها » .

(١) رواه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام الدستوائي عن ابن

١٧٩١ — قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شُعْبَةَ عن الْحَكَمِ عَنْ مُسَاهِدٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ قَالَ : « ادْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ ، أَوْ قَالَ : إِلَى الْأَمْرَاءِ ، فَقَالَ عُبَيْدُ
ابْنُ عُمَيْرٍ : لَا ، وَلَكِنْ ضَعُفْهَا حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ »

١٧٩٢ — قال : حدثنا معاذ عن ابْنِ عَوْنٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ :
كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ رَجُلٌ : « أَنْدَفَعُ صَدَقَاتِ أَمْوَالِنَا إِلَى عُمَّالِنَا ؟
فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : إِنْ عُمَّالِنَا كُفَرَاءُ . قَالَ : وَكَانَ زِيَادٌ ^(١) يَسْتَعْمِلُ الْكُفَرَاءَ .
فَقَالَ : لَا تَدْفَعُوا صَدَقَاتِكُمْ إِلَى الْكُفَرَاءِ » .

١٧٩٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سعيد
عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْبُدٍ « أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فِي
الزَّيْتَةِ عَنْ صَدَقَةِ مَالِ أَيْتَامٍ : أَيَدْفَعُهَا إِلَى بَنِي عَمِّ لَهُمْ مُحْتَاجِينَ ؟ فَقَالَ : لَا ،
ادْفَعُهَا إِلَى الْوَلَاةِ »

١٧٩٤ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفْيَانَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ
عَنْ خَيْشَمَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ فَادْفَعُوهَا إِلَيْهِمْ »

١٧٩٥ — قال : حدثنا معاذ ويزيد عن ابْنِ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ « ادْفَعُوهَا إِلَى مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ . فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أُنِيمَ
فَعَلَيْهَا » ^(٢)

١٧٩٦ — قال : حدثنا حجاج عن ابْنِ جَرِيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ « ادْفَعُوا الزَّكَاةَ إِلَى الْأَمْرَاءِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّهُمْ لَا يَضَعُونَهَا مُوَاضِعَهَا
فَقَالَ : وَإِنْ »

١٧٩٧ — قال : حدثنا حَجَّاجٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا
الْحَكَمِ يَقُولُ : « أَتَى ابْنَ عُمَرَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ الزَّكَاةَ ، إِلَى مَنْ أَدْفَعُهَا ؟

(١) زياد هو ابن أبيه الأمير الأموي المشهور (٢) رواه ابن أبي شيبة

فقال : ادفعها إلى الأمراء ، وإن تمزعوا بها لحوم الكلاب على موائدهم «^(١)

١٧٩٨ — قال : حدثنا معاذ عن حاتم بن أبي صغيرة عن رياح بن عبيدة عن قزعة قال : قلت لابن عمر : «إن لي مالا ، فإلى من أدفع زكاته ؟» فقال : ادفعها إلى هؤلاء القوم ، يعني الأمراء . قلت : إذا يتخذون بها ثيابا وطيبا . فقال : وان اتخذوا بها ثيابا وطيبا ، ولكن في مالك حق سوى الزكاة «^(٢)

١٧٩٩ — قال : حدثنا يزيد عن همام بن يحيى عن قتادة قال : « سألت سعيد بن المسيب : «إلى من أدفع زكاة مالي ؟ فلم يجبني . قال : وسألت الحسن فقال : ادفعها إلى السلطان »

١٨٠٠ — قال أبو عبيد : وإنما نرى الذين أمروا بدفع الصدقة إليهم إنما أوجبوا ذلك على أهل العطاء ، كقول ابن عمر « ادفعها إلى من بايعت » وقد ذكرناه عنه

١٨٠١ — ومنه حديث عمر بن الخطاب : « إنما عزمتمنا على من أخذ فيئتنا »

وقد فسر ذلك علي وأبو هريرة فيما يروى عنهما

١٨٠٢ — قال : حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن أسامة بن زيد عن أمه قالت : « سألت أبوك أبا هريرة : عن الزكاة ؟ فقال : لولا أني أخذتهم الجزية - يعني العطاء - ما أعطيتهم شيئا ، فلا تعطهم »

١٨٠٣ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو سعيد الأعمى وحدي ، وأخبرني مع عطاء ، قال : « لقي أبو هريرة رجلا يحمل زكاة

(٢، ١) رواها ابن أبي شيبة . وقزعة هو ابن يحيى البصري : مولى زياد بن أبي

سفیان . له في البخاري حديث واحد

ماله ، يُريدُ بها الإمام . فقال له : ما هذا معك ؟ فقال : زكاة مالي ، أذهبُ بها إلى الإمام . فقال : أفى ديوانِ أنت ؟ قال : لا . قال : فلا تُعطهم شيئاً .
 ١٨٠٤ - قال : قال ابن جريج : وأخبرني عطاء حينئذ قال : «بلغنا ذلك عن عليٍّ : أن رجلاً أتاه بزكاة ماله ، فقال : أتأخذ من عطائنا ؟ قال : لا . قال : فاذهب ، فإننا لا نأخذ منك شيئاً ، لا نجمعُ عليك أن لا نُعطيك ونأخذُ منك .»

قال أبو عبيد : فهذا قولٌ من نظر في العطاء .

وقد أمر بتفريقها غير واحدٍ من العلماء ، ولم يشترط عطاءً ولا غيره .

١٨٠٥ - قال : حدثنا أبو النضر وعبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي صخر عن أبي سعيد المقبري قال : «أتيتُ عمر ابن الخطاب ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، هذه زكاة مالي . قال : وأتيت به بمائتي درهم . فقال : أعتقتَ يا كيسان ؟ فقلت : نعم . فقال : فاذهبُ بها أنت فاقسمها .»

١٨٠٦ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : «أترخص لي أن أضع صدقةً مالي في مواضعها ، أم أدفعها إلى الأمراء ؟» فقال : سمعت ابن عباس يقول : إذا وضعتها أنت في مواضعها ، ولم تُعط منها أحداً تعوله شيئاً فلا بأس .»

قال ابن جريج : سمعته من عطاء غير مرة .

١٨٠٧ - قال : حدثنا معاذ واسحق بن يوسف الأزرق عن ابن عون عن مجاهد عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عبيد بن عمير قال : اقسِمها .

١٨٠٨ - قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن عبيد بن عمير مثل ذلك .

١٨٠٩ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان قال : قلت لميمون بن مهران : « بلغني أن ابن عمر كان يقول : أدُّوا الزكاة إلى الوُلاة وإن شربوا بها خمرًا . فقال ميمون : أتعرفُ فلانًا النصيبي ، فانه كان صديقًا لابن عمر ؟ أخبرني أنه قال لابن عمر : ماترى فى الزكاة ، فان هؤلاء لا يضعونها مواضعها ؟ فقال : ادفعها إليهم . قال فقلت : أرايت لو أخروا الصلاة عن وقتها ، أكنت تصلى معهم ؟ قال : لا . قال : فقلت : فهل الصلاة إلا مثل الزكاة ؟ فقال : لبسنا علينا لبس الله عليهم »

١٨١٠ — قال : حدثنا هشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبى جبلة عن ابن عمر : أنه رجع عن قوله فى دفع الزكاة إلى السلطان . وقال : « ضعوها فى مواضعها »

١٨١١ — قال : حدثنا مروان بن معاوية عن حسان بن أبى يحيى الكندي قال : سألت سعيد بن جبير عن الزكاة ؟ فقال : « أدفعها إلى وُلاة الأمر . فلما قام سعيد تبعته ، فقلت : إنك أمرتني أن أدفعها إلى وُلاة الأمر ، وهم يصنعون بها كذا ، ويصنعون بها كذا . فقال : ضعها حيث أمرك الله . سألتني على رؤس الناس فلم أكن لأخبرك »

١٨١٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن أبى هاشم عن إبراهيم والحسن قالا : « ضعها مواضعها ، وأخفها »

١٨١٣ — قال : حدثنا علي بن ثابت عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مهران . قال : اجعلها صررًا ، ثم اجعلها فيمن تعرف ، ولا يأتى عليك الشهر حتى تُفرقها

١٨١٤ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن قال « إن دفعها إلى

السُّلْطَانُ أَجَزَتْ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَأَيْتَوَخَّ بِهَا مَوَاضِعَهَا ، وَلَا يُحَاجِبُ بِهَا أَحَدًا »

١٨١٥ — قال : حدثنا معاذُ عن ابنِ عَوْنٍ عن ابنِ سِيرِينَ قال : « من اختارَ أَنْ يَقْسِمَهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلَا يَقِي بِهَا مَالَهُ »

١٨١٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن حمَّاد بن سَلَمَةَ عن مُحمَّدٍ قال : قلتُ للحسن : « الرَّجُلُ يَضَعُ زَكَاةَ مَالِهِ ، فَإِذَا رَأَى حَقًّا أَعْطَى . فَقَالَ : لَا تَجْعَلْ زَكَاتَكَ رِدَاءَ الْمَالِكِ ، كُلَّمَا نَابَكَ حَقٌّ اتَّقَيْتَهُ بِهِ »

قال أبو عبيد : فكلُّ هذه الآثار التي ذكرناها : من دفع الصدقة إلى وُلاةِ الأمر ، ومن تفريقها هو معمولٌ به . وذلك في زكاة الذهب والورق خاصة ، أي الأمرين فعلمه صاحبه كان مؤدياً للفرض الذي عليه

١٨١٧ — وهذا عندنا هو قول أهل السنة والعلم : من أهل الحجاز ، والعراق ، وغيرهم ، في الصَّامِتِ ، لأنَّ المسلمين يؤتمنون عليه كما ائتمنوا على الصلاة وأما المواشي والحبُّ والثمارُ فلا يليها إلا الأئمة . وليس لربها أن يُغيبها عنهم ، وإن هو فرقها ووضعها مواضعها فليست قاضيةً عنه . وعليه إعادتها إليهم . فرقت بين ذلك السنة والآثار

١٨١٨ — ألا ترى أن أبا بكر الصديق إنما قاتل أهل الردة في المهاجرين والانصار على منع صدقة المواشي ، ولم يفعل ذلك في الذهب والفضة ؟ وكذلك إذا مرَّ رجلٌ مسلمٌ بصدقة على العاشر ، فقبضها منه فانها عندنا جازية عنه ، لأنه من السلطان ، كذلك أفتت العلماء

١٨١٩ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز بن صهيب

عن أنس بن مالك والحسن قالا : « ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية »

قال اسماعيل : يعني أنها تجزى من الزكاة

١٨٢٠ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش وهشيم عن مُغيرة عن إبراهيم

قال : « احتسب في زكاة مالك بما أخذ منك العشارون »

١٨٢١ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي هاشم عن الحسن

وابراهيم قالا : « احتسب بما يأخذ منك العاشر »

١٨٢٢ — قال : وحدثنا محمد بن ربيعة عن إسماعيل بن سلمان الأزرق

عن الشعبي قال « ما يأخذ منك العاشر فاحتسب به من زكائك ».

١٨٢٣ — قال : حدثنا محمد بن ربيعة عن حبيب بن جري قال :

سألت أبا جعفر محمد بن علي عن ذلك ، فقال « احتسب به من زكائك »

١٨٢٤ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عون قال : سألت الحسن عن

ذلك : أاحتسب به ؟ فقال : نعم

قال أبو عبید : وهذا عندنا هو المأخوذ به ؟ وإن كان بعضهم قد قال

سوى ذلك :

١٨٢٥ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال :

كان ميمون بن مهران يقول في ذلك : « يُخرج زكاة ماله ، ولا يعتد

بما أخذ منه »

١٨٢٦ — قال : حدثنا علي بن هاشم عن محمد بن علي السلمي قال :

« رأيت رباعي بن خراش مر على العاشر فأخذ كيساً كان مع غلامه ، فوضعه

بينه وبين القربوس ، حتى جاز به العاشر »

١٨٢٧ — قال أبو عبيد : والأمر عندنا على ما قال أنس ، والحسن وإبراهيم ، والشَّعْبِيُّ ، ومحمد بن علي ، وعليه الناس ، حتى قد قال ذلك بعضهم في الخوارج

١٨٢٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب في رجل زكَّتِ الحرورية ماله ، هل عليه حرج ؟ فقال : « كان ابن عمر يرى أن ذلك يقضى عنه . والله أعلم »

١٨٢٩ — قال : حدثنا أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن نافع : أن الأنصار سألوا ابن عمر عن الصدقة ؟ فقال : « ادفعوها إلى العُمَّال . فقالوا : إن أهل الشام يظهرون مرة ، وهؤلاء مرة » فقال : ادفعوها إلى من غلب »

١٨٣٠ — قال أبو عبيد : أما الذي أختار في أمر الخوارج فأن يكون على من أخذوا منه الإعادة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « الناس في هذا الأمر تبع لقریش : خيارهم تبع لخيارهم ، وشرارهم تبع لشرارهم » (١)

١٨٣١ — ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقي من الناس اثنان » (٢)

فلم يجعل صلى الله عليه وسلم ولاية الأمر في غيرهم

١٨٣٢ — فأما حديث ابن عمر : فيمن زكَّتِ الحرورية ماله ، أنه يقضى عن صاحبه ، فإنه ليس بثبت عنه ، إنما كان ابن شهاب يرسله عنه ، ثم كأنه لم يكن على ثقة منه . ألا تراه قال في آخره : والله أعلم

وأما حديثه حين سُئِلَ عن أهل الشام وغيرهم ، فقال : « ادفعوها إلى مَنْ غَلَبَ » فإن هذا جائزٌ ، لأن كل مَنْ كان يُقاتل يودئذٍ من أهل الشام ، والعراق ، والحجاز ، إنما كان يدعو إلى قريش . والخوارجُ غير هؤلاء .

١٨٣٣ — قال : وأما أهل العراق فانهم يقولون - أو مَنْ قال منهم - : إذا أتته الخوارجُ في منزله فأخذوا صدقته أجزت عنه ، وإن أتاهم بها لم تُجز عنه [تَمَّ الجزء والحمد لله] (١)

باب (٢)

(تفريق الصدقة في الأصناف الثمانية ، وإعطائها بعضهم دون بعض)
١٨٣٤ — قال : حدثنا أبو معاوية عن حجاج بن أرطاة عن المنهال ابن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة قال « إذا وضعت الزكاة في صنف واحد من الأصناف الثمانية أجزأك » (٢)

(١) زيادة من الشامية : وهو آخر الجزء الثالث عشر . ويتلوه الجزء الرابع عشر . وأوله باب تفريق الصدقات في الأصناف الثمانية الخ . وعليه سماعات كالسابقة في الأجزاء الماضية سواء

(٢) هذا أول الجزء الرابع عشر من الشامية ، وفيه مانعه :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قريء على شهدة بنت أحمد بن الفر ج بن عمر الابرى ، وأنا أسمع ، قيل لها : أخبركم أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزيني ، قال أخبرنا الحسن بن علي بن الحسين بن الهيثم بن طهمان المعروف بالبادا ، قال أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي قال أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي قال حدثنا أبو عبيد القاسم ابن سلام «

(٣) رواه بن أبي شيبه من عدة طرقه عن حذيفة

١٨٣٥ — قال أبو معاوية : قال حجاج : وسألت عطاء عن ذلك . فقال : لا بأس به . « (١)

١٨٣٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير ، وعن عبد الملك عن عطاء ، قال « إذا وضعتها في صنف واحد أجزأك » (٢)

١٨٣٧ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرت عن ابن عباس أنه قال « إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك إنما قال الله تبارك وتعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) وكذا وكذا لئلا يجعلها في غير هذه الأصناف »

١٨٣٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال : « إنما الزكاة علم ، حيث وضعت أجزت عنك » (٣)

١٨٣٩ — قال : وقال عكرمة : فرقتها في الأصناف (٤)

١٨٤٠ — قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي بكر النهشلي عن حماد عن إبراهيم قال : « إذا كان المال ذا مز^(٥) ففرقه في الأصناف ، وإذا كان قليلاً فأعطه صنفاً واحداً »

١٨٤١ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء مثل قول إبراهيم هذا

١٨٤٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن الحسن بن عمرو عن الفضيل بن عمرو عن إبراهيم قال : ما كانوا يسألون إلا عن الفاقة .

١٧٤٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) رواها ابن أبي شيبة (٥) مز - بكسر الميم والزاى - أى إذا كان ذا فضل وكثرة . وقد مز مزازة فهو مزيز إذا كثر

ابن شهاب قال: « أَسْعَدُهُمْ بِهَا أَكْثَرُهُمْ عَدَدًا وَأَشَدُّهُمْ فَاوَةً »

١٨٤٤ — قال : حدثني يحيى بن بكير عن مالك قال : « الأمر الذي

لا اختلاف فيه عندنا في قسم الصدقات : أن ذلك لا يكون إلا على اجتهاد ^(١) من الوالي ، فأى الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد أثر ذلك الصنف بقدر ما يرى . قال : وليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة »

١٨٤٥ — قال أبو عبید : وكذلك قول سفيان ، وأهل العراق : أنه إذا

وضعها في صنف واحد من الثمانية أجزأه

١٨٤٦ — وقال آخرون : يفرقها فيهم جميعاً : منهم عكرمة في

حديثه الذي ذكرناه عنه

١٨٤٧ — وكان إبراهيم وعطاء يريان ذلك ، إذا كان المال كثيراً ذا مر

وقد كان عمر بن عبد العزيز أمر ابن شهاب : أن يكتبها له ، فكتبها

على التفريق مشروحة ملخصة : -

١٨٤٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل قال :

حدثني ابن شهاب : أن عمر بن عبد العزيز أمره ، فكتب السنة في

مواضع الصدقة . فكتب « هذه منازل الصدقات ومواضعها إن شاء الله ، وهي

ثمانية أسهم . فاسمهم للفقراء ، واسمهم المساكين ، واسمهم للعاملين عليها . واسمهم

للمؤلفة قلوبهم . واسمهم في الرقاب . واسمهم للغارمين . واسمهم في سبيل الله .

واسمهم لابن السبيل . قال : فاسمهم الفقراء نصفه لمن غزا منهم في سبيل الله

أول غزوة ، حين يفرض لهم من الأمداد وأول عطاء يأخذونه ، ثم تقطع

عنهم بعد ذلك الصدقة ، ويكون سهمهم في عظم الفئ . والنصف الباقي ^(٢)

للفقراء ممن لا يغزو، من الزماني والملكت الذين يأخذون العطاء إن شاء الله .
 وسهم المساكين: نصفه لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة ولا تقرباً في الأرض .
 والنصف الباقي للمساكين الذين يسألون ويستطيعون ، ومن في السجون
 من أهل الإسلام ، ممن ليس له أحد إن شاء الله . وسهم العاملين عليها
 ينظر فيمن سعى على الصدقات بأمانة وعفاف ، أعطى على قدر ما ولي ، وجمع
 من الصدقة ، وأعطى عماله الذين سعوأمعاه ، على قدر ولا يتهم وجمعهم ، ولعل
 ذلك أن يبلغ قريباً من ربع هذا السهم ، ويبقى من هذا السهم بعد الذي
 أعطى عماله ثلاثة أرباع ، فيرد ما بقي على من يغزو من الأمداد والمشرطة
 إن شاء الله . وسهم المؤلفة قلوبهم لمن يفترض له من أمداد الناس أول
 عطاء يعطونه ومن يغزو مشترطاً لا عطاء له ، وهم فقراء ، ومن يحضر المساجد
 من المساكين الذين لا عطاء لهم ، ولا سهم ، ولا يسألون الناس ، إن شاء الله .
 وسهم الرقاب نصفان : نصف لكل مكاتب يدعى الإسلام ، وهم على
 أصناف شتى : فليقتلهم في الإسلام فضيلة . ولمن سواهم منهم منزلة أخرى ،
 على قدر ما أدى كل رجل منهم ، وما بقي عليه إن شاء الله . والنصف الباقي
 تشتري به رقاب ممن قد صلى وصام وقدم في الإسلام من ذكر وأنثى ،
 فيعتقون إن شاء الله . وسهم الغارمين على ثلاثة أصناف : منهم صنف لمن
 يصاب في سبيل الله في ماله وظهره ورقيقه . وعليه دين لا يجد ما يقضى ولا
 ما يستنفق إلا بدين . ومنه صنفان لمن يملك ولا يغزو ، وهو غارم وقد
 أصابه فقر ، وعليه دين لم يكن شيء منه في معصية الله ، ولا يتهم في دينه .
 أو قال في دينه . إن شاء الله . وسهم في سبيل الله . فعنه لمن فرض له
 ربع هذا السهم ، ومنه للمشرط الفقير ربعه . ومنه لمن تصيبه الحاجة في

تَفْرِهَ ، وَهُوَ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَسَمَهُ ابْنُ السَّبِيلِ ، يُقَسِّمُ ذَلِكَ
 اِكْلًا طَرِيقًا عَلَى قَدَرٍ مَنْ يَسْلُكُهَا وَيَمُرُّ بِهَا مِنَ النَّاسِ ، اِكْلُ رَجُلٍ رَاحِلٍ مِنْ ابْنِ
 السَّبِيلِ لَيْسَ لَهُ مَأْوَى ، وَلَا أَهْلٌ يَأْوِي إِلَيْهِمْ ، فَيُطْعَمُ حَتَّى يَجِدَ مَنْزِلًا أَوْ
 يَقْضَى حَاجَتَهُ ، وَيُجْعَلُ فِي مَنَازِلَ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَيْدِي أُمَنَاءَ لَا يَمُرُّ بِهِمْ ابْنُ سَبِيلٍ
 لَهُ حَاجَةٌ إِلَّا آوَوْهُ وَأَطْعَمُوهُ وَعَلَّفُوهُ دَابَّتَهُ ، حَتَّى يَنْفَدَ مَا بَأْيَدِهِمْ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ »

قال أبو عبيد : ثم ذكر صدقة الحب والثمار ، والإبل ، والبقر ، والغنم ،

في حديث طويل

١٨٤٩ - قال أبو عبيد : فهذه مخارج الصدقة ، إذا جمعت مجزأة . وهذا هو الوجه

لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَأُطِيقَهُ . غَيْرَ أَنِّي لَا أَحْسِبُ هَذَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي تَكَثَّرَ
 عِنْدَهُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَلَزَمَهُ حُقُوقُ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا ، وَيُمْكِّنُهُ كَثْرَةُ
 الْأَعْوَانِ عَلَى تَفْرِيقِهَا . فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَلْزَمُهُ لِخَاصَّةٍ مَالِهِ فَانْه
 إِذَا وَضَعَهَا فِي بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ كَانَ جَازِيًا عَنْهُ ، عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَدْ سَمِعْنَاهُ
 مِنَ الْعُلَمَاءِ .

١٨٥٠ - وَالْأَصْلُ فِي هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الْمَأْثُورُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِينَ ذَكَرَ الصَّدَقَةَ ، فَقَالَ : « تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي
 فَقَرَائِهِمْ » فَلَمْ يَذْكُرْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَهُنَا غَيْرَ صِنْفٍ وَاحِدٍ . ثُمَّ أَتَاهُ
 مَالٌ بَعْدَ هَذَا . فَجَعَلَهُ فِي صِنْفٍ ثَانٍ سِوَى الْفُقَرَاءِ ، وَهُمْ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ :
 الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ ، وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَاثَةَ ، وَزَيْدُ الْخَيْلِ
 قَسَمَ فِيهِمُ الذَّهَبَ الَّتِي بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ عَلَى مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْيَمَنِ . وَإِنَّمَا الَّذِي

يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الصَّدَقَةُ (١) . ثُمَّ أَتَاهُ مَالٌ آخَرُ فَجَعَلَهُ فِي صِنْفٍ ثَالِثٍ وَهُمْ الْغَارِمُونَ .

١٨٥١ — من ذلك قوله لَقَبِيصَةَ بْنِ الْخَارِقِ فِي الْحِمَالَةِ الَّتِي تَحْمِلُ بِهَا « أَقِمُّ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ ، فَإِنَّمَا أَنْ نُعِينَكَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَنْكَ » وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ قَدْ مَرَّتْ فِي مَوَاضِعٍ غَيْرِ هَذَا .

فَأَرَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَعَلَ بَعْضَ الْأَصْنَافِ أَسْعَدَ بِهَا مِنْ بَعْضٍ
١٨٥٢ — فَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِي الصَّدَقَةِ فِي التَّفْرِيقِ فِيهِمْ جَمِيعًا ، وَفِي أَنْ يَخْصَّ بِهَا بَعْضَهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْجَهْدِ الْإِجْتِهَادِ وَجُبَانَةِ الْهَوَى وَالْمِيلِ عَنِ الْحَقِّ . وَكَذَلِكَ مَنْ سِوَى الْإِمَامِ ، بَلْ هُوَ لَغَيْرِهِ أَوْسَعُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

بَاب

(دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَى الْأَقَارِبِ ، وَمَنْ يَكُونُ لَهَا مِنْهُمْ مَوْضِعًا أَوْ لَا يَكُونُ)

١٨٥٣ — قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « يُعْطَى الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ مِنْ زَكَاتِهِ إِذَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ » .

١٨٥٤ — قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الزَّكَاةِ . فَقَالَ : « أَحَبُّ مَنْ وَضَعْتُهَا عَنْدهُ إِلَى يَتِيمٍ وَذُو فَاقَتَيْنِ (٢) » .

١٨٥٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ : « أَنْ أَمْرَأَةً عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ سَأَلَتْهُ عَنْ

(١) فِي الشَّامِيَةِ « بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ مِنَ الْيَمَنِ وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْيَمَنِ الصَّدَقَةُ » (٢) بِهَامِشِ الْعَتِيقَةِ « وَذَوُو فَاقَتَيْنِ »

زكاة حلي لها ، فقالت : أأعطيها بني أخ لي أيتام في حجري ؟
قال : نعم «

١٨٥٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن حماد عن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله وامرأته مثل ذلك

١٨٥٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد ربه النخعي
قال : سألت الحسن ، قلت : أخى ، أأعطيها زكاة مالى ؟ قال : نعم ، وحياً (١)
١٨٥٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن زيد اليامي قال :
قلت لإبراهيم : امرأة لها شيء ، أتعطيها من الزكاة ؟ قال : نعم

١٨٥٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن أبي
حفصة قال : سألت سعيد بن جبير ، قلت : أأعطي خاتى من الزكاة ؟ قال :
نعم ، ما لم تغلق عليها باباً

قال أبو عبيد : يعنى أن لا تكون فى عياله

١٨٦٠ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن قال : « يَضَعُ الرَّجُلُ
زَكَاتَهُ فِي قَرَابَتِهِ مِمَّنْ لَيْسَ فِي عِيَالِهِ »

١٨٦١ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن عبيد عن عبد الملك
عن عطاء قال : « إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُو قَرَابَتِهِ مِنْ عِيَالِهِ الَّذِينَ يَعُولُ فَهُمْ أَحَقُّ بِزَكَاتِهِ
مِنْ غَيْرِهِمْ ، إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً »

١٨٦٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
قال : « إِذَا لَمْ تُعْطِ مِنْهَا أَحَدًا تَعُولُهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ »

١٨٦٣ — قال أبو عبيد : قال لى عبد الرحمن : « إِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِأَنَّ
الرَّجُلَ إِذَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ نَفَقَتَهُمْ وَضَمَّهُمْ إِلَيْهِ ، ثُمَّ جَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَهُ إِلَى الزَّكَاةِ كَانَ
كَأَنَّهُ قَدْ وَقَى مَالَهُ بِزَكَاتِهِ »

١٨٦٤ — قال : وقال لى عبد الله بن داود : « إِنَّمَا يُسَكَّرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ السُّلْطَانُ قَدْ أَجْبَرَهُ عَلَى نَفَقَتِهِمْ . فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ إِجْبَارًا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ »
قال أبو عبيد : وهذا تأوُّل عبد الرحمن وابن داود فى معنى العيال ، وهما مذهبان لمن شاء

١٨٦٥ — قال أبو عبيد : والذى أختار فيه سواهما . وذلك أَنَّ الْأَصْلَ فى هذا عِنْدِي : إِنَّمَا هُوَ كُلُّ مَنْ كَانَ عَوْلُهُ فَرَضًا عَلَى الْعَائِلِ وَاجِبًا لَا يَسَعُهُ تَضْيِيعُهُمْ وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِينَ ذَكَرَ الصَّدَقَةَ ، فَقَالَ « اِبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » ثُمَّ جَاءَنَا عَنْ ذَلِكَ مُفَسَّرًا . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : أَنْتَ أَبْصَرُ ، أَوْ قَالَ : أَنْتَ أَعْلَمُ »

١٨٦٦ — ومثل ذلك أَوْ نَحْوَهُ قَوْلُهُ لَهْنَدِ بِنْتِ عُثْبَةَ ، وَقَالَتْ لَهُ « إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، أَفَأَخْذُ مِنْ مَالِهِ ؟ » فَقَالَ : خَذِي مَا يَكْفِيكَ وَبَنِيكَ بِالْمَعْرُوفِ (١)

قال : سمعتُ أبا مُعَاوِيَةَ يُحَدِّثُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٨٦٧ — قال أبو عبيد : فَهُوَ لِأَهْلِ الْوَلَدِ . وَكَذَلِكَ الْوَالِدَانِ إِذَا كَانَا ذَوَى خَلَّةٍ وَفَاقَةٍ . فَعَلَى وَآلِدِهِمَا الْمَوَسِّرُ أَنْ يَعُولَهُمَا . كَعَوْلِهِ وَلَدَهُ وَأَهْلَهُ ، بِسُنَّةٍ ثَابِتَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٨٦٨ — وَهِيَ قَوْلُهُ « إِنَّ وَلَدَ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ »

والحدیثُ فیہ کثیرٌ مستفیضٌ

١٨٦٩ — فہذہ السُّنَنُ ہي الفاصِلَةُ عندنا بین عیالِ الرَّجُلِ الذین یلزمہ عولہم من غیرِہم . وہم : الوالدان ، والولد ، والزوجة ، والمملوک . فہؤلاء لا حظَّ لہم فی زکاتہ . وإن أعطائهم منہا کانت غیرَ قاضیةٍ عنہ ، من أجلِ أنَّہم شرکاءُہ فی مالہ بالحقُّوقِ الّتی ألزَمَہُ اللہُ إیّاہا لہم سِوَى الزَّکَاةِ . ثم جعل اللہ الزکاةَ فرضاً آخرَ غیرِ ذلک کتلہ . فاذا صرَفَہا إلی هؤلاء کان قد جعلَ حقّاً واحداً یُجزی عن فرضین . وہذا غیرُ جائِزٍ ^(١) ولا واسع . فلہذا صار هؤلاء خاصّةً خارجین من أهلِ الزکاةِ عند المسلمین جمیعاً . فأما من سِوایہم من جمیع ذوی الرَّحِمِ المحرّمِ وغيرِہم ، فلیس عولہ فی الأصل واجباً علیہ فی الکتاب ولا السُّنّة .

١٨٧٠ — وبہذا یقول مالکُ بن أنسٍ وأهلُ الحجاز

١٨٧١ — وأما أهلُ العراقِ فیقولون غیر ذلک القول ، یقولون — أو من قال

منہم — یجبُ ذو الرَّحِمِ المحرّمِ علی نفقةِ ذی رَحِمِہ

قال أبو عبید : والقولُ عندی هو الأولُ . ولہذا صار إعطاؤہم من الزکاة

جازیاً عن المعطّی ، اذا كانوا لها مَوْضِعاً ، بل هو المحسنُ المَجلُّ فی ذلک

١٨٧٢ — لقول النبی ﷺ « الصدقةُ علی المسکین صدقةٌ ، وہی لذي

الرَّحِمِ اثنتان : صدقةٌ وصلّةٌ » ^(٢)

قال أبو عبید : فلم یشرط صلی اللہ علیہ وسلم نافلةً ولا فريضةً

١٨٧٣ — فہذا عندی هو الأصلُ ، ولست أنظرُ فی ذلک إلی أن یكونَ

ذو المالِ مُحکوماً علیہ بنَقمتِہم ولا غیر مُحکومٍ ، ولا إلی أن یكونوا مَضْمُونِین

إلى عياله بأبدانهم أو غير مضمومين، إنما ننظر في ذلك إلى أصل الوجوب
 ألا ترى أن عبد الله قد أمر امرأته أن تعطي بنى أخيها من زكاتها، وهي
 تُخبره أنهم في حجرها، فهل يكون من الضم أكثر من التريبة في الحُجور؟
 وكذلك قول سعيد بن المسيب «يُتِمَى وذوفاقتى»

١٨٧٤ — قال أبو عبيد: والذي يجوز من ذلك أن يكون الرجل له
 قريب، أو حميم ذو حاجة وخلّة، وليس هو مع هذا ممن عوّاه فرض عليه،
 فخصرته نية في ضمه إياه إلى نفسه، وخلطه بعياله تطوعاً، ثم إن نيته حالت
 عن ذلك، وصار إلى إخراجهِ مِنْ نفقته، حتى عادَ إلى حاله الأولى. فلما
 كان بعد ذلك رأى أن يُنْذِلَهُ من زكاته، كما يفعله بالأجنبي. فهذا عند أهل
 العلم جميعاً، فيما أعلمه، مُجْزِيهِ، بل قَرِيبُهُ أَسْعَدُ بْزَكَاتِهِ وأَوْلَى فِيهَا مِنَ الْبَعِيدِ
 لحديث النبي صلى الله عليه وسلم «الصدقة على المسكين صدقة، وهي لذي
 الرَّحِمِ اثنتان صدقة» وصلة مع ما ذكرنا في هذا الباب: من إجازة
 مَنْ أجاز ذلك من الصحابة والتابعين

باب

(إعطاء المرأة زوجها من صدقة مالها)

١٨٧٥ — قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو —
 مَوْلى الْمُطَّلِبِ — عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال «انصرف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصُّبْح، فأتى النساء في المسجد، فوقفَ
 عليهن، فقال: يا معشر النساء، ما رأيتُ من نواقص عقول قط ولا دين
 أذهب ألقوب ذوى الألباب مِنْكُمْ. وإني أريتُ^(٢) أنكم أكثر أهل

النار يوم القيامة ، فَتَقَرَّبَ بَنُ إِلَى اللَّهِ بِمَا اسْتَطَاعَتْ . قَالَ : وَكَانَ فِي النِّسَاءِ امْرَأَةٌ
عَبْدَ اللَّهِ بَنُ مَسْعُودَ . فَانْقَلَبَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بَنُ مَسْعُودَ ، فَأَخْبَرَتْهُ بِمَا
سَمِعَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَخَذَتْ حَلِيًّا لَهَا ، فَقَالَ :
أَيْنَ تَذْهَبِينَ بِهَذَا الْحَلِيِّ ؟ فَقَالَتْ : أَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، لَعَلَّ
اللَّهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ لِي مِنْ أَهْلِ النَّارِ . فَقَالَ : هَلُمِّي فَتَصَدَّقِي ^(١) بِهِ عَلَيَّ وَعَلَى وَلَدِي .
فَانَّأَى لَهُ مَوْضِعٌ . فَقَالَتْ : لَا وَاللَّهِ ، حَتَّى أَذْهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ . قَالَ : قَدْ ذَهَبَتْ تَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذِهِ زَيْنَبُ تَسْتَأْذِنُ . فَقَالَ : أَيُّ الزَّيْنَبِ هِيَ ؟ قَالُوا :
امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بَنُ مَسْعُودَ . فَقَالَ : ايْذَنُوا لَهَا . فَدَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ مَقَالَةً ، فَرَجَعْتُ بِهَا إِلَى ابْنِ
مَسْعُودَ ، فَأَخْبَرْتُهُ ، وَأَخَذْتُ حَلِيًّا أَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكَ ، رَجَاءً أَنْ لَا يَجْعَلَ لِي اللَّهُ
مِنْ أَهْلِ النَّارِ . فَقَالَ لِي ابْنُ مَسْعُودَ : تَصَدَّقِي بِهِ عَلَيَّ وَعَلَى وَلَدِي ، فَانَّأَى لَهُ
مَوْضِعٌ . فَقُلْتُ : حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
تَصَدَّقِي بِهِ عَلَيْهِ وَعَلَى بَنِيهِ ، فَإِنَّهُمْ لَهُمْ مَوْضِعٌ . ثُمَّ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ
مَا سَمِعْتُ مِنْكَ ، حِينَ وَقَفْتَ عَلَيْنَا ، فَقُلْتَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ نَوَاقِصِ عُقُولٍ
قَطُّ وَدَيْنٍ أَذْهَبَ لِقُلُوبِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْكُمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا نُقْصَانُ
دِينِنَا وَعُقُولِنَا ؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ نُقْصَانِ دِينِكُمْ
فَالْحَيْضَةُ الَّتِي تُصِيبُكُمْ ، تَمْكُثُ أَحَدًا كُنْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَمْكُثَ لَا تُصَلِّي
وَلَا تَصُومُ ، فَذَلِكَ نُقْصَانُ ^(٢) دِينِكُمْ . وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ نُقْصَانِ عُقُولِكُمْ
فَشَهَادَتُكُمْ إِنَّمَا شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ شَهَادَةٍ «

١٨٧٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي

(١) فِي الشَّامِيَةِ « تَصَدَّقِي » (٢) فِي الشَّامِيَةِ « مِنْ نُقْصَانِ دِينِكُمْ »

كثير عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح
عن أبي سعيد الخدري قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحية
أو فطر إلى المصلى، فصلى، ثم انصرف، فوعظ الناس، وأمرهم بالصدقة.
ثم مر على النساء، فقال: تصدقن» - ثم ذكر مثل حديث اسماعيل بن جعفر
عن عمرو بن أبي عمرو، إلا أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
«صدق ابن مسعود، زوجك وولده»^(١) أحق من تصدقت به عليهم»^(٢)

١٨٧٧ - قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عبيد الله عن ربيعة بنت عبد الله بن مسعود عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحو ذلك، إلا أنه قال في حديثه: «قالت: إن زوجي
ليس له مال ولا لوكدي، فقال: إن لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم» ولم
يذكر قوله: «مارأيت من نواقص عقول، إلى آخر الحديث»^(٣)

(١) في الشامية «وولدك» (٢) روى هذه القصة البخاري ومسلم وغيرهما
بألفاظ متعددة. وفيها «ان زينب بنت معاوية الثقفية زوج عبد الله بن مسعود
التقت مع زينب الانصارية امرأة أبي مسعود عقبة بن عامر الأنصاري على باب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسألتاه عن الصدقة على زوجيهما».

(٣) قال ابن حجر في الإصابة (٨: ٨٩) ربيعة بنت عبد الله بن معاوية
الثقفية، امرأة عبد الله بن مسعود، ويقال اسمها رائطة، ويقال بل اسمها زينب،
ورائطة لقب. وقيل: هما اثنتان. روى حديثها ابن أبي الزناد عن أبيه عن
عروة بن عبد الله الثقفي عن اخته رائطة. وقيل عن عروة عن ربيعة بغير واسطة.
ولفظه عند ابن أبي عاصم: «عن رائطة امرأة عبد الله بن مسعود وأم ولده. وكانت
صناعا وليس لعبد الله بن مسعود مال، وكانت تنفق عليه وعلى ولده - الحديث».
وقد ورد نحو هذه القصة لزينب امرأة عبد الله وهي في الصحيح اه. وقد ساق
ابن الاثير في أسد الغابة لفظ ابن أبي عاصم فقال: «عن رائطة امرأة عبد الله
ابن مسعود أم ولده، وكانت امرأة صناعا. وليس لعبد الله بن مسعود مال».

١٨٧٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار ، رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل ذلك أو نحوه

قال أبو عبيد : والمحفوظ عندنا هو قول من جعل الولد لعبد الله دون المرأة كالذي رواه أبو هريرة وأبو سعيد ، لأنه ليس من السنة أن يُعطى الوالدان ولدهما من الزكاة . فلا يُجزّيه ذلك في قول أحد أعلمه

١٨٧٩ — وأما اعطاء المرأة زوجها من الزكاة فقد كان بعض أهل العراق يرى ذلك غير مُجْزئٍ لها ، يُشَبِّهه باعطائه إياها من زكاته وهما عندنا مُفترقان من جهة السنة والنظر جميعاً

١٨٨٠ — أمّا السنة فما ذكرنا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر عبد الله وامرأته

١٨٨١ — وأمّا النظر فإن الرجل يُجْبَرُ على نفقة امرأته ، وإن كانت مُوسِرة وليست تُجْبَرُ هي على نفقته وإن كان مُعْسِراً . فأى اختلاف أشدّ تفاوتاً من

هذين ؟ وهذا هو الأصل عندنا المفرّق بين كل من يُعطيه الرجل من زكاته ومن لا يعطيه : أن من وجبت على الرجل نفقته وعوّله فلا حظ له في زكاته . ومن حلت له زكاته كان غير مفروض عليه مؤنته . وهذا قول أهل الحجاز

١٨٨٢ — وأمّا أهل العراق فإنه عندهم مُجْبَرٌ على كل ذي محرم من ذوى

فكانت تنفق عليه وعلى ولده من ثمن صنعتها . فقالت : والله لقد شغلتنى أنت وولدك عن الصدقة . فقال : ما أحب أن لم يكن لك أجر أن تفعل . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقالت : انى امرأة ذات صنعة فأبيع . وليس لى ولا لولدى ولا لزوجى شيء ، ويشغلونى فلا أتصدق . فهل لى فى النفقة عليهم من اجر ؟ .

فقال : لك فى ذلك أجر ما انفقت عليهم . قانق عليهم « اه

الأرحام إذا كان محتاجاً صغيراً، أو كبيراً به زمانة . وهم مع هذا يروى عنهم موضعاً
لزكاته ما خلا الوالدين والولد

١٨٨٣ — قال أبو عبيد: والقول الذي نختاره من هذا ما قال أولئك: أن فرض
النفقة وإعطاء الزكاة لا يجتمعان لأحد في مال أحد، ولا أعرف له أصلاً
في الكتاب ولا السنة . وإنما أقاربه هؤلاء فقراء من فقراء المؤمنين تجب
حقوقهم في الفىء والخمس والصدقة . فأما في خاصة مال الرجل فلا، إلا أنه
يؤمر بصلاتهم ويحض عليها، ويكون قاطعاً لرحمه في تركها من غير إجبار
في حكم، إلا الوالدين والولد والزوجة والمملوك، فإنه يحكم عليه بمؤنتهم
حكما، لأنهم يستحقون منه النفقة، دون الزكاة. ومن وراء هؤلاء من أقاربه
يستحقون الزكاة دون النفقة

فهذا هو الفرق الفاصل بين الفريقين

باب

(تعجيل الصدقة ، وإخراجها قبل أوانها)

١٨٨٤ — قال : حدثنا يزيد عن حجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة
قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة . فأتى العباس
يسأله صدقة ماله . فقال : قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة سنتين ، فرفعه عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : صدق
عني ، قد تعجلنا منه صدقة سنتين » (١)

(١) قال الحافظ في الفتح (٣ : ٢١٤) أخرجه الترمذي وغيره من حديث
علي وفي أسناده مقال . وفي الدار قطنى من طريق موسى بن طلحة أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال « أنا كنا قد احتجنا فتعجلنا من العباس صدقة ماله سنتين »
وهذا مرسل وروى الدار قطنى أيضاً موصولاً بذكر طلحة فيه . وأسناد المرسل

قال أبو عبيد : كان هشيم يزيد في إسناده هذا الحديث عن منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم . حدثت بذلك عنه ، ولا أحفظه منه

١٨٨٥ — قال أبو عبيد : وحدثونا عن إسماعيل بن زكريا عن الحجّاج ابن دينار عن الحكم عن حُجَيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ (١) عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك « أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين »

١٨٨٦ — قال : حدثنا يعقوب بن اسحاق الحضرمي عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان . قال قلت للحسن : « أأخرج زكاة ثلاثة أعوام ضربة ؟ فلم يرَ بذلك بأساً »

١٨٨٧ — قال : حدثنا هشيم قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم

١٨٨٨ — قال هشيم : وأخبرنا بعض أصحابنا عن الحسن : أنهما كانا لا يريان بتعجيل الزكاة بأساً ، إذا وجد لها موضعاً

١٨٨٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفْيَانِ عن سالم الألفطس عن سعيد بن جبّير : أنه كان لا يرى بتعجيلها بأساً ، إذا وجد لها موضعاً

١٨٩٠ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن يوسف بن أبي حكيم قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن تقديم الزكاة قبل حلّها . فقال : « قدّم

أصح . وفي الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً ، فأتى العباس فاغلب له . فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل » وفي إسناده ضعف . وأخرجه أيضاً هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا . وإسناده ضعيف أيضاً . ومن حديث ابن مسعود « ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقته سنتين » وفي إسناده محمد بن ذكوان . وهو ضعيف

(١) حجية : كعلية الكندي الكوفي . قال ابو حاتم : شيخ لا يحتج بحديثه

ولا تؤخر» (١)

١٨٩١ — [وعن إسحاق عن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان . قال : قلت للحسن : أخرج زكاة مالي في مرة واحدة سنتين ؟ قال : لا بأس بذلك] (٢)
قال أبو عبيد : وهذه الآثار كلها هي المعمول بها عندنا : أن تعجيلها يقضى عنه ، ويكون في ذلك محسناً

وما نعلم أحداً ارتاب به غير ابن سيرين من غير كراهة ، ولكن إمساكاً عنه

١٨٩٢ — وكان مالك بن أنس لا يراه مجزياً عنه ، ويشبهه بالصلاة والصيام

١٨٩٣ — قال : حدثنا ابن أبي عدي وعبد الوهاب بن عطاء عن

ابن عوف عن محمد : أنه سئل عن تعجيل الزكاة . فقال : لا أدري ما هو قال أبو عبيد : وإنما نرى وقوف من وقف في هذا أنه شبهه الزكاة بالصلاة ، إذ كانت لا تجوز قبل وقتها ، فأشفق أن تكون الزكاة كذلك والذي عندنا فيه : أن السنة قد فرقت بينهما

ألا ترى أن الصلاة لها أوقات وحدود معلومة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحدثه عن جبريل عليه السلام « أنه أمه فيها وحدها له » فليست تتعدى تلك الأوقات بتقديم ولا تأخير؟

١٨٩٤ — ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وقت لازكاة يوماً من الزمان معلوماً ، إنما أوجبها في كل عام مرة . وذلك أن الناس تختلف عليهم استفادة المال ، فيفيد الرجل نصاب المال في هذا الشهر ، ويملكه الآخر في الشهر الثاني ويكون للثالث في الشهر الذي بعدهما . ثم كذلك شهور السنة كلها .

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) هذا الاثر بهامش النسخة العتيقة فقط . وقد وضعت في السطر المقابل له تخريجه اشارة إلى أنه من الاصل . وكتب على آخره كلمة « صح »

وإنما تجب على كل واحدٍ منهم الزكاة في مثل الشهر الذي استفادته فيه من قابلٍ . فاختلفت أوقاتهم في محَلِّ الزكاة عليهم ، لاختلاف أصـل الملك . فكيف يجوز أن يكون للزكاة يوم معلوم ^(١) يشترك فيه الناس . وأما الصلاة فأنما وجوبها على الناس معاً في ميقات واحد . فلهذا أفـتت العلماء بتعجيل الزكاة قبل محـلها ، وفرقوا بينهما وبين الصلاة مع الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمه العباس

١٨٩٥ — وبهذا القول يقول علماء أهل العراق ، وأهل الشام ، وعليه الناس ، إلا ما ذكرنا عن مالك بن أنس ، وأهل الحجاز .

١٨٩٦ — قال أبو عبيد : وكذلك تأخيرها إذا رأى ذلك الإمام في صدقة المواشي ، الأزيمة تصيب الناس ، فتجذب لها بلادهم ، فيؤخرها عنهم إلى الخصب ، ثم يقضيها منهم بالاستيفاء في العام المقبل ، كالذي فعله عمر في عام الرمادة . وقد يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فيه حجة لعمر في صنيعه ذلك

١٨٩٧ — قال : حدثنا أبو أيوب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، فقال بعض من يلمز : منع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس ابن عبد المطلب : أن يتصدقوا . قال : فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكذب عن اثنين : عن العباس وخالد ، وصدق على ابن جميل ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما نقيم ابن جميل ؟ إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله من فضله ورسوله . وأما خالد بن الوليد فانهم يظلمون خالداً ، إن خالداً قد احتبس أذراعه وأغبطه ^(٢) في سبيل الله . وقال غيره : وعتاده . قال :

(١) في العتيقة « ان يكون للزكاة أصل معلوم »

(٢) بهامش العتيقة « وعبداه » بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة

وأما العباسُ عمُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي عليه ومثلها معها «
قال أبو عبيد : وكان مالك بن أنس يزيد في إسناد هذا الحديث : عن
أبي الزناد عن الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة . كذلك حدثت عنه
قال أبو عبيد : فقول النبي صلى الله عليه وسلم « فأما العباسُ فصَدَقْتُهُ
عليه ومثلها معها » يُبين لك أنه قد كان آخرها عنه، ثم جعلها ديناً عليه يأخذ
منه . فهو في الحديث الأول قد تعجل زكاته منه . وفي هذا أنه آخرها عنه .
ولعلَّ الأمرين جميعاً قد كانا

١٨٩٨ — وقد روى بعضهم حديث العباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم
« قال وأما صدقة العباس فهي على ومثلها معها »

فإن كان هذا هو المحفوظ فهو مثل الحديث الأول الذي ذكرناه عن
يزيد وهشيم واسماعيل بن زكريا : في تعجيلها قبل حلها وكلا الوجهين جائز ،
إذا كان على وجه الاجتهاد وحسن النظر من الامام
فهذا مافي حديث العباس من العلم

١٨٩٩ — وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم في خالد « أنه قد احتبس
أدراعه وأعبدته في سبيل الله » فإن فيه ثلاث سنن :

إحداهن أنها مثل قصة العباس في تقديم الزكاة ، لأنه إنما أخبر بذلك
عند انصراف الساعي إليه . فقد تبين لنا أنه كان قبل ذلك ، وإنما تبعت
السعاة مع وجوب الزكاة

والثانية : أنه قبل الأذراع والأعبد عوضاً من الزكاة ، لأن العبيد والدروع
لا زكاة فيها . فقد علم أنه إنما أخذها مكان صدقة المواشي ، أو غيرها ،
كالذي ذكرنا في أول كتابنا هذا . كأخذ المال مكان غيره من الصدقة
والجزية ، إذا كان ذلك أرفق بالمأخوذ منه وأصلح للمأخوذ له

والثالثة : أنه جعل صدقته كلها في السبيل وحده ، ولم يفرقها في الأصناف الثمانية . فرضي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحسنه ، كالذي ذكرناه من دفعه إياها مرة إلى الفقراء ، وأخرى إلى الغارمين ، وثالثة ، إلى المؤلفة قلوبهم . وهذه رابعة في السبيل . وكذلك الأصناف كلها

باب

(قَسَمَ الصَّدَقَةُ فِي بَلَدِهَا ، وَحَمَلَهَا إِلَى بَلَدٍ سِوَاهُ ، وَمَنْ أَوْلَى)
(بَأَنْ يُبَدَأَ بِهِ مِنْهَا ؟)

١٩٠٠ — قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي بُرْدَةَ عن حَمَّادٍ عن إبراهيم قال : « تَقَسَّمُ الصَّدَقَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَاءِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَلَى الْمَاءِ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا نَظَرَ إِلَى أَقْرَبِ الْمِيَاهِ إِلَيْهِمْ ، فَتَقَسَّمَهَا فِيهِمْ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ »

١٩٠١ — قال : حدثنا سعيد بن عُفَيْرٍ عن يَحْيَى بن أَيُّوبَ عن ابنِ جُرَيْجٍ قال : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عُمَّالِهِ « أَنْ ضَعُوا شَطْرَ الصَّدَقَةِ — قال أبو عبيد : یعنی فی مواضعها — وَابْعَثُوا إِلَى بِشَطْرِهَا » قال : ثم كتب في العام المقبل : « أَنْ ضَعُوهَا كُلَّهَا »

١٩٠٢ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن مُغِيرَةَ عن إبراهيم : أنه كان يكره أَنْ تَخْرُجَ الزَّكَاةُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، إِلَّا لَدَى قَرَابَةٍ ^(١)

١٩٠٣ — قال : حدثنا يزيد عن المبارك بن فضالة عن الحسن

مثل ذلك

١٩٠٤ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سامة عن فرقد السبختي قال « سَمِلْتُ زَكَاةَ مَالِي لِأَقْسِمَ بِمَكَّةَ . فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ .

(١) في الشامية « لدى القربي »

فقال: ارُدُّها فأقسِمُها في بلدك»

١٩٠٥ — قال: حدثنا علي بن ثابت عن سفيان بن سعيد «أن زكاة حُمِلت من الرِّبِّيِّ إلى الكوفة، فردَّها عمر بن عبد العزيز إلى الرِّبِّيِّ»

١٩٠٦ — حدثنا محمد بن كثير عن النعمان بن الزُّبير قال: «استعمل محمد بن يوسف طائوساً على مخالف . فكان يأخذ الصدقة من الأغنياء فيضعها في الفقراء . فلما فرغ قال له: ارفع حسابك . فقال: مالي حساب . كُنتُ آخذُ من الغني فأعطيته المسكين»

١٩٠٧ — قال: حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر: أنه قال في وصيته «أوصي الخليفة من بعدي بكذا، وأوصيه بكذا، وأوصيه بالأعراب خيراً، فانهم أصل العرب، ومادة الإسلام: أن يأخذ من حواشي أموالهم فيردُّ في فقرائهم»

قال أبو عبيد: والأصل في هذه الأحاديث سنة النبي صلى الله عليه وسلم في وصيته معاذاً، حين بعثه إلى اليمن يدعوهم إلى الإسلام، والصلاة قال: «فاذا أقرئوا لك بذلك فقل لهم: إن الله قد فرض عليكم صدقة أموالكم، تؤخذ من أغنيائكم فتردُّ في فقرائكم»

١٩٠٨ — قال: وحدثني أبو الاسود عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لمعاذ، في حديث فيه طول.

قال أبو عبيد: ومنه حديث علي بن أبي طالب

١٩٠٩ — قال: حدثني أحمد بن يونس عن أبي شهاب الحنظلي عن أبي عبد الله الثقي قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث: أن علماً قال:

جَاعُوا أَوْ عَرُّوا أَوْ جَهْدُوا فِيمَنْعِ الْأَغْنِيَاءُ . وَحَقَّ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُحَاسِبَهُمْ وَيُعَذِّبَهُمْ »

١٩١٠ — قال أبو عبيد : والعلماء اليوم مُجْتَمِعُونَ عَلَى هَذِهِ الْآثَارِ كُلِّهَا :

أَنَّ أَهْلَ كُلِّ بَلَدٍ مِنَ الْبِلَدِ ، أَوْ مَاءٍ مِنَ الْمِيَاهِ ، أَحَقُّ بِصَدَقَتِهِمْ ، مَا دَامَ فِيهِمْ مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَاحِدٌ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَتَى ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ صَدَقَتِهَا ، حَتَّى يَرْجِعَ السَّاعِي وَلَا شَيْءَ مَعَهُ مِنْهَا

بِذَلِكَ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ مُفَسَّرَةً :

١٩١١ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أَخْبَرَنِي خَلَادٌ أَنَّ

عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَهُ : « أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لَمْ يَزَلْ بِالْجُنْدِ ، إِذْ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ حَتَّى مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ . ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عَمْرٍ ، فَرَدَّهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُعَاذٌ بِثُلْثِ صَدَقَةِ النَّاسِ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَمْرٌ ، وَقَالَ : لِمَ أُبْعَثُكَ جَائِعًا وَلَا آخِذَ جَزِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بَعَثْتُكَ لَتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ فَتَرُدَّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ وَأَنَا أَجْدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنْي . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّانِي بَعَثَ إِلَيْهِ شَطْرَ الصَّدَقَةِ ، فَتَرَا جَعًا بِمِثْلِ ذَلِكَ . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّالِثُ بَعَثَ إِلَيْهِ بِهَا كُلَّهَا ، فَتَرَا جَعًا عَمْرٌ بِمِثْلِ مَا رَاجَعَهُ قَبْلَ ذَلِكَ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا وَجَدْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ مِنْي شَيْئًا »

١٩١٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي

الْأَيْبُضِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ « أَنَّ عَمْرًا بَعَثَ مُعَاذًا سَاعِيًا عَلَى بَنِي كِلَابٍ ، أَوْ عَلَى بَنِي سَعْدٍ بِذُبْيَانٍ . فَقَسَمَ فِيهِمْ حَتَّى لَمْ يَدَعْ شَيْئًا ، حَتَّى جَاءَ بِحِلْسِهِ الَّذِي خَرَجَ بِهِ عَلَى رِقَبَتِهِ ، فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ :

أَيْنَ مَا جِئْتَ بِهِ مِمَّا يَأْتِي بِهِ الْعُمَّالُ مِنْ عُرَاضَةٍ أَهْلِيهِمْ^(١) ؟ فَقَالَ : كَانَ مَعِيَ ضَاغِطٌ^(٢) . فَقَالَتْ : قَدْ كُنْتَ أَمِينًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ . أَفَبَعَثَ عَمْرُ مَعَكَ ضَاغِطًا ؟ فَقَامَتْ بِذَلِكَ فِي نِسَائِهَا وَاشْتَكَتْ عَمْرَ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَ . فَدَعَا مَعَاذًا . فَقَالَ : أَنَا بَعَثْتُ مَعَكَ ضَاغِطًا ؟ فَقَالَ : لَمْ أَجِدْ شَيْئًا أَعْتَذِرُ بِهِ إِلَيْهَا إِلَّا ذَلِكَ . قَالَ : فَضَحِكَ عَمْرُ ، وَأَعْطَاهُ شَيْئًا وَقَالَ : أَرْضِ ضِهَا بِهِ .

١٩١٣ — قَالَ : قَالَ حَجَّاجٌ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَقُولُ : إِنَّ قَوْلَهُ « ضَاغِطًا » يَعْنِي بِهِ رَبَّهُ^{٢٠}

١٩١٤ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَمِنْ هَذَا حَدِيثٌ يُرْوَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ : خَرَجَ سَعْدٌ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ - حَتَّى قَدِمَ عَلَى عَمْرِو الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟ فَقَالَ : الْجِهَادَ . فَقَالَ : ارْجِعْ . فَإِنَّ عَمَلًا بِالْحَقِّ جِهَادٌ حَسَنٌ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ قَالَ لَهُ عَمْرُ : إِذَا مَرَرْتُمْ بِصَاحِبِ الْمَالِ فَلَا تَنْسُوا الْحَسَنَةَ وَلَا تَنْسَوْهَا صَاحِبَهَا ، وَفَرَّقُوا الْمَالَ ثَلَاثَ فِرَقٍ ، تَخَيَّرُوا صَاحِبَ الْمَالِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ اخْتَارُوا مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثِينَ ، ثُمَّ ضَعَوْهَا فِي كَذَا وَفِي كَذَا . قَالَ : أُمُورٌ وَصَفَهَا . قَالَ سَعْدٌ : وَكُنَّا نَخْرُجُ لِنَأْخُذَ الصَّدَقَةَ^(٣) ، فَمَا نَرْجِعُ إِلَّا بِسَيِّطَانَا

١٩١٥ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تُثَبِّتُ أَنَّ كُلَّ قَوْمٍ

(١) العراضة : هدية القادم من سفره (٢) أى حافظ أمين ، يعنى الله المطالع على سائر

العباد . أهم امراته أنه كان معه من يحفظه ويضيق عليه ويمنعه عن الأخذ ليرضيه بذلك

(٣) كانت في الشامية وفي العتيقة « أُنْخَرَجَ فَنَأْخُذُ » وصححت في هامش

العتيقة « لِنَأْخُذُ »

أُولَى بِصَدَقَتِهِمْ حَتَّى يَسْتَغْنَوْا عَنْهَا . وَنَرَى اسْتِحْقَاقَهُمْ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ ،
إِنَّمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ الْحُرْمَةُ الْجَوَارِ ، وَقُرْبُ دَارِهِمْ مِنْ دَارِ الْاَغْنِيَاءِ .

١٩١٦ — فَإِنْ جَهِلَ الْمُصَدِّقُ فَحَمَلَ الصَّدَقَةَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخِرِ سَوَاهِ ،
وَبِأَهْلِهَا فَتَقَرَّ إِلَيْهَا ، رَدَّهَا الْإِمَامُ إِلَيْهِمْ ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَكَأَفْتَى بِهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ .

إِلَّا أَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَسَنَ تَرَخَّصَا فِي الرَّجُلِ يُؤَثِّرُ بِهَا قَرَابَتَهُ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ
هَذَا لِلْإِنْسَانِ فِي خَاصَّةِ مَالِهِ . فَأَمَّا صَدَقَاتُ الْعَوَامِّ الَّتِي تَلِيهَا الْأُئِمَّةُ فَلَا .
وَمِثْلُ قَوْلِهِمَا حَدِيثُ أَبِي الْعَالِيَةِ :

١٩١٧ — حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ : أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ
زَكَاتَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَلَا نُرَاهُ خَصَّ بِهَا إِلَّا أَقَارِبَهُ أَوْ مَوَالِيَهُ ،

١٩١٨ — فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِمَامُ بِحَاجَةِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ حَتَّى يَقْسِمَهَا فِي
غَيْرِهِمْ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْضُ عُمَّالِهِ ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ هُوَ بَعْدُ فَانْهَ يُرْوَى عَنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَضْعَفَ الصَّدَقَةَ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ قَابِلٍ

١٩١٩ — قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَهَيْجَةَ عَنْ
أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرَ بْنَ سَلَمَةَ الدَّوْلِيَّ يَذْكُرُ

« أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - أَوْ أَخْبَرَ عُمَيْرًا مَنْ كَانَ مَعَ عُمَرَ -
قَالَ : مَعَ أَنَّ عُمَيْرًا قَدْ كَانَ شَيْخًا قَدِيمًا - قَالَ : بَيْنَا عُمَرُ نِصْفَ النَّهَارِ قَائِلًا
فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ ، وَإِذَا أَعْرَاسِيَّةٌ ، فَتَوَسَّطَتِ النَّاسَ ، فَجَاءَتْهُ ، فَقَالَتْ : إِنِّي
امْرَأَةٌ مَسْكِينَةٌ ، وَلِي بَنُونَ ، وَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ
بَعَثَ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ سَاعِيًا ، فَلَمْ يُعْطِنَا ، فَلَمَّا لَكَ يَرْحُمَكَ اللَّهُ أَنْ تَشْفَعَ لَنَا إِلَيْهِ .
قَالَ : فَصَاحَ بِبَيْرِفَاءَ : أَنْ ادْعُ لِي مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ . فَقَالَتْ : إِنَّهُ أَنْجَحُ

لحاجتي أن تقوم معي إليه ، فقال : إنه سيفعل إن شاء الله ، فجاءه يرفاً
فقال : أجيب ، فجاء ، فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فاستحييت المرأة ،
فقال عمر : والله ما آو أن أختار خياركم ، كيف أنت قائل إذا سألك الله
عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : إن الله بعث إلينا نبيه صلى
الله عليه وسلم ، فصدقناه واتبعناه ، فعمل بما أمره الله به ، فجعل الصدقة لأهلها
من المساكين ، حتى قبضه الله على ذلك ، ثم استخلف الله أبابكر ، فعمل بسنته
حتى قبضه الله ، ثم استخلفني فلم آل أن أختار خياركم ، إن بعثتك فأد إليها
صدقة العام و عام أول ، وما أدري أعل لا أبعثك . ثم دعاهما بجمل (١) فأعطاهما
دقيقاً وزيتاً ، وقال : خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر ، فانا نريدها ، فأتته بخيبر فدعاهما
بجملتين آخرين ، وقال : خذي هذا ، فان فيه بلاغاً حتى يأتكم محمد بن مسلمة ،
فقد أمرته أن يعطيك حَقَّك للعام و عام أول .

١٩٢٠ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يحيى
ابن سعيد مثل هذا الحديث ، أونحوه ، إلا أنه قال « نظرت المرأة إلى رجل
نائم تحت شجرة ، فأخذت ببعض أصابع قدميه ، فاستدبظ بها ، فقال : مالك ؟
فقصت عليه قصة محمد بن مسلمة . فقال : اذهبي إليه ، فقولي له : هذا الرجل
يدعوك ، فقالت له : ليس هكذا يقول الشفيع . فقال : اذهبي إليه فقولي
كما أقول لك ، فانه سيأتي . قال : فتخللت القوم حتى لقيته ، فقالت له ذلك . فوثب
واتبعته حتى وقف على عمر ، ثم ذكر الحديث »

١٩٢١ — قال أبو عبيد : وقد جاءت مع هذا أحاديث فيها دلائل على
الرخصة في حملها من بلدها إلى غيره . كحديث النبي صلى الله عليه وسلم
حين قال لقبيصه بن الحارث في الحماة « أقم حتى تأتيننا الصدقة ، فإمأن

نُعِينَكَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَنْكَ « فرأى اعطاه إيتاها من صدقات الحجاز وهو من أهل نجد ، ورأى حملها من أهل نجد إلى أهل الحجاز

١٩٢٢ — وكذلك حديثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، حينَ حَمَلَ صدقاتِ قَوْمِهِ بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إلى أبي بكرٍ في أيام الرِّدَّةِ

١٩٢٣ — ومثله حديثُ عُمَرَ ، حينَ قال لابن أبي ذُبَابٍ ، وَبَعَثَهُ بعد عامِ الرَّمَادَةِ ، فقال : « اعْقِلْ عَلَيْهِمْ عِقَالَيْنِ ، فاقْسِمْ فِيهِمَا أَحَدَهُمَا ، وَاثْنَى بِالْآخِرِ »

١٩٢٤ — وكذلك حديثُ معاذٍ ، حينَ قال لأهل اليمنِ - « ائْتُونِي بِخَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ آخِذُهُ مِنْكُمْ مَكَانَ الصَّدَقَةِ ، فَانْهَوْنُ عَلَيْكُمْ وَأَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ »

قال أبو عبيد : وليس لهذه الأشياءُ حَمَلٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ فَضلاً عَنْ حَاجَتِهِمْ ، وبعـد استغنائهم عنها ، كالذي ذكرناه عن عمر ، ومعاذ ١٩٢٥ قال : حدثنا أبو معاوية عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مِقْسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) قال : الْفَضْلُ عَنِ الْغِنَى

باب

(الرَّجُلُ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ فَتَضِيعٌ ، أَوْ يَدْفَعُهَا إِلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ)

١٩٢٦ — قال : حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزُّهْرِيِّ : فِي الرَّجُلِ يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ ، فَتَضِيعٌ ؟ قال : « لَا نَرَاهَا إِلَّا عَلَيْهِ ، حَتَّى يُؤَدِّيَهَا »

١٩٢٧ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن في ذلك ، قال : « مَا أَخْرَجَ زَكَاةَ مَالِهِ ، لِيُعِدَّ »

١٩٢٨ — قال حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة

عن قتادة عن الحسن قال: «لا تجزى عنه حتى يضعها مواضعها»

١٩٢٩ — حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة

عن أبي معشر، أو حماد، عن إبراهيم — شك أبو عبيد — قال: «لا تجزى عنه»

١٩٣٠ — قال: حدثنا أبو النضر عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة

عن ذلك. فقال: «يعيد»

قال أبو عبيد: وفيه قول آخر:

١٩٣١ — قال: حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن، في رجل دفع إلى

رجل زكاة ماله ليتمسها له فضاعت منه، قال: «تجزئه»

١٩٣٢ — قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة

عن قتادة قال: «إذا عزلها عن ماله فقد أجزته»

قال أبو عبيد: والقول المعمول به عندنا في ذلك قول الحسن الأول،

مع موافقته لإبراهيم، والحكم، والزهرى: أنها غير مجزية، لأن الفرض على

الأغنياء أداء الصدقة إلى الفقراء، أو إلى الإمام، وأن المضيع غير مؤدٍ لما لزمه.

قال الله تبارك وتعالى (إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا

الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) وَإِنْ هَذَا لَمْ يُؤْتِهِمْ شَيْئًا. فهذا ما في التضييع

وأما الذي يدفعها إلى غنى:

١٩٣٣ — فأن هشيمًا حدثنا عن يونس عن الحسن في رجل أعطى زكاة

ماله رجلاً، وهو يظن أنه فقير، فإذا هو غني. قال: «قد أجزته»

١٩٣٤ — قال: حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن مثل ذلك

١٩٣٥ — قال أبو عبید: وقد اختلف الناس بعد في هذا الباب. فقال قائلون بهذا القول. وقال آخرون: عليه الإعادة. وأظن الفريقين جميعاً شبهوها بالصلاة، فجعلها الذين رأوها مجزئة كالصلاة لغير القبلة، وهو لا يشعر. فلا إعادة عليه. وشبهها الآخرون بالصلاة على غير طهور، وهو لا يشعر، فعليه الإعادة.

١٩٣٦ — والذي عندنا في ذلك: أنها بامر القبلة أشبه. وليس يشبه هذا الباب الأول، لأنه ليس على الناس فيها إلا التحري. فاذا تعمّدوا مواضعها فقد أدّوا فرضها، وإن كانت على غير ذلك. لأنها مغيبة عنهم.

١٩٣٧ — والأصل في ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الرجلين اللذين أتياه يسألانه من الصدقة. فقال « إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب » فدعاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وقبل ادّعاءهما الفقر والحاجة، إذ لم يظهر له غناهما. ورأى أنه ليس يلزمه إلا ذلك. فهكذا كل متصدق.

باب

(سهم الفقراء والمساكين من الصدقة، والفصل بينهما في التأويل)

١٩٣٨ — قال: حدثنا خالد بن عمرو عن سفيان عن منصور عن إبراهيم في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) قال « كان يقال: هم المهاجرون في سبيل الله »

١٩٣٩ — قال: حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن علي بن الحكم عن الضحّاك بن مزاحم قال: « الفقراء فقراء المهاجرين والمساكين، الذين

لم يُهاجروا»^(١)

١٩٤٠ — [حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « الفقراء فقراء المهاجرين . والمساكين الذين لم يهاجروا »]^(٢)

١٩٤١ — حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « الفقراء فقراء المسلمين ، والمساكين الطوائف »

١٩٤٢ — قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الوارث بن سعيد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : « الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل »^(٣)

١٩٤٣ — قال: حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن رجل عن جابر ابن زيد مثل ذلك قال: « الفقير الذي لا يسأل ، والمسكين الذي يسأل »^(٤)

١٤٤٤ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة قال « الفقير الضعيف ، والمسكين الذي يستطعم »

١٩٤٥ — قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان واللقمة واللقمتان ، ولكن المسكين المتعفف ، اقرؤا إن شئتم (لا يسألون الناس إلحافاً) »^(٥)

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) زيادة من الاصل العتيق ، ولم أجدها عن ابن عباس في الكتب التي في يدي (٣ ، ٤) رواها ابن أبي شيبة (٥) رواه الامام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما

قال أبو عبید : فهذا فصل ما بين الفقير والمسكين .

وقد فصلت العلماء أيضاً بين القانع ، والمُعْتَر ، والبائس ، والفقير . وهما جميعاً من أهل الصدقة والإطعام .

١٩٤٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الوارث بن سعيد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، في قوله تعالى (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) قال : هما سواهما .

١٩٤٧ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة قال « الفقير الضعيف ، والبائس المضطر الذي عليه البؤس ، والقانع الطامع »

١٩٤٨ — قال : حدثنا هشيم قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم « في القانع والمُعْتَر قال : أحدهما السائل ، والآخر الجار »

١٩٤٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن فرات القزاز عن سعيد بن جبير ، قال « القانع الذي يسأل — أو قال يسألك — والمُعْتَر الذي يزورك »

١٩٥٠ — قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن مجاهد قال : القانع جارك الذي يسأل (١) والمُعْتَر الذي يتعرض ولا يسأل »

١٩٥١ — قال : حدثنا هشيم قال أخبرنا منصور ويونس عن الحسن قال « القانع الذي يقنع للرجل فيسأله ، والمُعْتَر الذي يتعرض ولا يسأل »

١٩٥٢ — قال : حدثنا عمار بن محمد الثوري عن منصور عن مجاهد قال « القانع الجالس في بيته ، والمُعْتَر الذي يتعرض للناس يسألهم »

باب

(سَهْمُ الْعَامِلِينَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ)

١٩٥٣ — قال : حدثنا اسماعيل بن عِيَّاش عن محمد بن اسحاق عن

عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال :
سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « العاملُ على الصدقة بالحقِّ
كالغازي في سبيلِ الله حتى يرجع »

١٩٥٤ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو

العمري عن سمع عقبة بن عامر الجهني يقول « بعثني رسولُ الله صلى
الله عليه وسلم ساعياً فاستأذنته أن نأكل من الصدقة ، فأذن لنا »

١٩٥٥ — قال : حدثنا أحمد بن عثمان عن المبارك عن ابن لهيعة ، حدثني

بُكَيْرُ بن عبد الله بن الأشج : أن سليمان بن يسار حَدَّثَهُ « أن ابن أبي
ربيعة أتى بصدقاتٍ قد سعى عليها . فلما قدم خرج إليه عمر بن الخطاب ،
فقرب لهم عمرُ تمرًا ، فأكلوا وأبى عمر أن يأكل . فقال له ابن أبي ربيعة :
والله أصلحك الله ، إنا لذشربُ من ألبانها ، ونصيبُ منها . فقال : يا ابن
أبي ربيعة ، إني لستُ كهيئتِكَ ، إنك تَدْبَعُ - أو تَدْبِمُ - أذناباً ونصيبُ منها .
فلستُ كهيئَتِي »

١٩٥٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الأيثم عن يونس عن ابن شهاب ،

في سهمِ العاملين قال : « مَنْ سَعَى عَلَى الصَّدَقَاتِ بِأَمَانَةٍ وَعَفَافٍ أُعْطِيَ عَلَى
قَدْرِ مَا وَلِيَ وَجَمَعَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَأُعْطِيَ عُمَّالُهُ الَّذِينَ سَعَوْا مَعَهُ عَلَى قَدْرِ وَلَا يَتَّهِمُ ،

وَأَمَلُ ذَلِكَ يَكُونُ رُبْعُ هَذَا السَّهْمِ »

١٩٥٧ — قال : حدثنا ابنُ بُكَيْرٍ عن مالكٍ : أنه قال « ليس للعاملِ على الصدقةِ فريضةٌ مُسمّاةٌ ، إنما ذلك إلى نظرِ الإمامِ واجتهاده »

١٩٥٨ — قال أبو عبيد : وكذلك قولُ سُفيانَ وأهلِ العراقِ . وهذا عندنا هو المعمولُ به لا قولُ من يذهب إلى توقيتِ الثُّمنِ ، ولو كان ذلك محدوداً لهم لكانت حالُ الأصنافِ الثمانية كلها كحالِهم ، ولكنهم عندنا إنما هم وُلاةٌ من وُلاةِ المسلمين ، كسائرِ العُمالِ من الأمراءِ ، والحُكَّامِ وُجبةِ الفِئِ وغير ذلك ، فاتمّا لهم من المالِ بِقدرِ سَعِيهِمْ وعُمالَتِهِمْ ، ولا يُبَخَّسونَ منه شيئاً ، ولا يزدون عليه . فهذا ما في العاملين

وأما المؤلفة قلوبهم :

١٩٥٩ — فان محمد بن كثير حدثنا عن حمّاد بن سلمة عن حميد عن الحسنِ في قوله تبارك وتعالى (والمؤلفة قلوبهم) قال « الذين يدخلون في الاسلام »

١٩٦٠ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال « هم ناسٌ كان يتألفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعطية : عيينة بن حصن ، ومن كان معه . والآخرع بن حابس »

١٩٦١ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « هم من يُفرضُ له من أمدادِ الناسِ ، من أولِ عطاءٍ يُعطونه . ومن يَغزو مُشترطاً لا عطاءً له . وهم فقراء ولا يسألون الناس »

قال أبو عبيد : والمعروف عند العامة في تأويل هذه الآية ما قال الحسن وابن جريج : أنهم الذين كانوا يتألفون بالعطية ، ولا حِسبةَ لهم في الإسلام ثم اختلف الناس بعدُ فيمن كان بمثل حالهم اليوم

١٩٦٢ — فقال بعضهم: قد ذهب أهل هذه الآية، وإنما كان ذلك في دهر النبي

صلى الله عليه وسلم

١٩٦٣ — وأما ما قال الحسن وابن شهاب فعلى أن الأمر ما مضى أبداً. وهذا

هو القول عندى، لأن الآية مُحْكَمَةٌ. لا نعلم لها ناسخاً من كتاب ولا سنة.

١٩٦٤ — فإذا كان قوم^(١) هذه حالهم، لا رغبة لهم في الإسلام إلا للنيل،

وكان في ردّهم ومُحَارَبَتِهِمْ [إن أردتوا]^(٢) ضرراً على الإسلام، لما عندهم من العِزِّ والمنعة، فرأى الإمام أن يرّضخَ لهم من الصدقة، يفعل ذلك خلال ثلاث: إحداهنَّ الأخذُ بالكتاب والسنة. والثانية: البُقيّة على المسلمين. والثالثة: أنه ليس ييأس منهم إن تمادى بهم الإسلام: أن يَفْقَهُوه وتحسّن فيه رغبتهم

باب

(سهم الرقاب، والغارمين في الصدقة)

١٩٦٥ — قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حسان — أبي

الأشرس — عن مجاهد عن ابن عباس: «أنه كان لا يرى بأساً أن يُعْطَى الرَّجُلُ من زكاة ماله في الحج، وأن يُعْتَقَ منها الرّقبة»

١٩٦٦ — قال: حدثنا أبو بكر بن عيّاش عن الأعمش عن ابن أبي

نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال «أعتق من زكاة مالك»

١٩٦٧ — قال: حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن: «أنه كان لا يرى

بأساً أن يشتري الرجل من زكاة ماله نسمةً فيعتقها»

١٩٦٨ — قال : حدثنا هشيم عن مُغيرة عن ابراهيم : أنه كان يكره ذلك

١٩٦٩ — حدثنا محمد بن جعفر عن شُعْبَةَ عن مُغيرة عن ابراهيم انه كره ذلك ، من أجل ميراثه

١٩٧٠ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن جعفر بن زياد عن مغيرة عن ابراهيم قال « يُعَانُ مِنْهَا فِي الرَّقَبَةِ ، وَلَا يُعْتَقُ مِنْهَا »

١٩٧١ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن جعفر بن زياد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال « لَا تَعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ ، فَانَّهُ يَجْرُ الْوَلَاءُ »

١٩٧٢ — وسمعت علي بن عاصم يُحَدِّثُهُ عن عطاء بن السائب عن سعيد ابن جبير أنه كرهه أيضاً

١٩٧٣ — قال : حدثنا عباد بن العوام قال : حدثنا رجل عن حماد عن ابراهيم قال « لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي دَيْنٍ مَيِّتٍ وَلَا فِي كَفَنِهِ »

قال أبو عبيد : وهذا القول هو الذي يقول به أهل العراق : أن كثيراً منهم ، في العتق ، يكرهونه ، لَوَجْهِ الذي ذهب إليه ابراهيم ، وسعيد بن جبير : من جَرَّ الْوَلَاءَ وَالْمِيرَاثَ

قال أبو عبيد : وقول ابن عباسٍ أَعْلَى مَا جَاءَنَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وهو أولى بِالَاتِّبَاعِ ، وَأَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ . وَقَدْ وَافَقَهُ الْحَسَنُ عَلَى ذَلِكَ . وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَمَا يُقَوِّى هَذَا الْمَذْهَبُ : أَنَّ الْمُعْتَقَ - وَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ مِيرَاثٌ عَنِيْقُهُ بِالْوَلَاءِ - فَانَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَيْضًا أَنْ يَجْنِيَ جَنَائِيَاتٍ يَلْحَقُهُ وَقَوْمَهُ

عقلها . فيكون أحدهما بالآخر

وَيَنْبَغِي لِمَنْ لَمْ يَجِزْ هَذَا أَنْ يَكْرِهَ صَدَقَةَ الرَّجُلِ عَلَى أَبَوَيْهِ ، أَوْ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَقْرَبَائِهِ ، خِيفَةً أَنْ يَمُوتَ الْمُعْطَى ، فَتَرْجِعَ الصَّدَقَةُ إِلَى الْمُعْطَى فِي الْمِيرَاثِ

١٩٧٤ — وَسُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافُ هَذَا الطَّرِيقِ . لِأَنَّهُ قَالَ

لِلرَّجُلِ الَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى أُمِّهِ بِأَرْضٍ ، ثُمَّ مَاتَتْ ، فَرَجَعَتِ الْأَرْضُ إِلَيْهِ فِي الْمِيرَاثِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَجَبَ أَجْرُكَ وَرَجَعَ إِلَيْكَ مَا لَكَ »

قال أبو عبيد : فإذا كانت السَّعَّةُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُجُوعِ

الصَّدَقَةِ بَعَيْنَهَا مِيرَاثًا فَرُجُوعُ وِرَاثَةِ الْوَلَاءِ أَوْسَعُ وَأَحْرَى بِالْجَوَازِ

فهذا قولُ ابنِ عباسٍ فِي الْعَتَقِ

١٩٧٥ — وَأَمَّا مَا قَالُوا فِي الْحَجِّ ، فَلَسْتُ أَذْرِي أَمْحَفُوظٌ ذَلِكَ عَنْهُ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ

أَبَا مَعَاوِيَةَ أَنْفَرَدَ بِذِكْرِهِ فِي حَدِيثِهِ دُونَ غَيْرِهِ . فَإِنْ كَانَ ثَبَتَ عَنْهُ فَإِنَّمَا نَرَاهُ

تَأَوَّلَ الْآيَةَ فِي قَوْلِهِ (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ وَالسَّبِيلِ) فَجَعَلَ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ حِينَ تَأَوَّلَ الْآيَةَ فِي الْوَصِيَّةِ

١٩٧٦ — وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقِيلَ

لَهَا : أَتَجْعَلُ فِي الْحَجِّ ؟ فَقَالَ : أَمَّا إِنَّهُ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ

سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَمَعَاذًا يُحَدِّثَانِهِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ أَنَسٍ

ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

قال أبو عبيد : وَلَيْسَ النَّاسُ عَلَى هَذَا ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْتَى بِهِ أَنْ تُصْرَفَ

الزَّكَاةُ إِلَى الْحَجِّ

١٩٧٧ — وَإِنَّمَا اقْتَرَقَ هُوَ وَالْعَتَقُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسَمًّى فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ،

إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ . وَأَمَّا الْعَتَقُ فَهُوَ مُسَمًّى وَهُوَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (وَفِي الرِّقَابِ)

(م - ٣٩ - الْأَمْوَالِ)

١٩٧٨ — فَمَنْ كَرِهَهُ تَأْوَلْ أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي مَعُونَةِ الْمَكَاتِبِيِّينَ . وَمَنْ رَخَّصَ فِيهِ جَمَلَ الْآيَةِ جَامِعَةً فِي الْعِتْقِ وَالْمَعُونَةِ جَمِيعاً

١٩٧٩ — فَأَمَّا قَضَاؤُهُ الدِّينَ عَنِ الْمَيْتِ ، وَالْعَطِيَّةُ فِي كَفَنِهِ ، وَبُذْيَانُ الْمَسَاجِدِ ، وَاحْتِفَارُ الْأَنْهَارِ ، وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبِرِّ فَانْ سَفِيَانِ وَأَهْلَ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ

١٩٨٠ — قَالَ أَبُو عَبِيدَ : وَإِنَّمَا افْتَرَقَ الْحَيُّ وَالْمَيْتُ أَنَّ يَكُونَ الْمَيْتُ غَارِماً لِأَنَّ الدِّينَ الَّذِي أَدَانَهُ قَدْ تَحَوَّلَ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْوَارِثُ . فَإِنْ كَانَ الْمَيْتُ وَفَاءً بِدَيْنِهِ كَانَ فِي مِيرَاثِهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، دُونَ الصَّدَقَةِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَيْسَ عَلَى وَارِثِهِ شَيْءٌ . وَلَيْسَ بِغَارِمٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الَّذِي أَدَانَ هَذَا الدِّينَ . فَلِهَذَا أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي دَيْنِ مَيْتٍ . وَأَمَّا الْحَيُّ فَانَّهُ يُعْطَاهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

١٩٨١ — أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ (وَالْغَارِمِينَ) .

١٩٨٢ — وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَبِيصَةَ بِنِ الْخَارِقِ ، حِينَ تَحْمَلُ بِحِمَالَةٍ « أَقِمِّي حَتَّى تَأْتِينَا الصَّدَقَةُ » ، فَإِذَا أَنْ نَعْمِنَكَ عَلَيْهَا وَإِذَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَنْكَ »

بَابُ

(سَهْمُ الْغُرَاةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنُ السَّبِيلِ)

١٩٨٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَفِيَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ ، إِلَّا الْخُمْسَةُ : عَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ ، أَوْ رَجُلٍ لَهُ جَارٌ فَقِيرٌ تُصَدَّقُ عَلَيْهِ بِصَدَقَةٍ فَاهْدَاهَا إِلَيْهِ ، أَوْ غَازٍ ، أَوْ مُغْرَمٌ »

قَالَ أَبُو عَبِيدَ : فَأَرْخَصَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْغَازِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الصَّدَقَةِ

وإن كان غنيا . ونراها تأويل هذه الآية قوله : (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)
ولم نسمع للغزاة بذكر في الصدقة إلا في هذا الحديث ، فعليه
وأما ابن السبيل :

١٩٨٤ — فان مروان بن معاوية حدثنا عن حلام بن صالح العبسي
عن سمر بن مالك العبسي قال : « حَجَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي عَلَى بَعِيرَيْنِ . فَقَضَيْنَا
نُسُكَنَا وَقَدْ أَذْبَرْنَا ^(١) . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقُلْتُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي حَجَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي ، فَقَضَيْنَا نُسُكَنَا . وَقَدْ أَذْبَرْنَا
فَبَلَّغْنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحْمِلْنَا . فَقَالَ : أَتَيْتَنِي بِبَعِيرَيْنِ . فَأَنَاخَهُمَا
ثُمَّ نَظَرَ إِلَى كَذْبَرِهِمَا . ثُمَّ دَعَا غُلَامًا لَهُ ، يَقَالُ لَهُ : عَجَلَانُ ، فَقَالَ : انْطَلِقْ
بِهَذَيْنِ الْبَعِيرَيْنِ ، فَأَلْقِهُمَا فِي نَعَمِ الصَّدَقَةِ بِالْحِمَى ، وَائْتِنِي بِبَعِيرَيْنِ ذُلُورَيْنِ
فَتَمِيزَيْنِ ، قَالَ : فَجَاءَهُ بِهِمَا . فَقَالَ : خُذَا هَذَيْنِ الْبَعِيرَيْنِ . فَإِنَّهُمَا يَحْمِلُكُمَا
وَيُبَلِّغُكُمَا . فَإِذَا بَلَغْتُمْ فَأَمْسِكَا ، أَوْ بِعَا وَاسْتَنْفِقَا »
قال أبو عبيد : فهذه صدقات المسلمين التي يستحقها بعضهم من بعض ،
ولأهل الذمة فيها حكمٌ سوى هذا .

باب

(إعطاء أهل الذمة من الصدقة ، وما يجزى من ذلك مما لا يجزى)

١٩٨٥ — قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد عن الليث عن مجاهد
قال « لَا تَصَدَّقْ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَلَا النَّصْرَانِي ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ مُسْلِمًا »
١٩٨٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن الحسن قال
« لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ نَصْرَانِيٌّ ، وَلَا يَهُودِيٌّ ، وَلَا مَجُوسِيٌّ »

١٩٨٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر

(١) أصاب بعيرنا الدبر — بفتحيتين — وهو الجرح يصيب البعير في ظهره

قال : قلتُ لَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ : « إِنَّ لَنَا ظَاثًا رَأً مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ ؟ » فقال : « أَمَا مِنْ الزَّكَاةِ فَلَا » .

١٩٨٨ — قال : حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ : « لَا تَصَدَّقْ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنْ أَعْطِهِمْ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَحْسِبُهُ - مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ »

١٩٨٩ — حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : « لَيْسَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ حَقٌّ ، وَلَكِنْ إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ » قال أَبُو عُبَيْدٍ : وَإِنَّمَا كَرِهْتَ الْعِلَاءُ إِعْطَاءَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ خَاصَّةً - فِيمَا نُرَى - لِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ ذَكَرَ صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : « تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتَرُدَّ فِي فَقْرَائِهِمْ »

فَجَعَلَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبَةً لَهُمْ دُونَ سَائِرِ الْمِلَلِ . فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ

وَمِنْهُ حَدِيثُهُ الْآخَرُ :

١٩٩٠ — قال : حَدَّثَنِي أَبُو نَعِيمٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالِ الثَّقَفِيِّ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : كِدْتُ أُقْتَلُ بِعَدَاكَ فِي عَنَاقٍ ، أَوْ شَاةٍ مِنَ الصَّاقَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا أَنَّهَا تُعْطَى فَقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ مَا أَخَذْتُهَا »

قال أَبُو عُبَيْدٍ : فَهَذِهِ إِنَّمَا هِيَ الزَّكَاةُ خَاصَّةً

فَأَمَّا غَيْرُ الْفَرِيضَةِ فَقَدْ نَزَلَ الْكِتَابُ بِالرَّخْصَةِ فِيهَا ، وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ

١٩٩١ — قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « كَانَ

نَاسٌ لَهُمْ أَنْسِبَاءٌ وَقَرَابَةٌ مِنْ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ، وَكَانُوا يَتَّقُونَ أَنْ يَتَّصِدَقُوا عَلَيْهِمْ ،
وَيُرِيدُونَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ . فَنَزَلَتْ (أَلَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ)

١٩٩٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك

عن ابن لهيعة عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب « أن رسول الله
عليه وسلم تصدق بصدقة على أهل بيت من اليهود ، فهي تجري عليهم »

١٩٩٣ — قال : حدثنا ابن أبي مریم عن ابن لهيعة عن يزيد بن الهاد

« أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، تصدقت على ذوى قرابة لها ، فهما
يهوديان ، فيبيع ذلك بثلاثين ألفاً »

١٩٩٤ — قال : حدثنا يزيد بن هارون عن عبد الله بن مروان قال :

قلت لمجاهد : « إن لي قرابة مشركاً ، ولي عليه دين ، أفأتركه له ؟ قال :
نعم ، وصله »

١٩٩٥ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج ، في قوله تبارك وتعالى

« (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) » قال : لم يكن الأسير
يومئذ إلا من المشركين »

قال أبو عبيد : يريد أن الله تبارك وتعالى قد حمد على إطعام المشركين

١٩٩٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي

ميسرة قال « كانوا يجمعون إليه صدقة الفطر ، فيعطونها ، أو يعطى
منها الرهبان »

١٩٩٧ — قال : حدثنا إسحاق بن يوسف عن شريك عن أبي إسحاق

عن عمرو بن ميمون، وعمرو بن شر حميل، ومرة الحمدان، :أنهم كانوا يعطون
الرهبان من صدقة الفطر»

قال أبو عبيد : وإنما نراهم ترخصوا في هذا لأنه ليس من الزكاة ، إنما هو
من السنة

كامل كتاب الأموال، بعون الله وحسن توفيقه . فله الحمد كثير أو الشكر .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه : علي بن أبي بكر بن محمد التجيبي الأندلسي
الشاطبي لنفسه . نفعه الله به وبجميع ما قرأه . وكتبه آمين
وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين
مؤرخ في آخر الجزء الثاني : سنة إحدى وسبعين وخمسمائة في المحرم
بها مشه : « كامل جميع سماع كتاب الأموال على الشيخ الفقيه الإمام أبي الحسن
بمحمد الله وحسن عونه »

خاتمة النسخة الدمشقية

هذا آخر كتاب الأموال والحمد لله رب العالمين كما هو أهله . وصلّى الله على سيدنا
محمد عبده ورسوله وعلى آله وصحبه وأتباعه وأشياعه وأنصاره وأعوانه وسلم كثيرا
وكتب إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي ، عفا الله عنه ، في
شهور سنة ٥٦٧ ، نقله من نسخة كتبت سنة ٢٨٩ بخط صخر بن أحمد .
وكانت صحيحة جدا

تمت كتابة هذا الكتاب بالملكية الظاهرية بدمشق الشام ، على يد ناسخه
الفقير إبراهيم بن عبد الغنى الحلبي الأدي في محرم سنة ١٣٤٧ هجرية

سماع بآخر النسخة الشامية :

قرأت هذا الجزء وما قبله من كتاب الأموال لأبي عبيد رحمه الله على شهادة بنت أحمد بن الفرج الأبري من أصل سماعها من النقيب طراد رحمه الله . وعورض به هذه النسخة ، وسمعها الفقيه أبو اسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي ، وأبو محمد عبد الله بن أبي الحسن بن أبي الفرج الشامي الجبائي وأبو محمد طلحة بن مظفر بن محمد بن غانم الثعلبي العراقي . وعبد الرحمن بن عمر بن علي الدمشقي وذلك في مجالس آخرها صفر سنة ٥٦٧

وهذا خط عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي عفا الله عنه
قرأت هذا الكتاب كله بحمد الله ومنته

سماع آخر

سمع جميع هذا الجزء وما قبله من الأجزاء على الجهة العالمة الكاتبة نحر النساء شهادة بنت الشيخ أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الأبري تقعنا الله بها بعد العرض على نسخة فيها سماعها من النقيب طراد رحمه الله ، في ذي الحجة سنة ٩٠ عن أبي الحسن أحمد بن علي بن البادا ، عن أبي علي حامد بن محمد الهروي عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله بقراءة الحسن بن هبة الله بن محفوظ بن الحسن بن محمد بن صغري الثعلبي الدمشقي : الشيخان الفاضلان أبو محمد عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد وأبو الفضل عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة القديسيان .

وسمع هذا الجزء الشيخ أبو اسحاق إبراهيم بن مسلم بن سلمان الأربلي وابنه محمد . وذلك في يوم الثلاثاء رابع وعشرين ذي القعدة من سنة ٥٦٧ بدار المسمة بحضرة [امام] جامع القصر ، وصح وثبت والله الحمد

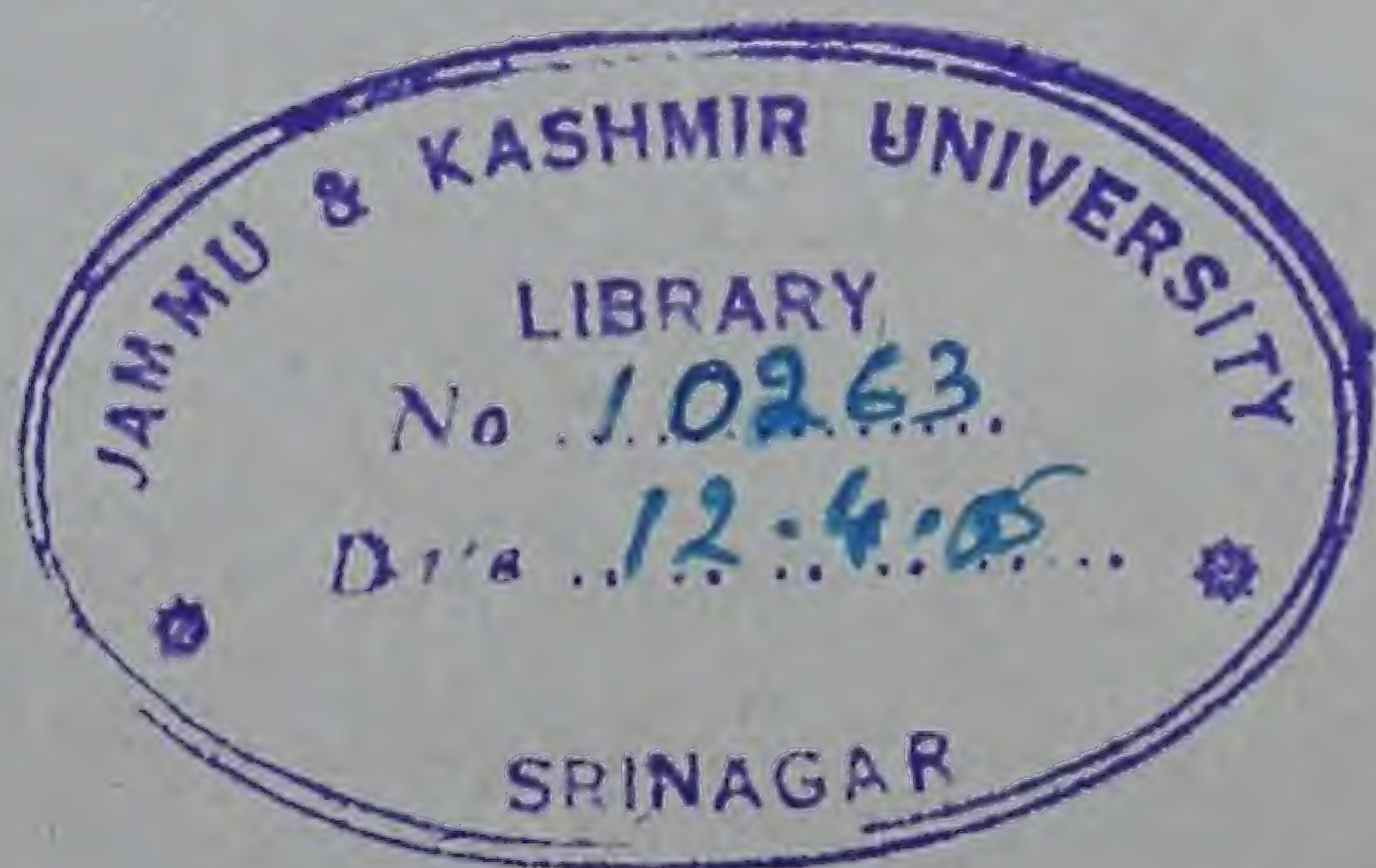
صحيح ذلك . وكتبته شهادة بنت أحمد بن الفرج بن عمر المعروف بالأبري رحمه الله ، حامدة لله تعالى على نعمه . ومصلية على سيدنا محمد وآله ومسلمة

سماع آخر

سمع جميع كتاب الأموال على الجهة الكاتبة نحر النساء شهادة بنت أبي نصر بن الفرج بن عمر الأبري بحق سماعها من أبي الفوارس طراد بن محمد بن علي الزينبي عن ابن البادي عن أبي حامد الهروي عن علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي عبيد

القاسم بن سلام الجمحي : الشيوخ ، أبو الفضل يحيى بن أبي الفتح بن عمر الطباخ
الحراني وأبو الخليل أحمد بن الأسعد بن وهب الخباز المقرئ وأبو بكر عبد الله
ابن معالي بن أحمد النعال المقرئ . وذلك بقراءة كاتب السماع محمد بن حلة بن
راجح بن بلال المقدسي ، وكان الفراغ منه في شعبان من شهر سنة ٥٦٧ . وصح
ذلك والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا
وفي أول الكتاب كذلك سماعات بتواريخ مختلفة . وكذلك في آخر كل جزء وأول
الذي بعده من أجزائها الأربعة عشر

الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على أفضل خلقه سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه ومن تبعهم باحسان
وبعد فيقول الفقير إلى عفو الله تعالى محمد حامد الفقي : قد فر من
تصحيح كتاب الأموال بمدينة القاهرة لخمس بقين من ذي القعدة سنة ١٣٥١
من هجرة سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام . وكان طبعه بالمطبعة العامرة ذات
الأدوات الجيدة والعمال المهرة . مطبعة الشاب النشيط ، والعامل المجتهد محمد
عبد اللطيف حجازي على نفقة الشهم الهمام الساعي في عمل الخير والناشر
والدين الحاج مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .



كتاب

الأمم

للإمام العظيم الحافظ أبي عبد القاسم بن سلام

المتوفى ٢٢٤ هـ

ومولده : سنة ١٥٤

صححه وعلق هوامشه

محمد حامد الفقي

من علماء الأزهر الشريف

الفهرست

صفحة

رقم

مقدمة وترجمة أبي عبيد

٣٣٥-١

الجزء الاول

١٦-١

٣ باب حق الامام على الرعية . وحق الرعية على الامام

٤٢-١٧

٧ « صنوف الأموال التي يليها الأئمة للرعية في الكتاب والسنة

٩ سهم النبي صلى الله عليه وسلم في فدك

١١ صفي النبي « « « « في كل غنيمة

١٣ خمس الخمس

١٥ الفىء والخمس والصدقة

٦١-٤٣

١٨ (كتاب الفىء ووجوهه وسبله)

٦١-٤٣

١٨ باب الجزية والسنة في قبولها ، وهى من الفىء

٢٠ كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وغيرهم يدعوهم إلى الاسلام أو الجزية

٢٣ كتابه « « « « إلى كسرى

٢٤ وصيته « « « « إلى أمراء السرايا والجيوش

٢٦ (كتاب سنن و الفىء الخمس والصدقة ، وهى الاموال التى

١٤٠-٦٢

تليها الأئمة للرعية)

٧٥-٦٢

٢٦ باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب

٢٧ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن وأهل نجران

٢٩ أخذ عمر الجزية من نصارى بنى تغلب

٣٠ ما صنع عمر مع جبلة بن الأيهم الغسانى

٩٢ - ٧٦

٣١ باب أخذ الجزية من المجوس

٨٢ صالح خالد بن الوليد لأهل الحيرة

٣٣ أخذ الجزية من أهل البحرين ، وأهل الحيرة

٣٦ باب من تجب عليه الجزية ومن تسقط عنه من الرجال والنساء ٩٣ - ٩٩

٣٩ » فرض الجزية ، ومبلغها ، وأرزاق المسلمين وضيافتهم ١٠٠ - ١٠٩

٤٢ » اجتناء الجزية والخراج وما يؤمر به من الرفق بأهلها ١١٠ - ١٢٠

٤٧ » الجزية على من أسلم من أهل الذمة ، أو مات وهي عليه ١٢١ - ١٢٨

٥٠ » أخذ الجزية من الخمر والخنزير ١٢٨ - ١٣٣

٥٢ » الجزية كيف تجتبي ، وما يؤخذ به أهلها من الزى ؟ ١٣٤ - ١٤٠

٥٥ (كتاب فتوح الارضين صاحبها وسننها وأحكامها) ١٤١ - ٣٨٧

٥٥ باب فتح الأرض تؤخذ عنوة وهي من الفى والغنيمة جميعا ١٤١ - ١٧١

٥٧ ما صنع عمر (رضى) بأرض السواد من العراق

٦٠ أرض بنى النضير

٦١ ما أعطى عمر لجة يوم القادسية

٦٣ حديث فتح مكة وحكم أرضها

٦٨ باب أرض العنوة تقر في أبدى أهلها ، ويوضع عليها الخراج ١٧٢ - ١٩٣

٧٠ القبالات وحكمها

٧١ ما وضع ابن حنيف على كل جريب من سواد العراق

٧٢ ما هو الخراج وما يؤخذ منه ؟

٨٣ أهل بانقيا وأليس

٧٦ ما عامل عليه النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر

٧٧ باب شراء أرض العنوة التي أقر الامام فيها أهلها وصيرها أرض خراج ١٩٤ - ٢٣٠

٨٧ باب أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها ، هل عليه فيها

٢٣١ - ٢٥٨

عشر مع الخراج

٩١ اسقاط الصدقة في أموال أهل الذمة

٩٣ لا يبيع أهل الذمة ما بأيديهم من الأرض

٩٤ باب ما يجوز لأهل الذمة أن يحدثوا في أرض العنوة وفي

٢٥٩ - ٢٩٤

أمصار المسلمين

٩٨ أمر النبي (ص) باخراج اليهود ونصارى نجران من جزيرة العرب

- ٩٩ كتاب عمر لنصارى نجران حين أجالهم
- ١٠٠ الأرض التي فتحت صلاحاً ، ومالاً أهلها من الحقوق
- ١٠١ مارأي الامام رده من أرض العنوة إلى أهله
- ١٠٢ فعل عمر وعلى رضى الله عنهما بتجار الحمر والخزير والأصنام
- ١٠٤ لا يحل الانتفاع بالحمر لا تخليلاً ولا غيره
- ١٠٦ باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي ٢٩٥ - ٣٣٥
- ١٠٦ ماجاء في أسارى بدر
- ١٠٧ تأمين النبي (ص) أهل مكة كلهم الا أربعة نفر
- ١٠٨ خطبته (ص) يوم فتح مكة
- ١١٠ حكم النبي (ص) بأهل خيبر وبني قريظة ، وقصة الزبير بن باطا
- ١١٢ ارتداد الأشعث بن قيس في ناس من كندة ، ثم من أبو بكر عليه فأسلم
- ١١٣ حديث الهرمزان وعمر .
- ١١٧ ماصنع النبي (ص) بهوازن
- ١١٩ » » » بيني المصطلق
- ١٢١ ماجاء في فداء الرجال بالنساء
- (الجزء الثاني من كتاب الأموال) ٣٣٦ - ٦٠٦
- ١٢٤ باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي ٣٣٦ - ٣٨٧
- ١٢٥ كتاب النبي (ص) بين المؤمنين من المهاجرين والأنصار وبين أهل المدينة
- ١٢٦ وصية عمر للخليفة من بعده
- ١٢٧ ما على المسلمين من فداء أسرى أهل الذمة يقعون بأيدي الحربيين
- ١٢٨ المن على الأسير وفداؤه
- ١٣٠ أمر النبي (ص) بقتل ابن خطل
- ١٣١ دخول عبد الرحمن بن عوف على أبي بكر في مرض موته وما قال له
- ١٣٣ لارق على العرب في جاهلية ولا إسلام
- ١٣٥ الامام مخير في أسارى العجم
- ١٣٦ كتاب عمر إلى سعد بن أبي وقاص
- ١٣٧ شأن حنين وقسم الغنائم فيها ، وما أعطى المؤلفة قلوبهم

١٣٨ قول الرفيل ومن معه من أهل السواد لعمر

١٣٩ سبي مناذر وميسان

١٤٠ اختلاف العلماء في رقاب أهل السواد وأرضهم

١٤١ ماجاء في فتح مصر وكتاب عمرو بن العاص لأهلها

١٤٣ (كتاب افتتاح الأرضين صالحا وأحكامها وهي من ألفي

٣٨٨ - ٥٢٢

ولا تكون غنيمة)

١٤٣ باب الوفاء لأهل الصلح ، وما يجب على المسلمين من ذلك

٣٨٨ - ٣٩٢

وما يكره من الزيادة عليهم

١٤٥ باب الشروط التي اشترطت على أهل الذمة حين صلحوا

٣٩٣ - ٤٠٨

وأقروا على دينهم

٤٠٩ - ٤٢٤

١٤٨ باب ما يحل من مال أهل الذمة فوق ما صلحوا عليه

٤٢٥ - ٤٣١

١٥٢ « أهل الصلح يتركون على ما كانوا عليه من أمورهم

١٥٣ صلح عمر لأهل الشام وبيت المقدس

١٥٥ باب من أسلم من أهل الصلح كيف تكون أرضه : حراجية

٤٣٢ - ٤٣٩

أو عشرية ؟

٤٤٠ - ٤٤٦

١٥٧ باب الصلح والمهادنة تكون بين المسلمين والمشركون الى مدة

١٥٨ محاجة ابن عباس للحرورية في شأن علي كاتب صلح الحديبية

١٦١ وقعة الأحزاب . ومراسلة النبي (ص) عيينة بن حصن

١٦٢ باب ما ينبغي للمسلمين إذا انقضى وقت المهادنة والصلح

٤٤٧ - ٤٥٦

مع المشركون

١٦٣ بعث النبي (ص) أبا بكر وعليه الى موسم الحج بسورة براءة

٤٥٧ - ٤٨٦

١٦٥ باب أهل الصلح والعهد يتكثرون ، متى تستحل دماؤهم

« نكث بنى أبي الحقيق ، وحصار خيبر

١٦٧ نكث بنى قريظة ومظاهرتهم الأحزاب

١٦٨ قتل عمرو بن العاص عظيم الصعيد لنكثه بتغيب خمسين أردب دنانير

- ١٦٩ مافعل عمر بن الخطاب بعربسوس
- ١٧٠ كتاب الأوزاعي الى صالح بن علي العباسي في شأن أهل جبل لبنان
- ١٧١ ما أحدث أهل قبرص من النكث
- » » » كتاب الليث بن سعد إلى عبد الملك بن صالح في شأن أهل قبرص
- ١٧٢ » سفیان بن عيينة ، ومالك بن أنس » »
- ١٧٣ » موسى بن أعين ، وإسماعيل بن عياش » »
- ١٧٤ » يحيى بن حمزة ، وأبي إسحاق ، ومحمد بن حسين » »
- ١٧٥ قتل الخوارج عبد الله بن خباب ، وما صنع بهم علي بن أبي طالب
- ١٧٦ أمر دمشق وفتحها
- ١٧٨ إذا أحدث المعاهد ما ليس في شرطه حل دمه
- ١٧٩ قتل شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم ومن اعتدى منهم على مسامة
- ١٨٢ باب في حكم رقاب أهل الصلح . وهل يحل سباؤهم ٤٨٧ - ٥٠١
- ١٨٥ ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
- ١٨٧ باب العهود التي كتبها النبي (ص) وأصحابه لأهل الصلح ٥٠٢ - ٥٢٢
- » » » كتابه صلى الله عليه وسلم لأهل نجران
- ١٩٠ كتابه » » لثقيف
- ١٩٣ كتاب آخر لثقيف
- ١٩٤ كتاب لأهل دومة الجندل
- ١٩٦ كتاب أبي بكر رضي الله عنه لأهل بزاخة
- ١٩٩ كتابه صلى الله عليه وسلم لأهل حجر
- ٢٠٠ » لأهل أيلة ، وإلى خزاعة
- ٢٠١ » إلى زرعة بن ذى يزن
- ٢٠٢ » بين المؤمنين وأهل يثرب وموادعة يهودها في أول الهجرة
- ٢٠٧ كتاب خالد بن الوليد لأهل دمشق
- ٢٠٩ » حبيب بن مسامة لأهل طفايس
- ٢١٠ » آخر لحبيب بن مسامة » »

٢١٢ (كتاب مخارج الفىء ومواضعه التى يصرف إليها

٥٢٣ - ٧٥٤

(ويجعل فيها)

٥٢٣ - ٥٤٦

» » » باب الحكم فى قسم الفىء ومعرفة من له فيه حق

٢١٣ قول عمر : ما أحد من المسلمين إلا له فى هذا المال حق

٢١٥ لا حق لمن لم يهاجر فى الفىء

٢١٦ قول عمر : لا يرث المؤمن الكافر ، ولا الكافر المؤمن

٢١٧ ترك الهجرة يقطع الولاية ، ويحرم الميراث

٢١٨ نسخ الهجرة بفتح مكة

٢١٩ هجرة البادية وهجرة الحاضر

٢٢٠ أدائه صلى الله عليه وسلم دين من مات من المسلمين وليس عنده وفاء

٢٢٢ نسخ أحكام الفىء فى سورة الحشر بما فى سورة الانفال

٥٤٧ - ٥٥٧

٢٢٣ باب فرض الاعطية من الفىء . وما يبدأ به فيها

» » » تدوين عمر الديوان ، وفرضه لكل واحد على سبقه ومنزله

٢٢٧ باب فرض العطاء لاهل الحاضرة وتفضيلهم على اهل البادية ٥٥٨ - ٥٦٨

٢٢٨ حقوق اهل البادية : معونتهم فى الحوادث والنوازل

٢٣١ لم يكن عمر يجعل لاهل مكة عطاء

٢٣٢ قول على : إن لا خوارج فى الفىء حقا ما لم يظهروا الخروج

٥٦٩ - ٥٧٧

٢٣٥ باب الفرض للموالى من الفىء

٥٧٨ - ٥٩٦

٢٣٦ » الفرض للذرية من الفىء وإجراء الارزاق عليهم

٢٣٩ تفقة الصبي على وارثه إن لم يكن له مال

٢٤٠ اختلاف العلماء فى الفرض للرضيع

٥٩٧ - ٦٠٦

٢٤١ باب الفرض للنساء والماليك من الفىء

٦٠٧ - ١٢٩٨

(الجزء الثالث)

٦٠٧ - ٦١٢

٢٤٤ باب إجراء الطعام على الناس من الفىء

٦١٣ - ٦٢١

٢٤٨ » تعجيل اخراج الفىء وقسمه بين أهله

٢٤٩ كرم النبي (ص) وصدقه ، وحامه على من سفه عليه

٢٥٠ بكاء عمر حين رأى ما فتح الله عليهم من الأموال

- ٢٥١ صنع عمر بن عبدالعزيز في تقسيم الفئ
- ٢٥٢ باب فصل ما بين الغنيمة والفئ ، ومن أيهما تكون أعطية
المقاتلة وأرزاق الذرية ٦٢٢ - ٦٣٥
- » » » بعث عمر النعمان بن مقرن ومن معه الى نهاوند ، وما كان من غنائمها
- ٢٥٥ تقسيم النبي (ص) دنانير بعث بها اليه قيصر في غزوة تبوك
- » » » رسول هرقل الى النبي (ص) . واعطاؤه جائزة
- ٢٥٦ لم يكن النبي (ص) يقبل هدية مشرك
- ٢٥٩ باب العطاء يموت صاحبه بعد ما يستوجبه ٦٣٦ - ٦٤٠
- ٢٦١ باب الفرض على تعلم القرآن والعلم وعلى سابقة الآباء ٦٤١ - ٦٤٤
- ٢٦٢ » التسوية بين الناس في الفئ ٦٤٥ - ٦٥٠
- ٢٦٣ خطبة عمر بالجابية
- ٢٦٥ باب توفير الفئ للمسلمين وايتارهم به ٦٥١ - ٦٧٣
- ٢٦٦ ما على العامل على الصدقة من الاثم اذا كتم شيئا منها
- ٢٦٧ ورع أبي بكر وعمر (رضي) وحرصهما على توفير فيء المسلمين ،
- ٢٦٩ قول عمر لابي هريرة حين أصاب من المال عشرة آلاف
- ٢٧٠ زهد على (رضي) وما كان يصنع في بيت المال
- ٢٧٢ (كتاب أحكام الأرضين في أقطاعها واحيائها وحماها
ومياهاها) ٦٧٤ - ٧٧١
- » » » باب الاقطاع ٦٧٤ - ٦٩٩
- » » » إقطاع النبي (ص) أرضا لسليط الانصارى
- ٢٧٣ » الزبير أرضا بنخبير ، وبلال بن الحارث المزني العقيق
- ٢٧٤ » فرات بن حيان العجلي باليمامة ، وتميم الداري بالشام
- ٢٧٥ » أبيض بن حمال المازني ملح مأرب
- ٢٧٦ » أبي بكر لطلحة بن عبيد الله أرضا
- ٢٧٧ » عمر أرضا لنافع أبي عبد الله

- ٢٧٨ اقطاع عثمان أرضا للزبير وسعدوا بن مسعود وأسامة بن زيد وخباب
 « » « ما يجوز فيه للامام الاقطاع من عادى الارض
 ٢٨٠ وفد بنى حنيفة على النبي (ص) واقطاعه مجاعة بن مرارة
 ٢٨٣ ماصنع عمر (رضي) بأرض السواد وأرض الشام
 ٢٨٤ إقطاع أحد خلفاء بنى أمية سعيد بن عبد الملك
 « » « قول عمر بن عبد العزيز « من غلب الماء على شيء فهو له »
 ٢٨٥ باب إحياء الارضين ، واحتجارها ، والدخول على من أحيها ٧٠٠ - ٧٢٦
 ٢٨٦ من أحيأ أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق
 ٢٨٧ من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فله نفقته ولا شيء له من الزرع
 ٢٩٠ احتجار الرجل الارض ثم يتركها الزمان الطويل
 ٢٩١ حريم البئر البدى ، والعادى ، والعين
 ٢٩٤ باب حمى الارض ذات الكلاء والماء
 ٢٩٥ الناس شركاء فى الكلاء والماء والنار
 ٢٩٨ حمى النبي (ص) النقيع لخيل المسلمين
 « » « حمى عمر بالربذة لابل الصدقة
 ٣٠٠ مذهب مالك بن أنس فى حمى النقيع لخيل المسلمين إذا احتاجوا اليه
 ٣٠١ ماروى عن عبد الله بن عمرو فى فضل مائه بالوهط
 ٣٠٢ ترخيص العلماء فى بيع الماء يصير فى الآنية
 (كتاب الخمس وأحكامه وسننه)
 ٨٩٤ - ٧٥٥
 ٣٠٣ باب ما جاء فى الانتقال وتأويلها وما يخمس منها
 ٧٧١ - ٧٥٥
 « » « قتل سعد بن أبي وقاص العاص بن سعيد يوم بدر وأخذ سلبه
 ٣٠٣ قول النبي (ص) فى غنائم نصارى وادى القرى
 ٣٠٦ قول النبي (ص) فى غنائم هوازن وحنين
 ٣٠٧ ماصنع النبي (ص) فى أسارى بدر
 ٣٠٨ فى النفل الذى ينقله الامام سنن اربع
 « » « باب نفل السلب ، وهو الذى لالخمس فيه
 ٧٩٥ - ٧٧٢

- ٣١٠ متى يكون لقائد الجيش ان ينقل
- ٣١٢ ما نقل النبي (ص) أبا قتادة يوم حنين
- ٣١٣ تخميس عمر سلب البراء بن عازب
- ٣١٤ باب النقل والرابع بعد الخمس ٧٩٦ — ٨٠٧
- ٣١٥ شأن بدر وما أنزل الله تعالى في غنائمها
- ٣١٦ نقل السرايا ، واشترالك أهل العسكر معهم في الغنائم
- ٣١٨ باب النقل من الخمس خاصة بعدما يصير إلى الامام ٨٠٩ — ٨٢٣
- ٣١٩ قصة عبد الرحمن بن أبي بكر وليلى بنت الجودي
- ٣٢٠ القول بان الخمس مفوض الى الامام .
- ٣٢٢ باب النقل من جميع الغنيمة قبل ان تخمس ٨٢٤ — ٨٣٠
- ٣٢٣ ليس لأحد أن ينقل من الخمس بعد النبي (ص)
- ٣٢٤ ما أعطى النبي (ص) الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن يوم حنين
- ٣٢٥ كيف كان النبي (ص) يقسم الغنيمة ٨٣١ — ٨٤٠
- ٣٢٦ خمس الله وخمس رسوله (ص)
- ٣٢٧ مفارقة حكم الصدقة للخمس
- ٣٣٩ باب سهم ذي القربى من الخمس ٨٤١ — ٨٥٥
- ٣٣٠ رد النبي (ص) ابنا العباس وربيعه ان يعملوا على الصدقة
- ٣٣١ قول النبي (ص) لجبير بن مطعم « بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد »
- ٣٣٢ ما كان النبي (ص) يقسم لبنى عبد شمس ولا لبنى نوفل من الخمس شيئاً
- ٣٣٣ ما صنع أبو بكر وعمر وعلي في سهم ذي القربى
- ٣٣٤ كتاب ابن عباس الى ، نجدة الحروري في سهم ذي القربى ، وما يعطى النساء والمهاليك إذا حضروا الواقعة ومتى يبلغ اليتيم الرشد ، وقتل ولدان
- ٣٣٥ تزويج عمر كل عزب من الهاشميين من الخمس
- ٣٣٦ باب الخمس في المعادن والركاز ٨٥٦ — ٨٧٣
- ٣٣٧ قول العلماء في الركاز
- ٣٣٨ معادن القبالية وما كان يؤخذ منها

٣٤٠ قول على (رضى) ان المعدن ركاز

٨٨٢-٨٧٤

٣٤٢ باب الخمس في المال المدفون

٣٤٣ فتح ابى موسى السوس ووجوده دانيال النبي وبجانبه مال

» » » حكى عن عمر في الكنز المدفون احكام ثلاثة

٣٤٥ مال العبد اذا وجد كنز ام دفونا

» » » باب الخمس فيما يخرج البحر من العنبر والجوهر والسماك ٨٩٤-٨٨٣

٣٤٧ كتاب عمر بن عبد العزيز : أن يؤخذ من السمك الزكاة اذا بلغ مائتي درهم

٣٤٧ لم تذكر السنة شيئاً فيما يخرج من البحر

١٩٩٧-٨٩٥

٣٤٩ (كتاب الصدقة وأحكامها وسننها)

٩١٩-٨٩٥

باب فضائل الصدقة والثواب في اعطائها

٣٥٢ رد ابن عوف وعائشة (رضى) على من انتقدهما في الصدقة بالقليل

٣٥٣ الصدقة على ذى الرحم الكاشح

٩٣٢-٩١٩

٣٥٤ باب منع الصدقة والتغليظ في حبسها

٣٥٧ هل في المال حق سوى زكاة الحول ؟

٩٩١-٩٣٣

٣٥٨ باب فرض صدقة الابل وما فيها من السنن

» » » كتاب رسول الله (ص) في الصدقة الى عمرو بن حزم

٣٦٦ ما يأخذ المصدق اذا لم توجد الاسنان المفروضة

٣٦٨ ما جاء في فرض الابل اذا كانت كلها صغاراً

٣٧١ اذا جاءت السنة عامة في شئ علم يكن لأحد أن يستثنى منه الا ما خصته السنة

٣٧١ حكم ما اذا تعددت السن التي تجب على رب المال

٣٧٢ حكم ما اذا نقصت الابل عن الفرض بعد ما حال عليها الحول

٣٧٣ خطأ أهل العراق في انزالهم الصدقة منزلة الدين

٣٧٤ آخر عمر الصدقة عام الرمادة فلما أحيا الناس استوفى منهم صدقة عامين

٣٧٥ لائى في الصدقة

٣٧٦ القول في صدقة الابل العوامل

٣٧٧ فرق ما بين صدقة الصامت وصدقة الابل

١٠٣٣-٩٩٢

٣٧٨ باب صدقة البقر وما فيها من السنن

٣٨٠ ليس في البقر العوامل صدقة

٣٨٢ البقر السائمة ، والبقر للتجارة ، والبقر العوامل

٣٨٣ الغنم تجامع البقر والابل في السائمة والتجارة وتفارقهما في العوامل

٣٨٣ ليس في الشاة الرنى صدقة

» » » حكم ما اذا كان في البقر اوقاص ، وبعث النبي (ص) معاذاً على صدقة اليمن

٣٨٤ الاشتاق في الابل والاقاص في البقر وبيان الاسنان الواجبة فيها

٣٨٥ صدقة الجواميس ، واذا خالط المنصوص عليه غيره

٣٨٦ باب صدقة الغنم وسننها ١٠٣٤-١٠٥١

٣٨٨ اذا كانت الغنم سخالا ومسانا لم يختلفوا أنها محسوبة معا

» » » اعتداد عمر على أهل الغنم بالبهمة والسخلة

٣٨٩ لا تؤخذ الربى ولا الولود ولا الا كيلة ولا خل الغنم

٣٩١ باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع وتراجع

الخلطاء في صدقة المواشى ١٠٥٢-١٠٨٠

٣٩٣ معنى الخليطين والجمع بين المتفرق وعكسه

٣٥٩ مذاهب العلماء في الماشية تكون بين خليطين

٤٠١ باب ما يجب على المصدق من العدل في عمله وما في ذلك

من الفضل وفي العدوان من الاثم ١٠٨١-١٠٩٨

» » » وصية رسول الله (ص) لمعاذ حين بعثه الى اليمن

٤٠٢ ما نهى المصدق من أخذه من اسنان الابل والغنم

٤٠٣ حديث جابر بن سعر الديلى الكنانى ومصدق رسول الله (ص)

٤٠٤ لا تؤخذ صدقات المسلمين إلا على مياهم ، ولا جلب ولا جنب

٤٠٥ ما كان يصنع عمال عمر بن عبد العزيز بالمدينة في أخذ الصدقة

٤٠٦ باب ما يستحب لأرباب الماشية أن يفعلوه عند اتيان

المصدق

١٠٩٩-١١٠٥

» » » الأمر بارضاء المصدق والنهي عن كتمان شئ من المال ، وان ظلم

٤٠٨ باب فروض زكاة الذهب والورق ، وما فيها من السنن ١١٠٦-١١٧٧

٤٠٩ قول العلماء في نصاب المال الذي تجب فيه الزكاة اذا ملكه أول الحول

- ٤١٠ مفارقة الدراهم والدنانير للماشية
- ٤١١ اذا اختلطت الدراهم الجيدة بالخرسيسة ، وما استفيد أثناء الحول
- ٤١٢ الزكاة من الاعطية
- ٤١٤ اذا كان المال ليس بنصاب ولا أصل ، ثم صار في آخر الحول نصابا
- ٤١٥ اذا كان المال من بقية مال حلت فيه الزكاة ثم أضيف اليه آخر
- ٤١٦ كتاب عمر بن عبد العزيز لاهل واسط : أن لا يؤخذ من ارباح التجار زكاة حتى يحول عليها الحول
- ٤١٨ هل يكمل نصاب كلا النقيدين من الآخر ؟
- ٤٢٥ باب الصدقة في التجارات والديون وما يجب فيها وما لا يجب ١١٧٨ - ٢٢٥٩
- » » » امر عمر لحماس الليثي بزكاة تجارته
- ٤٢٧ لافرق في زكاة التجارة بين ناض المال وغيره
- ٤٣٠ وجوه الفتيا في زكاة الديون
- ٤٣٣ اذا قبض من دينه أقل من النصاب أثناء الحول وعنده غيره
- ٤٣٤ اذا كان الدين ميؤسا منه
- ٤٣٥ هل التجاوز عن الدين لمن عليه يقع عن الزكاة ؟
- ٤٣٧ الشهر الذي كانوا يجعلونه مبدأ الحول في الزكاة
- ٤٣٩ باب الصدقة في الحلى وما فيه من اختلاف ١٢٦٠ - ١٢٩٨
- ٤٤٠ زينب امرأة ابن مسعود وزكاة حلها
- ٤٤١ مذاهب العلماء في زكاة الحلى من الذهب والفضة
- ٤٤٣ القول بأن زكاة الحلى اعارته
- ٤٤٤ سنة النبي (ص) في بيع الذهب والفضة وفي صدقتها
- ٤٤٦ أما النقر والتبر فان الزكاة فيهما واجبة

١٢٩٩ - ١٩٩٧

(الجزء الرابع)

١٢٩٩ - ١٣٣٢

- ٤٤٨ باب صدقة مال اليتيم وما فيه من السنة
- ٤٤٩ الاتجار في مال اليتيم واخراج زكاته
- ٤٥٠ ما فعل علي (رضي) في مال ينامي أبي رافع مولى رسول الله (ص)
- ٤٥١ ما صنعت عائشة (رضي) في مال يتامى كانوا في حجرها

٤٥٢ قول من لم يوجب على الولي الصدقة في مال اليتيم

٤٥٣ المعتوه كاليتيم في زكاة ماله

٤٥٧ باب صدقة مال العبد والمكاتب وما يجب عليهما وما لا يجب ١٣٣٣-١٣٥٤

» » هل العبد يملك مالا ، وماله ؟

٤٥٨ اذا بيع العبد أو عتق

٤٥٩ ما بين ملك العبد وملك الحر من اختلاف

٤٦١ قول عمر وابنه وابن عباس : أن العبد انما يتصدق بالشئ اليسير

٤٦٢ لاختلاف أن لآزكاة على المكاتب

٤٦٣ باب الصدقة في الخيل والرقيق ، وما فيهما من السنة ١٣٥٥ - ١٣٧٣

» » » (جماع أبواب صدقة ما تخرج الأَرْضون من الحب والثمار ، وما فيهما من العشر ونصف العشر)

٤٦٨ باب السنة فيما تجب الصدقة فيه مما تخرج الأرض ١٣٧٤ - ١٤٠٩

٤٦٩ أنواع ما تخرج منه الزكاة : من النقد ، والزرع والماشية

٤٧٢ قول مالك في ضم أصناف الحبوب إلى بعضها ، فاذا بلغت خمسة أوسق زكاه

٤٧٣ قول من لم يرفى غير الحنطة والشعير والتمر صدقة

٤٧٦ باب الصدقة في أدنى ما تخرج الأرض . وما يكون منها

فيه العشر أو نصف العشر ١٤١٠ - ١٤٣٤

٤٧٨ أنواع الاسقاء التي تسقى بها الأرض ، وما في كل من الصدقة

٤٧٩ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

٤٨١ باب خرص الثمار للصدقة والعرايا والسنة في ذلك ١٤٣٥ - ١٤٨٦

» » » معاملة النبي (ص) أهل خيبر على نصف ما يخرج من زرعها

٤٨٢ خرص عبد الله بن رواحة لزروع خيبر وثمارها

٤٨٣ خرص النبي (ص) حديقة امرأة بوادي القرى

٤٨٤ متى يكون الخرص ؟

٤٨٥ يترك الخارص لأرباب الزروع والثمار قدر ما يأكلون أيام الثمر

٤٨٦ أمر عمر وغيره الخراص أن يخففوا . فإن في المال العربية والوطية

٤٨٨ تفسير العرايا

٤٩٢ انكار العراقيين الخرص والقرعة بوجوه باطلة

٤٩٥ اذا كانت الارض موقوفة بمواشيها هل عليها زكاة؟

٤٩٦ باب ما اختلف الناس في وجوب صدقته من الأموال ١٥٣٥-١٤٨٧

» » » حديث سعد بن أبي ذباب في العسل

٤٩٧ » » أبي سيارة المتعى وعمرو بن شعيب في العسل

٤٩٨ حكم عمر بن الخطاب ومن بعده في صدقة العسل

٥٠٠ وأما الزيتون

٥٠١ وأما الخضراوت

٥٠٣ اجماع العلماء على أن لا صدقة في قليل الخضر ولا كثيره

٥٠٤ الزيتون أشبه بالخضر منه بالأطعمة

٥٠٥ لم يجيء في السمس ولا في زيتة شيء

٥٠٧ باب اخذ الصدقة من خسيس الثمار وأخذها ممن عليه

١٥٦٥ - ١٥٣٦

دين ، وفصل ما بين ارض العشر وغيرها

» » » الجعرور ولون ابن حبيق ونحوهما

٥٠٨ وأما الصدقة على صاحب الدين في الذهب والفضة والزروع والثمار، والماشية

٥١٠ من عليه دين يحيط بماله ، ومن فرق بين النقد والماشية في الدين

» » » هل تقبل دعوى صاحب الدين ؟

٥١١ زكاة الارض والنخل اذا بيع أو ورثا قبل الحصاد وبعده

٥١٢ أنواع الارضين العشرية التي ليست بخراج

٥١٤ باب الصاع الذي تعرف به صدقة الأرضين ، وزكاه الفطر ، وكفارة الايمان ،

وفدية المناسك ، وغسل الجنابة ، مع جميع ما جاء ذكره في الحديث من

١٥٦٦ - ١٦٢٣

المكاييل كلها

» » » أصناف ما نقل من المكاييل عن النبي (ص)

٥١٥ المد والصاع والفرق في الوضوء وغسل الجنابة

٥١٦ بيان اختلاف الالفاظ التي وردت في الأحاديث في هذه المكاييل في الطهارة

٥١٨ القفيز الحجاجي

٥١٩ مكيال عمر الذي كان يأخذ به الجزية

٥٢٠ تقدير أبي عبيد الامداد والصيعان في زمنه

» » » المكيال مكيال مكة والميزان ميزان المدينة

٥٢١ حديث كعب بن عجرة في فدية نسكه

٥٢٢ المكيال الملقم الذي يعتمله الناس أيام أبي عبيد

» » » الصاع خمسة مكاكي

» » » الخمسة اوسق مائة وعشرون مكوكا ، وهي ثلاثمائة صاع ، وخمسة عشر قفيزا

٥٢٤ قصة الدراهم وسبب ضربها ومبدؤه في الاسلام

٥٢٦ جماع أبواب صدقة الأموال التي يمر بها على العاشر من أهل

الاسلام والذمة والحرب

١٦٢٤ - ١٧١٩

» » » باب ذكر العاشر وصاحب المكس وما فيه من الشدة

١٦٢٤ - ١٦٥٤

٥٢٨ زياد بن حدير أول من عشر في الاسلام

٥٢٩ ماورد من التغليظ في العاشر انما هو ما كان على معنى الجاهلية

٥٣١ الصدقة التي يكره الناس عليها صدقة الماشية لازكاة النقد

٥٣٢ باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين وعشور

أهل الذمة والحرب

١٦٥٥ - ١٦٩٢

٥٣٣ مذهب عمر أن يؤخذ من تجار أهل الذمة ضعف ما يؤخذ من تجار المسلمين

٥٣٤ أول من وضع العشر في الاسلام عمر

٥٣٥ مقدار مال الذمي الذي يعشر ، ودعواه الدين ، ومروره بماله غير مرة

٥٣٩ احلاف العاشر من ارتاب في دعواه من مسلم أو ذمي أو حربى

٥٤٠ باب العشر على بنى تغلب ، وتضعيف الصدقة عليهم

١٦٩٣ - ١٧١٩

» » » حديث داود بن كردوس في صلح عمر لنصارى بنى تغلب بعد ما قطعوا الفرات

٥٤٣ بعض وصف عمر والثناء عليه

» » » السنة في عرب أهل الكتاب ومن لا كتاب لهم والعجم

٥٤٤ السنة هي المفسرة للتزويل والموضحة لحدوده وشرائعه ، وأمثلة على ذلك

٥٤٥ أخذ الجزية من العجم والصابئة والمجوس

٥٤٧ (جماع أبواب مخارج الصدقة وسبلها التي توضع فيها)

» » » باب ذكر أهل الصدقة الذين يطيب لهم أخذها ، وفرق

(بين من تحل له الصدقة او تحرمه عليه)

١٧٢٠ - ١٧٦٠

» » » حديث قبيصة بن المخارق فيمن تحل لهم الصدقة

(٢ - فهرست)

٥٤٨ حديث بهز بن حكيم في سؤال الرجل في الجائحة والفتق

٥٤٩ لاحظ في الصدقة لغنى ولا لقوى مكتسب

٥٥٠ التشديد في كراهة المسئلة

٥٥١ مقدار الغنى الذي تحرم معه المسئلة

٥٥٧ اذا أعطى صاحب المال صدقته لغنى اجزأه عن فرضه

٥٦٠ باب أدنى ما يعطى الرجل الواحد من الصدقة ، وكم

١٧٦١ - ١٧٨٥

أكثر ما يطلب منه ؟

٥٦١ وقف أبي طلحة (رضى) ارض يرحاء على فقراء قومه

٥٦٢ كان النبي (ص) يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة

٥٦٣ كراهة الصدقة للغنى وان كانت تطوعا على سبيل التنزه لا الحرمة

٥٦٤ حديث عمر عن بعض عيشهم في الجاهلية

٥٦٥ يعطى الرجل الواحد من الصدقة ما يغنيه

٥٦٦ اخراج الزكاة في الحج والرقاب ، والغارمين

٥٦٧ باب دفع الصدقة الى الأمراء ، واختلاف العلماء

١٧٨٦ - ١٨٣٣

في ذلك

» » » اختلاف الناس في دفع الصدقة بعد قتل عثمان

٥٦٨ من قال بدفع الزكاة للأمير وان كان ظالما

٥٧٠ من قال يضعها صاحبها حيث شاء

٥٧٣ زكاة الماشية والزروع لا بد أن تدفع للامام

٥٧٤ هل يحتسب من الزكاة ما أخذ العشارون والبيعاة ؟

١٨٣٤ - ١٨٥٢

٥٧٦ باب تفريق الصدقة في الاصناف الثمانية

٥٧٧ اذا وضعت الصدقة في صنف واحد

٥٧٨ كتاب ابن شهاب لعمر بن عبد العزيز في السنة في مواضع الصدقة

٥٨١ باب اعطاء الصدقة الى الأقارب ومن يكون منهم لها

١٨٥٣ - ١٨٧٤

موضع

٥٨٣ لا يجزى دفعها للوالدين ومن في منزلتهما

٥٨٤ هل يجبر ذو الرحم على الانفاق على ذى رحمه ؟

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حق حمده . والصلاة والسلام على أفضل خلقه وأشرف رسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه الى يوم الدين

(أما بعد) فان كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام الأزدى أوسع كتاب ألف في بابه وأنفسه وأجمعه لكل ما يتعلق بالأموال في الدولة الإسلامية ، وطالما حرص أهل العلم شديد الحرص على اقتنائه والانتفاع به ، وقد كان عند الشيخ عبد المعطى السقا رحمة الله عليه نسخة قيمة عتيقة كتبت في أوائل القرن السادس ، لأن عليها سماعاً أرخ سنة ٥٧٠ وقد كان الشيخ عبد المعطى رحمه الله ضنيناً بهذا الكتاب كل الضن ، حتى لقد رجاه فضيلة الأخ الشيخ احمد محمد شاكر أن يسمح لدار الكتب المصرية بنسخه أو بصورة فطوغرافية منه تحفظ بدار الكتب خوفاً أن تضيع نسخة الشيخ فلا يجد أهل العلم عنها بديلاً ، فلم يقبل الشيخ رحمه الله إلا في مقابل خمسين جنيهاً مصرياً ، ثم يكون الشيخ بعد ذلك متفضلاً ، ولكن الظروف لم تسمح حينئذ ، فأرسلت دار الكتب إلى دمشق تبحث عن نسخة من الكتاب فوجدت بالمكتبة الظاهرية نسخة هي أنفوس وأقيم وأقدم من نسخة الشيخ عبد المعطى ، فاستنسختها ، في مدة آخرها محرم سنة ١٣٤٧ بواسطة كاتب لم يحسن قراءة النسخة جيداً ولم يستطع أن يفهم الكتاب حق الفهم ، فأخطأ كثيراً جداً في النقل وإن كان أجاد كل الاجادة في الخط والتنميق ، فليته أوتي شيئاً من العلم كما أوتي ذلك الحظ الوافر من جودة الخط

ذهبت الأيام تطوى الحوادث والخلق ، فطوت فيمن طوت شيخنا الشيخ عبد المعطى رحمه الله وغفر له ، ولم يترك الشيخ من الولد ما يعرف قيمة تركته النفيسة من الكتب القيمة التي أفنى الشيخ حياته وماله في اقتنائها وادخارها ،

ومنها كتاب الأموال ، وعدت أيدي باعة الكتب على هذه المكتبة وتناولتها بالتمزيق ذات اليمين وذات الشمال ، وذهب أنفسها وأكثرها إلى أوربا ولا حول ولا قوة إلا بالله . وتلك مصيبة يتعرض لها كل طالب علم يحرص اليوم على جمع ما استطاع من كتبه ، فإذا مات نال مكتبته التي بذل فيها عسارة حياته . ما ينال أخواتها . وتلك مصيبة إن لم يفكر عقلاء الأمة في اتقائها فهي آتية على كل نفيس من رحمة الله تعالى ولطفه بمصر أن توجد بها دار الكتب المصرية ، وأن يكون قائما على إدارتها أمثال أسعد بك براده ، وأن يكون معه رجال امتلاوا غيرة وحرصا على خدمة العلم : مثل الأستاذ الجليل صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد رب الرسول رئيس المغيرين العربي والأمين الأول وأخوانهما . فتلك المجموعة الصالحة هي التي تقي كتب العلم والدين من أيدي باعة الكتب أن تطوح بها إلى مكاتب أوربا . فحين بلغهم وفاة الشيخ عبد المعطي رحمه الله حرصوا على مكتبته وبذلوا جهد الجبارة في أن يكون نصيب دار الكتب منها أوفر نصيب ، فكان مما ظفروا به نسخة كتاب الأموال . ولقد كان سرورهم وفرحهم حين ظفروا به أكبر دليل على إخلاصهم في خدمة العلم .

دخلت يوما على الأستاذ الشيخ محمد عبد رب الرسول ، فلقيني متهللا بملأه البشر ، وصاح بي قبل أن أصافحه .. : أبشر يا فلان بذخيرة ظفرت بها اليوم دار الكتب قلت : وما هي بارك الله لدار الكتب فيك وفي إخوانك ؟ قال - وناولني الكتاب - انظر ، هذا كتاب الأموال ، أصبح اليوم ملكا لدار الكتب ، بعد أن كان الشيخ عبد المعطي رحمه الله يضمن على دار الكتب باستنساخ نسخة منه أو صورة فطوغرافية . وسبحان من يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين . وقد حط رحاله هذا بعد طول الأسفار وكثرة التنقل .

فقلت للشيخ : وماذا تقول في طبعه ، يا أستاذ ؟

قال : ومن لنا بهذه الأمنية ؟

قلت : رجل الجد والهمة ، الحاج مصطفى محمد .

قال : بخ بخ ، هيا سارع إلى ذلك .

قلت : وأنت هيا يسر علينا الأمر باعطائنا نسخة الكتاب .

فقال : اليوم تقدم إلى التصوير الفطوغرافي ، وأوصي عليها .

ولم تلبث إلا أياما قليلة . وقد فرغ مصور دار الكتب النشيط منها

وأخذتها فرحا .

وأمرت ولدي سيد احمد باستنساخ نسخة أخرى من النسخة المنقولة من
المكتبة الظاهرية ، وصححتها معه .

وشرعنا نطبع الكتاب في مطبعة الشاب النشيط المجد عبد اللطيف حجازي .
فوجدنا فروقا كثيرة بين النسختين ، ونالنا من العناء المجهد في أثناء العمل الشيء الكثير .

ولقد نفعن الله تعالى أعظم النفع في ذلك بفضيلة الأخ العلامة الشيخ احمد
محمد شاكر وبمكتبته القيمة ، التي أسأل الله أن يجعل لها من ولد الشيخ من
يقيمها شر باعة الكتب . فقد كنت اذا أعضلت على مسألة وجدت حلها عنده

ولطالما تمنيت أن يكون بيدي النسخة الأصلية الظاهرية التي كتبها ابراهيم
ابن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدس عفا الله عنه في شهر سنة ٥٦٧ .
وهو نقلها من نسخة كتبت سنة ٢٨٩ بخط صخر بن احمد . وكانت صحيحة جدا
فاني قد سمعت عنها من أهل العلم الدمشقيين وعن اتقان تصحيحها وقدمها
مأدهشني ولكن دون ذلك أهوال . وثبت عندي صدق واصفيتها تلك السماعات
الكثيرة التي نقلها حضرة الناسخ ولكنه مع الأسف حرف أكثر الأسماء ،
وترك مكان بعضها بياضا . وقد اكتفيت بنقل ما في آخر النسخة من سماع لان الباقي
لا يختلف الا في التاريخ تقريبا

ويلاحظ أن كلتا النسختين ، نسخة الشيخ عبد المعطي ، ورمزنا لها بالأصل
العتيق ، والمنقولة عن النسخة الظاهرية ورمزنا لها بالشامية ، كلاهما مأخوذ عن
الكاتبة الفاضلة الشيخة الصالحة شهدة . فيظهر أنه قد كان لها بذلك الكتاب
اختصاص واشتهار .

ترجمة أبي عبيد

١٥٤ — ٢٢٤

نسوق نص ترجمة الحافظ الذهبي رحمه الله في كتاب تاريخ دول الاسلام . وهو
الذي يحلم به أهل العلم في كل وقت ويسألون الله سبحانه وتعالى أن يوفق الحاج
مصطفى محمد أو غيره للقيام بطبعه

القاسم بن سلام الامام

أبو عبيد البغدادى الفقيه الأديب صاحب المصنفات الكثيرة فى القراآت والفقه واللغات والشعر . قرأ القرآن على الكسائى وإسماعيل بن جعفر وشجاع بن أبى نصر وسمع الحروف من طائفة . وقد سمع إسماعيل بن عياش ، وإسماعيل بن جعفر ، وهشيم ابن بشير ، وشريك بن عبد الله - وهو أكبر شيخ له - وعبد الله بن المبارك ، وأبا بكر بن عياش ، وجريز بن عبد الحميد ، وسفيان بن عيينة ، وعباد بن عباد ، وعباد بن العوام ، وخلقا آخرهم موتا هشام بن عمار وعنه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ، وأبو بكر بن أبى الدنيا ، وعباس الدورى والحارث بن أبى أسامة . وأحمد بن يوسف التغلبى ، وعلى بن عبد العزيز البغوى ، ومحمد بن يحيى بن سليمان المروزى ، وأحمد بن يحيى البلاذرى الكاتب وآخرون قال على البغوى : ولد أبو عبيد بهراة . وكان أبوه عبداً لبعض أهل هراة . وقال أبو بكر الخطيب : كان أبوه روميا . خرج يوما وأبو عبيد مع ابن مولاه فى الكتاب ، فقال للمؤدب : علمى القاسم فانها كيسة . وقال محمد بن سعد : كان أبو عبيد مؤدبا صاحب نحو وعربية وطلب للحديث والفقه ولى قضاء طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك . ولم يزل معه ومع ولده . وقدم بغداد ففسر بها غريب الحديث ، وصنف كتباً ، وحدث ، وحج ، فمات فى بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين . وقال ابن يونس : قدم مصر مع ابن معين سنة ثلاث عشرة . وكتب بمصر . وقال ابراهيم بن أبى طالب : سألت أبا قدامة السرخسى عن الشافعى وأحمد وأبى عبيد . فقال أما أفقههم وأفهمهم فالشافعى ، إلا أنه قليل الحديث . وأما أورعهم فأحمد بن حنبل . وأما أحفظهم فاسحاق . وأما أعلمهم بلغات العرب فأبو عبيد وقال أحمد بن مسامة . سمعت اسحاق بن راهويه يقول : الحق يحب لله ، أبو عبيد أفقه منى . وقال الحسن بن سفيان . سمعت ابن راهويه يقول : إنا نحتاج إلى أبى عبيد ، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا . وقال عباس الدورى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو عبيد ممن يزداد عندنا كل يوم خيرا وقال أبو قدامة : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو عبيد أستاذ . وعن حمدان بن سهل قال : سألت يحيى بن معين عن أبى عبيد . فقال : مثلى يسأل عن أبى عبيد ؟ أبو عبيد يسأل عن الناس . وقال أبو داود : ثقة مأمون . وقال الدارقطنى : ثقة إمام جبل . وسلام أبوه رومى . وقال أبو عبد الله الحاكم : كان أبو محمد بن قتيبة يتعاطى التقدم فى علوم كثيرة ، ولم يرضه أهل علم منها .

وأما الامام المقبول عند الكل فأبو عبيد . وقال ابراهيم الحارثي : رأيت ثلاثة
تعجز النساء أن تلدن مثلهن : رأيت أبا عبيد مأمثله إلا بجبل نفخ فيه روح . ورأيت
بشر بن الحارث فما شبهته إلا برجل عجن من قرنه إلى قدمه عقلا . ورأيت أحمد بن
حنبل فرأيت كأن الله قد جمع له علم الأولين من كل صنف يقول ماشاء ويمسك
ماشاء . وقال عبد الله بن أحمد : عرضت كتاب غريب الحديث لأبي عبيد على أبي
فاسستحسنته وقال : جزاه الله خيرا ، وقال مكرم بن أحمد القاضي ، قال ابراهيم الحارثي :
كان أبو عبيد كأنه جبل نفخ فيه الروح ، يحسن كل شيء إلا الحديث . صناعة أحمد بن
حنبل ويحيى . قال وكان أبو عبيد يؤدب غلاما ثم اتصل بشابت بن نصر فولى ثابت
طرسوس فولى أبا عبيد قضاءها ثمان عشرة سنة فاشتغل عن كتابة الحديث . كتب في
حدائثه عن هشيم وغيره . فلما صنف احتاج أن يكتب عن يحيى بن صالح وهشام
ابن عمار . وأضعف كتبه كتاب الأموال يحيى إلى باب فيه ثلاثون حديثا أو
خمسون أصلا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجىء بحديث حديثين يجمعهما من
حديث الشام ويتكلم في ألفاظهما . وليس له كتاب مثل شريب المصنف . قال :
وانصرف أبو عبيد يوما فر بدار إسحاق الموصلي . فقال له : يا أبا عبيد صاحب
هذه الدار يقول : ان في كتابك غريب المصنف ألف حرف خطأ . فقال : كتاب
فيه أكثر من مائة ألف يقع فيه ألف خطأ ، ليس بكثير ، ولعل إسحاق عنده رواية وعندنا
رواية فلم يعلم والروايتان صواب . ولعله أخطأ في حروف وأخطأنا في حروف فيبقى الخطأ
شيء يسير . قال : وكتاب غريب الحديث ، فيه أقل من مائتي حرف « سمعت » والباقي « قال
الأصمعي قال أبو عمرو » . وفيه خمسة وأربعون حديثا لأصل لها أتى فيها أبو عبيد
من أبي عبيدة معمر بن المثنى

وقال عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي : من علماء بغداد النحويين على
مذهب الكوفيين ورواة اللغة والغريب والعلماء بالقراءات ، ومن جمع صنوفا من
العلم وصنف الكتب في كل فن من العلوم والآداب فأكثر وشهر : أبو عبيد القاسم
ابن سلام . وكان مؤدبا لآل هرثمة وصار في ناحية عبد الله بن طاهر . وكان ذا
فضل ودين وستر ومذهب حسن . روى عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي
واليزيدي وابن الاعرابي وأبي زياد الكلابي وعن الأموي وأبي عمرو الشيباني
والكسائي والأحمر والقراء . وروى الناس من كتبه المصنفة بضعة وعشرين
كتابا في القرآن والفقه وغريب الحديث والغريب المصنف والأمثال ومعاني الشعر

وغير ذلك . وله كتب لم يروها قد رأيتها في ميراث بعض الطاهريين تباع كثيرة
 في أصناف الفقه . قال : وبلغنا أنه كان إذا صنف كتابا أهداه الى عبد الله بن طاهر
 فيحمل اليه مالا خطيرا استحسنانا لذلك . وكتبه مستحسنة مطلوبة في كل بلد .
 والرواة عنه مشهورون ثقات ذوو كرونبيل . قال : وقد سبق الى جميع مصنفاته . فمن ذلك
 المصنف الغريب . هو أجل كتبه في اللغة . فانه احتذى فيه كتاب النضر بن شميل
 الذي يسميه كتاب الصفات . بدأ فيه بخلق الانسان ، ثم بخلق الفرس ثم بالابل
 فذكر صنف بعد صنف . وهو أكبر من كتاب أبي عبيد وأجود . ومنها كتاب الأمثال .
 وقد صنف فيها قبله الأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة وجماعة الا أنه جمع رواياتهم في كتابه .
 وكتاب غريب الحديث . أول من عمل أبو عبيدة وقطرب والآخر خفش والنضر
 ولم يأتوا بالأسانيد . وعمل أبو عدنان البصري كتابا في غريب الحديث وذكر
 فيه الأسانيد . وصنفه على أبواب السنن إلا أنه ليس بالكبير ، فجمع أبو عبيد عامة
 ما في كتبهم وفسره وذكر الأسانيد ، وصنف المسند على حديثه وأحاديث كل رجل
 من الصحابة والتابعين على حديثه وأجاد تصنيفه ، فرغب فيه أهل الحديث والفقه
 واللغة لاجتماع ما يحتاجون اليه فيه . وكذلك كتابه في معاني القرآن . وذلك أن
 أول من صنف في ذلك من أهل اللغة أبو عبيدة ثم قطرب ثم الآخر خفش ، وصنف
 من الكوفيين الكسائي ثم الفراء . فجمع أبو عبيد من كتبهم وجاء فيه بالآثار
 وأسانيدها وتفسير الصحابة والتابعين والفقهاء وروى النصف منه ومات
 وأما الفقه فانه عمد الى مذهب مالك والشافعي فتقلد أكثر ذلك وأتى بشواهد
 وجمعه من حديثه ورواياته . واحتج باللغة والنحو فحسنها بذلك . وله في القراءات
 كتاب جيد ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله وكتاب في الأموال من أحسن
 ما صنف في الفقه وأجوده . وقال أبو بكر بن الانباري : كان أبو عبيد يقسم الليل ،
 فيصلي ثلثه وينام ثلثه ويصنف ثلثه . وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد : في كتاب
 الظهارة لأبي عبيد حديثان ما حدث بهما غيره ولا حدث بهما غيره محمد بن يحيى
 المروزي ، أحدهما حديث شعبة عن عمرو بن أبي وهب . والآخر حديث عبيد الله
 ابن عمر عن سعيد المقبري حدث به عن يحيى القطان عن عبيد الله وحدث به
 الناس عن يحيى عن ابن عجلان
 وقال ثعلب : لو كان أبو عبيد في بني إسرائيل لكان عجبا . وقال القاضي أبو العلاء
 الواسطي أنبأنا محمد بن جعفر التميمي حدثنا أبو علي النحوي حدثنا الفساطيطي قال كان

أبو عبيد مع عبد الله بن طاهر فبعث إليه أبو دلف يستهديه أبا عبيد شهرين ، فأنفذه إليه فأقام شهرين . فلما أراد الانصراف وصله بثلاثين ألف درهم ، فلم يقبلها فقال : أنا في جنبه رجل لم يحوجني إلى صلة غيره . فلما عاد إلى ابن طاهر وصله بثلاثين ألف دينار . فقال : أيها الأمير قد قبلتها ولكن قد أغنيتني بمعروفك وبرك . وقد رأيت أن أشتري بها سلاحاً وخيلاً وأوجه بها إلى الثغر ليكون الثواب متوفراً على الأمير ، ففعل .

وقال علي بن عبد العزيز : سمعت أبا عبيد يقول : المتبع للسنة كالقالبض على الحجر وهو اليوم عندي أفضل من ضرب السيف في سبيل الله . وقال عباس الدوري : سمعت أبا عبيد يقول : عاشرت الناس وكلمت أهل الكلام فما رأيت قوماً أوسخ وسخاً ولا أضعف حجة من الرافضة ولا أحمق منهم . ولقد وليت قضاء الثغر فنفيت ثلثه جهيمين ورافضياً ، أو رافضيين وجهمياً . وقال : اني لأتبين في عقل الرجل أن يدع الشمس ويمشي في الظل . وقال بعضهم : كان أبو عبيد أحمر الرأس واللحية مهييماً وقوراً يخضب بالحناء . وقال الزبيدي : عدت حروف الغريب فوجدته سبعة عشر ألف وتسعمائة وتسعين . وقال أبو عبيد : دخلت البصرة لأسمع من حماد بن زيد فإذا هو قد مات فشكوت ذلك إلى عبد الرحمن بن مهدي فقال : مهما سبقت به فلا تسبقن بتقوى الله . وقال محمد بن الحسين الأكربي سمعت ابن خزيمة سمعت أحمد بن نصر المقرئ يقول قال اسحاق : ان الله لا يستحي من الحق ، أبو عبيد أعلم مني ومن أحمد بن حنبل والشافعي . وقال عبد الله بن طاهر الأمير ، ورويت عنه من وجهين : « للناس أربعة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والقاسم بن معن في زمانه ، وأبو عبيد في زمانه » وقال عبدان بن محمد المروزي حدثنا أبو سعيد الضرير قال : كنت عند عبد الله بن طاهر ، فورد عليه نعي أبي عبيد فأنشأ يقول :

يا طالب العلم قد مات ابن سلام وكان فارس علم غير محجام
مات الذي كان فينا رابع أربعة لم يلق مثلهم إسناد أحكام
خير البرية عبد الله أولهم وعامر ولنعم التلو يا عام
هما اللذان أنا فوق غيرهما والقاسمان ابن معن وابن سلام

ومناقب أبي عبيد كثيرة . وقد حكى عنه البخاري في كتاب أفعال العباد وذكره

أبو داود في كتاب الزكاة وغيره في تفسير أسنان الابل ، وعاش ثمانيا وستين سنة رحمه الله
ثم نعقب ذلك بأوسع ترجمة للامام أبي عبيد ، وهي ترجمة الخطيب البغدادي له في
كتاب تاريخ بغداد (رقم ٦٨٦٨ ج ١٢ : ٤٠٣ - ٤١٦) واني ذاكر منها ما هو
زيادة على ترجمة الحافظ الذهبي ، فاقول :

القاسم بن سلام طلب العلم وسمع الحديث ودرس الأدب ونظر في الفقه . وسمع يزيد
ابن هارون واسماعيل بن عليّة ويحيى بن سعيد القطان وحجاج بن محمد واما معاوية
الضريروصفوان بن عيسى وعبد الرحمن ابن مهدي وحماد بن مسعدة ومروان
ابن معاوية وعمر بن يونس ، واسحاق الأزرق وغيرهم

روى عنه نصر بن داود بن طوق ومحمد بن اسحق الصاغاني والحسن بن مكرم
وآخرون وكان قد أقام ببغداد مدة ثم ولي القضاء بطرسوس وخرج بعد ذلك إلى
مكة فسكنها حتى مات بها وكان أبوه سلام تولى الأزدي . قال ابو الحسين بن المنادي
كان ابو عبيد ينزل بدرب الريحان ثم خرج إلى مكة في سنة ٢٢٤

وقال أبو الحسن محمد بن جعفر التميمي النحوي : كان طاهر بن الحسين حين
مضى الى خراسان نزل بمر و يطلب رجلا ليحدثه ليله ، فقبل ما ههنا الا رجل مؤدب
فادخل عليه ابو عبيد القاسم بن سلام ، فوجده أعلم الناس بأيام الناس والنحو
واللغة والفقه ، فقال له من المظالم تركك أنت بهذا البلد ، فدفع اليه ألف دينار وقال
له أنا متوجه الى خراسان الى حرب وليس أحب استصحابك شفقاً عليك ، فأنفق
هذا الى أن اعود اليك ، فألف ابو عبيد غريب المصنف إلى أن عاد طاهر بن الحسين
من خراسان فحمله معه إلى سر من رأى وكان ابو عبيد ديناً ورعاً جواداً

وقال أحمد بن يوسف لما عمل ابو عبيد كتاب غريب الحديث عرضه على عبد الله
ابن طاهر فاستحسنه وقال إن عقلاً بعث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب
لحقيق ألا يحوج إلى طلب المعاش فأجرى له عشرة آلاف درهم في كل شهر
وقال محمد بن وهب : قال أبو عبيد : كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين
سنة . وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من
الكتاب فأبيت ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة وأحدكم ، يجيئني فيقيم عندي أربعة
أشهر أو خمسة أشهر فيقول قد أتمت الكثير . وقال أبو علي : أول من سمع هذا
الكتاب من أبي عبيد هو يحيى بن معين
وقال ابن عريرة : كان طاهر بن عبد الله ببغداد فطمع في أن يسمع من

أبي عبيد وطمع في أن يأتيه في منزله ، فلم يفعل أبو عبيد حتى كان هذا يأتيه ،
فقدم على بن المديني وعباس العنبري فأراد أن يسعها غريب الحديث فكان يحمل
كل يوم كتابه ويأتيهما في منزلهما فيحدثهما فيه

وقال أبو عمرو بن الطوسي قال لي أبي: غدوت الى أبي عبيد ذات يوم فاستقبلني
يعقوب بن السكيت فقال إلى أين فقلت الى أبي عبيد فقال أنت أعلم منه ، قال فمضيت
إلى أبي عبيد فحدثته بالقصة فقال لي: الرجل غضبان ، قلت من أي شيء ؟ قال جاءني
منذ أيام فقال لي: اقرأ على غريب الحديث ، فقلت لا ولكن تجيء مع العامة فغضب .
وعن عمر الدوري قال سمعت أبا عبيد يقول : سمعتني عبيد الله بن ادريس
أتلهم على بعض الشيوخ فقال لي: يا أبا عبيد مهما فاتك من العلم فلا يفوتك العمل
وقال أبو حاتم : قال أبو عبيد : مثل الألفاظ الشريفة والمعاني الطريفة مثل
القلائد اللامحة في الترائب الواضحة . وقال اسحق بن ابراهيم الحنظلي : أبو عبيد أوسعنا
علماً وأكثرنا أدباً وأجمعنا جعاً انا نحتاج إلى أبي عبيد وأبو عبيد لا يحتاج إلينا
وقال أحمد بن كامل القاضي : كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وفي علمه ربانياً
متفهماً في أصناف علوم الاسلام من القرآن والفقه والعريضة والأخبار حسن
الراوية صحيح النقل لا أعلم أحداً من الناس طعن عليه في شيء من أمره ودينه
قال عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتاب الطهارة لأبي عبيد حديثان ما حدث
بهما غير أبي عبيد ولا عن أبي عبيد غير محمد بن يحيى المروزي أحدهما حديث
شعبة عن عمرو بن أبي وهب والآخر حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد
المقبوري حدث به يحيى القطان عن عبيد الله وحدث به الناس عن يحيى القطان
عن ابن عجلان

ثم ساق الخطيب بسنده الى محمد بن يحيى المروزي أخبرنا أبو عبيد حدثنا حجاج
عن شعبة عن عمرو بن أبي وهب الخزاعي عن موسى بن ثوران البجلي عن طلحة
ابن عبيد الله بن كزيب الخزاعي عن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا توضأ يخلل لحيته »

وأما حديث عبيد الله بن عمر فأخبرنا هوساق بسنده الى محمد بن يحيى المروزي ،
حدثنا أبو عبيد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي
سعيد عن أبي سلامة بن عبد الرحمن قال « رأيت عائشة عبد الرحمن توضأ : فقالت :
يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
ويل للأعقاب من النار »

قال حمدان بن سهل سمعت يحيى بن المعين يقول : كنت عند الأصمعي يوماً
إذ أقبل أبو عبيد فشق إليه بصره حتى اقترب منه ، فقال أترون هذا المقبل ؟ قالوا
نعم ، قال لن تضيع الدنيا - أو لن يضيع الناس - ما حي هذا المقبل
قال محمد بن الحسن النقاش : حج وتوفي بمكة سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين
ومائتين في خلافة المعتصم

قال الخطيب : وبلغني أنه بلغ سبعا وستين سنة
وقال ابن حليكان (١ : ٥٣٠) وذكر الحافظ ابن الجوزي أن مولده سنة
خمس مائة . وقال أبو بكر الزبيدي في كتاب التقريط : أن مولده سنة أربع
وخمس مائة . وذكر أن أبا عبيد لما قضى حجه وعزم على الانصراف واكثرى
إلى العراق رأى في الليلة التي عزم على الخروج في صبيحتها النبي صلى الله عليه وسلم
في منامه وهو جالس ، وعلى رأسه قوم يحجبونه وناس يدخلون ويسلمون عليه
ويصافحونه . قال فكلما دنوت لأدخل منعت . فقلت لهم : لم لا تدخلون بيني وبين
رسول الله (ص) قالوا : لا والله لا تدخل إليه ولا تسلم عليه وأنت خارج غدا إلى
العراق ، فقلت لهم : اني لا أخرج إذا ، فأخذوا عهدي ثم خلوا بيني وبين رسول
الله (ص) ، فدخلت وسلمت عليه وصافحني ، فاصبحت ففسخت الكراء وسكنت
بمكة ولم يزل بها إلى الوفاة . ودفن في دور جعفر . وقيل أنه رأى المنام في المدينة
ومات بها بعد رحيل الناس عنها بثلاثة أيام
ومن تصانيفه أيضا المقصور والممدود في القراءات ، والمذكر والمؤنث ،
وكتاب النسب وكتاب الأحداث ، وأدب القاضي ، وعدد آي القرآن ، والأيمان
والندور ، والحيض ، وغير ذلك رحمه الله
وقد عدها ابن النديم في الفهرس . وزاد عليها : كتاب غريب المصنف ،
كتاب غريب الحديث ، كتاب غريب القرآن ، كتاب معاني القرآن ، كتاب
الشعراء ، كتاب القراءات ، كتاب الامثال السائرة ، كتاب الناسخ والمنسوخ ،
كتاب فضائل القرآن ، كتاب الحجر والتفليس ، كتاب الطهارة : وله غير ذلك
من الكتب الفقهية .

وقال ياقوت في معجم الادباء (٦ : ١٦٦) قال أبو العباس أحمد بن يحيى :
قدم طاهر بن عبد الله بن طاهر من خراسان وهو حدث في حياة أبيه يريد الحج ،
فترل في دار اسحاق بن ابراهيم ، فوجه اسحاق إلى العلماء ، فأحضرهم ليراهم
طاهر ويقرأ عليهم ، فحضر أصحاب الحديث والفقهاء ، وأحضر ابن الأعرابي

وأبا نصر صاحب الأصمعي ، ووجه إلى أبي عبيد في الحضور فأبى أن يحضر وقال :
العلم يقصد ، فغضب إسحاق من قوله ورسالته . وكان عبد الله بن طاهر يجري
له في الشهر ألفي درهم ، فقطع إسحاق عنه الرزق ، وكتب إلى عبد الله بالخبر ،
فكتب إليه عبد الله : قد صدق أبو عبيد في قوله ، وقد أضعفت له الرزق من
أجل فعله فأعطه فأثبه ، وأدر عليه بعد ذلك ما يستحقه

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٧ : ٣١٦) كتابه في الأموال من أحسن
ما صنف في الفقه وأجوده . والاحاديث التي فيها خطأ أتت فيها من أبي عبيدة معمر
ابن المثنى . ذكره البخاري في جزء القراءة خاف الامام ، وحكى عنه في كتاب
الأدب وفي كتاب أفعال العباد . وذكره أبو داود في تفسير أسنان الابل من كتاب
الزكاة . ووجدت له رواية في الصحيح . والموضع الذي حكاه عنه في الأدب
قوله عقب قول محمد بن الحنفية (هل جزاء الاحسان إلا الاحسان) قال : هي مسجلة
لبر والفاجر . قال أبو عبيد : مسجلة مرسله . وذكره الترمذي في الجامع في غير
موضع منها في القراءات : قال أبو عبيد : والعين بالعين ، يعني بضم النون . ووقع
في الصحيح في أحاديث الأنبياء . قال أبو عبيد : كلمته كن فكان . فهذا رأيتـه
من كلام أبو عبيدة معمر بن المثنى أيضاً . وفي الصحيح أيضاً في الزكاة : وقال أبو
عبيد : كل بستان عليه حائط فهو حديقة . وفي كتاب الرقاق من الصحيح : قال
الفربري : قال أبو جعفر يعني وراق البخاري . سألت البخاري فقال : سمعت
أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبيد يقول قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهم :
جذر قلوب الرجال : الجذر الأصل من كل شيء . وقال ابن حبان في الثقات : كان
أحد أئمة الدنيا صاحب حديث وفقه ودين وورع ومعرفة بالأدب وأيام الناس ،
جمع وصنف واختار وذب عن الحديث ونصره ووقع من خالفه . وقال الأزهري في
كتاب التهذيب : كان أبو عبيد ديناً فاضلاً صاحب سنة . وقال ثعلب : كان عاقلاً
لو حضره الناس يتعلمون من سمته وهديه لاحتاجوا

والحمد لله أولاً وآخراً . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
القاهرة في ٢٥ القعدة سنة ١٣٥٣

محمد حامد الفقي





**ALLAMA
IQBAL LIBRARY**

UNIVERSITY OF KASHMIR

**HELP TO KEEP THIS BOOK
FRESH AND CLEAN**